





112

313

Solevni priye U K... nesl
Hasan Husin B.
313

فصل ١٠ في الصلوات والمحاضر	فصل ٩ في الاثبات	فصل ٧ في النصب	فصل ١ في الايصاء
فصل ٣٥ في مآيل الاجارة	فصل ١٧ في البيع	فصل ١٥ في الابعاد الختانه والعتاق والولاء	فصل ١٣ في النكاح
فصل ٤٣ في الوكالة	فصل ٤٢ في الحوالة	فصل ٤١ في القرض	فصل ٣٩ في الاعارة
فصل ٥٧ في الصلح	فصل ٥٥ في الاقرار	فصل ٥٣ في الشهادة	فصل ٤٤ في الدعوى
فصل ٦٦ في الهبة	فصل ٦٥ في الابرار	فصل ٦١ في الرهن	فصل ٦٠ في الكفالة
فصل ٧٣ في الاذن والعجز	فصل ٧١ في السفعة	فصل ٦٠ في المزارعة	فصل ٦٧ في المضاربة
فصل ١٠٢ في تنفيذ الوصية	فصل ٨٩ في الضمان	فصل ٨١ في التناق	فصل ٧٦ في القسمة
فصل ١٢٥ في ايصاء الوصي	فصل ١٢٥ في تصرف الموكل	فصل ١٢٢ في الاخراج	فصل ١١٦ في تعدد الاوصياء

نشر في المطبع
العثمانية
بدمشق
سنة ١٢٥٠

كتاب الوصايا
بدمشق
سنة ١٢٥٠

ترجمة المؤلف

جامع هذه المجموعة الشريفة • والمجلد اللطيفة • المولى فضيل بن
علي الجمالي البكري • وله مصنفات من الاصول والفرائض والفقه
وعدة مؤلفاته كتاب الضمانات في الفقه رايته بخط المؤلف
قطعا اربعاً • وكان ابوه مفتياً في الدولة البازيدية • الى الدولة
السيمانية العثمانية • تربي في حجازية • ثم صار مدرسا بمدراس
ثم تولى بمدرسة ابي ايوب الانصاري عليه رحمة الملك الباري
بمخرج قسطنطينية • ثم باحدى الثمان • ثم صار قاضيا ببغداد
وبعده بحلب • ثم عزل وصار مدرسا بمدرسة شهزاده •
ثم صار قاضيا بمكة المكرمة • ثم عزل وعين له من الوظيفة
تسعون درهما فاستمر على العزل لمرض جعله كالراكع حالة
القيام • فرقي وظيفته الى مائة وعشرين • وكان رحمه الله
صارفا اوقافه في المصاحبات والكتابة • ثم اختزنه المنية
ولم يجد الا منية في الدولة السلطان المرادخانية • فدفن بقرب
من قبر ابيه • نور الله تعالى مرقدهما • وكان المرحوم بيلال نام
مشهورا بالفضل الباهر حلوا المصاحبة • اديبالبيبا سخي
لا ياخذ الدراهم ولا الدينار بل يقتبض ما توجه اليه منها احد
من خدامه • ويصرف بيده الى معاش داره • نور الله مرقده
نقل من خط الناقل الذي نقل من خط المرحوم
شيخ الاسلام ابي الميا من مصطفى افندي



الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على افضل الانبياء
 والمرسلين سيدنا محمد وعلى آله وصحبه الطاهرين
 وتابعيهم وتبع التابعين. وهذا كتاب ادب الاوصياء
 الذي جمعه في بلد الله الحرام حيث ابتليت فيه بقضاء
 سبحانه بفصل الخصام خصوصاً الواقع بين الاوصياء
 السلام والضعفاء القاصرين من اليتام والمطلوب
 من الله العلي العظيم العلام ان يتقبله وينفعني وينفع به
 القضاة والحكام ما قطعوا الخصومات وفصلوا الاحكام
 ثم اني كسرت على وصية واثنين وثلاثين فصلاً الايضاح
 النصب. الاثبات. المجاز. النكاح. الاباق. الخاتمة
 الاعناق. الولاء. البيع. الاجارة. الاعارة. القرض
 الحوالة. الوكالة. الدعوى. الشهادة. الاقرار. الصلح
 الكفالة. الرهن. الاراء. الهبة. المضاربة. المزارعة
 الشفعة. الاذن والحجر. القسمة. الانفاق. الضمان
 تنفيذ الوصية. التعدد. الاخراج. تصرفه بعد الخروج. ايصاؤه
 الى آخره والله سبحانه يستكمل سيره وهو بايثار قد ر
 كتاب ادب الاوصياء وصية الله وفكر الله تعالى



انه لا ينبغي لاحد ان يدخل باختياره في الوصاية فانه ذكر القاضي
 الامام ظهير الدين المرغيناني في فتاواه المشهورة بالظهيرية والقاضي
 الامام قاضي خان في الخانية وصاحب الخلاصة وصاحب الهداية
 في مختارات النوازل والمحافظة وغيرهم عن الامام الثاني في العالم
 الرباني ابي يوسف يعقوب بن ابراهيم النعماني رحمه الله تعالى
 انه قال الدخول في الوصاية اولاً غلط وثانياً خيانة وثالثاً شرقة
 وعن الامام المجهت المطلي محمد بن ادريس الشافعي رحمه الله تعالى
 انه قال لا يدخل في الوصاية الا احمق اولص وقال الحسن
 لابن الوصي عن الضمان والحساب ولو كان ذلك العادل
 ابن الخطاب رضي الله تعالى عنه وفي المحافظة عن ابي مطيع
 انه قال كنت افتي منذ نيف وعشرين سنة فما رايت عمداً
 في مال ابن اخيه وقد قيل اتقوا الواوات الوكالة والوصاية
 والوديعة والولاية فلا ينبغي لاحد ان يتقصد ما رغبته منه فيها
 وان كان لا بد للناس من الاوصياء قال صلى الله تعالى عليه وسلم
 لا بد للناس من عريف والعرف في النار اللهم اجرنا من النار
 واجعلنا من عتقائك من النار وادخلنا الجنة بغير حساب
 بحمد سيد البرار **فصل في الايضاح** اعلم ان
 الولاية على الصغار على ما ذكره الامام الاسيما في باب
 المصرة من بوج شرح الطحاوي الى الاب ثم بموته الى من
 يوصي اليه ثم من بعده الى وصي الوصي وان نزل فالنوص
 الاب الى احد فالولاية الى الجدا القائم مقام الاب ثم الى وصيه

يحيى بن زبيل النعماني
 قاضي الكوفة في ابي خنيفة
 رحمه الله تعالى



انقوا الواوات

واعلم اني انقل عن الثقات كذا ما نقل عنهم
 بالحق لا ينقل العبارات كمن نقل في الاصل
 او قيل له من غير علم المسئلة فانهم اذا نقلت
 عن اثنين او ثلثة او اكثر فقلوا قلنا لا ينبغي
 مراد بعضهم يعني اذا جئت بحاجة الى بيان
 ابدل عبارة بعضهم بعبارة اخرى من عبارة التي
 واذكر خلال سرد المسئلة بيان من الادلة التي
 منقح الله تعالى به من التقرير

ولو براتب قال لم يوجد منهم احد قال الحاكم ثم الى من نصبه وصيا ثم الى وصي هذا الوصي وهكذا فلولاء اقوى الاوصياء فينفذ تصرفاتهم في اموال الصغار وفي انفسهم مطلقا وان ورثوا تلك الاموال من غير الموصي الا اذا اضر واليتيم فلا يجوز تصرفهم ذلك لان الجواز منهم مقيد بالخيرية والنظر على ما سيأتي ان شاء الله تعالى هذا واما اوصياء من دونهم من الام والاخ والعم وسائر العصبات وذوي الارحام فهم اضعف الاوصياء ليس لهم الا الحفظ وشرا ما لا بد للصغير منه من الطعام والشراب والكسوة وقبول ما يوجب يعطى له كالملة فقط اذا لم يكن هناك وصي قوي ممن ذكر وان كان فلا يكون لهم الا القيام على مصالح الموصي من التجهيز وانفاذ الوصية وقضاء الدين ذكره شيخ الاسلام خواهر زاده في شرح الاصل وذكر في الخاتمة انه لو قال لرجل انت وكيلي بعد موتى يكون وصيه ولو قال انت وصي في حيوتى يكون وكيله لان كلامهما اقامة للغير مقام نفسه فينفذ كل منهما بعبارة الاخر قلت وكذلك لو قال كن وكيلي بدل انت وكيلي وفي العتبية الوصي في الفعل في حيوته وكيل والوكيل بعد الوفاة وصي حتى لو شهد احد به انه وكله والاخر انه اوصى اليه في حيوته تقبل وفي بنية الغنية للعلامة زين الدين عبدالمومن ابن رمضان بن محمد الكاظمي رحمه الله تعالى جعله وكيله بعد الموت وصاية وجعله وصيا في حيوته وكالة ومثله

مراتب الاوصياء

في تصرف الموت

جعل وكيله بعد الموت وصاية وجعله وصيا في حياته وكالة

في وكالة الحافظة وفي الخاتمة والخلاصة والحافظة ولو قال انت وصي في مالي او قال سلمت اليك الاولاد بعد موتى او تعهد اولادي بعد موتى او هم بامرهم او قيم بلوازمهم بعد موتى او ما يجري مجرى هذه الالفاظ يكون وصيا وفي الخلاصة واحكام الصغار للشيخ ابني الفتح محمد بن محمود الاسر وشي صاحب الفصول وكذا الوفاة في مرضه تبار دار فرزندان خردمرايس ازمن او قال غم كارمن وان فرزندان بخور بعد از وفات او قال فرزندان مرا ضايع همان او قال فرزندان مرا استادي كن يكون وصيا ومثله في الحافظة وفي الخاتمة امرأة قالت لزوجها المريض الى من تسلم اولادي فقال لهما الزوج اليك واستمك الى الله تعالى قال نصير نصير المرأة وصيا للاولاد وفيها وفي الخلاصة ولو قال في مرضه اقض ديوني ووصاياي فانه يصير وصيا اجماعا لو قال اقض ديوني ولو لم يزد فانه يصير وصيا في جميع احواله عند الامام رحمه الله تعالى لا يصير وصيا ما لم يضم اليه قوله ونفذ وصاياي لا ابي حنيفة رحمه الله تعالى ان قضاء الديون بعد الموت من اعمال الوصاية اذ لا يصح الا بها ثم الوصاية اذا كانت من الميت لا تقبل التخصيص بنوع من الانواع كقضاء الديون قال في الولو الجية بعد ذكر هذه وذلك لان ايصاء الميت نقل لولاية الى الوصي وهذه الولاية لا تتجزى فاذا

وعنه محمد

واعلم ان كل ما في الخلاصة هو في الحافظة والاشارة بالبرزخية زاد ذلك استغنى في كثير من المواضع عن ذكر الحافظة في الخلاصة فان ذكر

وابو الفتح هذا من خيار تلامذة الشيخ الجليل صاحب البداية رحمه الله

لو قال في مرضه اقض ديوني ونفذ وصاياي يصير وصيا اجماعا

الوصاية لا تقبل التخصيص بنوع من الانواع

انتقل في نوع من انواع التصرف في التركة ينتقل في كل انواعها
 فيصير وصيا مطلقا وفي البنية مريض قال اقض ديني او
 استر كفتي او نقد وصاياي صار وصيا عاما وفي المنهاج
 للامام شرف الدين الانصاري العقيلي البخاري اوصى اليه
 في شئ خاص يكون وصيا في كل ماله عند الامام رحمه الله تعالى
 وقال رحمه الله تعالى يكون وصيا فيما اوصى به خاصة وفي
 جامع الفقه للامام الاجل الزاهدي جمال الاسلام ابو النصر
 احمد بن محمد بن عمر العتابي البخاري رحمه الله تعالى ولو اوصى
 الى رجل في الدين والى اخر في العيّن او الى احد مما في نوع
 والى آخر في نوع آخر صار كل واحد وصيا عاما وفي الفتاوى
 السراجية الوصى في نوع يعني من الميت يكون وصيا في
 الانواع كلها بخلاف وصى القاضى قلت وصيا في تفصيله
 في فصل البيع ان شاء الله تعالى وفي الولو الجية قال لاخر
 بيع داري او عبيدي لا يكون وصيا بخلاف ماله قال
 اقض ديني بعد موتى او نقد وصاياي او استر كفتي
 حيث يكون وصيا لانه لم يكن في الاول حق للميت اما
 الثاني ففيه للميت حق فيكون فيه نقل الولاية بخلاف الاول
 وفي جامع الفقه للامام العتابي ولو قال اقض ديني او استر
 كفتي او نقد وصاياي صار وصيا عاما عند ابي حنيفة
 وابي يوسف وقال محمد رحمه الله تعالى ان جمع بين هذين
 الثلثة فقام والا ففما سمي فاما بيع داري وانفق على ولدي

قال اقض ديني او
استر كفتي صار
وصيا عاما

في تصرف المولى

لو قال بيع داري او
عبيدي لا يكون وصيا

بيع داري وانفق
على ولدي

وانظر له وقم بامره فيما سمي ولا يكون عاما لانه لاحق للميت
 في ذلك وكذلك اعط فلانا هذه الالف يخرج عني وفي الخاتمة
 وفتاوى نجم الدين الخاصي عن النوازل للفتية ابي الليث
 رحمه الله تعالى اوصى الى رجل فقال الرجل اقبل في انفاذ الوصية
 ولا اقبل في قضاء الديون فاجابه الموصى الى ذلك ان لم يسند
 الموصى الديون الى غيره فالرجل وصى في قضاءها ايضا لعدم
 قبول الوصية التجزية والتخصيص ومثله في الولو الجية
 وفي هذه الثلثة ايضا قال لك فرار فينة انت وصي في شراء
 الكفن وتحمل متاعي الى الورثة فاذا سلمت اليهم فانت خارج
 عن الوصاية فمات وله وصايا وعليه ديون قال الامام رحمه
 الله تعالى هو وصية في كل شئ وفي الذخيرة اودع الوكيل
 بالخصوص من جهة الغائب المال عند اخذ ومات فذواليد
 خصم لكل من يطلب المال فلو برهن ذواليد على دفع الغائب
 الى الميت لا يكون خصما للمدعي قال واجعله وصيا مختارا
 للميت في ذلك المدفوع فقط اما على قياس قول الامام فهو
 وصى له في كل شئ وفي النوازل والخاتمة اوصى الى احد وقال
 متى سئمت الخروج عنها فلك ذلك صح ويخرج متى شاء
 لان هذا ليس بتخصيص كيف وقوله متى سئمت ينبغي ان يكون
 وفي فتاوى الظهيرين والخاتمة قال لرجل هو وصي فان
 ادركه الموت ففدان وصي بعده فالوصى الاول ولو قال
 هو وصي مالم يبلغ ابني دون الرجل قال الامام الفضلي

الوكيل بالخط من جهة الغائب لو ادع غفيرة ومات فذواليد
 يكون خصما لكل من يطلب المال عند اخذ ومات فذواليد
 الميت الذي دفعه الى ذواليد فخرج من الخصم ولا اجله وصيا
 في ذواليد فليس ذواليد بخصم من الموصى له ولا لغيره
 في ذواليد الذخيرة اودع الوكيل بالخصوص من جهة الغائب
 خصم لكل من يطلب المال فلو برهن ذواليد على دفع الغائب
 الى الميت لا يكون خصما للمدعي قال واجعله وصيا مختارا
 للميت في ذلك المدفوع فقط اما على قياس قول الامام فهو
 وصى له في كل شئ وفي النوازل والخاتمة اوصى الى احد وقال
 متى سئمت الخروج عنها فلك ذلك صح ويخرج متى شاء
 لان هذا ليس بتخصيص كيف وقوله متى سئمت ينبغي ان يكون
 وفي فتاوى الظهيرين والخاتمة قال لرجل هو وصي فان
 ادركه الموت ففدان وصي بعده فالوصى الاول ولو قال
 هو وصي مالم يبلغ ابني دون الرجل قال الامام الفضلي

المراد من الظهيرين ظهير الدين القاضى
 المرغباني وظهير الدين الولوي
 رحمه الله

رحمه الله تعالى الوصي الرجل ادرك الابن اولم يدرك ولا يصل
 الحاكم معه وصيا آخر عند الامام وقال ابو يوسف والحسن بن
 زياد اللؤلؤي رحمهم الله تعالى هو كما قال وامر ومثله في ادب
 القاضي للخصاف وفي الخلاصة عن الخصاف قال فلان وصي
 فاذا بلغ ابني فهو وصي وحده او مع فلان ذلك يكون لابن
 وصيا كما شرط عندهما ولا يكون عند الامام قال وهذا بناء
 على انه اذا اوصى الى وصي فبلغ الصبي لا يكون وصيا عنده
 اذا بلغ وعندهما يكون قلت وظاهر هذا يقتضي كون محمد
 مع ابي يوسف رحمهما الله تعالى وفي الكتب الثلاثة الاولى
 وكذلك لو قال اوصيت اليه فان لم يقبل فلان آخر وصي
 جاز ويكون الثاني وصيا بعدم قبول الاول وفيها ايضا
 وكذلك لو قال فلان وصي فان قدم فلان الغائب لوصي
 القادم قال ابو يوسف هو كما قال وقال الامام الوصي هو
 الاول قدم الغائب اوله ولا يكون الثاني وصيا ما لم ينصبه
 الحاكم وقال الامام الفضلي اذا قدم الغائب يكون وصيا
 ويخرج بقدمه الاول وقالوا عليه الفتوى قال الفضلي
 قال الكرخي ان هذا يعني الخروج بالقدم قول ابي يوسف
 اما على قول الامام فاما وصيان في كل الامور وفي السراجية
 قال فلان وصي حتى يقدم فلان ثم الوصاية الى فلان
 آخر فهو كما قال وفي اللؤلؤية اوصى الى رجل وشرط انه
 اذا قدم فلان الغائب يكون هو الوصي فان الرجل لم يخرج

مطلق
 اذا اوصى الى صبي
 فبلغ الصبي

فيه تصرف المولى
 رحمه الله

مطلق
 قال فلان وصي فاذا قدم
 فلان الغائب فالوصي
 الثالث

مطلق
 تعليق الوصية والوصاية
 بشرط صحيح

5

فيه تصرف المولى

الولاية تناف

اذا ادرك ابني فهو وصي

استأثر به الخلفاء بين ما نقله من القول
 السابق فان المنصب يخرج من الوصاية على
 الاول بوجوب الحاجة الى الحاكم يخرج من
 الثاني بوجوب الحاجة الى الحاكم يخرج من
 مطلقا فيخرج بالمرقة ايضا قال

عن الوصاية بقدم الغائب لان تعليق الوصية والوصاية
 بالشرط صحيح لانها اثبات الخلافة بعد الموت والتعليق
 بالشرط يلحق به كالتوكيل والولاية ومثله في المنية قلت
 وكذا يجوز ما قيلت الوصاية والوصية قال في اللؤلؤية اوصى
 لصبي بشي وقال اعطوه بعد ما يموت ابوه فانه يعطى له
 بعد موت ابيه لا قبله والوصاية وصية او تخليف الولاية
 تنافت وانه سبحانه اعلم وسيجيء المسئلة في فصل
 التنفيذ من النوازل ايضا وفي الظهيرية المرغيبانية والخاتمة
 قال ان قدم فلان فهو وصي ولم يقدم ينبغي ان ينصب
 وصيا بعد الموت فاذا قدم هو يخرج المنصب ويكون
 القادم وصيا ومثله في السراجية وفي المنتقى اوصى الى ابن
 له صغير قال يجعل القاضي له وصيا ويجوز امره يعني الميراث
 بايضا الابن ايضا فاذا بلغ ابنه جعله وصيا واخرج الاول
 من شأه ولا يكون خارجا الا باخراج القاضي اياه وفي
 الخاتمة قال اذا ادرك ابني فهو وصي جاز وينبغي للحاكم
 ان يجعل للوصي وصيا مادام الابن صغيرا فاذا ادرك
 يكون هو الوصي وتبطل وصاية المنصب وفي الخلاصة
 ايضا الجواز نقله عن الخصاف وفي فتاوى نجم الدين الحلي
 ان القاضي يجعل غيره وصيا فاذا بلغ الابن لم يكن لابن
 ان يخرج المنصب الا بامر القاضي ومثله في الخاتمة ايضا
 قد برز في السراجية والغنية للسجستان انه لا يجوز وصاية

الابن وفي جامع الفقه قال اوصيت الى فلان فان مات
 ففلان آخر فاخرج القاضي الاول بالتمتع واقام غيره مقام
 فهو الوصي حتى يموت دون فلان الثاني لانه قائم مقام
 الاول ولا عبرة لموت الاول فان لم يخرج القاضي ولكن
 مات واوصى الى غيره فالوصي فلان وفيه اوصى الى رجلين
 وقال فان ماتا ففلان فاخرج القاضي احدهما ونصب
 غيره ثم ماتا ففلان والذي نصبه القاضي وصيان وفيه
 ادعى رجلان صبيا انه ابنه فبما كالموصيين فلو مات احدهما
 تعين الباقي منهما للابوة فوصية اولى من وصي الاول اية
 ولو ماتا معا او لم يعرف من الذي مات او لا فوصيتهما سواء
 وفي السراجية والغنية انه لا يجوز وصاية الابن وفي الظهيرية
 والخانية اوصى اليه بالعفو عن جرحه قال محمد لا يكون وصيا
 في غيره ويروى هذا عن الامام ايضا وعنه ايضا انه يكون
 وصيا في جميع اموره وبه يفتي ذكره نجم الدين الخايمي وفي
 النوازل والخانية والمخلاصة لو قال لك مائة درهم على ان
 تكون وصيا عني او قال له استأجرتك بمائة لتنفذ
 وصاياي فقبل فلان ذلك يكون وصيا والمائة وصية له
 من الثلث ويبطل الشرط والابارة لكونها بعد الموت
 وفي الخايمي وهو مختار الفقيهين ابي جعفر والي الليث وبه يفتي
 وفي النوازل وهذه ليست بابارة انما هي وصية تضمنه
 بالعمل ان نفذ الوصية استحق المائة والا لا وقال نصير

مطلب
 الوصاية بالابارة

تعالى سي اجارة باطلة فلا تسمى له وقال الولوي اجارة باطلة
 والمائة صلة من الثلث لان بقوله الوصاية وجب العمل عليه
 بحيث لا يمكن الخروج عنها الا باذن الحاكم والاستيثار على هذا
 لا يجوز قال وذكر في بعض المواضع انه لا يعطى له المائة بطلان
 الاجارة وفي البنية استأجر لانا ذوصاياه لا يجب الاجر
 ولا اجارة بعد الموت وفي الهداية اوصى الى عبد غيره اولى
 ذمي او فاسق يخاف منه على المال يخرجهم الحاكم وان اجاز
 مولى العبد لما ان له الامتناع بعد الاجارة وكذا في الولوي
 والوجيز للسرخسي فيصح تصرفا ثم قبل الاخراج كذا في السراجية
 والخانية والمخلاصة وفي جامع العتابي اختلف فيه المتأخر
 والصحيح النفاذ والعهدة في العبد على الورثة وفي الهداية
 وقيل ان الايصاء الى العبد والكافر باطل لان الكافر
 لكفره غير مأمون والعبد مملوك فلا يملك التصرف فعلى هذا
 لا يصح تصرفا ثم قبل الاخراج وهذا بخلاف الايصاء الى
 المكاتب لانه مالك للبد فيملك التصرف فيجوز الا ان اذ الى
 الرق فيكون كالايصاء الى العبد ذكره في النهاية ومثله
 في جامع العتابي وفي الولوي انه يجوز الايصاء الى المكاتب
 لكن الحاكم يخرج كالا يصح العقود الفاسدة وفي الهداية
 ومختارات النوازل له ولو اوصى الى عبد نفسه فان كانت
 الورثة كلهم صغار اجاز عند الامام استحسانا وقال لا يجوز
 كما اذا كان في الورثة كبير وبه يفتي ومثله في الخلاصة وقيل

اوصى الى عبد غيره

اوصى الى عبد غيره

مطلب
 اوصى الى عبد غيره

قول محمد بن مضر بن مضر وفي ادب القاضي للمخالف اوصى
الى عبد اوصى يخرجها ويجعل مكانها وصيا للميت لان العبد
مستغول بخدمة مولاه والصبي لا يندى الى التصرف اهل
ينفذ تصرفه قبل الاخراج اما تصرف العبد ينفذ واما تصرف
الصبي ففعل ينفذ وقيل لا وهو الصحيح وهذا بخلاف جعل
الصبي وكلا حيث ينفذ تصرفه والفرق ان تصرف الوصي
لا ينفذ عن الزام العهدة ولا يمكن الزامها لاهل الميت
ولا عليه لانها ليس من اهل لزومها وبدون لزومها لا ينفذ
التصرف اما في التوكيل فالعهد على الموكل لان من اهل اللزوم
عليه لبقاء الذمة المكففة قال ولو اعثن العبد او بلغ لصبي
قبل الاخراج فالعبد وصي وفاقا اما الصبي فقال ابو حنيفة
لا يكون وصيا وقال ابو يوسف يكون وصيا وقيل فيه
عن ابي حنيفة روايتان قلت وتقام المسئلة في جامع
الصغار للاسترواش وفي النجانية لا يجوز الايصاء الى
الصبي والمعتوه والمجنون المطبق افاقا بعد الايصاء
اولا فلو تصرف الصبي قبل اخراج الحاكم اياه ففي نفاذ تصرفه
اختلاف المتأخر والصحيح عدم النفاذ لان النفاذ لا يجري
عن الزام العهدة للصبي وهو ليس من اهل لزوم العهدة
وجواز توكيله بلزوم العهدة للموكل وهنا لا يمكن تخراب ذمة
الموصى بالموت وفي احكام الصغار ولو اوصى الى صبي
فبلغ قبل الاخراج قال الامام لا يتبع وصيا وقال ابو يوسف

قوله تصرف الوصي

سعي ومثله في الخلاصة قال في الاحكام قيل يروي عن الامام
مثل قول ابي يوسف ايضا وهذا بخلاف العبد يوصى اليه
فيعتق قبل الاخراج حيث يكون وصيا بالاجماع لانه من اهل
لزوم العهدة لكن منعه المملوكية وقد زال قبل الازالة فلا
يزال وفي جامع العتابي وروى انه اذا اوصى الى الصبي الصغير
فبلغ يكون وصيا وفي النجانية والخزانة ولو اوصى الى عربي
او مرتدة فاسلم يكون وصيا لزوال المانع وفيها وفي النجانية
ولو اوصى الى محدود تاب او اعني جاز وفاقا كذا لو اوصى
الى امرأة لان الكل من اهل الولاية كذا في الولوالجية وفي
النوازل مريض اوصى الى رجل ثم برى وعاش سنين
ثم مرض فقيل له اما توصي فسوف حتى مات ولم يوص
فان لم يقبل في وصيته الاولى ان مات من مرضي هذا او
لم يقبل الا من ازين بيميم او لم يقبل الا من ازين بيماري
مرك ايد فالوصي الاول على وصايته ان شهد بها عدول
ممن لم يوص لهم المريض وان كان قال ذلك فقد بطلت
الوصية الاولى بالكبر ومثله في شرح الطحاوي والنجانية
وفي مختارات النوازل قال اوصيت الى فلان ان حدث
لي حادث الموت في مرضي هذا ثم برأ منه بطلت الوصية
وفي منهاج العقيلي قال في مرضه ان مات من مرضي هذا
او في سفرى هذا فانت وصي فمات في غير ذلك الوجه
لم يكن وصيا وفي المستقر قال له ان مات فادفع ما عندك

لو اوصى الى المستمنع

من وديعي الى فلان وهو ابنه وله وارث آخر لم يكن وصيا
 له ثم ان دفعها اليه فملكته عنده ضمن حصته الوارث ولو كان
 فلان اجنبيا فدفع فملك ضمن الكل واعلم ان القبول من
 الوصي لازم في النقص والوصاية حتى لو قال في وجه الوصي
 لا اقبل تبطل الوصاية لانه لما رد في وجهه فقد اراد الايجاب
 فاذا قبل بعد ذلك يكون قبولا وليس هناك وصية فلا يصح
 وفي الولوجية وعلى عكس ما قلنا لو قبل في وجه الوصي ورد
 بعد موته لم يصح رده لان الوصاية صحت بالقبول فلا يخرج
 عنها الا بعلم الوصي لان الوصي قد اعتمد على قبوله فلو صح
 رده بغير علمه لتضرر به فبرده عليه دفعا لاضراره اما لو علم لذلك
 بالايضا الى الغير فلا يكون غاثر للموصي ومثله في الهداية وغيره
 وقد علم بذلك ان معنى قولهم لا يصح رده في وجه الوصي
 انه لا يصح بغير علمه وقد نص عليه في الخاتمة ايضا وفي
 الهداية ولو سكت في وجهه فله القبول في حيوة الوصي
 وبعد مماته وله الرد ايضا فلو قبل لم يكن له ان يرد له لتعلق
 حق الوصي ولورثه بعد موته او في حيوة لكن مات الوصي
 قبل وصول الخبر اليه فان لم يخرج الحاكم برده ذلك يكون له
 القبول اما لو اخرجه لا يكون وصيا الا بنصب القاضي قلت
 فيكون وصي الميت قال الولوجي اما الاول فلان وجوب
 الوصية عند الموت فيعتبر القبول والرد بعده ولا يلزم في ذلك
 مجلس الحاكم فانه امتناع وليس بخروج واما الثاني فقد اختلفت

القبول من الوصي لازم
 في النقص والوصاية

لو قبل في وجه الوصي
 ورد بعد موته

في نصب المؤلف

المنع

المشايخ في تحريمه فمنهم من قال لان الرد بدون علم الوصي
 صحيح عند البعض فمنى اخرجه الحاكم عن الوصاية يكون قضاء
 في فصل مجتهد فيه فينفذ فلا يكون له القبول بعده كيلا يفسخ
 الحكم ومنهم من قال ان الوصاية لو صحت بقبوله بعد الرد يكون
 للقاضي اخراجه واذا اخرجه يصح اخراجه فاما اولى وفي منهاج
 الشريفي اوصى فقبل في وجه الوصي فورد والا لا وان لم يقبل
 حتى مات الوصي فقال لا اقبل ثم قال اقبل فله ذلك ان
 لم يخرج القاضي من الايضا فان اخرجه بعد قوله ذلك
 فقد خرج وان لم يقبل حتى مات الوصي فباع شيئا من
 تركته فقد لزمته الوصاية وفي جامع الفقه للعتابي قال
 الوصي لا اقبل ثم قبل فان كان الرد في وجه الوصي لم يخرج
 قبوله بعد ذلك وان رده في غيره وجهه في حيوة او بعد موته
 ثم قبل جاز ما لم يخرج القاضي وهو الصحيح وفي البنية رد
 الوصاية في وجه الوصي رد وفي غيره لا ما لم يخرج القاضي
 وفي الخاتمة قبلها في وجه المريض فلما قاب عنه قال المترجم
 اشهدوا اني قد اخرجته عن الوصاية يخرج عند الامام رواه
 عنه الحسن وفيها وفي الولوجية رد في وجه المريض فقال
 له المريض ما كنت اظن انك تردا يصاى اليك فقال له
 قبلت يكون وصيا قال العتابي فكانه جعل رده في المجلس
 موقوفا او جعل هذا ايضا مستندا فانصرف القبول اليه
 وفي الوحز والخلاصة ان الارسال والكتاب كالمشايخ

لو قال الوصي لا اقبل
 ثم قبل

الارسال والكتاب فانه
 والخطاب

والخطاب وفي الولو الجية ارسل المريض الى الوصى رسولا
 بالوصاية او كتب اليه كتابا فرد بها الوصى ان وصل رده الى
 الموصى وعلم به صح الرد حتى لو رضى بها بعده لا يجوز لان هذا
 الرد كالرد في وجهه اما اذا لم يصل الخبر الى الموصى قبل موته
 فله القبول بعده لان الايجاب قائم بعد غير تبطل قبوله
 بالايجاب فينقضي الا ان يخرج به الحاكم قبل قبوله فيبطل لبطول
 الايجاب وفيها وفي النانية وقد يكون القبول بالفعل
 كشراء الكفن للميت والطعام والكسوة للصغار وتنفيذ
 الوصية وقضاء الدين فلا يشترط فيه العلم بالايعاض
 لان ثبوته ضمنى لكونه لاقتضاء تصحيح فعله اللزوم لعقله
 وكذا الوبايع شيئا من التركة وهو لا يعلم الايعاض اليه
 وفي المنهاج وان لم يعلم الموصى اليه حتى باع شيئا من
 التركة صح ولم يكن له بعد ذلك رد الوصية وفي القضية
 للزاهدي عرض متاعا من التركة على البيع بعد ما علم بالايعاض
 اليه ينبغي ان يكون ذلك قبولا منه للوصاية **فصل**
في النصب اعلم انه اذا لم يكن للميت وصي مختار فعلى
 القاضي ان ينصب له وصيا فطريقة نصبه على ما ذكر
 في فتاوى رشيد الدين الوتر ان يشهد اثنان عند القاضي
 ان فلانا مات ولم ينصب وصيا فينصب بعده الحاكم
 لانه انما يملك النصب اذا لم يكن ثم وصي من جهة الميت
 وفي الظهير ان الصحيح اشتراط حضور الصبي عند القاضي

مصلح
 يكون القبول
 بنصب

مصلح
 في نصب الوصى

في نصب الوصى للزوم الاشارة اليه وفي الاقضية ومن
 شيخ زماننا من ابي لزوم حضرة الصبي وقال رايت
 لو كان الصبي في المدة يلزم احضار المدة في مجلس القضا
 لا شك في بعده ثم قال صاحب الاقضية والاشراط اقرب
 الى الصواب واستحب بالفقه قلت وفي فتاوى رشيد الدين
 ما يدل على ان الشرط علم القاضي بوجود الصغير لا حضرة غيره
 وفي مبسوط تسمى الائمة المحلواني انه لا يشترط في صحة نصب
 الوصى كون اليتيم او التركة ولايته انما العبرة بالخصوصة والاعتقاد
 قلت فكيف بحضرة قال وقيل يشترط فيها كون الاول
 في ولايته لا الثاني وقيل بالعكس وهو قول القاضي ركن
 الاسلام على السغدي حتى قال لو كان بعض التركة في
 ولايته لا يصير منصوبه وصيا فيما ليس في ولايته وذكر رشيد
 الدين في فتاواه اذا كان اليتيم بخارا لم يجز لقاضي سمرقند
 ان ينصب له الوصى قلت وهذا يؤيد القيل الاول وفي
 جامع الفقه للعتابي ولو جعل قاضي البلد رجلا وصيا لبلد
 اخر فبلغه فقيل جاز وفي النوازل والنانية والخلاصة انه
 اذا جاءت الورثة او الغرأ الى الحاكم وقالوا ان فلانا مات
 ولم يجعل وصيا والحاكم لا يعلم ذلك يقول لهم الحاكم ان كنتم
 صادقين فخذ جعلت فلانا وصيا فيصير فلان وصيا
 ان صدقوا وفي الخلاصة لو قال الحاكم لرجل جعلتك وصيا
 في تركة فلان يكون وصيا لان الحاكم بمنزلة المالك واذا قاله

فيه تصرف المولى

مصلح
 يشترط في نصب الوصى
 كون اليتيم او التركة في ولايته

الاعتناء بالموت
 وطلب المصلحة

فيه تصرف المولى

وفي الفتاوى القاضي اذا نصب وصيا في تركة ايتام
 وهو في ولايته والتركة ليست في ولايته او كانت التركة
 في ولايته واليتام لم يكونوا في ولايته او كانت التركة
 في ولايته والبعض لا يمكن في ولايته قال تميم العلوي
 في ولايته والبعض على كل حال وغير النظام والاعتناء بالصغير
 يصح النصب على كل حال وان كانت التركة في ولايته يصح
 الوصى وبما في جمل التركة انما كانت التركة في ولايته يصح
 على السغدي يقول ما كان من التركة في ولايته في ولاية
 وما لا خلاف في قبل شرط صحة النصب كون الميت في ولاية
 ولا يشترط كون التركة في ولايته في ولاية لا يشترط
 اذا نصب القاضي وصيا في تركة ليست في ولايته لا يشترط
 هذا فتاوى شيخنا في مودود قال الامام الحارثي بنحو
 والعبرة بالخصوصة في حكم الصغير

المالك يكون وصيا كذا هذا وفيها ايضا اذا نصبه القاضي
 في القرى صح وقال الحلواني للقاضي نصب الوصي في ثلاثة
 مواضع اذا كان في التركة دين او كان فيها وصية او كان
 في الورثة صغير فينصبه للقضاء او التنفيذ او حفظ
 نفسه وماله وفي وصايا الجاهل الكبير القاضي ينصب
 الوصي لتنفيذ الوصية قالوا ولا يوجد لهذا رواية الا في
 وفي فتاوى رسل الدين مات وله على آخر دين جاز
 للقاضي ولاية النصب لاجل الكبير الغائب صيانة له
 في التركة وفي الخلاصة ولو وجد الوارث عيبا في مشيئة
 من مورثه بعد موت مورثه او على العكس فان القاضي
 ينصب فيها وصيا للرد بالعيب وفي الحافظة قال
 الوارث الكبير لا يقضي الدين من مالي ولا من ثمن التركة
 بل اسلم التركة للغرماء ينصب القاضي من يتولى بها
 وقضاء الدين من الثمن ولا يلتفت الى قول الوارث
 وفي الولوبجي والخلاصة وعامة الكتب لو كان الاب مبذرا
 متلفا مال ابنه الصغير فالقاضي ينصب وصيا ينزع مال الاب
 عن يده ويحفظه وفي ادب القاضي للمخصاف ادعى دين
 في تركة والورثة كبار في بلد منقطع عن بلد موت المورث
 بحيث لا يصل اليه العير ولا يجي منه فالقاضي ينصب وصيا
 للقضاء ولا يتوقف الى مجي الورثة اما لو لم يكن بلد منقطع
 يتوقف ولا ينصب قلت وينبغي ان يكون له النصب

القاضي نصب الوصي
 في ثلثة مواضع

ان وجه العيب في مشيئة المورث
 في حياته من الوارث

لو كان الاب مبذرا فالقاضي
 ينصب الوصي

قد يعرف الوارث

10
 بها اذا لم يعلم بلد سم ايضا لانه منقطع حكما وسياتي في بعض
 الفصول مواد اخر يكون له فيه النصب ايضا وفي الخلاصة
 وينصب عن المفقود فيحفظ له ماله ويطلب من غرمائه حقه
 ولا ينصب عن الغائب وفي الذخيرة والمنية للسجستاني
 قدم الوصي غريم الموصي الى القاضي فاقر الغريم بالدين الميت
 وانكر وصاية ذلك المدعي ومجهر عن البنية فان شاء القاضي
 نصب وصيا ومثله في الغنية والبنية وفي الخلاصة ولا ينصب
 الا بعد لا امينا كافيا ولا ينصب غريبا لا يعرف ويعرف
 عدالة نخبه الواحد **فصل في الاثبات** ذكر الاقضية
 انه لا تثبت الوصاية الا على الخصم والخصم فيه الموصي ومريون
 الميت والدائن الغريم وتثبت دينه باقرار الوارث والوارث
 الكبير وكذا اثبات الدين والوصية وهذا قول المخصاف
 وذكر بعض المتأخرين ان الدائن لا يكون خصما في كل ما ذكر
 وفي دعوى الخلاصة عن ادب القاضي للمخصاف ان الخصم
 في اثبات الدين والمحقق على الميت الورثة والوصي الغريم
 والمديون فلو برهن على واحد ممن ذكر فان كان عدلا كافيا
 قضى له بها وان عرف بالفسق والخيانة لا يلتفت الى دعواه
 ولا ينصب لانه يعزل الخائن الجاني فكيف ينصبه وان كان
 ضعيف الراي وقليل التبصر في التصرف نصبه وضم اليه
 مسرفا كافيا كما اذا اتهم بالخيانة ذكره في الخلاصة وقال ايضا
 وانما تصح دعوى الوصاية اذا كان اهلا لها اما اذا لم يكن بان

في بعض من المفقود

الخصم في اثبات الوصاية

الخصم في اثبات الدين

كان عبدا او صبيبا او مجنوننا فلا يصح منه دعوى الوصاية وفي
 المنية لا تقبل البينة على الوصاية الا على خصم من وارث او
 ممن للميت قبله حق اوله قبل الميت حق وفي العتابة وفي دعوى
 الوصاية للصغير لا بد ان يقول انه وصى من جهة ابيه او اخته
 او القاضي وفي الخلاصة عن الزيادات والغنية فاذا حكم القاضي
 بها على وارث او غريم فغاب هو وحضر وارث آخر او غريم
 غيره لا يعيد عليه البينة وفي المختلفات القديمة للميت يخبر او
 المديون او مودع الميت لتخص بالوصاية لا ينصبه الحاكم
 ولا يامرهما بتسليم ما في ايديهما الى المقر له ومثله في الخلاصة
 قال في المختلفات لانه لو امر به لكان امره ذلك نصبا له
 في الوصاية فيكون وصيا في جميع مال الميت ولعل للميت وصيا
 مختارا او ايضا يكون امره بالدفع استقاما لحق الميت باقرار
 الغير لان امره يوجب برائة ذمته بالدفع الى الميت فلا يجوز
 وفي الخلاصة عن ادب القاضي للتخصاف ادعى على رجل انه
 وصى فلان الميت وانكر المدعى عليه الوصاية لا يختلف الوصي
 لان قبولها ليس بلازم عليه حتى يختلف ليقر او ينكل الا يرى
 انه لو اقر بايصاء الميت اليه ولم يقبل يكون له ذلك فلا يكون
 وصيا وفي العتابة ولو اقام الابن بينة انه وصى كان وصيا
 ولا يمين على الوصي ان انكر الوصاية وفي الخلاصة والحاشية
 انه لا يجبر وصي امتنع عن التصرف في امور الوصاية وفي
 الخلاصة عن ادب القاضي للتخصاف ادعى انه وصى فلان

والسنة ان فيه من ذلك حرج
 لان القاضي لا يثبت الوصية
 عدلا اية كافية عاريا عن التهمة
 تقوى كونه

في الوجه ضعيفا لا يثبت اذا علم
 ان الميت لم يجعل وصيا فلو جاز
 الاسم الا نعم فاذن من التهمة
 واحتمال الموضوعة يرد

لا يمين على الوصي ان
 انكر الوصاية

ابن فلان الميت وان على هذا الرجل للميت درهم واقام بينة
 على الوصاية والمال جميعا وعدلت البينة قال الامام رحمه الله
 تعالى يقضى بالوصاية ثم يأمر باعادة البينة على المال وقال
 ابو يوسف تقبل فيها معا ويقضى بالوصاية او لا ثم بالمال قال
 محمد تقبل فيها معا ويقضى بها معا قال ولو اقام البينة على الوصاية
 فقبل ان تعدل اقام اخرى على الدين او اقامها بعد التعديل
 قبل القضاء فهو على هذا الخلاف ايضا قال وذكر في الزيادات
 ان القياس عدم قبول بينة المال وان قبوله هو الاستحسان
 ولم يكره فيه الخلاف وفيها عن ادب القاضي ايضا ما ت عليه
 دين للقاضي ولغيره فاقام رجل بينة على الوصاية فان قضى
 القاضي او لا بالوصاية ثم بالدين جاز اما لو عكس لم يحز فلو
 رفع كل من الحكمين الى قاض آخر يميز الاول ويبطل العكس
 وكذا لو كان الدين لمن لا تقبل شهادته له وكذا لو لم ينع الوصي
 الوصاية بان نصبه القاضي وصيا في تركته فانه لو نصبه ثم قضى
 بالدين الذي له عليه جاز ولو قضى بالدين ثم نصبه لم يحز فيها
 في كتاب الدعوى ولو اقام الوصي بينة على ان فلان بن فلان
 الميت اوصى اليه والى فلان بن فلان الغائب قال الامام
 يقضى بوصايتها وقال ابو يوسف يقضى بوصاية الحاضر فقط
 حتى لو جاء الغائب وطلب الوصاية يلزمه اعادة البينة ومعه
 مع الامام قال وذلك لان احد الوصيتين ينقر وعنده بالتصرف
 خلافا لما فكلون الحكم علم الحاضر حكما علم الغائب ضرورة خلافه

لو اقام بينة على الوصاية
 اليه وان فلان الغائب

والله سبحانه اعلم فصل في الصكوك والمحاضر ذكر
 في الخلاصة عن فتاوى اهل سمرقند وفي الفصولين واحكام
 الصغار للاستروشي ان الحاكم اذا نصب وصيا فالأول
 ان يكتب في محضره جهة الوصاية وكونه ممن له ولاية النصب
 قلت وكون الميث لم يوص الى احد اولان مختاره فاستق اوليس
 باهل للوصاية او عاجز عن القيام بامور الوصاية وذلك لان
 احكام الاوصيا في التصرفات متخلفة وايضا قد لا يكون
 القاضي ماذون له في النصب والانا به وقد ينصبه بلا علم منه
 بنصب الميث فلا يخرج به المختار عن الوصاية بل لا يملك
 النصب مع وجوده ولو كان ماذون له بالنصب على ما ذكره
 الاستروشي في احكام الصغار عن القاضي رشيد الدين
 الوتار الا بسبب موجب للعزل او النصب من خيانة أو غير
 ثم لكل من هذين السببين حكم على حدة فلا بد من ذكر ما ذكرناه
 في المحضر حتى تندفع هذه الاحتمالات ولا تكون خلافا في المحضر
 موجبا لرده عند وروده وفي فتاوى رشيد الدين وفي دعوى
 الوصي من جهة القاضي لا بد ان يذكر انه وصي من جهة الحاكم
 اذ لم يكن في الشركة وصي من جهة الميث لانه اذا كان وصيا من
 جهة الميث لا يملك القاضي نصب وصي آخر من غير موجب
 للعزل وفي الخلاصة عن فتاوى اهل سمرقند ايضا انه لا يلزم تسمية
 القاضي المولى وذكره في المحضر حتى لو كتب وهو وصي من جهة
 حاكم من حكام المسلمين لا نصب الوصي نصبه لكون الميث

فيه تصرف المولى

في ذي القادر عن القاضي رشيد الدين
 الوصاية ليس بالملك فالعطف
 بالوصي بملك المولى ان يبيع
 من عطف القاضي على العام
 كذا في الاحكام

لا يملك القاضي نصب وصي آخر
 من غير موجب للعزل

لم يوص الى احد كلفي وكذا لو قال انه وصي من جهة الحكم او من جهة
 الشرع لانه يعلم منه جهة الوصاية في الجملة وكذا القاضي لان الترخيص
 الذي في ذيل الصك يعرف القاضي الذي في ذلك الزمان اما لو
 لم يذكر احد هذه الامور يكون الحال مجهولا بالمدة فلا يصح وفي جامع
 الصغار ولو قضى الوصي ديناً على الميث واراد من الدائن كتاب
 البراءة للميث فان الدائن يكتب فيه اني قبضت جميع مالي على
 الميث وهذا بخلاف ما لو اقتضى الوصي ديناً للميث على احد واراد
 المديون منه كتاب البراءة فانه لا يكتب فيه استوفيت جميع مالي
 للميث عليه بل يكتب فيه قبضت من فلان بن فلان كذا وكذا
 ورهما والفرق ان الدائن في قوله قبضت جميع مالي مقرر على
 فيعتبر الوصي في قوله استوفيت جميع مالي مقرر على الميث
 والافرار على الغير لا يعتبر اما اذا قال قبضت منه كذا يكون مقراً
 على نفسه بالاخذ منه فيعتبر ثم بالاغطاء له يكون برياً من الدين
 وفي المنهاج واذا كتب كتاب الشراء على وصي كتب كتاب الوصية
 على حدة وكتاب الشراء على حدة ومثله في الهداية وفي احكام
 الصغار ورد محض في دعوى الوصي كتب فيه وهو الوصي
 من جهة الشرع في تركه ايتام وسم فلان وفلان وفلان ولم يذكر
 انهم والشركة في ولاية قالوا هو فمحل عند البعض لان كل من
 الايتام والشركة اذا لم يكن في ولاية لم يجر نصبه ذلك وعنده
 اذا لم يكن احد سمان في ولاية لا يجوز النصب على ما ذكرناه في فصل
 النصب فلا يحكم بصحة ما بقي فيه هذا الاحتمال قلت والصحيح انه

لو قضى الوصي ديناً واراد
 من الدائن كتاب البراءة
 والفرق ان الوصي في قوله قبضت
 جميع مالي على الميث
 مقرر على الميث وانما
 استوفيت جميع مالي
 مقرر على الميث فان
 الدائن في قوله قبضت
 جميع مالي مقرر على
 الميث فان الدائن في
 قوله قبضت جميع مالي
 مقرر على الميث

اذا لم يكن في المحضر ان الايتام
 او الشركة في ولاية بل يكون محضاً

فيه تصرف المولى

ليس بمحل فان كون احداهما او كلاهما في ولاية ليس بشرط على ما
 ذكرناه عن الامام الحلواني بل اللازم علم القاضي بوجود اليتيم على
 ما نقلناه من فتاوى رتبة الدين بل كفيضة طنة به الا يرى الى
 ما مر من النوازل من ان قوله ان كنتم صادقين فقد جعلته
 وصيا نصب ان صدقوا وانه سبحانه اعلم وفي الخلاصة وقد
 محضر في دعوى الوصى دين للصبي مطلقا والمحل فيه من حيث
 انه لم يبين فيه سبب الدين له فانه قد يكون بالارث فيلزم
 فيه من ذكر الشهادة على موت الاب وعلى ايضائه الى هذا ومثله
 في الذخيرة قال في احكام الصغار في هذا المحضر انه رد بان لم يذكر
 السبب ولا بد من بيانه لاحتمال وقوع الدين في نصيبه وقت
 القسمة فلا تصح القسمة وبان الشهود لم يشهدوا على موت الاب
 والا يضاء الى هذا المدعى ولا بد من ذلك قلت والعلة الاولى
 ليست بعلة لانه مجرد احتمال وسبب ان لا يمنع الصحة وفي
 الفصولين ومن حيث انه لم يبين انه لم يكن للميت وارث غيره
 فانه لو كان له وارث آخر يصير الدين له بالقسمة وقسمة الدين
 باطله وفي الفصولين محضر في دعوى الزوجة الميراث على الوصي
 ودعواه كتب فيه انها صالحت عن نصيبها وعن كل دعاوى وانها
 قبضت بدل الصلح فرد من حيث انه لم يبين الزكوة وعسى ان
 يكون فيها دين فلا يصح الصلح ما لم يستثن الدين عن الصلح وان
 لم يكن فيها دين فحسبي ان يوجد فيها نقد مجانس للبدل يصيبها
 منه بالميراث قدر البدل او اكثر فلا يجوز الصلح وان لم يجانس فحسبي

لا بد من بيان
 سبب الدين

فيه تصرف المولى

قسمة الدين
 بطلان

الصلح بطريق التنازع

انها لم تقبض البدل في المجلس فيكون فيه ربوا النسبة فلا يجوز
 الصلح فضية خلل من هذه الوجوه ثم قال لكن قال الفقيه ابو جعفر
 لا خلل في هذا المحضر فان هذا الصلح جائز فانه كما يجوز ان يكون
 ما ذكر من الاحتمالات لكن يجوز ان لا يكون ايضا فاذا ذكر كل واحد
 وبالمعنى لا يمكن ابطال الصلح قلت فقد علم من هذا ان مجرد
 الاحتمال لا يمنع صحة المحضر ولا يكون خلافا فيه كما يقتضيه
 اطلاقا تتم بل انما يمنع اذا لم يلزم من اعتباره ابطال عتد
 صدر من العاقل فان رداه المحضر للاحتياط ولا يلزم من بطلانه
 بطلان الحكم الذي فيه فان الاحكام لا تستلزم المحاضر فحكم
 من حكم لا يكتب فيه كتاب وانه سبحانه اعلم بالصواب
 وفي الخلاصة محضر في دعوى الوصى المجدود بجهة الارث
 كتب فيه رجل مات وترك بنتين وابنتين صغيرين ومحمودا
 فباع بنت البنات المجدود وغابت فقال قيم الصغيرين في مجلس
 الحكم ان المجدود وقف ثم ادعى انه ملك للصغيرين فظن ان
 المحضر مردود من حيث ان الوصى ناقض في دعواه لكنه ليس مردود
 فان دعوى الملكية لهما بعد اقراره بالوقفية صحيحة لان اقراره
 مردود لكونه اقرارا على الغير فلا يكون بين الدعوتين تناقضا مانعا
 لقبول المتضمن لهما وانه الدعوى وجهان آخران احدهما ان
 ينصب الحكم وصيا آخر يدعى الملكية والثاني ان يدعيها من بلغ
 منها او يدعيها معا بعد البلوغ وفيها وفي الفصولين محضر في دعوى
 القيم محمد والوصي كتب فيه انه ادعى فلان القيم المأذون له

فيه تصرف المولى

الظاهر في التعليق ان يقال ان بطلان الحكم
 الذي تضمنه المحضر لا يستلزم بطلان الحكم الواقع
 في الخارج لجواز الاختلال من الثابت ان يسوة
 لا على وفق الواقع لا بالبيان من مطلق

والجواب ان المحاضر الصلح
 مدافعة للاحكام التي تضمنها عليه
 ملكية المالك بالزيادة والانتفاء في حكم
 الاصل فيلزم من هذا دعواه علم
 القاضي راده

لا يضر المناقضة في دعوى الوصى

يجب من هذا الكتاب ان لا يظن صلح المأذون
 على ان لا يعدم الاستلزام لاني عدم الموافقة
 على ان رتب محال او يوافق المحل في تامل
 لاني كذا مطلقا

من جهة الحكم بالمدعى في امر فلان بن فلان الصبي واقامة
 البينة على رجل بان محمد وكذا في يده ملك للصغير فلان ذلك
 وهو في يده بلا وجه شرعي فواجب عليه قصر يده عن المحمودة
 الى القيم قال والتحليل فيه من حيث انه لم يذكر فيه ان قبض القيم
 المحمودة بامر مبتدأ من جهة الحكم وذلك لان القيم كالوكيل والوكيل
 بالخصوص وان كان يملك القبض عند الائمة الثلاثة لكن مقتضى
 على انه لا يملك كما هو بهب زفر فرج فلا بد من ذكر الاذن به او
 اول الماذون له بالخصوص والقبض وهذا في وصي القاضى كما هو
 الوضع اما وصي الاب فيملك القبض بلا خلاف فلا يلزم فيه ذكره
 وفي الفصول وفيه خلل آخر وهو انه لم يذكر ان الاذن من هذا
 القاضى فانه لو كان الاذن من غيره لا بد من ذكر اثبات الاذن
 عند هذا القاضى حتى يمكن له سماع خصومته وفيما محض في دعوى
 الدار كتب فيه وقد استرأى الوصى للصبي وقد استولى
 عليه ظالم فرد المحضر من حيث انه لم يذكر فيه الثمن ولا بد منه بجواز
 ان لا يكون مالا فلا يصح الشراء ومن حيث انه لم يذكر كون الثمن
 مثل المبيع وقت العقد ولا بد منه في صحة العقد حتى لو ذكر
 انه قد استراه بثمن معلوم هو مثل قيمة الدار لا يصح ما لم يقبل
 وقت العقد وفي الخلاصة محضر في دعوى المحضر كتب فيه امرأة
 ادعت مهرها على فلان بن فلان وهو قيم في تركه الشخص المستحق
 ايوب بن عبد الله الخاقاني من جهة الشرع ثابت القوامه فالحلل
 فيه من حيث ان الزوج ايوب هذا ان كان غلاما للمخاتق فخصمه

الوكيل بالقبض
 بغير اذن

بيان التخلل في المحضر

الحاق

الحاقان ثم من بعده ورثته فان كانوا كبارا لا يصح نصب القيم
 عنهم وان كانوا صغارا فهو ايضا مختل عند البعض من حيث
 انه لم يذكر كون هؤلاء الصغار في ولاية حتى يصح نصب القيم
 عنهم وان كان الزوج حرا فهو مختل ايضا من حيث انه لم يذكر
 فيه انه حر الاصل او معتق الخاقاني فان كان حر الاصل فلا يصح
 النصب لان ماله لبيت المال وان كان معتقا فمحملة من جهة
 انه لم يذكر فيه انه هل له عصبة من النسب او لا وفيها ايضا
 محضر في ايجار الوصى ضيعة للصبي كتب فيه انه اجر فلان
 الوصى ضيعة فلان بن فلان اليتيم من فلان بن فلان الى
 سنين خمسة آلاف درهم وباع اشجارا بالف درهم قال
 فالحلل فيه من حيث انه لم يذكر ان الاجرة هل هو اجر المثل
 وقت العقد فان الاجارة الطويلة اذا كان بها حش الغبن
 لا يجوز ثم اذا بطلت الاجارة في العرصه يبطل بيع الاشجار
 ايضا لان جواز هذا البيع انما هو بالتبعية للارض فاذا بطل فيه
 يبطل فيها ايضا قلت ومن جهة انه لم يستثن في المسجد ان
 كان فيها مسجدا وانه سبحانه اعلم واعلم ان اكثر ما ذكر من
 المحاضر المردودة يمكن تصويرها في الوصى لكن اكتفينا منها بهذا
 القدر فان سئلت الاطلاع عليها فعليك بمطالعة المحيط
 والذخيرة والخلاصة والفصولين فان فيها موضع بيانها وما
 عنها **فصل في النكاح** ذكر في فتاوى القاضى طهبر
 الدين ان الوصى لا يملك النكاح الصغير والصغيرة وان اوصى

14

بيان خلل محضر في ايجار الوصى

في تصرف المالك

لا يملك الوصى النكاح الصغير والصغيرة وان اوصى به الاب

اليه الاب ذلك لان بالموت تنقطع ولاية الاب عن الصغير
والوصاية تثبت بعد الموت فلا يفيد ايصاله اليه وروى
عن الامام انه لو اوصى اليه به جاز انكاحه وفي الذخيرة البراءة
ولو كان الوصي وليا فزوج الصغير او الصغيرة فلها الخيار اذا
بلغت قلت ويجوز في انكاحه الغبن اليسير في المهر فانه ذكر
في الذخيرة ان الزيادة والنقص بحيث يتغابن فيه الناس
جائز في جميع الاولياء بالاتفاق اما لو كان بحيث لا يتغابن فيه
الناس لا يجوز انكاحهم حتى لو اجاز بعد البلوغ لا تعلل اجازتهم
في غير الاب والجد اما فيما فانه يصح منها الحط والزيادة عند
الامام وقال لا يجوز قال في الذخيرة ولم يبين محمد في الاصل انه
لا يجوز النكاح او لا يجوز التسمية وكذا روى الحسن بن زياد
عن ابي يوسف جوازه وفساد التسمية فذكر هشام عن محمد
ان النكاح يجوز وفي الجامع الصغير عنهما ان النكاح لا يجوز
وفي الجامع الاصغر اختلف المتأخرون على قولهما فبعضهم
على انه يجوز النكاح ويبطل الحط والزيادة وبعضهم على ان
اصل النكاح فاسد وهو الصحيح وفي الخاتمة ان العقد
فاسد في رواية عنهما وموقوف على الاجازة الصغير بعد البلوغ
في اخرى قال وعن ابي يوسف انه قال يفسد العقد ويصح
النكاح بهر المثل قلت وهذا هو رواية الحسن عنه وفي متفرقات
نكاح المحيط عن نوادر بشر عن ابي يوسف ان الوصي تزويج امه
الصغير من عبد الصغير ومثله الاب وفي مبسوط ابي اليسر ان

فيه تصرف المالك

فيه تصرف المالك
على الوصي ان تزويج امه
الصغير من عبد الصغير

الجواز هو القياس اما في الاستحسان فلا يجوز وفيه ايضا
ان الوصي يملك انكاح امه اليتيم ولا يملك تزويج عبده ومثله
الاب والقاضي والاصل فيه ان من يملك اعتاق العبد
يملك تزويجه ومن لا فلا لان التزويج تعيب بلا بدل فيعتبر
بالاعتاق الذي هو تفويت الرق وازالة بلا بدل قلت لان
التعيب تفويت البعض والجزم يعتبر بالكل ثم هو لا يملكون
اعتاقه فلا يملك تزويجه وهذا بخلاف تزويج الامه لانه من باب
التجارة على ما بين في بابه وفي السائل الوصي يملك التزويج بامه
الصغيرة ذكره في احكام الصغير وفي العتابية ولا يملك الوصي
والاب والقاضي تزويج عبد الصغير لانه ليس بتجارة ولا كسب
فاما الامه فيملكون تزويجها ولو زوج الاب عبد المصغير من امه له
جواز ولا يجب المهر وفي الخاتمة لكل من الاب والوصي تزويج امه
الصغير والصغيرة وليس لكل منهما تزويج عبد كل منهما ولا تزويج
امه كل منهما من عبد كل منهما استحسانا الا في رواية عن ابي يوسف
ومثله في الغنية وذكر في السائل ان الوصي يملك التزويج بامه
الصغيرة وفي الولو الجمية اوصى بعتق امه بعد ان تخدم لبنته كذا
سنة فاراد الوصي ان يتزوجها ليس له ذلك لانها باقية
على ملك مولاهما الى مجئ وقت تنفيذ الوصية فلا جيلة له في التزويج
بها ومثله في النوازل وفيها انه ليس له ان يتزوجها من غيره
ايضا لانها مملوكة على حالها الى انقاذ عتقها قلت واذا انقضت
عتقها بمضي تلك المدة لا يبقى عليها ولاية الجبر لاحد فلا يكون

فيه تصرف المالك

الوصي يملك تزويج
امه الصغيرة

فيه تصرف المالك

للوصي جيلة في الزوج والزوج بها اصلا وفي المحيط والرجز
 والخانية زوجت الام بنتها الصغيرة وقبضت مهرها ان كانت
 وصيا لم يكن للبنت مطالبة الزوج بالمهر عند البلوغ لان الدفع
 الى الوصي يرى ذمته اما لو لم تكن وصيا تكون لها المطالبة
 بعد البلوغ لان الام في حق المهر اجنبية عن البنت الا يرى
 انه ليس لها التصرف في مالها فاخذ مهرها من الزوج وهو
 يرجع به على الام ومثل الوصي الاب والجد والقاضي وفي
 الذخيرة ضمن الوصي المهر عن الصغير واداه من مال نفسه
 يرجع به في مال الصغير شرط الرجوع به عند الاداء ولم يشترط
 اما الاب فلا يرجع به ما لم يشهد عند الاداء انه يؤديه ليرجع به
 استحسانا والفرق ان العادة في الآباء والامهات تحمل
 الديون عن ابنائهم الصغار لو فور السفقة اما الوصيا وابعاد
 الاولياء فلا عادة فيهم ولا سفقة لهم الا يرى انه يشترط في تصرفهم
 النظر لمن في حجرهم من الاطفال هذا اذا كان الضمان والاداء
 حال صحة الاب في صغر الابن اما اذا ضمن في المرض او ادى
 فيه او كان كلاهما فيه لم يصح الضمان فاذا اخذت المرأة
 من ماله بعد موته لم يكن متبرعا بل يحتسب من ميراث
 الابن عند الطرفين وقال ابو يوسف هو متبرع لا يرجع هو
 ولا ورثته بعد موته على الابن بشئ وفي فتاوى رشيد الدين
 ماتت عن زوج واولاد صغار وعلى الزوج مهر فان اقر
 الزوج بالمهر لم يؤخذ منه لان الاب يملك حفظ مال صغيره

في الفرق بين الوصي والاب
 في الرجوع المهر

المسئلة في تلحق الذخيرة
 على الاستقصاء

وان انكر نصب القاضي وصيا فثبت عليه المهر ويؤخذ منه ويرجع
 الى الوصي فانه بانكاره يظهر خيانه وعنده ظهور الخيانه يكون للقاضي
 ولاية دفع مال الصغير الى وصي غيره وقال في احكام الصغار
 رايت في بعض المواضع ان الوصي اذا تزوج امرأة للصغير فالحاكم
 بالمهر هو الوصي ضمن بصرح القول او لم يضمن وانه ان ادى المهر
 من مال نفسه يرجع في مال الصغير وفي جامع القاضي ابني جعفر
 الاستروشنى زوجت صبيته من صبي فادركت قبل بلوغه
 فاخارت الفرقة فالحاكم لا يفرق بينهما الا بحضرة خصم من
 جانبه من الاب او وصيته فان لم يكونا فالجد او وصيته خصم
 فان لم يوجد احد هما ينصب القاضي وصيا يخاصم عنه فيحضرة
 ويطلب منه حجة للصغير تبطل دعوى الفرقة فان لم يظهر
 الخصم واراد تخليفها بخلتها فان حلفت يفرق بينهما الحاكم بحضرة
 الخصم بلا انتظار الى بلوغ الصبي ومثله دعواها العنة فيرانه
 اذ لم يبرهن الخصم على علمها بهذا العيب عند العقد ولا على
 رضاها به بعده وحلفت فخلعت فلزم تفريقها لم يفرق بينهما
 في الحال بل ينتظر الى بلوغ الصبي ليؤجله سنة ثم يفرق
 بحضرة او حضرة وكيله وهذه المسئلة في الجامع ثم اختلفوا
 في هذه الفرقة فبطل ليس بطلاق وقيل بل هو طلاق وفي
 فتاوى رشيد الدين ادعى على جماعة انه زوج اختمهم الميتة
 وان التركة بيدهم وطلب منها سهم فانكروا نكاحه فقال
 لهم المدعى اثبتوا انتم نسبكم ايضا فان القاضي ياخذ منهم

الوصي اذا تزوج امرأة للصغير
 فانكروا نكاحه

اذ انكرت الصبيته قبل بلوغه
 زوجة الصغير فانكروا نكاحه

اختلفوا في هذه الفرقة
 بل هو طلاق ام لا

التركة ويضعها عند عدل حتى يظهر المستحق فلو ارادوا ان
 نسبهم بانهم اخواتها لاب وام ينصب القاضي وصيا فيقيمونها
 عليه فيسلم لهم التركة اما ليس لهم ان يعتمروا على المدعى لعدم
 ثبوت نكاحه بعد ولا على مودع القاضي لانه كالتقاضي القاضي
 ليس بخصم ولم ان يعتمروا على مديونها بان قالوا عليك كذا
 من الدين ونحن اخوتها من الابوين وورثتها فيثبت الورثة
 ويرفع اليهم المال قلت ومثله ثبوت النكاح وانه سبحانه
 اعلم **فصل في الاباق والكاتب والقاق والاولا ذكر في مبسوط**
 ابي اليسر ان الوصي اذا جاء بابن للصبي لا يستحق الجعل
 وكذا من يعوله لان محافضة ماله عليهما والرد منه فلا يستحق
 عليه الاجر وكذا الابن الكبير رد ابنه في الصحيح لان خدة
 الاب واجبة عليه والرد من الخدمة بخلاف العكس فان
 الاب يستحق عليه برده الاجر لان حفظ مال ابنه الكبير
 ليس بواجب عليه فيكون رد عليه خدة منه لا فيستحق
 به الاجر ولو رده الاجنبى يجب له الجعالة من مال الصبي
 يعطيها له الاب او الوصى وفي وجيز السرخسي ان الوصى
 يصدق بيمينه في قوله للصبي بعد ما بلغ ابن من عبيدك فلان
 وفلان وفاقا وكذا في قوله اذيت من مالك لجعل من ابني
 من عبيدك كذا كذا ادر ما عند محمد وقال ابو يوسف يلزمه اقامه
 البينة على الاباق والاداء واجمعوا على انه لو قال اذيت لجعل
 من مالي واريد الرجوع عليك يلزمه البينة وفي الاصل والخاتمة

من لما عليه دين

حيث ثبت على من الدين
 والوصي انما يثبت له من
 وطلب منه سهم من الدين

الوصي اذا جاء بابن
 للصبي لا يستحق الجعل

لو قال الوصي لابني
 من مالي اجمع

وهو مخالف لقول الاول من ان
 البينة لازمة على الوصي في ذلك
 الذي عرى عند ابى يوسف
 لم يرد

ان يملك الاب او الوصي
 كتابة عبد الصبي

الطرفان ابو حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى
 والسجاني ابو حنيفة وابو يوسف والصحابي
 ابو يوسف ومحمد والهيثم ان محمد وزفر رحمهم الله

لو ادعى الكاتب المال الى الوصي
 بغير الصبي

نفسه في المالك
 لا يجوز للوصي ان يثبت
 الميت لنفسه الدين

قال الوصي للصبي ابن عبدك الى التمام فاستأجرت رجلا بمائة
 فجاء به فاذيت له المائة يصدق بيمينه اجماعا وسياتي تفصيله
 في فصل الانفاق ان شاء الله تعالى وفي المبسوط ان كلا من
 الاب والوصي يملك كتابة عبد الصبي لانه مكسب منه وهما يملكان
 اما لو اقربا بها لا يصح فلو كاتبه احد هما ثم وهب له بدل الكتابة
 لم يجوز وفاقا بخلاف مالو باع عبده ثم وهب الثمن للمشتري حيث
 تجوز الهبة عند الطرفين فيسقط عن المشتري ويضمن مثله
 الاب او الوصي للصبي خلافا لابى يوسف ومثله في الخاتمة قال
 في المبسوط والفرق ان حقوق العقد في البيع يرجع الى العا
 ومرجها في الكتابة من وقع له العقد وهو الصبي هنا لكن يكون
 عاجزا عن قبض البدل يعقبضه له الوصي فقبضه ليس لكونه من
 رجوع حقوق العقد اليه حتى يكون اسقاطه معتبرا ولذا لو كبر
 الصبي يكون حق القبض له دون الوصي بخلاف ثمن المبيع وفي
 الخاتمة ولو ادعى المكاتب المال الى الوصي وذلك بعد ما ادرك
 الصبي لم يجوز ولا يعتق ما لم يؤده الى الصبي قال وكذلك الاب
 وفي العتابة وللوصي ان يقبض بدل الكتابة للصغير وليس له
 ان يكاتب عبدا من التركة اذا كان في الورثة كبير او كان وصي
 له بالمال او دين الا ان يقضيه عما بقي ويجوز ذلك في رقيق
 بيت المال واذا بلغ الصغير لم يقبض بدل الكتابة قلت معنى
 لا يقبضها الوصى وفي الخاتمة ولا يجوز للوصي ان يكاتب قن
 الميت يعني لقضاء الدين او تنفيذ الوصية اذا كانت الورثة

كجرا اغنياء حضورا وكذا اذا كان بعضهم صغارا ولم يرضوا
 بالكتابة حتى لو كانت يكون للكبار حق الفسخ لما لهم من اختيار
 التركة لانفسهم على ما سياتي من قريب قال وقيل يجوز كتابة
 هذا على قول الامام كما في بيع العقار قال والاصح الفرق يعني
 يجوز بيعه دون الكتابة قال ومثله الاب وفي المبسوط كتاب
 الوصي عبد الصبي فادرك الصبي في خلال نجوم الكتابة فلم
 بالكتابة لا يلتفت الى عدم قبوله لان فعل وصية كفعل نفسه
 فيبرم نظرا الى جانه وفيه ايضا وليس لاحد الوصيين ان
 يكتب عبد اليتيم الا برضى الآخرو سياتي في فصل تعدد الاوصياء
 ان شاء الله تعالى وفي الولد الجيئة اوصى الى رجل وقال ان
 ادرك ابني فلان فاعق عهدي هذا واعطه مائة درهم فقال
 العبد للوصي بعد موت الموصي اعتقني في الحال ولا اطلب المال
 ليس للوصي ان يعتقه لانه مأمور باعتاقه في وقت معلوم يجوز
 اعتاقه قبله وفي المبسوط لا يملك الوصي اعتاق عبد الصبي
 ولو على مال ولا يبيعه من نفسه وكذا الاب لان الاعاق
 اضار محض للصبي قلت وكونه على مال ليس الا جعل منه
 للعبد مديونا بعد العتق وبيعه من نفسه اعتاق على مال فلا يجوز
 كل منهما والله سبحانه اعلم وفيه ايضا للصبي ان يكتب
 عبده باذن الوصي او الاب وليس له ان يعتقه على مال باذن
 احد سما واذنهما لا يعتبر وفيه ايضا للصبي قبول ولاء من يواليه
 باذن الوصي او الاب ويكون نائبا عنهما في القبول لانهما يملكان

ليس لاحد الوصيين ان يكتب
 عبد اليتيم الا برضى الآخرو

في تصرف المذنب

صبي قبل ولاء من يواليه
 باذن الوصي

قبول الولاء عنه لانها يملكان الزام ولاء العتاقه عليه بالكتابة
 فيملكان الزامه عليه بعقد الموالاة ايضا ولو اسلم على يد واحد ووالاه
 باذن ابيه الكافر لم يصح لانه لا يملك عقد الولاء عليه لانعدام
 الولاية ولم يذكر انه هل يملك ذلك باذن ابيه المسلم ينبغي ان
 يملك **فصل في البيع** واعلم انه ذكر في باب المصراة
 من بيع شرح الطحاوي فصل يمكن جعله كالاصل في مسائل
 تصرفات الوصي فلا عين في ذكره هنا بتوفيق الله سبحانه
 فنقول قال الامام الاسيبجا في لكل من الاب والجود والفقير
 واوصياهم ان يسافروا باموال اليتامى ان كان الطريق امانا
 فاذا اصيب في الطريق فلا ضمان عليه وان تجروا في اموالهم
 بالمعروف قال العتابي ولو اتجر وصي الاخ والعلم فان ربح
 جاز استحسانا قال ولهم ولاية بيع اموالهم بمثل القيمة وبالكسر
 منها وباقل بقدر يتغابن فيه الناس اما لو كان بالغين الفاحش
 يبطل عقودهم ولا يتوقف على الاجازة بعد البلوغ لانه لا يجبر
 له حالة العقد فلا يعتق حتى يتوقف واما سراؤهم فذلك لكن
 اذا كان بفاحش الغبن فانه ينفذ على انفسهم لصدوره عن مله
 في محله فلا يبطل كالبيع وكذا ايجارهم الصغير او ماله واستيجارهم
 له حيث يجوز بيع الغبن ولا يجوز بكسره الفاحش فاذا ادرك
 الصبي في مدة الاجازة فان كانت على نفسه فله خيار الفسخ
 وان كانت على عبده او عقاره فليس له خيار الفسخ والابطال
 وليس له فسخ بيع او سراء نفذ عليه وقت صغره قال وللاب

واذن الوصي ان يكتب
 عبد اليتيم الا برضى الآخرو

لا اوصياء ان يرب ذوا
 باموال اليتامى

ان جازته بعد البلوغ

في البيع

ان يردعه الى غيره مضاربة او بصناعة وان يضارب ويبصع
 بنفسه فيشهد عليه في الابداء والا لا يعطى له الربح قضاء وكل
 له اخذ ما شرط فيما بينه وبين ربه وان يودع ماله عند ان
 وان يعيره لاحد استئمانا لا قبسا وان يوكل بكل امر ليسوغ
 له وان ياذن له ان كان عاقلا وان ياذن لعبده وان يكاتبه
 وان يزوجه امته لا عبده وان برهن ماله بدينه وبدين نفسه
 فلو هلك الرهن في الثانية يضمن قدر ما يصير مؤديا عنه دينه
 وان يتشارك بالصغيرة فيه ونفسه فان شاركه وكان اس
 ماله اقل من مال الصبي يشهد على ما شرط لنفسه من الربح
 فان لم يشهد فالربح بينهما على قدر راس المال قضاء وان
 كان كاسرط ديانة كافي المضاربة وذلك لان استحقاقه
 للربح بالشرط فالحكم يثبت الشرط عند القاضي لا يقضى له
 به قال ومثله في هذا كله الوصي وفي الخلاصة وليس للوصي
 افراض مال الصبي ولا استقراضه وعن محمد لا الاقراض
 كالأب وفي شفعة الهداية وليس للوصي ابطال حق
 اليتيم كدينه وقوده وفي قنية الزاهدي عن عيين الائمة
 الكرابيسي ان الوصي لو حبس غريبا في دين الصبي لا يكون له
 الطلاق قبل القضاء ان كان موسرا اما لو رأى ان يأخذ
 منه كفيلا ويطلقه يكون له ذلك وقال ابو حامد ان كان
 الغريم معسرا يجوز للوصي الطلاق بعد الحبس وفي فصل
 الحبس من الخلاصة عن الاقضية ويجبس الوصي او الأب

لاب ان يرضع باليتيم
 الى غيره مضاربة
 وبصناعة

ايضاح الاب باليتيم
 واعانة الاحد بغيره
 استئمانا

ليس للوصي اقرض
 بالوصي

ويجبس الوصي والآب

في دين لزم الصبي المحجور عليه من الاستهلاك ولا يجبس الصبي
 نفسه فان لم يكن له واحد منها ينصب الحاكم وصيا يبيع
 ماله في الدين وفيها ايضا عن الصغرى وصى الواقف اولى
 من القاضي في نصب القيم للوقف فان لم يكن له وصى فحينئذ
 يكون الراي الى القاضي وفي القنية للزاهدي قال اسمعيل
 المشكلم القاضي يأمر الوصي بالتجارة والشركة في مال اليتيم ودون
 المعاملة لاجل الربح وفيها انه ليس لوصي الا ان يخلط ما ورثه
 من موزث واحد او اكثر وفي الهداية للوصي رد ايجاب من
 اوجب ببعال للصبي كالأب وفي المحيط للوصي البيع والشراء
 بغير الغبن لا بغضه وكذا له المحاباة اليسيرة فيما باعه
 من التركة للدين وان لم يجز ذلك من المريض وان كان
 الوصي مستمدا من المريض وهذه من اعجب المسائل وفي
 مختارات النوازل ويجوز بيع الوصي وشراؤه بالغبن اليسير
 ولا يجوز بالغاش لان ولايته نظرية وفي القنية للزاهدي ولو
 باع الوصي مال الصبي بغاش الغبن قال القاضي علاء الدين
 المروزي يبطل البيع حتى لا يملك المشتري المبيع بالقبض
 وقال نجم الدين الحلي بل يفسد البيع قلت فيملك المشتري
 المبيع بالقبض ويكون على كل من المتبايعين الفسخ مادام
 المبيع قائما في يد المشتري وفي العدة باع الأب مال طفله
 ثم ادعى فيه فاحس الغبن لم تسمع دعواه وفي جامع الفتاوى
 فينصب الحاكم فيما عن الصبي فيه عليه على المشتري وقال

وصى الواقف اولى
 من القاضي

لوصي السج ذواء

انه من عجب المسائل

ان البيع بالقبض
 لا يفسد حتى لا يملك
 المشتري المبيع

فيه تصرف المولف

انما اعاد
 الغبن كمنع
 من عيبه لم
 فيما فيه عليه

في موضع اخر منه هذا اذا اقر الاب بقبض ثمن المثل او اشهد عليه في الضك اما اذا لم يقرب ولم يشهد عليه او قال بعته فلم اعرف الغبن او قال كنت عرفة ولكن لم اعرف ان البيع لا يجوز معه فيمنه يكون له ان يدعي بعده الغبن وقال ايضا ولو بلغ اليتم فادعي كون بيع الوصي او الاب بفا حش الغبن وانكر المشتري ذلك يحكم الحال ان لم يكن المدة قد راي تبدل فيه السعر والصدق المشتري ولو برهن كل منها فيتمنه مثبت الزيادة اولى وفي الجواهر باع الوصي ضيعة للدين فبتين ان قيمتها اكثر فليبيع باطل ولا يحتاج الى فسخ الحاكم فلو باعها ثانيا ثمن المثل صح البيع الثاني وفي النوازل والخاتمة باع الوصي شيئا من مال اليتيم ثم طلب منه ذلك الشيء باكثر مما باع يرجع فيه الحاكم الى اهل البصر والخبرة فان اخبروا بان منهم ان الذي باع به الوصي قيمته لا يلتفت الى زيادة من زاد لما ان عند الحاجة فزيدا على القيمة ففعل هذا لا يحتاج لان القيمة ازيد مما باع به الوصي حتى لا يجوز البيع ان كان النقص فاحشا وان كانت التركة يباع في السوق باقل مما يباع في المزايمة لا يجب على الوصي بيعه على المزايمة بل له ان يعتمد على قول اهل الخبرة وياخذ بما اجمع عليه عدلان منهم وهذا عند محمد اما على قولهما فقول العدل الواحد كاف فيه والاشنان احوط على ما عرف في التعريف والتعديل ومثله في فتاوى ظهير الدين الوالواجي وفي المحيط من الزيادات والخاتمة بيع الاب مال طفله من

بيع الوصي بفا حش
الغبن باطل

بينه مثبت الزيادة اولى

واع عفا ربحه
فتبين انها اكثر من ثمنها

انه اخبرنا في قيمته
لا يلتفت الى زيادة من زاد

لا يجب على الوصي بيعه على المزايمة
بل له ان يعتمد على قول اهل الخبرة
فقول الواحد كافي

باب بيع مال طفله

الاجنبى

الاجنبى على ثلثة اوجه لان الاب اما عدل او مستورا فاسد ففى الوجين الاولين يجوز عقده ولو عقارا وبسبب الغبن فلا يكون للطفل النقص بعد البلوغ لان الاب شفقة وافرقة ولا ممانعة له فالظاهر ان مباشرة على الخيرية فينفذ فلو ادعى الاب بعد ما طلب منه الثمن بعد البلوغ ضياعه او الانفاق عليه وهو نفقة مثله في مدته صدق بيمينه وفي الوجه الثالث لا يجوز بيع العقار الا بالخيرية بان يكون بضعف القيمة لمعارضة الفساد فظاهر الشفقة فالم يظهر الخيرية لا ينفذ فللمطفل نفقته بعد البلوغ وهو المختار وما بيع القاسد المنقول ففي رواية يجوز ويوضع ثمنه عند العدل صيانة للمال وفي رواية لا يجوز الا بالخيرية وبه يغنى وفي الاصل انه لو باع من مال صغيره ما قيمته عشرة دراهم بدرهم يعنى اذا باعه من اجنبى او شري منه ثمنه درهم بعشرة قال ابو يوسف لم يجوز البيع والشراء وروى هشام في نواذره عن ابى يوسف انه يجوز البيع ولم يجوز الشراء وفي الهداية للاب بيع مال طفله عقاره ومنقوله لكالم ولايته وله الاخذ من ثمنه لنفقة لانه جنس حقه واما بيعه مال ابنه الكبير فقد قال الامام خواهر زاده في المبسوط واجمعوا على منع اقارب المفقود عن بيع عقاره المنفقة ابا او غيره ولا يبيعه القاضي ايضا ومثله ما لا يتسرع اليه الفساد والاب بيع منقول ابنه الكبير الغائب لنفقة عند الامام لا عند هكاسا الاقارب كالامام وليس له بيع الزيادة عليها منه وفي الهداية

لا يجوز بيع الاب عقاره
الا بالخيرية بان يكون
بضعف القيمة

وبه اخذ الصوري
والشافعي

ولا بيع مقوله لدين غير النفقة وفي الاقضية والصغرى
والخانية ان بيع الوصي على خمسة اوجه الاول ان تكون
الورثة كلهم صغارا فحينئذ له ان يبيع كل المنقولات ولو ببيع
الغبن وليس له ان يبيع بفاحشه وليس له ان يبيع العقار
الا لزيادة في الثمن بان يبيعه بضعف القيمة او لضرورة
الدين او لو صيته مرسله في الشركة لا تنفذ بدون بيعه او لو صيته
بعضه وهو لا ينقسم او لضرورة القسمة او الحاجة اليتميم
الى ثمنه او لزيادة مؤنه وخراجه على غلته وارتفاعه او
لنداعيه الى الخراب فيما اذا كان دارا او حائوتا او للخوف
من تسلط جار ذي شوكة عليه ذكره في الخانية وغيره حتى
لو باعه بدون شيء من هذه المستوفات التسع يكون لليتميم
نقضه اذا بلغ قال تمس الاثمة الحلواني هذا هو مذهب المتأخرين
من المشايخ وبه يفتي الماعند المتقدمين منهم فلو وصى ببيع
العقار بدون هذه المستوفات اذا كان يبيعه بالقيمة العادلة
او بغير سير للولاية ذكره في الحافضية الوجه الثاني ان
تكون الورثة كلهم كبارا حاضرين وفيه لا يكون للوصي بيع شيء
من الشركة بلا امرهم وليس له حينئذ الا التقاضي بدول المست
وقبض حقوقه دفعا الى الورثة كذا في الاصل وفي المستقى
عن ابي يوسف عن ابي حنيفة وفي جامع العنابي عن ابن
ساعة جواز بيعه عليهم فيما عدا العقار مطلق الوجه الثالث
ان يكون الورثة كبارا غائبا وفي المستقى وقدره محمد بلائنه امام

اقول قد كثر النظم في اصحاب القبة
 انهم لم يغيدوا في تلك الكتب كون البيع
 حائز ولم يغيدوا في تلك الكتب ان البيع
 قبل المنقول فقامت منه الخشية من
 ليس هو مع العار الا انما كان
 ذكر من تلك الكتب الا ان اوجبنا
 الروايات او لا اقول اوجبنا
 على المنقول واسلم

على الحرة
بجوارح الوصي
لصدة القصة
مؤلفات مع عمار
الوصي
كما خطبة قال في الخاتمة ولونجان
الوصي ان باخدا السطك
بجوارح الوصي
الوصي

أقول وبجميع جميع المستوفات
المذكورة الضرورة كما لا يخفى
على اولى العظمى

المطلب سئل على ضيق النية
هل سؤره الرعي من المطلب والمكر
للروي نية على ذلك عرفان بأخذ
المطلب بغيره ويتكبد ما كان له
اد الرعي من العاقبة
وهو ان لم يكن

من السحاب عذرا والوصى ان يسكن
من السحاب عذرا والوصى ان يسكن
من السحاب عذرا والوصى ان يسكن

وفي البرزخية ذكر القاضي انه لو باع الوصي
عقاراً بالتمتع فبطل دينه وفي الزكاة قال القدر
يفضي منه الدين قال الفضل يجوز البيع
لقيامه مقام الوصي انتهى **الحق** ما رواه

رواه عنه ابراهيم بخلاف عتبة الولي الاقرب في الترويج فانها
عنده معدرة بالانقطاع لاثريه فلو وصى فيه ببيع العروض
لا العقار ذكره الامام خواهرزاده لان وظيفة اذ ذاك حفظ
الاموال وبيع العروض من باب الحفظ لما ان حفظ الثمن
اهون اما العقار فهو محصن بذاته محفوظ بنفسه فلا يكون
بيعه من باب الحفظ الا اذا كان العقار في معرض الهلاك
فبيعه لكونه بمنزلة العروض وفي الغنية عن السراجية والدار
كما لم نقول اذا خيف عليها الهلاك ومثله في مخارات النوازل
والاصح انه لا يبيعه ولو خيف هلاكه لان الغالب عدم الهلاك
فينبئ عليه الاحكام كذا في الخلاصة والمحافظة وفي الهداية
والسراجية ويجوز بيع الوصي على الكبير الغائب في كل شيء الا
في العقار الوجه الرابع ان يكون الغائب من الكبار البعض
الوجه الخامس ان يكون الورثة مختلطين من الصغار والكبار
ففيها يكون له ولاية بيع عروض الغائب والصغار وكذا بيع
العقار من انصبا والصغار على ما مر بالاجماع ثم اذا جاز له
هذه المرتبة فهل له ان يبيع معها ما بقي من حصص الكبار
الغائبين من العقار وحصص الحاضرين منهم منها او من
العروض صفقة واحدة فعند الامام رحمه الله تعالى له ذلك
لان من اصله انه اذا ثبت للوصي ولاية بيع البعض من
التركة يثبت له ولاية بيع الكل لان النظر فيه لان ثمن الحصة
التي يبيع يكون قليلا في الغائب لان الجمل والاشيى ص شترى

غنية الولد في الدنيا
منه لا ينقطع
لا اشر فيه
موصى ح العرف
لا العف

مكتبة

الحجج

از این کتاب در مکتب دینی
بعضی بنده را

بالتره ما يستري به الابعاض والاستقاص فاذا باع الوصي نصف
 الصغير في الدين يبيع باربعائه وكذا الكبير يبيع نصفه ايضا
 باربعائه مثلا اما لو باع الوصي الكل يبيع بالف فيخرج الكبير
 عن تحصيل زيادة التمن نفسه فيبيع عنه الوصي وان كان
 حاضرا كذا في الولو الجمية والمستقي وقال لا يكون له ولاية بيع في
 لان ولايته لضرورة الحفظ فلا تغدي حصته الغائب الصغير
 ويكون كالمو كانت الشركة بين الصغير والكبير بالشر او الهبة
 ويقولها يعني كذا في الحافظة والغنية وغيرهما وهذا كله فيما اذا
 لم يكن في الشركة دين او وصية اما اذا كان فله ان يبيع في الوصية
 الى الثلث وفي الدين الى اداء كله لما ان الوصية تمنع ملك
 الوارث الى الثلث والدين بقدره لتقدمه على الارث بالنص
 فيبيعهما اذا للمو شأت الورثة او ابوا وهذا بالاجماع فلو استغرق
 الدين الشركة فله بيع كلها والا فقدره ثم هل له في هذه الصورة
 وفي صورة الوصية ان يبيع الباقي للكبار المحضون فعند الامام له
 ذلك خلافا لما وقدمت في الغنية انه ان كان في الشركة دين
 غير مستغرق او وصية يبيع الوصي نصيب الصغير والكبير
 بقدرهما اجماعا وكذا نصيب الصغير فيما زاد اما هل يبيع نصيب
 الكبير عند الامام يبيع وعندهما لا وفي البنية وصي باع الشركة للدين
 جاز وعندهما جاز في قدر الدين وان لم يكن دين فباع كل الشركة
 وفي الورثة صغير فعلى هذا الخلاف كذا لو كان الكبار محضوا
 ينفذ يعني بعه قدر الدين وحصته الصغير وفي الزائد خلاف

لو وصي ان يبيع الوصية
 الثلث والدين على
 اداء كله

وصي باع الشركة للدين جاز
 وعندهما جاز في قدر الدين

وان كانوا يعني الوارثين كجرا غيبا ولا دين يملك الوصي بيع المنقول
 دون العقار وذكر في خزائن الفقه انه يجوز للوصي بيع كل الشركة
 عند الامام في ثلث صور اذا كان على الميت دين او كان في
 الشركة وصية او كان في الورثة صغيرا ما على قولهما فلا يبيع حصته
 الكبار ولا ما زاد على كل من الدين والوصية ان كان الزائد
 كله للكبار وحصته منه ان كان لهم وللصغار وفي المنهاج
 اذا كانت الورثة صغارا فباع الوصي ما لهم جاز البيع عروضها
 كان او عقارا اذا رأى الصلاح في البيع وكو كانت الورثة
 كلهم كجرا حضورا لا يجوز ان يبيع شيئا من ما لهم وان كانوا
 غيبا جاز له ان يبيع العروض دون العقار ولا تجز في ما لهم
 وان كانوا صغارا وكبارا قال الامام يبيع العروض والعقار
 نصيب الصغار والكبار جميعا وقال لا يبيع نصيب الصغار دون
 الكبار الا اذا غابوا فيجوز بيع العروض من نصيبهم خاصة
 ولو كان على الميت دين فعند الامام للوصي ان يبيع جميع الشركة
 لاجل الدين وكذا لاجل انفاذ الوصية وقال لا يبيع مقدار الدين
 والوصية خاصة ليس له اكثر من ذلك والفتوى على هذا ثم
 اذا وقعت الحاجة الى بيع الشركة ينبغي للوصي ان يبدأ ببيع
 العروض لانها عرضة للتعرض فيقدم بيعها دفعا للحاجة بما
 هو اقرب للملاك فان لم تدفع ببيع حينئذ العقار وقال ابو
 يوسف لو كان في ثمن العروض وفاء للدين يبطل بيع العقار
 ومثل الكل في كل من النوازل والظلمة والخيرة والملاصة

لو وصي كل الشركة
 عند الامام

جاز للوصي بيع العروض
 ودون العقار كالمو

ان وصي ان يبيع جميع الشركة
 لاجل الدين او مقدار الدين

لو وصي
 ببيع مقدار الدين
 ليس له اكثر من ذلك

لورثة استخلاص التركة

واحكام الصغار هذا فيما اذا ابى الجار عن استخلاص التركة لهم
تجمل الدين وتنفيذ الوصية من خالص اموالهم ولا صغير معهم او
اختلفوا في الاستخلاص اما لو انفقوا عليه ولم يملوا فلم
ذلك ذكره في النوازل والولوالجبة والخلاصة وغير ما ذكره
ايضا في فصل تنفيذ الوصية فلا يكون للوصي حينئذ التفرص
للتركة وفي الذخيرة الوصي يملك بيع عروض الصغير من غير
حاجة ولا يملك بيع عقاره الا بحاجة وفي النوازل وفي فتاوى
الشيخين رشيد الدين والامام الفضلي انه ليس للوصي تقبض
ما باعه الوارث الكبير من التركة اذا كان فيما في يده منها وفا
لقضاء الدين او تنفيذ الوصية رواه نصير عن شهاب وشبهه
في الخانية والولوالجبة وفي الخانية من الفتاوى الفصلية
وصى في يده من التركة فقد يني لقضاء الديون فلم يقبض
منه وباع لقضاءها عروض التركة او عقارها قال الامام
الفضلي رحمه الله تعالى يجوز بيعه لقيامه مقام الموصي لوقوله
الموصي بنفسه لجاز فكذا هذا ومثله في مبسوط الامام خواهر
زاده وفي الولوالجبة وفي المنهاج للوصي ان يبيع عروض
الميت في قضاء دين الميت بغير محضر من غرمائه وفي فتاوى
رشيد الدين للوصي بيع التركة المستغرقة بالدين بقيمتها
فلا يكون للغرماء ابطاله وذكر في الذخيرة والسراجية ان
الوصي اذا باع التركة بغير محضر من الغرماء يجوز اما الوارث
فلا يملك بيع التركة المستغرقة الا برضاهم قلت لان

لوصي بيع التركة المستغرقة
بالدين بغير محضر
من الغرماء

في تصرف المولى

الوصي

23

الوصي كمالك ولا يملك الوارث الا ما زاد من الدين الوصية
ومثل الاولى في مختارات النوازل قال لان حقهم في معنى
المال لا في عينه والبيع لا يبطل المعنى والوصي قائم مقام
الموصي ومثل الاخيرة في الخلاصة ومثل القنية للزاهد
باع الوصي تركه غير مستغرقة بالدين واخذ ثمنها ونفقها
فلغرماء ان ينقضوا البيع ياخذوا التركة استيفاؤا لذويهم
ذكره في فتاوى ابى الفضل الكرمانى وفي وجيز المحيط للشيخ
لوصي بيع كل العروض لتنفيذ الوصية بالثلث وان لم يرض
به الورثة وليس له بيع ما سوى ثلث العقار بدون رضاهم
وفي الولوالجبة دار بين اثنين فمات احدهما ووصى بثلثه
للغرماء فاراد الوصي ان يبيع الدار لانقاذ الوصية وابتى
الورثة وقالوا بيع شيئا آخر فان الوصي يبيع ما كان يبيع
اصح للورثة والمورث وابعدهم راعنا وفيها وفي النوازل
والخانية اوصى بالثلث وفي التركة صنوف من العقارات
وفي نسخة الولوالجبة وله اصناف اموال فاراد الوصي
بيع صنف منها لانقاذ الوصية فلو ورثة ان يمنعوه منه اما
لو باع ثلث كل ما يمكن تلبية فليس لهم من المنع قال الولوالجبة
لان حق الوارث متعلق بثلث كل صنف فلا يجوز للوصي
ابطال حقه الا اذا كان شيئا لا يمكن تلبية قلت وقد
احتج الى بعبه ومثله في الخانية عن الفضلي وفي الخانية
الوصي في بيع العقار كالات المضد لو باعه بضعف القيمة

وصي بيع كل العروض
تنفيذ الوصية بالثلث

في تصرف المولى

الوصي في بيع العقار كالات
المضد

جازوا لا يعني اذا لم يوجد مسوع فيه والقاضي في بيع مال الصغير
 كالوصي وفي الحاصل من شرح الطحاوي ان الوصي في بيع
 عروض اليتيم للاجنبي والشراء له منه كالا ب الصالح والجد
 يجوز بيعه مالم يضرب باليتيم اما في بيع العقار فهو كالا ب الفاسق
 لا يجوز بيعه الا بالخيرية او الحاجة اليه كما مر ذكره في احكام
 الصغار وغيره قال ويخالفهما في بيعه مال اليتيم من نفسه
 وشراءه مال نفسه لئيم قلت فانه يعتبر في عقده الخيرية
 كما سلف ولا يعتبر في عقد الاب والجد الا عدم الضرر والفرق
 تمكن التهمة في عقده هذا وانتفاؤها في عقده بما كان سببا في
 الا ان هذا واما بيعه مال اليتيم من نفسه وشراءه لنفسه
 فقد ذكر في المحيط ان الوصي اذا باع مال اليتيم من نفسه
 او باع مال نفسه من اليتيم فعلى قول الامام واحدي الروايات
 عن ابي يوسف اذا كان منفعة ظاهرة لليتيم جاز والا لا
 وعلى قول محمد واطهر الروايتين عن ابي يوسف لا يجوز على
 كل حال ومثله في الخلاصة وفي الفتاوى الصغير الوصي
 اذا اشترى مال اليتيم لنفسه جاز اذا كان خيرا لليتيم في
 الخصال والولوية لاجبة لالاب شراء مال طفله وبيع ماله من
 طفله بغير الغبن لا بافاحشه وعن ابي حنيفة لا يجوز بيعه
 مال الصغير من نفسه ولا شراؤه من صغيره شيئا لنفسه
 الا بمثل القيمة انه يتحل في عقده هذا بغير الغبن بخلاف بيعه
 من الاجانب قال الاستروشي في جامع الصغار والروايات

المراد حكم الصغار
 الموهوب الا في
 الشرائع

فيه تصرف المؤلف

الوصي اذا باع مال اليتيم
 من نفسه او مال نفسه

ان يجوز لالاب ان يشتري
 ماله من طفله

الاولى يعني يحمل الغبن اليسير في هذا البيع ايضا اما ليس للوصي
 شراء مال اليتيم ولا بيع مال نفسه من اليتيم بالغبن اليسير ولا بمثل
 القيمة اجماعا ويجوز بالاكثر خلافا لمحمد وهو اظهر الروايتين عن ابي
 يوسف رحمه الله تعالى وفي الصغير انه يصح لالاب ذلك
 لو لم يضرب فيجوز بمثل القيمة وفي مختارات النوازل ولو باع
 الوصي مال اليتيم من نفسه لا يجوز لانه وكيل محض بخلاف
 الاب وفي المنهاج ولا يجوز شراء الوصي مال اليتيم لنفسه الا
 بالاكثر من قيمته عند الامام رحمه الله تعالى ولا بيعه مال نفسه
 لليتيم الا بالاكل من قيمته وقالا لا يجوز في الاحوال كلها وان
 اشترى الاب مال ابنه لنفسه يجوز بغيره وبفحصان
 يتعاقب فيه الناس وقال زفر لا يجوز للوصي شراء مال اليتيم
 لنفسه وفي شرح الطحاوي الجد يعني الصحيح كالا ب ذلك
 يعني عند عدمه قال في المحيط والصحيح قول ابي حنيفة رحمه
 الله تعالى لان الوصي مختار الاب بعده وفاته ولا شك انه في
 حالة عجزه عن المراقبة بحال ولده بنفسه يستقصي في النظر
 فيتحقق من هو اشفق له من الناس فينزل الوصي منزلة الاب
 ولا نزاع في جواز شراؤه مال ولده ولا في جواز بيعه مال نفسه
 من ولده فيجوز ذلك من الوصي القائم مقامه لكن منفعة الوصي
 لا تكون كمنفعة الاب فذلك يشترط في تصرفه مع نفسه
 الظاهرة ولا يشترط في تصرف الاب مع نفسه وفي الخيرية
 والخاصة ان رواية عدم الجواز عن ابي يوسف قوله الاول وقد

الجد الصحيح كالا ب ذلك
 مال ابنه لنفسه

صح رجوعه الى قول الامام ومثله في الولوة الجنية وفي جامع الفقه
وعن ابي يوسف انه يجوز بمثل القيمة قال في الولوة الجنية لمحمد ان
الوصي كالوكيل بالبيع والوكيل لا يملك البيع من نفسه ولا الشراء
لنفسه فكذا الوصي ولهما ان العقد الصادر من الابل لا بد
من تصحيحه بعد الامكان وقد امكن هنا بطريق جعله اذا
للمصبي من الوصي ثم انما لم يصح تصرفه مع نفسه في الوفاة
لان الوصي وان لم يكن متما في تصرفه مع الاجانب لكنه
متم في تصرفه مع نفسه فان الانسان مجبول على تقدير
نفسه على كل احد فلا بد في صحة تصرفه مع نفسه من
ان دفاع هذه التهمة وذلك بالزيادة في الثمن ثم تصرف المأذون
له لما كان مستقدا من الاذن له تكون التهمة متممة
في تصرفه المصبي مع الوصي ايضا فلا يمكن تصحيحه بطريق الاذن
ايضا فلا يجوز وفي المحيط وتكلموا في تفسير الخيرية والتفقه
الظاهره على قول الامام فقال بعضهم ان يشتري من ماله
ما يساوي ثمانمائة بالف ويبيع ما يساوي الالف من مال
نفسه ثمانمائة وقال بعضهم ان يشتري بالضعف
وفي ادب القاضي للخصاف ان الوصي اذا اشترى مال
اليتم لنفسه فاشترى ما يساوي عشرة بخمسة عشر فصاعدا
فهو خير لليتم وما دون ذلك لا خير فيه واذا باع من مال
نفسه لليتم فباع ما يساوي خمسة عشر بعشرة فما زلا
فهو خير وما زاد فلا خير فيه وفي المستقوي وبه يفتي وفي الخيرية

الانسان مجبول على تقدير
نفسه على كل احد

نفسه

في تصرف المولى

وبهذا فسر الخيرية الامام السرخسي في غير العقار قلت وهو مختاره
ومختار الولوة الجنية وصاحب الخلاصة والسراجية والمنية والبنية
قال في الخيرية وهي في العقار عند البعض ان يشتري بضعف
القيمة ويبيع بنصفها وفي بيع الخلاصة عن الخصاف ان الخيرية
ان يبيع من ماله ما يساوي عشرة بتسعة او ثمانية ويشتري
من ماله ما يساوي تسعة او ثمانية بعشرة وفي غنية المنية
وقيل يكفي في الخيرية زيادة ثلاثة او اثنين من طرف الوصي
لليتم وفي الحافضية يجوز بيع الوصي من نفسه وشراؤه
لنفسه ان كان فيما للمصبي نفع ظاهر كبيع ما يساوي
تسعة بعشرة وشراء ما يساوي تسعة بعشرة قلت واما
في العقار فلا شك ان الخيرية في الشراء التضعيف وفي البيع
التضيف لانه لا يقدر على بيعها من الغير الا بالضعف
كما مر فكيف يسوغ له الشراء لنفسه بالافل واري ان زيادة
الاثنين في العشرة ونقصه منها فيما عدا العقار كاف في الخيرية
لان الغبن الفاحش الذي لا يتحمله الناس فاذا تحمل الوصي
يكون خير للمصبي لان الظاهر ان غيره لا يتحمله والله سبحانه
اعلم وفي الخيرية وصي اشترى لنفسه شيئا من مال الميت
ان لم يكن للميت وارث لاصغير ولا كبير جاز قلت ولعل
مراده ما اذا لم يكن فيه نفع ظاهر ولا خيرية والله سبحانه اعلم
وفي المستقوي انه يجوز للوصي شراء مال اليتيم لنفسه وبيعه مال
نفسه من اليتيم فاذا رجع ذلك الى القاضي ان رأي خيرا

في تصرف المولى
الخيرية في العقار

في تصرف المولى

ابره والزمن والافقه ونقصه قال ومثله بيع الاب وشراؤه
 حيث يكون للقاضي فسخه ان لم يكن خيرا للابن لكن عدم الخيرية
 في الاب كونه ناقصا عن ثمن المثل نقصانا لا يتغلب فيه النقص
 وفي القضية للزاهدي ليس للوصي ان يشتري لنفسه من مال
 اليتيم ما يتعارض اليه الفساد وان لم يجد من يشتريه بل يبيعه
 من غيره مثل القيمة ثم يشتري منه كذا قال القاضي عبد
 الجبار وقال سمعيل المتكلم ينبغي ان يجوز شراؤه لنفسه
 وفي المنتقى اذا اشترى الوصي بمال اليتيم غلاما لنفسه ان
 كان الثمن خيرا لليتيم اجزت الشراء وان كان الغلام خيرا
 لليتيم جعلته لليتيم ولم اجز شراؤه لنفسه وفي غريب الرواية
 والجامع في الفتاوى من مجموع النوازل وصى اشترى بمال
 اليتيم غلاما وباعه مراهجة فلما بلغ اليتيم قال كنت اشتريت
 الغلام لي فالرح لي وقال الوصي اشتريته لي فلا شيء لك
 من الربح يكون الربح كله لليتيم وان نوى المال يضمه
 الوصي قلت وهذا اذا لم يشهد عند العقد او النقد على شراؤه
 لنفسه ومع ذلك فهو في القضاء اما ينبغي ان يكون الربح
 للوصي ديانة وان لم يشهد كما سيأتي في فصل المضاربة
 اللهم الا ان يقال اذا كان العبد خيرا للعبي يكون عمله له
 وان اشهد لما مر آنفا من المنتقى ولما ان عمله مقبذ بالخيرية
 وهذا بخلاف المضاربة لما فيها من ضربه في الارض والله
 سبحانه اعلم وفي سماع الخلاصة عن نظم الزندوستي

عدم الخيرية في الاب

وصى اشترى بمال اليتيم غلاما وباعه مراهجة

في تصرف الوكيل

جواز بيع الوصي ماله من اليتيم وجواز شراؤه مال اليتيم انما هو
 وصي الاب اما وصي القاضي فلا يملك ذلك لانه وكيل محض
 والوكيل لا يملك البيع من نفسه ولا الشراء لنفسه فكذا من يقوم
 مقامه وفي جامع العتابي ولو نصب القاضي وصيا عن اليتيم
 ثم اشترى منه ارضا لليتيم جاز وفي المنتقى ان شراؤه القاضي مال
 اليتيم لنفسه كشرائه الوصي ان رفع الى قاض آخر ان رأى الشراء
 خيرا اجازته والآرذه وقال في موضع آخر انه لا يجوز وفي
 الثانية لا يجوز بيع القاضي مال اليتيم من نفسه ولا بعه ماله
 نفسه من اليتيم قال بخلاف شراؤه مال اليتيم من الوصي
 وبيعه ماله من اليتيم ثم الوصي يقبله حيث يجوز وان كان
 الوصي وصيا من جهة قال القاضي الاستروشي في الزاوية
 في تحليل عدم الجواز لان ولايته انما تعتبر فيما بين الناس
 اما فيما بينهم وبين نفسه فهو كغيره منهم لتمكن التهمة وذكر في
 الصغير عن الاجناس ان ما في الصغير من عدم الجواز محمول
 على قول محمد رحمه الله تعالى اما على قول الامام رحمه الله تعالى
 ينبغي ان يجوز كما في الوصي وفي الفتاوى الصغير والمانية
 ترك ابا واولاد اصفارا ووصى الى رجل قال وصي اولي في
 التصرف في التركة من الاب وهو جدد الصغار وبه يعني
 وفي مختارات النوازل وصي الاب اولي في التصرف من الجدد
 عندنا يعني اذا اجتمع وفي المنتقى والمانية والاولوية والجملة
 ولو كان ابو هوداء الصغار لم يوص الى احد يكون اب الميت

لا يجوز بيع القاضي مال اليتيم

ومثله في السير الكبير
 رحمه الله
 وراجع الوكيل
 والفا في جاز

وصي الاب اولي في التصرف من الجدد

وهو جده سم بمنزلة الوصي لم لان الجدة عند عدم الاب قائم مقام
الاب فواجب بالحفظ في جميع التركة وله ان يبيع منها
لقضاء الدين على اخذاه واولاد ولد الميت ذكره في الحاشية
لكن فرق بينه وبين وصي الاب وهو انه لو كان على الميت
دين لم يكن له ان يبيع من التركة شيئا لقضاء الدين على
ولده الميت ذكره الصدر الشهيد في شرح ادب القاضي بخلاف
الوصي حيث يبيع هو على ما سلف ولهذا الجدة ان ينفذ
الوصية التي لا يحتاج فيه الى البيع اما اذا احتاج فلا يملك
التفديذ لانه لا يملك البيع قال الامام شمس الائمة الحلواني
في شرح ادب القاضي للخصاف لانه لا يملك بيع مال ولده
في حياته فكذا بعد مماته وفي جامع العتالي وغيره عن ادب
القاضي للخصاف لو وصي الاب ببيع التركة لقضاء الدين
وتفديذ الوصية وليس للجدة ذلك اما يملك البيع للصغير
قال في عامة الكتب انه يجب ان يحفظ هذه المسئلة
من الخصاف فان محمدا رحمه الله تعالى لم يبينها في المبسوط
بل اقام فيه الجدة مقام الاب عند عدمه والخصاف يبينها
كما ذكرنا قالوا بقول الخصاف يفتى وفي البنية عن الشراعية
وصي الاب يملك البيع لقضاء دين الغريم وتنفيد الوصية
والجدة لا وفي المنقذ والمخلاصة والمحاظية اوصى الى رجل
وله اولاد صغار وكبار فأت بعض الكبار عن اولاد صغار
ولم يوص الى احد فوصى جدهم وصي لهم يجوز بيعه عليهم يجوز

يظهر في الحاشية ان
الله تعالى سبحانه

في الفرق بين الجدة
وبين وصي الاب

لقد اورد
وصي الاب ببيع التركة
وليس للجدة ذلك

اوصى الى رجل وله اولاد صغار وكبار
فأت بعض الكبار عن اولاد صغار
ولم يوص الى احد فوصى جدهم وصي لهم يجوز بيعه عليهم يجوز

على ابيهم في غير العتار ومثله في جامع الفقه وفي ادب القاضي
للخصاف والظهيرية والمنقذ والمخلاة وصي وصي
الاب وان نزل ووصي الجدة عند عدم اوصياء الاب ووصي
وصيه كذلك ووصي القاضي ووصي وصيه وان سفل
لو وصي الاب في جميع تصرفاته غير ان القاضي ان جعله وصيا
في نوع من انواع التصرفات كاداء النفقة وشراء الكسوة
او استثنى نوعا منها كبيع العتار يعمل استثنائه فلا يكون
وصيا فيما عدا ما خصه ولا في المستثنى فلا يقدر الا على اداء
النفقة وشراء الكسوة ولا يقدر على بيع العتار مثلا بخلاف
استثناء الاب في ايصاله حيث لا ينفذ فيكون وصيا في
المستثنى والمستثنى منه جميعا وذلك لان نصب القاضي
قضا فيقبل التجزئ والتخصيص كتقليد القضاء الذي ينبغي
هو منه اما ايصال الاب فاقامه مقامه فاذا قام بمقتضى ان
لا يملك بعض ما يملكه هو والا يلزم ان يكون ابا في بعض
الاشياء دون البعض وانه محال ومثله في الولو الجمية
قلت وقد مر خلاف ابي يوسف فيه فليكن على ذكر منك
وفي البنية وصي القاضي كوصي الاب لكن اذا خص بخص
ووصي الاب لا وفي الولو الجمية وان لم يجعله القاضي وصيا
ولكن جعله فيما هذا القيم لا يملك التصرف بخلاف الوصي
لان الوصاية اثبات ولاية التصرف له على الاطلاق
فيملكه كما اثبت له اما القوامة فهي عبارة عن الحفظ فقط

وصي القاضي كوصي الاب
الا في بعض الاشياء

يحيى لو قال السلطان لخصني حينك
فانصاني في اليوم وفي هذه الارض
فانصاني في غير هذه الارض
فانصاني في غير هذه الارض
فانصاني في غير هذه الارض

فقد تصرف المولى
فوق بين الوصي والغير

فلا يملك من التصرفات سوى ما يكون من باب الحفظ ومنه
 شراء مالا بد منه للصبي قلت فهو كوصي نحو الام وهذا على باب
 الخصاف فانه القائل بهذا الفرق وكثير من المشايخ يجعلون
 القيم والوصي واحدا كما صرح به في الخلاصة فلا ياتي حينئذ
 الاختصاص بالحفظ بل القيم عند سم كوصي الاب لم يستثن
 القاضي ويخصه بالحفظ المحض وسياتي في او اخر فصل
 الانفاذ من صاحب الكتاب ايضا التصريح بكون الوصي
 والقيم واحدا والله سبحانه اعلم وفي فتاوى رشيد الدين
 قيم الصبي بالخصوص من جهة الحكم يملك القبض وهذا
 بناء على مسئلة التوكيل بالخصوص فان له حق القبض عندنا
 خلافا لفرق وبقوله يفتي قال هذا اذا كان قتما من جهة القضا
 اما اذا كان قتما من جهة الاب وصيا في اموره يكون له ولاية
 القبض وهذا بناء على ان ولاية القاضي يقبل التخصيص
 بخلاف ولاية الاب والجد وذكر في خزانة المفتين قال القاضي
 جعلته قتما في تركة الميت لو ارثه لم يكن له ان يبيع ويباع شيئا
 للوارث يعني ماله بدمنه اما لو قال جعلته قتما في تركة الميت
 ولم يرز عليه يكون كوصي الميت ولا ينزل بموت القاضي
 الذي نصبه قلت وهذا كما ترى فرق آخر والله سبحانه اعلم
 وفي ادب القاضي للمحلواني والولولة الجيدة صغيرة مال والاب
 مبذر مسرف مستحق الحجر عند من يرى الحجر لا يثبت للولاية
 التصرف في مال صغيره بل يضع الحاكم ماله عند عدل يحفظه

في تصرف المولى

ولاية القاضي يقبل التخصيص

في تصرف المولى

الحجر الاب المبذر

الى

الى وقت الحاجة او اوان بلوغ الصبي وثبوت رسده فلو كان
 هذا الاب المجبور ووصى الى رجل فوصية كسائر اوصياء الآباء
 الراستدين قلت لان التبذير لا يسلب شفقة على صغيره
 والله سبحانه اعلم وفي البنية صغير ورث مالا وابوه مبذر
 يستحق الحجر على قول من يراه متا لا يثبت له الولاية في ماله
 ويحجر هذا واما وصي الاخ والعمة والام والاخت والحال بنات
 الارحام وسائر ذوى الارحام ففي شرح الطحاوي للابن الجبالي
 ان لهم بيع تركة الميت لديه او وصيه ان لم يكن هناك احد
 من الاب او الجد او الاوصياء السالفين او اوصياء اوصيائهم
 وليس لهم بيع عقار الصبي اصلا اذ ليس لهم الاحتفاظ المالك
 والعقار محفوظة بنفسها وليس لهم ايضا الشراء على التجارة
 ولا التصرف فيما يملكه اليتيم من غير جهة موصيهم مطلقا لانهم
 بالنظر اليه اجانب فليس لهم الا شراء مالا بد منه من الطعام
 والكسوة لانه من باب حفظ اليتيم لانه يضرب به الجوع والحرق
 والبرد بل يقيه والا يبيع منقول وورثة اليتيم من جهة الوصي
 لكونه من باب الحفظ لما ان حفظ الثمن اليه من حفظ العين
 ومثله في الولولة الجيدة والخانية والغنية عن السراجية والاصل
 فيه ان اضعف الاوصياء في اقوى الحاليتين وهى الصغير كقوى
 الاوصياء في اضعف الحاليتين وهى الكبر ثم وصى الاب لا يقدر
 على بيع عقار الكبير الغائب فلا يقدر وصى نحو الاخ والام على
 بيع عقار الصغير وهذا التحقق معنى الضعف ولهذا المعنى

في تصرف المولى
 في ادب القاضي للمحلواني

في أي شيء يجوز تصرف وصي الاخ
 والعمة والام والاخت وذوى
 الارحام

حفظ الثمن اليه
 في حفظ العين

لم يكن لهم ولاية التصرف في الشركة أصلاً عند وجود الأقوى
منهم ما ذكرنا في أول الكتاب وفي أحكام الصغار ولو كان
هناك وصي قوي لكنه غائب أو حاضر لكنه بحال لا يقدر
أن يعل التصرف على الصغير يكون للاضعف أن يبيع
ما ينشئ عليه التلف من الشركة ويحفظ الثمن وفي المنهاج
وصي الأم والعم والأخ في الصغير والكبير الغائب كوصي
الأب في الكبير الحاضر وفي الجامع الأصغر بيع الوصي مال
الصبي وشراؤه له ممن لا تقبل شهادته له كالأولاد ومما
أن كان بمثل القيمة أو بالأكثر يجوز وفاقاً وإن كان بقش
الغبين لا يجوز إجماعاً وإن كان بيسير الغبن وقليله
اختلفوا فيه فعند الإمام لا يجوز وعند ما يجوز كالمضارب
وفي فوائد البرهاني أن يبعه وشراؤه منه لا يجوز عنده مطلقاً
كالوكيل قال وقيل هو على تفصيل الجامع والفرد على
أنه إن كان البيع خيراً يجوز والألا كقيم بوجوب الوقف منه
وقد مر معنى الخيرية والفرق أن مبني كل من المضاربة
والوصاية على العموم فيصح البيع ما لم يتحقق التهمة بالمائة
أما الوكالة فبنا على الخصوص وفي اختلاف زفر ويعقوب
وصي لابن أخيه استترى من ابنه الصغير شيئاً لابن
أخيه ذلك يجوز ولو عكس قال أبو يوسف ينظر فيه الحاكم
أن رأى خير الابن الأخ ونظر إليه أنفذه والأبطله وفي
الخلاصة والمحافظة لا يملك وصي القاضي البيع ممن لا تقبل

ونظروا أن الولي الأقرب إذا أجاز
ففيه منقطة يكون للولي الأبعد
التكليف فذكر في كتب الفقه
على ما كان

بيع الوصي مال الصبي
من لا تقبل شهادته

أي من لا تقبل شهادته

لا يملك وصي القاضي البيع
ممن لا تقبل شهادته

مهاد

من لا يقبل شهادته

شهادته له لأنه كالوكيل ولا يجوز بيع الوكيل منهم ولو باع الوصي بعض
الشركة من بعض الورثة بمثل القيمة لم يجوز عند الإمام وجاز عند ما
أما بيعه منه بيسير الغبن فمقبول لا يجوز وفاقاً وقيل هو على خلاف
السالف وفي الخلاصة ورهين الهداية ومخارات النوازل لو باع
الوصي مال الصبي أو الأب من غريم نفسه نفع المقاصبة بينهما
ويضمن الوصي الثمن عند الطرفين ولا نفع عند أبي يوسف وكذا
الحكم في بيع الأب وفي الولو الجمية أو وصي رجل بالف درهم
فباع الوصي من ذلك الرجل عبداً من الشركة بالف درهم أراد
أن يجعل ماله على الوصي له بالوصي به لا يصير قصاصاً إلا برضى
الوصي له وفي فوائد البرهاني صح بيع الوصي مال الصبي بدين
نفسه لما فيه من المنفعة للصبي لأنه لو لم يبيع أو باع ولم
يخيف ضياع الأصل أو الثمن وبالصرف يزول فذلك الخوف
لأن الوصي يضمن للصبي وفي الحانية وصي وجد ما يستوع له
بيع عقار الصبي فباعها لينفق ثمنها على نفسه ولا حاجة
للصبي إلى الثمن قالوا يجوز البيع ويضمن الوصي الثمن إن أنفق
على نفسه وفي بيع الخلاصة عن مأذون الزيادات فو
شمس الإسلام إذا باع الوصي مال الصبي لينفق ثمنه على نفسه
يجوز ويضمن قيمته وفي القنية للزاهدي لا يملك الوصي بيع
جزء شايح من دار اليتيم لنفقة اليتيم إذا وجد من يشتري
جزء معين منها لأنه تعيب للباقي وفي العتابة ولو باع نصفاً
مشتاعاً وضاع الثمن فقال هذا الذي بعته نصيب هذا الصغير

29

لا يجوز بيع الوصي مال الصبي
ممن لا يقبل شهادته

لو باع الوصي مال الصبي فباع
نفسه نفع المقاصبة بينهما

صدق وفي قاي الديتاري الوصي اذا باع مال اليتيم باجل جاز
 ومثله الاب وفي الخلاصة والمنية للوصي البيع بالنسيئة ان
 لم يخف تلفه بالمحود والانكار ولا المنع عند حلول الاجل وانقضاء
 ولم يكن الاجل بعيدا فحشا ذكره في كل من الولولو الجية والنانية
 ومن هذا قالوا لو استباح مال اليتيم الاطلاء بالالف والمفس
 بالالف والنمسة يبيعه الوصي من الاطلاء ولا يلتفت الى
 زيادة المفس حذرا عن التلف والمسئلة في النوازل والنانية
 واللولو الجية وذكر في النوازل والنانية ان الوصي اذا باع مال
 اليتيم من المفس وهو يعلم انه لا يمكنه اداء الثمن فمن الصغار
 انه ان كان بيعه بيع رغبة ومصلحة لليتيم لا بيع وفاء وجواز
 يؤجل الحاكم ثلثة ايام ان نقد اخذ والا اخذ من يده المبيع
 وفسخ البيع نظر اليتيم ومثله في الولولو الجية قال القاضي وذكر
 الاستد ان هذا نزاع من مذهب الشافعي واللائق ان لا يبيع
 مثل هذا البيع الا انه لو نقد المشتري الثمن قبل القضاء على الوصي
 بالبطلان يجوز القاضي البيع الا ان وينفذ لزوال المانع وهو
 خوف حقوق الضرر الا ابطال لان تمام النظر لليتيم واحراز
 المصلحة له في هذا وفي البنية باع ضياع اليتيم بيع رغبة
 فعلم انه يعني المشتري مفس لا يمكنه الاداء يعني اداء الثمن
 اجل الحاكم ثلثة ايام والا نقض البيع وفي الوجيز والمحافظة
 وان كان المشتري في يد المشتري وانكر الشراء برفع الوصي
 الامر الى الحاكم فيقول الحاكم ان كان بينكما بيع فقد فسخته وفي

الوصي اذا باع مال
 اليتيم باجل جاز

في كل من الولولو الجية
 والنانية

الوصي اذا باع المفس

ان هذا نزاع من مذهب
 الشافعي واللائق ان لا يبيع

ولو انكر المشتري

النوازل بحمد المشتري الشراء فرفضه الوصي الى القاضي فحلف
 فحلف والوصي يعلم انه كاذب في يمينه فان القاضي يقول
 للوصي ان كنت صادقا فقد فسخت البيع بينكما وفي الولولو الجية
 فحلف القاضي فحلف يقول الوصي للقاضي انه حلف كاذبا
 فافسخ البيع بيننا قال نجم الدين القاضي ويجوز مثل هذا الفسخ
 وان كان تعليقا بالمخاطرة وانما يحتاج الى فسخ الحاكم لان
 الوصي لو غرم على ترك الخصومة بعد انكار المشتري البيع
 يكون فسخا في حكم الاقالة فيلزم الوصي كالتوقيلا حقيقة اما
 اذا فسخ الحاكم لا يلزم المبيع عليه بل يرجع الى ملك المبت
 لكمال ولاية القاضي وشمولها ومثله في النانية وذكر شيخ
 الاسلام نظام الدين في فوائده عن ابيه صاحب الهداية
 رحمه الله تعالى ان الوصي ان يبيع عقار الصبي بالبيع الجاز
 وافق ائمة سمرقند وغيره بعدم الجواز بناء على كونه اطلاقا لمقتضى
 ماله لكونها للمشتري قبل ملكه باق على حاله وفيه دفع حاجة
 وتشمير ماله وتوفير حاصله فيجوز وهذا هو المختار وفي شرح الطحاوي
 باع الاب او الوصي قرن اليتيم بيعا فاسدا يملكه المشتري
 بالقبض بالاذن ولو دلالة حتى لو اعتقه المشتري نقد
 عتقه وجاز وفي الذخيرة والنانية والمحافظة للوصي ان
 يبيع متاع الصبي بشرط ان يرفع نفسه فلو مات الوصي
 في مدة الخيار او مات الصبي يتم البيع وفاقا ومثله في المحط
 ولو ادرك الصبي فيها فكذلك عند ان يرفع كذا في النانية

الوصي اذا باع الصبي

وهو البيع الذي
 يسمى ببيع الزنا

والكفي فيه ان في جاز هذا البيع
 اطلاق مال اليتيم ومنافعة لان الملك
 باق للصغير والمنافع من ملكه
 يستحقها غيره والوصي لا يملك ذلك

وذلك ان يبيع غيب
 العقد بغيره بالبيع والبيع

الوصي ان يبيع متاع الصبي
 بشرط ان يرفع نفسه

والعقارية وعن محمد في ثلاث روايات تحول الخيار للصبي متى
يرضى بالبيع متى رضى ويرده متى شاء ويكون هذا خيار الاجارة
لا الشرط وهذه ظاهر الرواية عنه كذا في الظهيرية وانتقال
الخيار موقفا بالايام التي وقت به الوصي وفي الذخيرة وهي
ظاهر الرواية وبها الخيار للوصي ان شاء اجاز في المدة
وان مثله ابطال وان سكت حتى مضت المدة تم البيع
ومثله الاب قال في الذخيرة ثم اذا ثبت للوصي الخيار
بالادراك فليس للوصي الاجارة لكن له ولاية الفسخ ولا يجب
ان يثبت لشخص حق الفسخ ولا يثبت له ولاية الاجارة
كالفضولي يثبت له ولاية فسخ ما عقده قبل الاجارة المالك
وليس له ولاية الاجارة قلت والوصي بعد ادراك الصبي
فضولي فيكون حكمه حكمه وفي العتبية وعند محمد يتوقف
على اجارة الصبي كانه باشره بعد بلوغه حتى قبل لا يتوقف
بوقت وعنه ايضا ان للوصي ان يفسخ بعد بلوغ الصبي
وليس له ان يحجز الأبرضا وفي القدوري والذخيرة اب
وصي اشترى بدين في الذمة مخيرا الى ثلثة ايام فبلغ
فيها الصبي يجوز العقد عليهما وللصبي الفسخ والاجارة
وفي فتاوى القاضي ظهير الدين والعتبية اشترى الوصي
او الاب عبد الصغير باحد التقدين وشرطا الخيار لنفسهما
فبلغ الصبي في المدة واجاز العقد نفذ البيع عليهما الا ان
يكون الاجارة برضى الصبي بعد بلوغه وفي المحط عن

برو
قائه قال وقال محمد في
ظاهر الرواية ينتقل الخيار
الى الصبي فان اجازته
مرة الخيار جاز وان رده
اذا اقبل على خلاف ما في
الظهيرية

الوصي بعد ادراك
الصبي فضولي

في تصرف المولى

لو ادرا بن هشام وصى باع غلاما لليتيم جنة الف بالف على انه
مختار فازدادت القيمة في المدة وصارت الفين قال محمد رحمه
الله تعالى لا يجوز للوصي تنفيذ البيع اجماعا ومثله في وكالة الخلافة
عن النوازل وفي غريب الرواية والعتبية والخلاصة والفتاوى
اشترى الوصي لليتيم عبد يساوي ثلثة آلاف بالضم المملوك
فيه يعيب يتقصه الف او خمسمائة لم يردده لان رده محاباة فانه
فيكون ضررا للصبي اما لو كان شراؤه بخيار فله ان لا يقبله
قلت ولولم يكن معيبا لان خيار الشرط مانع عن انعقاد العقد
بخلاف خيار العيب وقد عرف في كتاب البيوع قال ومثله
الوكيل والمأذون له قال في العتبية ولو كان الاب المشتري
لم يملك رده بالعيب ويروي انه يردده بغير قضاء وفي الحكم
الصغار فضولي باع مال اليتيم ثم نصب وصيا له فاجاز ذلك
البيع جاز ذكره وسعيد الدين في فتاواه وفي النوازل ولو كانت
عم باع اشجارا لليتيم لا وصى له ثم نصب الحاكم وصيا له فجاز
بيعه جاز استحسانا ان كان المبيع قائما قلت انما شرط قيام
المبيع لان الاجارة كالفسخ يستدعي المحل على ما عرف في فتاوى
وفي جامع العتابي والمحا فظية باع الوصي دارا على يتيم فاذا
ليتيم آخر في حجره جاز بيعه على من سى له كالا ب ذكره في البنية
وفي جامع العتابي وهذا بخلاف القاضي وفيها وفي الخلاصة
وليس للوصي ان يبيع مال احد اليتيمين من الاخر عند ابى
حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى ويجوز له ذلك عند ابى يوسف

في تصرف المولى

وفي الثانية ان بيع الصبي المحرور وشراؤه
موقوف على اجارة الاب الوصي العتبي
وكذا بيع المعنونة وشراؤه وكذا الحال بين
بلغ سفيها وفي باب المصراة من بيع شرح
الطحاوي وكذا كل عقد يجوز عليه لو فله ولاية
كتره وبيع الامة وكفاية العبد قال فلو بلغ
قبل اجارة الولى فاجازته بنفسه جاز اما
لا يجوز بمجرد البلوغ فلا بد من اجارة بعده
ثم
عم باع اشجارا لليتيم ثم نصب الحاكم وصيا له
فيه تصرف المولى

رحمه الله تعالى وفي المحيط عن الزيادات وزيادات القاصي
 الاستروتنى والولوالجبة والمحافضية ايضا ليس للوصي
 والاب او القاصي ان يبيع مال احد اليتيمين من الاخر وفا
 قال في المحيط اما على قول محمد فلان الوصي لا يتولى طرفي العقد
 اصلا واما على قول الامام رحمه الله تعالى فلان قيامه بالعقد
 من الطرفين مشروط بالنفع الظاهر ولا نفع هنا لليتيمين لانه
 اذا كان خيرا لاحد مما يكون شررا للاخر البتة فلا يجوز قلت واد
 من القيام بالعقد من الطرفين جعل اليتيم في حكم الماذون كما
 وفي فتاوى رشتيد الدين ليس للوصي والقاصي بيع مال احد
 اليتيمين من الاخر اما الاب فله ان يبيع مال طفليه من الاخر
 وفي العدة ببيع من الصبي الماذون له لا لو كيله فيوكل لكل
 منها وكلا فيقعدانه وكذا الوبايع وكيله ماله من طفله او شري له
 مال طفله حيث لا يجوز الا اذا كان الاب حاضرا فيقبل عقده
 وفي الحاصل من شرح الطحاوي ان الجواز من الاب مشروط
 بعدم كون بعه بغا حش الغبن قلت وهذا شرط في جواز جميع
 بيعاته للابن دفعا للاضرار وفي المحيط والولوالجبة والحلافة
 والمحافضية ويجوز للوصي ان يبيع من الصبي الماذون له في
 التجارة قلت ولو من جانبه صرح به في البنية ويجوز ان يكون
 هو المراد هنا ايضا وفي وصايا الذخيرة واحكام الصغار
 من زيادات الاستروتنى الصبي الماذون له من جهة الوصي
 اذا باع مال نفسه من وصيه فهو كبيع الوصي لنفسه يعني

ليس للوصي ان يبيع
 احد اليتيمين مالا

في تصرف المولى

في تصرف المولى

الصبي الماذون له من جهة الوصي
 اذا باع ماله من نفسه

يعتبر فيه الخيرية ولا يلغى عدم الضرر اما الوبايع الصبي الماذون
 من الاجنبي بغبن فاحش فانه يجوز عند الامام قال في المحيط
 خلافا لهما ومشكك في جامع الفقه قال في احكام الصغار
 هو ان اعتبر في تصرفه مع الوصي جهة كونه نائبا عن الوصي
 ومع الاجنبي جهة كونه مالكا واصلا بالاذن قلت ولا يخفى فيها
 من المناسبة وجهارهما الله تعالى اعتبر في جميع تصرفاته
 جهة النيابة نظرا الى حقيقة الحال حتى قال بان بعه من الاجنبي
 لبيع الوصي منه فلا يتحمل فيه فاحش الغبن قلت وقد علم من هنا
 ان في بعه هذا يتحمل الغبن اليسير ولا يتحمل في بعه من الوصي بل
 لا بد فيه من الخيرية وفي البنية في بيع الصبي الماذون له من
 وليه بالمحابة الفاحشة روايتان وفي مجموع النوازل وجامع
 العتابي والمحيط اذن الوصي لليتيمين فبايع احدهما من الاخر
 لم يجوز قال في الولوالجبة لان سبب نفاذ تصرف اليتيمين
 ليس اذن الوصي فيشترط في صحته ما يشترط في صحة تصرف
 الاذن لهما اعني الوصي من الخيرية فلا يجوز لعهدهما في حق احدهما
 البتة كما سلف قال العتابي ولو كان لكل یتيم وصي على حدة
 جاز قال في المجموع هذا ولو اذن لهما الاب ففعلا ذلك جاز لان
 الاب يملك العقد بينهما حتى يكون العدة عليهما اذا بلغا هو
 الصحيح ذكره في وصايا جامع الصغار قال في المجموع ولو اذن
 لهما الاب ثم امر رجلا بان يشتري من احدهما لآخر لم يصح
 اذا كان هو المعتر عنها اما لو عثر فهو من احدهما وعقد الآخر

في تصرف المولى

في تصرف المولى

بايع احد اليتيمين من الاخر
 باذن الوصي

بنفسه جاز وبالحجة الاب يملك المباشرة ولا يملك التفويض
قلت والتصرفية عدم قيام المفوض اليه مقام الاثنين كما
يقوم الاب وفي الثانية يتيان لكل منها وصى لم يجز لاحد
الوصيين الشراء لينته من الوصى الآخر لان تصرفات
الاوصياء مقيدة بالخيرية والنظر لليتيم فلو وجدت الخيرية
هنا من احدهما لا توجد من الآخر البتة فلا يجوز تصرفه وفي
المحيط ايضا اذن الوصى لعبدن ليتيمين بالتجارة فباع
احدهما ماله من الآخر لم يجز لانها يستفاد ان الولاية من
الوصى ولو فعل الوصى ذلك بنفسه لم يجز فكذا فعل من
استفاد الولاية منه وفي الثانية والخلاصة مات عن
زوجة و يتيم له منها ومناخ فباعت المناخ زاعمة انها
وصى ثم بعد مدة انكرت الوصاية قال الامام الفضلي
لا تصدق هي في انكارها ذلك على المشتري بل يوقف
البيع الى بلوغ الصبي فلو صدق بعد البلوغ الوصاية
جاز والا بطل فلو بطل وكان المبيع ارضا فبني عليها المشتري
او سرفنها لم يرجع المشتري عليها بقيمتها ولو ادعى الصغير
قبل البلوغ عدم الوصاية وقت البيع هل تسمع دعواه
قال تستمع وقال في الثانية والحافضية ان كان مادونا
له في التجارة وفي الخاص او في المخصوصة من جهة من له
عليه الولاية من الاب او الوصى او الحاكم فلو عجز الصبي
عن استرداد الارض ضمنمت الزوجة قيمتها على رواية تضمن

الاب يملك المباشرة
ولا يملك التفويض
فإن تصرف الوصي

تصرف الوصاية
مقيدة بالخيرية

باعت مناخ يتيم على أنها
وصى ثم انكرت

عاصب الارض بالبيع والتسليم ولو باعت مال صبيها بلا امر
من الحاكم ولا وصاية قبل للولد ابطاله في الحال وقيل لا بل بعد بلوغ
وفي فتاوى الفضلي والجامع في الفتاوى من النوازل عن بكر
في امرأة ماتت عن زوج واولاد صغار منه واخت واوصت
الى الاخت ولها خضاع فباع الاب ضيعة منها وانفق بعض
ثمها لنفسه واستترى بالبقية ضيعة لنفسه ولم يرض به
الوصى فان لم يكن الاب مفسدا وكان الوصى قد اصلح جميع
امور الميت فباع الاب جائزا وما اشتراه لنفسه من الضيعة
ان اشهد وقت الشراء انه اشترى لنفسه فهي له وهو مديون للصبي
قد راعى وان كان الاب مفسدا متشككا لا يجوز بيعه وفي النوازل
والولو الجيدة والخاصية مديون الوصى بوصاياه او وصى الى رجل
فباع الوصى اومات واجتمعت الورثة على بيع شيء من التركة
لقضاء الدين وانفاذ الوصايا قال ابو نصر البع فاسد الا
ان يكون بامر القاضي لانه ليس للورثة حق في التركة مما كان
فيها دين او وصية الا بعد القضاء والتفويض فيكون فاسدا
كذا في الولو الجيدة قلت او يرفعوا الامر الى القاضي في نصب للبيت
وصايبع ويقضى وينفذ قال الخاصي قال لا استدعا اذا
كانت التركة مستغرقة بالدين فان لم تكن ينفذ بيع الوارث
في حصته الا ان يكون المبيع بينا معين من الدار او ما شبهه
وفي المستقن باع الوصى عقار الصبي فرفع الى القاضي ان رأى
البيع خيرا للصبي نقصه وان رأى الامضاء انفع امضاه

ليس للورثة حق في التركة مما كان
فيها دين او وصية

فإن تصرف الوصي

ونفذه ومثله الاب ذكره في النائية وكذا القاضي الا ان يكون شري
شهود يشهدون بان القاضي البائع اشهد سم حين باع ان الثمن
ثم المثل فلا تقبل في الشهادة على زيادة القيمة اذ ذاك لان
قوله حجة حتى لو فسخ البيع فشهدوا ان القاضي اشهد سم قبل
الفسخ ان القيمة مثل الثمن وقت العقد ينقص الفسخ لان
الثابت بالبينة كالثابت عيانا وكوعيانا ان القاضي قال
ذلك بطل الفسخ كذا هذا وفي النائية لو باع الوصي او الاب
مال الصبي من الاجنبي فحقن العقد بعد بلوغه راجع الى الوصي
وكذا لو شره الاب لنفسه فبلغ يكون العدة من قبل الولد
الى الاب ثم لا يبرأ الاب عن الثمن ما لم ينصب الحاكم وصيا
للولد ياخذ الثمن من الاب ثم يرد عليه وفي بيعه ماله من
الولد لا يصير قاضيا بمجرد البيع حتى لو ملك قبل تمكن الولد
من القبض حقيقة يملك على الاب اما البيع نفسه فيتم بمجرد
قوله بعت من ولدي بكذا وكذا شره منه فلا يحتاج الى القبول
بخلاف الوصي حيث يحتاج في تمام عقده الى قبوله في الزمان
ومثله في المحيط وفي الزيادات استرى الوصي
للصبي او المعنوة بما لها ارحم محرم منها لم ينفذ البيع عليهما
ولكن ينفذ على الوصي ومثله الاب ولو استرى الوصي المعنوة
مستولدة بالنكاح قال محمد رحمه الله تعالى لا ينفذ هذا البيع
على المعنوة وهو القياس وفي الاستحسان ينفذ على المعنوة
وجه القياس انه يتضرر به المعنوة ووجه الاستحسان

الثابت بالبينة
كانت بالبينة
حقوق العقد بعد بلوغ الصبي
راجعة الى الوصي
وقد في الجامع من اذا باع
مالا للصبي او من قبله
من غيره ومن باع مالاً
من غيره ثم بلغ الصبي فقال القبول
في العدة الاولى الى الاب وفي الثانية
الى الابن
استرى الوصي للصبي المعنوة
بما لها ارحم محرم
استرى الوصي المعنوة
مستولدة بالنكاح

ان فيه نظر المعنوة حيث يدخل في ملكه من يطاوها وتقوم
بخدمته ثم هذه استحق عليه من غيرها واهدى الى خدمته
فيكون شراؤها في ولاية الوصي لكن لما اندفعت الحاجة بالولاء
لم يكن للوصي شراء كل مستولدة بالنكاح حتى لو كان له
منكوحتان لا يملك الوصي الا شراء الواحدة منها قال في
المحيط والمحققون من متابعين قالوا وجه القياس اقوى في
الذخيرة وهو الاصح لاندفاع الحاجة بالمنكوحه فيكون شراؤها
ضررا على المعنوة وقال ايضا وروى في الامالي رجوع محمد الى
الاستحسان قلت فمخ يكون الاستحسان هو الاقوى لكونها
وفاقية والله سبحانه اعلم وهذا بخلاف الهبة وسياق
وفي جامع العتالي ولو استرى الوصي المعنوة ام ولد
او اذن له فاشترى بنفسه جاز في الواحدة استحسانا
ولو شري للصغير اباه او اذن له فاشترى بنفسه لم يجز وكذا
المعنوة وفي الزيادات والواقعات والتجنيس والمحيط والعتالي
والخلاصة الوصي اذا امره رجل بان يستري له شيئا من
مال اليتيم فشره لم يجز لرجوع حقوق العقد من الطرفين الى
الوصي فيكون قاضيا ومتقاضيا معا وذلك تناقض وهذا
بخلاف شراء الوصي لنفسه على قول الامام لان المحقق
من طرف اليتيم راجع الى اليتيم ومن جانبه اليه فلا يكون
متولى طرفي العقد واحدا حكما قلت وهذا يجعل الصبي ذونا
له بالبيع حكما على ما سلف وبخلاف بيعه من الاجنبي بلا امر

في تصرف المولى
او رجل من اليتيم
شراها من اليتيم
في تصرف المولى

لان الحقوقي فيه عليه وعلى المستري لعدم قيام الوصي مقامه وفي
العدة وكل الوصي رجلا يستري له شيئا من مال اليتيم فشره
له لم يحز الا اذا كان الوصي حاضرا وقبل الشراء فيقول قبلت كما
في الاب قلت وانما شرط القبول بعد الحضور لتكون العدة
من جانب الوصي على الوكيل ومن جانب العصى على الوصي
ولا يكون الوصي متوليا للعقد من الجانبين فمثل وفي النوازل
ماتت من زوج وبنت واخ وكانت قد اوصت الى الاخ
وعليه ديون واوصى بوصايا فاشترى الاخ قبل تنفيذ الوصية
وقضاء الديون نصيب الزوج من الامتعة والعقار ولم يعلم
البائع قدر نصيبه والمستري عارف به فان انفذ الوصية
وقضى الديون قبل النكاح جاز البيع وان لم ينفذ حتى ترافعا
الى الحاكم ابطال الحاكم البيع وبراء بقضاء الديون ثم نفذ الوصية
من ثلث ما فضل ثم قسم الباقي بين الورثة كما نطق به الكتاب
العزير وكذا لو كان على الميت دين ولا وصية او بالعكس وفي
النوازل والخاصية اوصى الى امراته ولها عليه المهر قال نصير
ان ترك الميت صامتا كان لها ان تأخذ من الصامات
قدر المهر من غير رضا والورثة لانها ظفرت بجنس حقها وان
لم يكن في التركة صامات كان لها ان تباع ما كان اصلح للبيع
ويستوفي صداقتها من الثمن ومثله في الفتاوى والولاء الجنية
والعيون والذخيرة وكذا في الخلاصة لكن فيها انه لما ذلك
سواء كانت وصيا من قبل الزوج او لم تكن وفي الخاصية وان

في تصرف الوكيل

اوصى الى امراته ولها عليه المهر

كان في يد باوراسم قدر المهر كان لها اخذ تلك الدراهم بغير علم الورثة
وبلا رضا سم فان استخلفت بعد الاخذ كان لها ان تخلف
باسم ما في يد باوراسم من تركة الزوج ولانها تم في يمينها هذه لان
ما اخذت بمهر باوراسم ملكا لها فلا تأثم وفي المبسوط والعتابية
من الجامع صح اقالة الوصي لانها كالشراء ومثله الوارث
ذكره في العتابية وفي فتاوى الفضلي لا يجوز للوصي اقالة
ما باعه باكثر من قيمته ولا اقالة ما اشتراه باقل من القيمة
وفي وكالة الخلاصة الوكيل بالبيع يملك الاقالة والوكيل
بالشراء لا يملكها والوصي والاب والمتولي كالوكيل بالبيع وفي
فوائد البرهاني رحمه الله تعالى اقال الوصي ما شره للعصى
ان كان فيها نظر للعصى وفائدة صحته والا اقال والرواية
في الاب حيث نقص على جواز اقالته بالخيرية فخرج المسابح
هذه والمتولي يستري شيئا للوقف قياسا عليه لجامع ان
كل منهما يملك التجارة في مال الصغير والوقف والا لا ترفع
تجارة لانها بيع في حق الثالث فملكها من يملكها والله سبحانه
اعلم واعلم ان يسير الخبن انما يعني اذا انفردا ما يوجد
من قدره في ضمن الفاحش منه فلا يعني حتى يقال ان الباقي
بعد اخراج قدر اليسير يسير ومع ذلك لا يعني وهذه كالتجئة
يعني منها ما دون الدرهم ولا يعني منها الدرهم ولا شك ان
الباقي من الدرهم بعد قدر ما دون الدرهم دون الدرهم
والسرفية ان كل ما يوجد ويقع جملة هو الفرد لا انه تجمة الاجزاء

مع اقالة الوصي

يعني ما جازي

اقالة الوصي
وفي العتابية والبرهاني
بل يجب على بيعه ان كان محذورا
للمسلم عن الاذلال فان كان العبد يبيع
الذي اجبر عليه اياه او وصيه او وصي العتقى

الافاضة

المعتبرة شرعا فيكون فورا حتى يمكن نقص بعضه وعدم اعتبار
وذلك لما هو واذ قد وصل الكلام الى هذا المقام فلا علينا
ان نذكر ما يتجمل فيه الغبن الفاحش واليسير وما لا يتجمل فيه الا
اليسير وما لا يتجمل فيه اصلا فنقول وبالله التوفيق
اما الغبن اليسير فقد قيل انه لا يدخل تحت تقويم المقومين
وقيل هو في العروض ذه نيم وفي الحيوان ذه يارده وفي
ذه ووازده قال شيخ الاسلام خواهر زاده هذا التحديد ليس
له في البلد قيمة معلومة اما فيما له قيمة معلومة كالغرم والدم فلا يتجمل
فيه هذا المقدار حتى لو شراه الوكيل بسير الغبن لينفذ على
نفسه لا على موكله لانه بعدم احتياجه الى التقويم لا يدخل
الغبن تحت التقويم فيفحش وبه يعني ومثله في بيع الصغرى
ثم بيع الاولياء كالاب والجد والقاضي واوصياهم
واوصياء اوصياهم لا يتجمل في بيعهم واستيرهم الا الغبن
اليسير اجماعا واما بيع الوكيل بالبيع وبيع الماذون ونحوه
من القن والمكاتب والصبي وبيع المضارب والمفاض
وشريك العنان فمذه ثمانية مسائل تجمل فيها عند الامام
الغبن الفاحش وعندهما لا يتجمل فيه الا اليسير كما في شراء الوكيل
بالشراء وثلاثة عشر مسألة لا يتجمل فيها الغبن الاول بيع
الوصى من الوارث ذكره في شرح الطحاوى لان المحاباة كالوصية
فلا يجوز من المورث وان قلت فكذا الوصى القائم مقامه كذا
منه بمثل القيمة هذه لانهما فانه يجوز الثانية بيع الوارث

الغبن اليسير

الغبن الفاحش

في بيع الاولياء واوصياهم واوصياء اوصياهم

في بيع الوارث

الصحيح

الصحيح من مودته المريض مرض الموت فانه على هذا الخلاف وتدل
الخلاف في المسئلتين في كل من البيع بالغبن وبالمثل الكل
في شرح الطحاوى الثانية بيع المريض من وارثه الرابعة بيع
بعد ابصار الثلث الخامسة بيعه وماله مستغرق بالدين
فيقال للمشتري افصح البيع او ازل المحاباة باتمام القيمة لان
حق الغريم في المالية السادسة بيع رب المال مال المضاربة
قبل ظهور الربح الكل في الصغرى والاخيرة في شرح الطحاوى
والحيط ايضا السابعة بيع الوكيل ممن لا تقبل له شهادة
كما ليك واولاده اما بيعه منهم بمثل القيمة ففي المضاربة الكبيرة
يجوز وفي البيوع لا يجوز ان منه ضمان الغاصب المغصوب
بالثمن فانه لو ظهر وقيمة اكثر منه ولو بقليل كذا ان يكون للمالك
اخذ المغصوب ورد ما ضمنه مما في الصغرى ايضا ان سعة
بيع المحجور بالدين فيفسخ او يزال المحاباة العاشرة بيع الماذون
المديون من مولاه وثمان في المحيط الحادية عشرة شراء
المضارب الثانية عشر شراء المفاوض وشريك العنان
فينفذ على انفسهم كما اذا شروا بغير التقدير ذكرهما في الفصول
الثالثة عشر ذكره في شرح الطحاوى ولكنها على الخلاف
وبيع المولى من ماذونه المديون حيث لا يعفى فيه اليسير عنده
فيفسخ البيع او يزيل المولى المحاباة وعندهما يعفى فيه الغبن
اليسير وانه سبحانه اعلم **فصل في الاجارة في الحائز**
والذخيرة والخلاصة للوصى ان يوجر نفس اليتيم وعبيده

اجارة الوصى لنفس اليتيم وعبيده ودوابه

ودوابه وعقاره واراضيه وسائر امواله ولو بسيرة العبد لان
له ولاية استعمال الصبي بطريق الرياضة والتهذيب
من غير عوض فمع العوض اولى ولانه يملك بيع سائر امواله
بمسوغ وبغير مسوغ فكذا يملك اجارته ومثله الاب والجدا ب
الاب عند عدم الاب ولم يجز لغيرهم مع قيام احد من ان يوجب
اليتم ولا شيئا من ماله ولو كان هو في حجره وعياله لا تنفذ
ولاية غيرهم بوجود واحد منهم اما لو عد موافا حجره ذو محرم محرم
منه فان كان في حجره صح وفاق لانه يملك تاديبه فيملك اجاره
وان لم يكن قال ابو حنيفة ان كان المور اقرب اليه ممن هو
في عياله كما اذا كان عند الحرة فحرة الام جاز وقال محمد لا يجوز
وعن محمد انه استحسن ايجار القن لمن يعوله لانه ظهرت ولايته
في نفس الصغير نظرا له فكذا تظهر في ماله نظرا له وكذا النفاقة
عليه ما لا بد له منه لضرر في التأخير واذا استأجر الاب اجيرا
للصغير بغرض حق العبد وهو لا يعلم بذلك قل شيخ الاسلام
خواهر زاده في شرح السير ان الاجارة تنفذ على الصغير الا انه
يجب عليه اجر المثل ومثله القاضي ولو قال القاضي تعهدت
المور تنفذ الاجارة على القاضي فعليه كل الاجر ومثله في القنانية
ثم لو آجره الوصي او الاب او الجد فبلغ في المدة ان شاء مضي
العقد ومضى على الاجارة وان شاء فسخ بخلاف ما لو بلغ في مدة
اجارة امواله او عبيده حيث لا يكون له حق الفسخ والفرق
ان في بقائه في الاجارة ضررا بينا في حقه حتى قال الامام

اجاز القن لمن يعوله

واذا استأجر الاب اجيرا
للصغير بغرض حق العبد

اجارة الوصي
فبلغ في المدة

لوتفقه وتولى القضاء وتركه يخدم الناس للاجارة ابيه اياه
فهذه قبيح جدا ثم لكل من آجره ممن يعوله غير ولى ان يقبض
الاجرة لانه من حقوق العقد وقد لازم بالفراغ على انه نفع
محض لا يرى انه لو آجر الصبي نفسه وهو ممن يعقل
العقد لا يلزم لكونه مشوبا بالضرر ثم اذا فرغ من العمل يجب
المسئ لتحصنه نفعا عنده فيقبضها له كل من يعوله
كالهبة نقص عليه في اللقيط والكراهية من الهداية ليس
لمن يعوله اتفاق ما قبضه للصبي يعني بغير امر القاضي
لانها من امواله وليس لغير الاب والجد ووصيهما التصرف
في امواله ومثله الهبة وفي لقيط الهداية وجد مع اللقيط
مالا له عليه او على دابة هو عليها فهو للقيط اعتبارا
للنظر ثم لا يصرفه الواجد اليه الا بامر القاضي لانه مال
ضائع للقاضي ولا يصرف مثله اليه وقيل يصرفه بغير
امره لان له ولاية الاتفاق وشراء ما لا بد له منه كالطعام
والكسوة لانه من الاتفاق اما لا يجوز له التصرف في ماله
عبرة له بالام لما ان ولاية التصرف لتمثيل المال وتوفيره
وهو بالراى الكامل والشفقة الوافرة والموجود في كل منهما
احدهما ويجوز له ان يقبض له الهبة لانه نفع محض ولذا
يملكه الصغير بنفسه اذا كان عاقلا ويملكه الام ووصيهما
ايضا وله ان يسلمه في صناعة لانه من باب تقيضة وحفظ
حاله وفي الوالوجية للوصي ان يسلم الصبي لمطيق للعمل

وجمع اللقيط
بالاستدانة

ولد ان يسلم في صناعة
الشفقة الوافرة والتشفيق تقديم
المعنى يتعارف القاديب

الى ما هو خير له وله ان يوجره للعقل وان يسلمه الى المكسب
وفي الذخيرة واذا لم يكن اب الصغير حايكا او حجاما لم يكن
لمن يعوله ان يسلمه الى حائك او حجام لان التصرف
في الصبي وله مقتبة بالنظر وهذا ضرر لان دماء المكاسب
تفزع شرف المناصب وخسائس الحرف مظان التلف
يبقى عارها لا ينقطع شتارها وتغير بها الاعقاب على عمر
اله هور والاعتاب وفي فوائد صاحب المحيط آجر الاب
او الجدة او القاضى الصغير في عمل من الاعمال باجر المثل
صح واذا آجره بالاقل قال بعض المشايخ لا يجوز وافنى
صاحب المحيط انه يجوز وفي القنية للزاهدى الوصى الاب
ان يوجر الصغير للخيطة وسائر الاعمال دون وصى القاضى
وفي متفرقات الكراهية من الهداية الاصل ان التصرف
على الصغار انواع ثلثة نوع هو من باب الولاية كالانكاح
والبيع والشرا والاموال الافتاء ولا يملكه الا الاولياء كالاب
والجد ووصيهما لانه هو القائم مقامه باقامة الشئخ ونوع هو
من ضرورة حاله كشره والابتلاء منه وبيعه واجارة الصغير
نفسه ويملكه كل من يعوله وينفق عليه كالاخ والعتم
والمستقط اذا كان هو في حجرهم ثم اذا ملكه هؤلاء فالولى
اولى به ولذا لا يشترط في حقه كونه في حجره ونوع هو نفع
محض كقبول الهبة والصدقة وقبضها وقبض الاجرة
وملكه الولي بالولاية ومن يعول بالحجر والصبي نفسه بالعقل

دائرة المكاسب
تفزع شرف المناصب

لوصى الاب ان يوجر الصغير
للمخيط وسائر الاعمال
دون وصى القاضى

انواع التصرف
على الصغار

38 لان اللان بالحكمة فتح باب مثله نظرا للصغير فصار بمنزلة
الانفاق وقال في اللقيط جواز الايجار لمن يقول رواية
القدورى في مختصره وذكر في الجامع الصغير انه لا يجوز لمن
يعوله ان يوجره مطلقا ويجوز للام ووصيهما في الصحيح اذا
كان الابن في حجره وهو الاصح لانها تملك اتلاف منافعها
باستخدامها اياه ولا كذلك الاخ والمستقط ووجه الاول
انه يرجع الى تنقيضه وقال صاحب النهاية الجواز اما رواية
الاصل او الجملة على ما اذا كان فيه ضرورة ويؤيده عدة من
ذلك النوع او نقول مراده من اجارته تسليمه في الصناعة
فيكون مالا بدله منه وفي العيون ان الوصى اذا استأجر
اجيرا بالكسر من اجر مثل علمه بغيب فاحش يكون الاجر على الوصى
وذكر في الذخيرة ان القاضى عليا السعدي قال بصير الوصى
مستأجرا لنفسه ويجب الاجر كله من ماله قال وقال شيخ
الاسلام خواهر زاده رحمه الله تعالى تقع الاجارة للصغير لكن
يجب عليه اجر مثل العمل والفضل على الوصى يعطيه من مال
نفسه فلو اعطى الاجر كله من مال الصغير يرد الفضل
عليه من مال نفسه وفي الخاص ولو استأجر الوصى
الصبي او استأجر عبده بمال نفسه ليحل له قالوا ينبغي
ان يجوز عند ابى حنيفة وقول ابى يوسف الاخير اذا كان
باجرة لا يتغيب في مثلها لما فيه من المنفعة الظاهرة للقيم
وهو مقابلة غير المتقوم اعني المنفعة بالمتقوم اعني الاجرة

اذا استأجر الوصى اجيرا
بالكسر من اجر مثل علمه

وفي الذخيرة نقل عن الغثاوي والحلاصة للوصي ان يستاجر
 الصغير لنفسه وليس له ايجار نفسه للصغير يعني لا يجوز
 ذلك قال في الخاصي وهذا على قول محمد وابي يوسف اولا
 ظاهره انه لا ينفرد الوصي بالعقد مع نفسه كما في البيع على
 ما مر واما على قول الامام وقول ابي يوسف آخره فلا يجوز
 بيع الوصي مال نفسه من الصبي وشراؤه مال الصبي
 مقيد بما اذا كان فيه ظاهرا ولا نفع هنا للصبي لان الذي
 من الوصي المنفعة وهي غير متقومة في نفسها وقد شرط على
 الصبي في مقابلتها مال متقوم في ذاته فلا يجوز لكن ذكر شيخ
 الاسلام خواهر زاده في مضاربة مبسوط ان الوصي اذا اجر
 نفسه لليتم باقل من اجر مثل عمله حتى كان فيه منفعة
 لليتم يجوز الاجارة قال في الذخيرة وهذا بخلاف الاب حيث
 يجوز له ايجار نفسه وماله للصبي في عامة الروايات لانه
 يملك شراؤه ماله لنفسه وان لم يكن فيه نفع للصغير اما لو اجر
 نفسه لابنه الكبير لم يجوز لانه مأمور بتوفير الاب واستخدا
 از در او به وتخير له فلا يجوز لكن مع هذا العمل استحق الاجر
 ولو استاجر ابنه البالغ فعل له الابن لا اجر له لان خدمة الاب
 مستحقة على الابن فيكون الاجارة واقعة على ما هو مستحق
 عليه بدون الاجارة وفي الحانية وليس للوصي ان يوجر نفسه
 من اليتيم لان تصرفه نظري ولا نظر لليتم في هذا لان ما تحق
 التيم على الوصي المنفعة وما يجب للوصي على اليتيم العين والعين

الوصي ان يستاجر
 نفسه بخلاف الصبي

نفعه

يجوز للوصي ان يستاجر
 نفسه بخلاف الصبي في عامة
 الروايات

لو اجر نفسه لابنه
 الكبير لم يجوز

ليس للوصي ان يستاجر
 نفسه من اليتيم

وفي الحانية لاب ومن بعده الجدة ومن بعده الوصية ومن بعده لكل ذي رحم محرم من الصبي ان يوجر الصبي الاقرب فلا قرب لانه فيه
 نظرا لانه يجعل المنفعة مالا ويستحق في ذلك ان يكون الصبي في حجره او لم يكن عن ابي يوسف وعند محمد يشترط ذلك في حق ذي الرحم
 ولهم قبض الاجرة ولا ينفق عليه قلت ومضى كل مقدم على من بعده الا الاب والجدة لانه ليس لغريم حق التصرف في المال قلت ولو صيها
 ايضا ذلك وكذا الوصي القاضى اذا اطلق له الوصاية قال ويجوز لذي الرحم ان ينفق مالا لا بد للصغير منه فان آجره الاب ويبلغ قد
 الجدار المأجور عبده فبلغ فلما صار له ولو استاجر الاب نفسه او عبده العمل اليتيم جاز لان قال الشافعي يدل على النظر
 ولا يميز ذلك من الوصي لعدم كمال الشفعة والمال خير من المنفعة ولو اجر الوصي لنفسه او عبده
 اليتيم جاز لان فيه نفعها ظاهرا

خير من الدين وكذا الواجر من الصبي شيئا من ماله يعمل به
 في عمل من اعمال اليتيم اما لو استاجر الوصي اليتيم ليجل للوصي
 جاز عند الامام لان الواجب على الوصي العين وما شئت
 الوصي من اليتيم الدين قال وذكر الامام على السعدي الوصي
 اذا آجر نفسه من اليتيم جاز بالاتفاق قال والصحيح
 ما ذكرناه اولا وهو اختيار القندوري وفي القنية اذا اشترع
 الوصي عن القيام بامور الوصاية بدون الاجر فلقاضى
 ان يفرض له الاجر وفيها ان القاضى اذا نصب وصيا
 وعين له اجرا العمل جاز وفي الوالوجية والنصاب اذا اراد
 الوصي ان يستاجر دار اليتيم لنفسه ولا يكون غاصبا
 يواجره من زوجة ويهب لها من ماله قدر الاجرة فتؤدي
 المرأة الاجرة ويسكنان فيه قال وقال الامام القاضى
 ان يستاجر دار اليتيم لانه يجعل ماله في الجوز
 الوصي يملك اجارة عمار الكبار يعني الغيب وان لم يكن
 مالا لبيعه وفي الحانية ولو كانت الورثة صفرا وكبارا غيبا
 فلو صى اجارة كل الحضار ولو كان بعض الكبار حاضرا لا يكون
 له ان يوجر حصته الحاضرا لان جوازها لكونها من باب الحفظ
 وحصته الكبير الحاضرا لا يحتاج الى حفظ الوصي قلت والظاهر
 ان هذا على قولهما اما على قول الامام فينبغي ان يكون الوصي
 قادرا عليها لما مر من اصله وفي البنية انه يملك اجارة
 الكل قلت وهذا اما على اختيار قول الامام او هو فما اذا كان

39

اذا اشترع الوصي عن القيام
 بامور الوصاية دون الاجر

لو كانت الورثة صفرا وكبارا
 غيبا فلو صى اجارة كل الحضار

فيه تصرف المولى

فيه تصرف المولى

وفي العتبية ويجوز للوصي والاب ان يدفع دار الصغير او عبده الى رجل ليقوم على الصبي في تعليم الحرفة او الحسب او الخط او
 الحياطة مدة معلومة ويجوز شرط الاجرة للاستاد على الولي والصبي على الاستاد فيستقدم في اعمال نفسه وان لم يعين
 من عليه الاجر في العقد ينظر الى عرف اهل البلد في تلك الحرفة قال وان شرطوا كل شهر من السنة بدراهم والشهر الاخير ببقية
 المال جاز وهذه حيلة الاستاد وكذا العكس بان يشترط لغير الشهر الاول لكل شهر درهم وللأول بقية المال وهي
 حيلة الولي منه

على جواز الجارة واليتيم
 اجارة طولية

الجارة غيبا كما نكته عن الحانية والافليف يملك اجارة طولية
 الجارة الحاضرة على قولها وفي العتبية والنصاب ليس للوصي
 والاب ان يوجروا دار اليتيم اجارة مرسومة طولية فلو آجروا دار
 اليتيم اجارة طولية لم يجوز في السنين الاول ويجوز في السنة
 الاخيرة قال في الذخيرة والعتبية لان الرسم ان يكون اجرة
 ما عدا السنة الاخيرة باقل من اجر المثل فيمكن في غير ما
 الفاضل فلا يصح في غيرها وان استأجر الارض لليتيم
 اجارة طولية ينكس الجواب لان الغبن جئتة يتكس في
 السنة الاخيرة لان الرسم ان تكون اجارتهما باكثر من
 اجر المثل فيجوز فيما عداها ويجوز فيما قيل وهذا على قياس ما روي
 ان الاجارة الطولية عقود متعددة اما على رواية كونها
 عقدا واحدا لا تجوز في الكل ذكره في الخلاصة وفي الذخيرة
 ان الظاهر الفاد في الكل وفي الحانية والحيلة في تصحيح
 الاجارة الطولية في ارض اليتيم ان يجعل اجر السنين
 كلها على قدر اجر المثل ثم الوصي يرى المستأجر عن بعض
 اجر السنين الاول فيصح ذلك الا براء على قول الطرفين
 وقال الاستاذ في احكام الصغار رأيت في مختصر
 العصام ان الوصي اذا آجروا دار الصغير مدة طولية جاز
 وفي فتاوى النسفي والحانية والولوالحجية والنخعي فتاوى
 الامام الفضلي والخلاصة عنه ايضا ليس للوصي ان يوجر
 شيئا من التركة اجارة طولية بقضاء دين الميت

الحيلة في تصحيح الاجارة
 الطولية في ارض
 اليتيم

لما فيها من الغبن في السنين الاول والوصي مأمور بالتصرف
 على وجه النظر وفي العتبية ولو آجروا الوصي ارض الصبي
 عشر سنين وسنة اربعة فادرك لم يجوز وفي فتاوى
 النسفي والفضلي والعتبية ولو كان وصيا ليتيمين مستأجر
 عبده احدهما ليعمل للآخر لم يجوز لاضراره باحدهما ولو فعل الاب
 ذلك ينبغي ان يجوز كما في البيع ذكره في جامع الصغائر في الذخيرة
 وفي الجامع الاصغر آجروا الوصي دار اليتيم باجر المثل ثم زيد تنقص
 الاجارة وفي احكام الصغار عن شروط الحاكم ان الوصي او
 الاب اذا ناقض اجارة ما آجروه يجوز نقضه وفي الذخيرة والعتبية
 وفتاوى ظهير الدين ان الوصي اذا آجر منزل الصغير بدون
 اجر المثل فقد ذكر النخاسف انه يجب على المستأجر اجر المثل
 بالغ ما بلغ وببقي وذكر الامام الفضلي في فتاواه ان المستأجر
 يجب ان يكون غاصبا بكنهه على اصول علمائنا فلا يلزمه
 شيء وفي العتبية آجروا دار الصغير او عبده باقل من اجر المثل
 لم يجوز ولو سكن المستأجر يجب اجر المثل بالغ ما بلغ ثم قال
 فيها وفي الكتب الثلاثة لو انتقص المنزل بكنهه ذلك المستأجر
 فان كان ضمان النقصان انفع لليتيم من اجر المثل يحكم بضمان
 النقصان دون اجر المثل وكذا اذا انتقصت الزراعة ارضه
 ومثله المتولى يوجروا دار الوقف والحاصل انه ينظر الى نقصانه
 والى اجر المثل فانهما كانا اكثر يجب ذلك للصغير ذكره في الذخيرة
 وفي الذخيرة استأجر الاب ظر لابنه فارضته مدة ثم مات

وفي الحانية وجامع الصغائر الوصي اذا آجر
 ارضا لليتيم او مستأجر بدينه او من غير دينه
 لم يجوز هذا الاجارة لانها ان كانت خيرية
 النبيين يكون من ارضه فلا يجوز ان يكون من غير ارضه
 النبيين فلا يجوز

اجر الوصي دار اليتيم
 باجر المثل ثم زيد

الوصي اذا آجر
 بدنه او ارضه

استأجر ظر لابنه الصغير
 ثم مات فقلت مدة الصغير
 ارضه غصب

الاب فقالت عمة الصغير ارضعني نعطيكم الاجر فارضعت
 مدة وطلبت الاجران كان للصبي مال وقت استيجار الاب
 يكون الاجر كله من مال الصبي ولا تبطل الاجارة بموت الاب
 وان لم يكن له مال يكون على الاب اجرة ما قبل موت الاب
 وتبطل اجارته بالموت قال العتابي وهذا قول البعض يكون
 قول العمة ارضعني اجارة مستأنفة ويكون اجرتها عليها
 فان كانت وصيا من جهة الاب ترجع بالاجرة على الصغير
 اذا استفاد مالا والا لا ترجع ولو لم يكن للصغير مال حين
 عقد الاب ثم استفاد مالا قال الامام ظهير الدين اجاب
 عنه والذي بانه قيل آجر ما مضى على الاب وما بقى على الصغير
 في ماله ومن سوى الاب والجدة والوصي والقاضي اذا استأجر
 لليتيم ظمرا كان اجنيا كبر الا جانب وفي النوازل استأجر
 الاطباء شيئا من مال الصبي باقل مما استأجر الافلس لوجوه
 الوصي من الاطباء ولا يعتبر زيادة الافلس لخيرية الاول وفي
 الخمانية ومثله الوقف **فصل في الاعارة في شرح الطحاوي**
 للاسبغابي للوصي والاب اعارة مال اليتيم قال عماد الدين
 في فصوله وهذا مما يحفظ جدا وذكر في التجنيس عن النوازل انه
 ليس للاب ذلك لانه ليس من توابع التجارة في ماله وفي النوازل
 للاب اعارة ولده الصغير اما اعارة ماله فعند البعض له
 ذلك استحسانا وعند العامة ليس له ذلك وهو القياس وفي
 فوائد صاحب المحط انما يجوز له اعارة الولد اذا كان لخدمة الآ

يجر الوصي من الاطباء
 باقل مما يستأجر الافلس

ان يجوز اعارة ولده
 الصغير ماله

لسلم

لسلم المحرفة اما لو كان لغير ذلك فلا يجوز وفي الصغير واليتيم
 للوصي ان يعير مال اليتيم وان يودعه ومثله الاب والقاضي
 وفي الخمانية والوجيز للوصي ركوب دابة الصبي في شغل
 الصبي كقاضي دينة في بلد آخر ان احتاج اليه قال الفقيه
 ابو الليث وهذا استحسان والقياس العدم وفي المنقني
 انه يركبها باذن الحاكم وقيل ليس له الركوب مطلقا قال
 ابراهيم قلت لمحمد بن الحسن ان يكون للوصي ركوب دابة
 اليتيم الى بلد يتقاضى فيه دين الصبي قال لا ولكن يركب
 دابة نفسه ويكون النفقة في مال اليتيم واذا القاضي
 حتى يعطيه ذلك يعني المركوب اجزأه المركوب باذنه وفي
 الخلاصة عن المنقني لا يركب الوصي دابة اليتيم الى بلد
 يتقاضى دينه كذا روى عن محمد وفي البنية ولا يركب دابة
 لقاضي دينه ولا ينفق من ماله الا ان يقرض له القاضي
 الا اذا خرج من البلد لمصلحة فله ان ينفق ويكتب
 ويكترى ومثله في جامع العتابي لكن جعل جواز الاكل
 خارج المصر قول ابي يوسف وفي القنية للزاهدي ان
 هذا قول ابي يوسف فاذا رجع الى البلد برز الدابة و
 الثياب قال وقال ابو ذر والصحيح قول ابي حنيفة
 وهو انه لا ياكل من ماله فقيرا كان او غنيا لان الوصي
 شرع فيه مشرعا فلا يوجب ضمانا وفي النوازل وقاوي
 الفضل والولول الحمة والخلاصة ان الوصي يستأجر دابة

ان يجوز للوصي ان يركب
 دابة الصغير

ان يجوز للوصي ان ياكل
 من مال اليتيم

من مال الصبي ويتفق عليها وعلى نفسه مالا يرثه من مال
 الصبي كذا عن محمد ونصير رحمهما الله تعالى لانه عامل له ونفقة
 ومؤنة علمه على من وقع عليه العمل كذا في الولو الجية قال الفقهاء
 هذا اذا كان محتجا وهذا استحسان بقدر ما يتغنى في مال والفتا
 ان لا يجوز له ذلك لاطلاق قوله تعالى ان الذين ياكلون
 اموال اليتامى ظلما قال فلعل هذه تحت قوله تعالى ومن
 كان غنيا فليستعفف الآية وفي العدة والخلاصة عن حنبل
 خمس الامة المملو ان استعار الوصي دابة من رجل ليعمل بها
 عملا لليتيم فجاء هذا ذكره حتى صار الوصي به فاصبا للدابة
 فملكت الدابة ضمن الصبي لا الوصي وقال ابو اليسر وهذا لا يكاد
 يصح لان الغاصب حقيقة وحكما هو الوصي فكيف يضمن
 وفي شرح الطحاوي اودع عند صبي مجورا مالا بغير اذن وليه
 من الاب والوصي فاستملكه الصبي لم يضمن عند الطرفين
 لاني الحال ولا بعد البلوغ وقال ابو يوسف يضمن للحال
 كما لو استملك مال الغير بلا ايداع واجمعوا على انه لو قبلها
 باذن الولي يضمن كما لو كان ماذونا له في التجارة وفي النوازل
 قصار وضع الثوب في الحانوت واقعد ابنه اخيه الصغير
 للمحفظ وغاب ودخل الصغير الحانوت الاسفل فصرق الثوب
 ان كان الاسفل بحيث يرى منه موضع الثوب فلا ضمان فيه
 لاحد وان كان بحيث يغيب الموضع عن الداخل فيه فان
 كان الصغير ضمة الى القصار الوه او اواة او وصيه او لم يكن

ان يضمن الصبي دابة
 استعارها

له احد منهم فضمة القصار الى نفسه ضمن الصبي الثوب لانه لم
 ترك المحفظ فقد ضيع ولم يضمن القصار لان له ان يحفظ يديه
 صبية قال القاضي الامام فخر الدين في فتاواه هذا اذا كان الصبي
 ماذونا اما اذا كان مجورا فلا ضمان عليه لانه لا يؤخذ باستهلاك
 الوديعة وتضييعها وان لم يكن الصبي منضما اليه من جهة
 من ذكره ولم يكن في عياله ولا تلميذ له ولا اجيرا فلا ضمان على
 القصار لانه لما استخفظ من لبس في عياله صار مستملاكا
 فيضمن وفي القنية للزاهدي عن صاحب المحيط استعار الوصي
 ثورا ليكره ارض اليتيم فكرهها ولم يرد به بالليل حتى هلك قال
 فضمانه في مال اليتيم لان المنفعة تعود اليه **فصل**
في القرض ذكر في مجموع النوازل وفي متفرقات المحيط
 ان الوصي لو استدان لاجل اليتيم جاز ولو اقر بالا ستدانة
 لا يصح اقراره اجماعا وفي الجامع في الفتاوى استقرض
 الاب لصغيره جاز وكذلك لو اقر بالاستقراض وفي قنية
 الزاهدي للوصي ان يستقرض للصغير فلو استدان على
 الصبي باذن الحاكم يرجع عليه اذا تمول اما الدائن فانه يرجع
 على الوصي وكذا الاستقراض للصبي وان لم يكن باذن
 الحاكم وفي المنهاج ليس للوصي ان ياكل من مال اليتيم قرضا
 او غيره وفي نواذر هيثم سمعت محمدا يقول ليس للوصي
 ان يستقرض مال اليتيم عند ابى حنيفة واما ان فلا ادري
 ما سا ان فعل ذلك وله وقاء بما استقرض ومثله في المتقى

استعار الوصي ثورا
 لصغيرة اليتيم
 هل يجوز للوصي الاستدانة
 باليتيم
 هل يجوز للوصي ان يستقرض
 مال اليتيم

والعقارية والحانية وفي غريب الرواية من مجموع النوازل
استقرض الوصي شيئا من مال اليتيم واشهد على انه ياخذ
قرضا فملك ذلك الشيء لا يضمه الوصي الا اذا حركه عن موضعه
قال في المنتقى كذا روى عن محمد وهذه تدل على ان الوصي
لا يملك الاستقراض لانه لو ملكه لما وجب عليه الضمان
بالتحريك عن موضعه قلت وسياتي في فصل المزارعة
ان شاء الله تعالى ما يدل على جواز استقراض مال اليتيم
وفي جامع الفقه ولا يقرض الوصي مال اليتيم لامن نفسه
ولا من غيره ولو فعل من غيره ضمن وعند محمد جاز ان يستقرض
لنفسه اذا احتاج وله وفي فوائده البراءة في استقرض
الوصي مال اليتيم واسترجع ثم انفق من ذلك المال على
اليتيم مدة فهو مسترجع ليس له ان ياخذ بحساب ماله لانه غائب
ضامن فلا يتخلص من عهده ما لم يرفع امره الى الحاكم
قال والاصح ان الوصي لا يملك الاستقراض قبل تملك
ما يستقرضه ان كان ملئيا وذكر في الواقيات انه لا يتصور
الغصب في مال الصبي من الاب والوصي حتى لو اقرا
بالغصب لم يضمنا عند ضياع المال قال في مختصر الكرخي
لان للاب ان ياخذ مال ابنه عند الاحتياج بغير شيء ولا اخذه
للمحفظ ولو بدون الاحتياج فلا يضمنا الا اذا التفت بلا حجة
قلت والوصي في المحفظ كالاب وفي الحانية ولو اخذ الوصي مال
اليتيم قرضا لنفسه لم يخرس ويكون ذلك دينا عليه قلت يعني

في تصرف المولى

لا يقرض الوصي
مال اليتيم

لا يقصر الغصب
من الاب والوصي

في تصرف المولى

لو اخذ الوصي مال اليتيم
قرضا لنفسه

كما اذا التفت فخرى فيه الاقويل الانية في فصل الضمان وفي
العدة ولو استقرض الوصي من مال الصبي يضمن وعن محمد
لا يضمن كالاب وفي قضاء الجامع اخذ الاب مال صغيره قرضا
جاز وفي الخلاصة انه ذكر في رهن الاصل ان الاب يضمن
كالوصي وفي الخلاصة والمحافظة ان في المنتقى ايضا ما يدل
على عدم جواز الاستقراض للوصي قال وذكر الامام الحلواني
فيه اختلاف المشايخ وفي العدة والولو الحجة لا يقرض الاب
ولا وصيه مال اليتيم ومثله في الغنية ثم قال في العدة لكن
لو اقترض الوصي لم يعد حيانا حتى يستحق به العزل ومثله
في الخلاصة وفي العدة قبل ويصح للاب الاقراض اذله
الايداع وهذا اولى اما لا يقرض وصي القاضى ولو اقترض
ضمن وفي الحانية الوصي لا يملك اقراض مال اليتيم
والقاضى يملك واختلصوا في الاب والاصح انه كالوصي
وليس للوصي قضاء دينه بمال اليتيم وللاب ان يقضى به
لانه لو باع مال صغيره من نفسه بمثل القيمة جاز ولا يملك
الوصي الا بالخيرية وذكر شمس الائمة السرخسي عدم الجواز
للاب ايضا فاحتمل ان يكون في المسئلة روايتان وروى
هشام عن محمد انه اخبره ان ابا حنيفة وابا يوسف كانا يرون
ان للقاضى ان يدفع مال اليتيم بالضمان وكذلك قول محمد
اذا كان الذي يضمن مقر في المحيا والمهمات اما ليس للقاضى
ان يستقرض لنفسه ذلك وفي الحانية وفي البنية الوصي

43
ان اخذ الاب مال صغيره
قرضا جاز

لو اقترض الوصي
لم يعد حيانا

القاضى يملك اقراض
مال اليتيم

ليس للوصي قضاء دينه
بمال اليتيم بخلاف الاب

لا يملك الاقراض ولا يستقرض مال الصغير وذكر القاضي
 الامام صدر الاسلام وفي مختارات النوازل لا يجوز للوصي
 ان يقترض شيئا من مال اليتيم كالبه لانه تبرع ابتداء وفي
 فوائد مولانا نظام الدين انفق وصي القاضى مال اليتيم على
 اليتيم ثم استقرض وانفق عليه لا يطالب الصبى بما
 استقرض بعد البلوغ وفي فصول الاستدانة اراد
 الوصى الاستدانة على الصبى جاز له ذلك ان كان امره
 الموصى به والا فاختار ان يرفع الامر الى الحاكم فيأمره به وفي
 فتاوى ظهير الدين ايضا ان الرفع هو الاحوط الا اذا تعذر
 بعد الحاكم فيستدين بدون الامر وقيل له الاستدانة
 بدون الرفع ولو امكن الرفع وفي مبسوط شيخ الاسلام
 خواهر زاده والحافضية امر الوصى المودع الميت باقراض
 ما عنده من الوديعة او هبتها لاخر فاقترضها او وهبها فضا
 ضمن المودع لا الوصى لان الوصى لا يملك الاقراض والهبه
 فلا يفيد امره شيئا اما لو امر المودع بدفعها الى آخر فدفعها
 اليه فضا ع لم يضمن المودع لان الوصى قبضها منه فله توكيل
 غيره بالقبض وقد وجد بامر فيكون قبض المدفوع اليه
 كقبض الوصى ولو قبضها الوصى من المودع لكان يبرأ
 فكذا هنا **فصل في الحوالة في النجاسة** احتال الوصى والاب
 بمال الصبى ان كان الث في الاملاء من الاول جاز وان كان
 مثله لم يحز قال الفقيه ابو اللث وذلك لانها امر بالتصرف

على جواز الاستدانة
على الصبى

اقرض مودع الميت ما عنده
من الوديعة لاخر بامر
الوصى

حوالة الوصى والاب

على احسن الوجوه ومنه الحوالة على الاملاء ومثله في المسية
 والغنية والبنية وفيها ويجوز قبول حوالة يعني قبول الوصى
 ان كان خيرا لليتيم ومثله في جامع العتبي وفي الفصل الاول
 من بيوع النجاسة قبل الاب او الوصى الحوالة على من هو دون
 المحيل في الملاءة ان وجب الدين بعقده بما جاز عند الطرفين
 رحمهما الله تعالى ولم يحز عند ابى يوسف وان كان الدين
 لم يجب بعقده لا يصح في قولهم جميعا وفي مختارات النوازل
 ولو قبل الوصى الحوالة في مال اليتيم ان كان هو الاملاء من الاول
 جاز والا لانه تضيق لمال اليتيم من وجه وفي الولو الجية
 ولو احتال الوصى على الاملاء جاز لانه متى كان الث في الاملاء
 من الاول يكون الاحتال خيرا لليتيم ويجوز للوصى ان يعمل
 في مال اليتيم ما هو خيرا لليتيم وان كان الث في مفضل لم يحز
 لان هذا الاحتال شر لليتيم وليس للوصى ان يعمل لليتيم ما هو
 شر له وان كان الث في مثل الاول في الملاءة لا يجوز ايضا
 لان الجواز معلق بشرط ان يكون الث في الاملاء ولم يوجد
 لانه لا يظهر للحوالة فائدة فلا تجوز بدونها والله سبحانه اعلم
 وفي الصغير احتال الوصى بمال اليتيم جاز لكن بشرط ان
 يكون الث في الاملاء من الاول وان كان مثله لم يحز وفي التخيير
 والمخلاصة احتال الوصى بمال اليتيم صح لو احتال على الاملاء
 لانه تصرف بالاحسن فلا يضره كونها ابراء موقفا وهذا اذا وجب
 المال بمداينة الميت اما لو وجب بمداينة الوصى ساغ له الاحتال

نوازل الوصى والاب
في مال اليتيم

في تصرف المولى

ولو لم يكن الملاء من الاول وفي النجاسة الوصي والاب اذا قبل
 الخالة على شخص دون الميمل في الملاء ان وجب بعقد هما
 جاز عند الطرفين خلافا لابي يوسف والالم يصح وفاقا وفي
 المبسوط لو تولى الوصي العقد بنفسه يصح احتياله ولو على
 الافلس من الاول فيضمم وهذا عند الامام رحمه الله تعالى وفي
 القنية للزاهدي ولو باع الوصي عبدا من التركة لقضاء دين
 الميت واجال الغراء على المشتري فقبضوا الثمن ثم استحق
 العبد فان المشتري يرجع على الوصي لان احالة عليه كقبضه
 منه **فصل في الوكالة** ذكر في المختصر انه يجوز للوصي ان
 يوكل بكل ما يجوز له ان يعمل بنفسه في امور الميت والورثة
 كالخصومة فلو بلغ الصبي قبل ان يعمل الوكيل ينزل الوكيل
 كذا اذا مات كل من الوصي والصبي لانه وكلة بالتصرف
 في ملك الصبي وموته لا يبقى له ملك وكذا لو وكل الاب
 لطفه فمات الطفل حيث ينزل الوكيل وان ورثه الاب
 فقط وكذا الوماث الاب لان تصرف الاب بحق ولايته
 فيكون تصرف وكيله كانه واقع له فيبطل بموته وهذا بخلاف
 الوكيل يوكل آخر بالاذن فيموت الوكيل الاول والعاضي
 ينصب الوصي فيموت العاضي حيث لا ينزل الوكيل الثاني
 ولا الوصي بموت الموكل والنائب لان تصرف الوكيل الثاني
 والوصي يقع للموكل والنائب ذكره في احكام الصغار
 وقال تمامه يعرف في الاصل ولو وكل الصبي رجلا في امور

يجوز احتساب الوصي
 الافلس لو خلت لار
 به ائنه

الوصي اذا وكل
 بجدة له او غيره
 قال الوكيل اجرت منحت
 فكل ما كان من ذم الوصي
 فكل ما كان من ذم الوصي
 بعد موته جاز للوكيل
 كذا في الوكالة

لو وكل الاب لطفه فمات
 الطفل ينزل الوكيل

ولو وكل الصبي رجلا واجاز
 الوصي جاز

واجاز الوصي جاز وفي الوكالة الجيدة للوصي القاي وكل بيع مال
 اليتيم وتعاضي ديون الميت وامواله ومثله في القنية للزاهدي
 من ادب القاضي المختص وفي الخلاصة وكذا لا تسمع الدعوى
 من وكيل الوكيل كذا لا تسمع من وكيل وكيل الوصي قلت قلت
 المسئلة على انه ليس بوكيل الوصي ان يوكل غيره فيما وكل به
 وفي الحافطية وكل الوصي رجلا لشراشي من مال اليتيم لا يجوز
 الا اذا حضر الوصي وقبل وكذا في العدة وقد مر دليل المسئلة
 في فصل البيع وفي العتابة ولو وكل الوصي او الاب رجلا
 يشتري للصغير فاشترى وغاب الوكيل فلا شيء على الموكل
 ولو نفذ الاب الثمن من مال نفسه فهو منقطع اما اذا لم ينقد
 حتى مات الاب رجح الوكيل في تركته قبل الاداء وبعده من
 حصته الصغير وفي الوكالة الجيدة رجل وكل رجلا ثم الوكيل وكل
 آخر وامره بدفع الغلات فقال دفعتهما الى الوكيل وانكر الوكيل
 ذلك فان دفعهما الى الوكيل بامر الوصي فالقول قوله في براءة
 نفسه لانه وكيل آخر من جهة الوصي فاحد الوكيلين اذا
 دفع الى الآخر بامر الوصي يكون القول قوله وان دفعها لغير
 امر الوصي فهو ضامن لانه ليس للوكيل ان يوكل غيره وما خذ
 فهو مضمون عليه ثم ليس له ان يرجع على الاول الا اذا
 اقام بينة على الدفع **فصل في الدعوى** في ادب
 القاضي من الذخيرة الاب والوصي خصمان فيما يدعى على
 الصغير في حق اقامة البينة حتى تقبل البينة عليهما وبها ليسا

فيه نصف المالك
 وكل الوصي رجلا لشراشي
 لا يجوز الا اذا حضر الوصي

ليس للوكيل ان يوكل غيره

بتخصيص في حق الاستحلاف حتى لا يختلفان على ذلك في
 وكالة الخلاصة الاب والوصي اذا لم يصح اقرارهما لا يملك
 المخصوصة في تلك الحادثة وفي الذخيرة ادعى على صغير محجور
 عليه شيئا وله وصي حاضر قال شيخ الاسلام خواهر زاده
 لا يشترط في سماعها حضور الصغير ولم يفصل بين كون
 ما يدعيه عينا او دينيا واجبا بمباشرة هذا الوصي او بدونه
 وفي اجناس الناطقي لا يشترط حضوره في دين وجب
 بمباشرة الوصي وفي ادب القاضي للتخصاف اذا ادعى
 على الصبي ولم يكن للمدعي بينة فليس له حق احضار
 الصبي بل يحضر مع المدعي اب الصبي او وصيه لانه
 اذا ازم على الصبي شيء يؤدي عنه من ماله الاب او الوصي
 اما اذا كان له بينة حاضرة فيشترط حضرة الصبي لان
 الشاهد يحتاج الى الاشارة اليه فلذلك يحضر ويحضر معه
 الوصي او الاب لغير ما ذكر قال وان لم يكن واحد منها
 ينصب الحاكم له وصيا بطلب المدعي ويشترط في
 ذلك حضرة الصبي وفي الاقضية احضار الصبي في
 الدعاوى شرط واختاره البعض من مشايخ زماننا
 رحمهم الله تعالى سواء كان الصغير مدعيا او خصما وتتهم
 من ابي ذلك وذكر في فتاوى قاضي ظهير الدين ان الصحيح
 عدم اشتراط احضار الاطفال الرضع عند الدعوى
 ويشترط عند نصب الوصي بهذا ذكر في الفتاوى وذكر

ادعى على صغير شيئا
 وله وصي حاضر

لا يشترط احضار
 الصبي في الدعوى

لا يشترط احضار الاطفال
 الرضع عند الدعوى
 عند نصب الوصي

في الخلاصة انه يشترط في دعوى الوصي للصبي حضور
 الصبي ان كان له بينة والا لا كما اذا كانت الدعوى على
 الصبي حيث لا يلزم حضوره مطلقا وفي فتاوى قاضي
 ظهير الدين ادعى على الميت ديناً وله ورثة صفار فان
 كان لهم وصي لا يشترط حضرة الورثة والا يلزم ختم
 او حضور الواحد منهم فانه كاف وذكر رشيد الدين ان
 القاضي ينصب عند الدعوى وصيا عن الصغير ولا يشترط
 حضور الصغير بل الشرط علم القاضي بوجود الصغير وكونه
 في ولاية لان نصب الوصي وان لم يكن قضاة لكنه من
 اعماله وهذا دليل على عدم اشتراط حضور الصغير عند
 نصب الوصي له وعند القضاء له وعليه ومثله في احكام
 الصفار وفي الخانية وينبغي ان لا يشترط حضرة الاطفال
 عند الدعوى كما ذكر شيخ الاسلام خواهر زاده على ما سلف
 والله سبحانه اعلم وفي القنية للزاهدي لا تسمع دعوى الوصي
 البعض الايتام على البعض يعني اذا كان وصيا لهم وفي
 الخلاصة عن الفتاوى الصغير الخصم في اثبات النسب
 الوارث والوصي والوصي له بئس من الزكوة ودائن الميت
 ومديونه وكذا في الموت لافي الدين ذكره العنابي في الجامع
 وفي الخلاصة عن الاقضية ادعى على الميت الفان الخصم له
 ليس الا الوصي او الوارث اما الغريم والوصي فليس بالخصم
 قال وتماه في وصايا الجامع الكبير وفي فتاوى رشيد الدين

لا تسمع دعوى الوصي
 البعض الايتام
 على البعض
 الخصم في اثبات النسب

لا يملك الدائم اثبات الدين على مديون الميت ولا على المولى
له ولو اثبت على من يصح اثباته عليه من الوصي والوارث
يثبت له حق الاستيفاء منهما ولو كانت التركة مستغرقة
بالدين فالخصم في اثبات الدين انما هو وارثه لانه خلفه
فتسمع عليه البيعة لكن لا يختلف لانه لو نكل لا ينفذ اقراره
على الغرماء قلت والوصي كالوارث لانه كالوصي بآتي
من النوازل وفي الصغيرى للوارث ان يجامع من عليه
الدين وله ان يقبضه ان لم يكن الميت مديونا سواء كان
له وصي اولاد وان كان مديونا فله ان يجامع وليس له ان
يقبض انما يقبضه وصي الميت وفي فتاوى رشيد الدين
احد الورثة كبير والاخر صغير فادعى عليها رجل دين بدون
الوصي صحت الدعوى على الكبير ولا يشترط حضرة الصغير
ورثته لان احد الورثة ينتصب خصما عن الميت وفيها
ايضا خلف زوجة وابنين صغير وكبير فائب وترك بقرة
فادعى رجل على المرأة البقرة فقالت ثمنها ميراثي والباقي
بين الولدين واحدهما فائب والاخر لا وصي له فات
الدعوى تسمع على المرأة لانتصابها خصما عن الميت ولو ان
المرأة انكرت ولم يقل ان البقرة ميراث لها وقضى القاضي
بها عليها لا يكون ذلك القضاء قضاء على الولدين ذكر
في مبسوط شيخ الاسلام وفتاوى رشيد الدين والخانية
والخامسة وغيرها انه لو ادعى الوصي شيئا من التركة ينصب

الخصم في اثبات الدين
فيه تصرف المؤلف

احد الورثة ينتصب
عن الميت

بشيء من التركة
في فصل من كتاب
الدين

لا يملك الدائم

الحاكم

40

الحاكم للميت وصيا اخر ليقيم الاول عليه البيعة نفسه للميتون
خصما عن نفسه فان عجز عن اثباته قيل ان كان ما ادعاه
دينا لا يخرج من يده وان كان جينا يخرج من يده وقال
شذاد في دعوى العين يخرج الحاكم عن الوصاية اما في دعوى
الدين فلا يخرج وفي النوازل يعزل الحاكم في كل منهما لانه يستحيل
مال اليتيم وفي الخلاصة قال الفقيه ابو الليث والاختصاص
ان يقول له الحاكم اما ان تبرأ الميت من الدين او اخرجك عن
الوصاية فان فعل والاعزل وفي الحافضية وهذا هو المختار وهو
المذكور في الولو الجية ايضا وفي ادب القاضي للخصم ان يعزل
الحاكم بل يجعل وصيا آخر في مقدار ما ادعاه خاصة اذا
ضرورة في اخراجه قال الفقيه وهذا اصح وبه نأخذ في الظاهر
وفي الخاتمة وبه اخذ المشايخ وعليه الفتوى وفي الخاص
قال الاستاذ قول الحاكم ان تبرأ او اخرجك في معنى اللجاج
على البراءة فالائق انه اذا لم يقم البيعة ان يخرج من الوصاية
ويقتصر به عن المال احتياطا ونظرا للميت واليتيم وهو
المحكى عن ابراهيم بن صالح ومحمد بن مسلمة وفي الظاهر
والخاتمة قال ابو نصر تم الحاكم بعد اخراجه عن الوصاية
بالخيار ان شاء تركه معزولا وجعل الثاني وصيا في الكل
على حاله وان شاء اعاده بعد اداء الدين الى الثاني لان
اخرجه محض قضاء منه لعدم الخيانة من الوصي لا يلزم على
الحاكم الدوام على قضاءه وحكمه وفي البنية وصى ادعى على الميت

لا يملك الحاكم بل يجعل
وصيا آخر في مقدار ما ادعاه

جدة انزال الوصي

دينا ولم يثبت يعزل قال وهو حيلة العرالة قلت وسبق
 في فصل الاخراج وفيها ايضا وصي قال لي على الميت دين
 يعني ولم يثبت يقول له القاضي اما ان تبرئه واما ان تقيم
 يعني البينة والاخر جك فيعمل ما اختار وفي جامع الفقه
 وعن شدا اذا ادعى الوصي دينا في الشركة لم يخرج جبه القاضي
 عن الوصاية ولم يخرج المال من يده قال وذكر المختص
 ان القاضي ينصب من يقيم الوصي البينة على الدين والغصب
 ان ادعى الغصب والاخر جبه عن الوصاية وذكر رشيد
 الدين في فتاواه اذا اقر الوصي بعين لاخر ثم ادعى للصغير
 لا تسمع دعواه هذه وفي محاضر القاضي جلال الدين ان من
 اقر لغيره بعين فكا انه لا يملك الدعوى لنفسه لا يملك ان
 يدعيه لغيره وكالة او وصاية وفي المستقن ما يدل على جواز
 دعواه للصغير ثانيا فانه قال اذا استاجر من رجل ثوبا
 او استعاره منه ثم برهن انه لابنه الصغير تقبل بنية
 قال في احكام الصغار ان اشارات الكتب في جنس هذه
 المسائل متعارضة فيعمل على ان في المسئلة روايتين
 وفي مجموع النوازل سئل نجم الدين النسفي عن اب يبيع
 عقار صغيره بفاحش الغبن ثم يدعي هو لنفسه عدم جواز
 البيع لمكان الغبن الفاحش قال ان سبق منه اقرار بان
 بوجه التمن المثل او كتب ذلك في الضمك واشهد على ذلك
 لم يسمع دعواه ذلك للتناقض قال في جامع الصغار نصيب

اذا اقر الوصي بعين
 لاخر ثم ادعى

جامع مختار صغيره

الحاكم

الحاكم وصيا يدعي عليه ذلك ويسترد العقار ثم يردده الى الاب
 قال النسفي وان لم يقر بذلك او قال عند الدعوى لعنت ولم
 بالغبن او علمت ولم اعلم عدم جواز البيع يسمع دعواه قال في
 هذا محل جواب من اجاب من ائمة زماننا بجواز دعواه مطلقا
 هذا اما لو ادعاه الابن بعد بلوغه فان لم تجر على البيع مدة يتبدل
 فيها السعر يحكم الحال وان مضت فالقول للمستزى ولو
 برهن فالحبرة لمبينة الزيادة وهذا الفرع في جامع الصغار وفي
 الذخيرة ادعى بعد بلوغه على رجل ان الدار التي بيدك باعها
 منك وصي مكرها وسلمها اليك مكرها فريد استردادها منك
 ثم ادعى ثانيا انه باعها بغبن فاحش فان القاضي يسمع منه
 الدعوى الثانية لجواز ان يبيعا بغبن فاحش وهو في بيعه
 مكره قلت بل هو الظاهر من الحال لان الوصي المسلم
 لا يبيع مال اليتيم بفاحش الغبن وهو عالم به الا وهو مكره فلا يكون
 دعواه اولاد في الولو الحية واحكام الصغار سئل نصير
 عن وصي يبيع دارا ثم يدعي انها كانت مينة وبين الميت
 قال ان كانت الدار في حيوة الميت في يد الميت وتحت
 تصرفه يتصرف فيه تصرف الملاك لم يصدق الوصي بما يدعيه
 الا اذا اقام بينة عادلة فيجعل الحاكم للميت وصيا آخر يسمع
 عليه البينة وفي الذخيرة ادعى عليه ان لفلان بن فلان فلانا
 عندك كذا درهما وانه صبي وان القاضي فلان جعل ابني فلانا
 وصيا لهذا الصبي وهذا الصبي في ولاية هذا القاضي ثم ان

ثم ادعى بعد البيع ان وصي
 جامع داره مكرها ثم ادعى
 باعها بغبن فاحش

فيه تصرف المالك

وصي جامع دارا ثم ادعى انها
 كانت مينة وبين الميت

وادعى ان له نصيبا من الميراث وادعى ان له نصيبا من الميراث وادعى ان له نصيبا من الميراث
 وادعى ان له نصيبا من الميراث وادعى ان له نصيبا من الميراث وادعى ان له نصيبا من الميراث
 وادعى ان له نصيبا من الميراث وادعى ان له نصيبا من الميراث وادعى ان له نصيبا من الميراث
 وادعى ان له نصيبا من الميراث وادعى ان له نصيبا من الميراث وادعى ان له نصيبا من الميراث

امر بالرفع اليه وان انكر جميعه فاراد المدعى تخليفه اخلفوا فيه
 والمخترانه بخلفه لكن في النسب والموت على العلم وفي الدين
 والوديعة على البتات فان نكل فقد اقر وان صدق في الوراثه
 والموت وانكر الدين والوديعة فله تخليفه وهل له ان يقيم البينة
 على المال والظاهر ان يكون له ذلك والوصي نظير الوارث
 قال والاصل ان كل شئ يلزمه بغير قوله او يلزم غيره بخلفه فيه
 على العلم كالدين على مورثه وانقطاع ما في الرضى في الاجارة وكذا
 التحليف على فعل الغير كقبض وكبله الثمن وسترانه وفي الخلاصة
 ادعى غريم الميت دين في التركة فانكر الوصي لا يخلف الوصي الا
 اذا كان وارثا وفي الخاتمة وفادى الامام الفضل ادعى دين
 على ميت ووصية فانب غيبة منقطعة فالحكم ينصب عن
 الميت خصما بخاصم المدعى لان المدعى عاجز عن اثبات حقه
 لعدم الخصم اصلا وقال رشيد الدين الوارث ويكتب في نسخة
 الوصاية انه جعله وصيا لغيبة وصية مرة السفر قال وكذا لو
 كانت الدعوى في غيبة الوارث وفي رواية له ذلك ولو لم يكن
 الوارث فانبا ذكره صاحب المحيط في شرح ادب القاضي ثم قال
 الامام الفضل ولو كان الوصي حاضرا فادعى للمدعى بالدين فالحكم
 ينصب خصما عن الميت لان اقرار الوصي على الميت لا يعتبر ليس
 للمدعى خصم الوصي فيما اقر له به فاذا لم يصل الى حقه من جهة
 الوصي يصير وجوده كعدمه فينصب الحاكم من بخاصم معه ايضا
 الى حقه ومثله في الوالو الحقة ثم قال الخاص وفي هذه المسئلة

لا تعدل في دعوى

رقعة الوصي على الميت

كلام

اقرا احد الورثة بالدين
 فاراد المدعى اقامة
 البينة

كلام فانه ينبغي ان يكون قادرا على اقامة البينة على الوصي المحقر
 بالدين بناء على اثبات الدين في زعم الورثة الا يرى الى ما في ادب
 القاضي من ان احد الورثة اذا اقر بالدين فاراد المدعى اقامة
 البينة ليثبت الدين في حق جميع الورثة قبلت بينته وكذا لو اقر
 كل الورثة فاقام المدعى بينته ليصير الدين ثابتا في حق من سيقطر
 من الغراء تقبل بينته فعلى الوصي كذلك بل جواز اقامتها على
 الوارث فان اقرار الوارث وان لم ينفذ على غيره فهو نافذ على
 نفسه اما اقرار الوصي لا ينفذ على احد فينبغي ان يجوز الاقامة
 عليه ليثبت الدين اما على الوارث او على الغريم الذي سيقطر
 هذا واما صاحب الخاتمة فقد جزم بجواز سماع بينة المدعى على الوصي
 حيث قال وكذا الواحضر المدعى الوصي وادعى على الميت دين
 فان اقام بينته قبلت بينته على الوصي وان اراد استخلاف الوصي
 لا يستخلفه وان لم يكن للميت وصي ولا وارث ينصب الحاكم
 وصيا ويسمع عليه بينة المدعى وكذا الوارث يسمع عليه البينة
 ولا يستخلف اذا كانت التركة مستغرقة لا يبقى للوارث
 منها شئ اما اذا لم تكن مستغرقة وبقي له منها شئ والفاضل
 معلوم ظاهر في يده فانه يستخلف حينئذ رجاء النكول وفي
 الخلاصة عن النوازل فانه ذكر انه لو مات وعليه دين يحيط
 بماله او اكثر منه فادعى رجل على الميت دين وعجز عن اقامة البينة
 قال لا يمين على الغراء ولا على الورثة فان كان له وصي فالوصي
 هو الخصم في اقامة البينة وان لم يكن له وصي فالقاضي ينصب له

لا يستخلف الوصي
 دين الميت

لا يستخلف الوارث
 كانت التركة مستغرقة

وصيه وان كان في المال فضل يخلف الوارث وهذا قول الفقهاء
 ابي جعفر قال ولو اقام البينة على الورثة تقبل وفي المستقضى ادعى
 الوصي على رجل دين لم يثبت فادعى المديون الايفاء في الحيوة وقال
 شهودي غيب يقضي على المديون بالدفع الى الوصي ثم اذا حضر
 شهوده وشهدوا على القضاء يؤمر الوصي بدفع ما اخذه منه
 اليه فلو ادعى الوصي منه قبل قيام البينة دينا على الميت وانفذ
 الوصية ودفع الباقي الى الورثة فان كان ما فعله بامر الحاكم
 لم يرجع الغريم على الوصي بل على من دفع اليه الوصي وان كان
 بلا امر الحاكم يرجع هو على الوصي بكل ما اخذه منه وهو على من
 دفعه اليه وفي ادب القاضي ان الوصي عند انكاره الايفاء
 لا يستخلف على عدم علمه بالايفاء لانه لو اقر بالايفاء لا يلزم
 على الميت اقراره لكونه اقرارا على الغير فلا يفيد التحليف قلت
 ولا يمكن ان يقال ينبغي ان يخلف الوصي قصر اليده وكفى به
 فائدة للتحليف لانه لا بد للقصر من فائدة ولا فائدة هنا لان من
 سينصب من الاوصياء ليس بارجح من المقصود به وكذا
 الوارث فلو جاز القصر لكان تضييعا لحق الميت لكونه قصرا
 لانهاية له فلا يجوز وهذا واضح والله سبحانه اعلم وفي القضية
 للزاهدى ولو اثبت وصي الصغار دينا للميت على رجل ثبت
 ذلك في حق الجار قال والوصي هنا كاحد الورثة يعني في
 انتصابه خصما عن الورثة وفي المستقضى ولو كان على الميت دين
 ثابت للوصي والغريم ساغ للوصي ان يبيع للدين شيئا

لو ادعى الوصي قبل قيام
 البينة دينا

الذي يقضي الوصي
 منه المال

من الدائن والوصي له
 والورثة منه

في تصرف المولى

لو كان على الميت دين
 ادعى الغريم

من

من التركة بدون امر الحاكم لكن يكون الوصي اسوة للغريم يعني
 الثمن وفي فتاوى رشيد الدين ماتت على بعليها ميرا ولها
 منه اولاد صغار فان انكر الزوج المهر ينصب القاضي وصيا
 يثبت على الزوج وياخذه منه لان الاب وان كان له حفظ
 مال صغاره لكنه بالانكار صار خائفا فكان للحاكم ولاية اخذها
 ابنه منه ودفعه الى الوصي حتى لو اقر الزوج بالمهر لم ياخذه القاضي
 منه لعدم ظهور الجحانة وفيها وفي الخلاصة ايضا باع الوصي
 عقارا لصبي بثمن المثل وسلمها الى المشتري فبلغ الصبي
 وادعى العقار واقام بينة ان اياه تركها ميراثا له او انها ملكه
 ولم يبين السبب واخذ العقار من المشتري بقضاء القاضي
 ثم ان القاضي ثبت عنده انه قد باعها منه الوصي حصته كسلف
 بمسوغ شرعي فان القاضي ياخذ العقار من الصبي ويسلمها الى
 المشتري ولا يصح دعوى الصبي انها ميراث له من ابيه يبطل
 حكم الحاكم به لانه لما ظهر ان وصية قد باعها في صباه كذلك صار
 الصغير بايعا اياها بنفسه فلا يملك دعواه بعد ذلك مطلقا
 الا ان يقول اني استريتها من المشتري الذي استريتها من
 الوصي في يصح دعواه ومثله الاب قلت وانما قال بمسوغ
 لانه ما لم يثبت ان بيعه كان لحاجة اليه لا تندفع دعوى الصبي
 صرح به في فتاوى رشيد الدين الوارث وفي النوازل والحاشية
 ادعى رجل على الميت دينا او دعيته وامرأة المهر قال ابو القاسم
 الصغار ليس للوصي اداء الدين والوديعة بدون قيام البينة

الحاكم اخذ مال الصبي
 من ابيه وصي

في تصرف المولى
 قال رشيد الدين في باب دعوى الاب والوصي
 ادعى الصبي بعد بطلان دارا قال ذوالقعدة
 استريتها من ابي في صغيري بطلان القاضي
 ثلث ثلث ثلث ذلك بالبينة لا تندفع دعواه
 حكم ثبت ان باعها بحاجة

وسباني في آخر الفصل
 لزوم في العقار من الذخيرة
 ايضا

الوصي يؤدى المهر
 الى مهر مشكلا

عليه عند الحاكم اما المهر فيؤديه الى مهر مثلها اذا كان النكاح طاهرا
معروفا لشهادة النكاح وكفى به من هذا وقال الفقيه ابو الليث
ولو بني بها يمنع منها قدر ما جرت بتجديده العادة وقت البناء
فيصدق فيه الورثة وفيما فوقه الزوجة قال في الخاص لان
النكاح ساهى على وجوب كل المهر والعرف قاض بقبض
البعض عند الدخول فيعمل بها عند الامكان وقد امكن ومثله
في المسئلة في الخلاصة ايضا وذكر فيها انه ذكر في نكاح الفتى
ان القول بعد وفات الزوج قول المرأة ان قالت لى عليه
الف درهم ان كان ذلك مهر مثلها وذكر الخاص ان الاستاذ
قال اذا صرحت المرأة بانكار القبض وقالت ما قبضت
المهر ولا شيئا منه فالقول لها مع يمينها ولا يبرأ الميت
اصلا لان النكاح دليل محكم على وجوب المهر والدخول او
الموت يقرر المهر والعرف دليل مشترك لان الغالب وان
كان تعجيل شئ من المهر لكنه قد لا يعجل شئ منه فلا يمكن معارضة
النكاح ولو سلم التعارض لا يمكن ترجيح العرف على النكاح
فيلزم القول ببقاء ما كان على ما كان منقوط بالتعارض فيكون
القول قولها مع اليمين وذكر في الخاتمة انه ينبغي للحاكم ان يحلفها
باسم ما قبضت شيئا منه لا بنفسه ولا بوكيلي وما ابرأته منه
قال وهذا كما قال اصحابنا اذا ادعى على الميت دينا وابنته بائنة
يخلفه الحاكم اجماعا باسمه ما استوفيت ماله ولا ابرأته ولا اخلت
به على احد ولا عندك به رهن وانما يخلفه نظر الميت والوارث

العرف دليل مشترك
في فصل نفقات الوصي
من كتاب الوصية
ينبغي للحاكم ان يحلف المرأة
باسم ما قبضت شيئا
من المهر

اشهد الوارث على نفسه
قبض من الوصي جميع تركته موروثة

الصغير وكل من يعجز عن النظر لنفسه بنفسه ولذا يخلفه ولو
لم يطلبه الورثة وقالوا لا تخلفه وفي المنتقى والخاتمة واقرار الفتا
ودفع الوصي للوارث كل شئ كان بيده من نصيبه من التركة
واشهد الوارث على نفسه انه قبض منه جميع تركته موروثة
ولم يبق عند الوصي من التركة الا قليل ولا كثير الا استوفاه
ثم ادعى ذلك الوارث على ذلك الوصي شيئا في يده وقال
هو من تركته موروثة تركه ميراثا لى ولم اقبضه بعده ويرهن
عليه قال الحاكم الشهيد اقبل ببينة وامر الوصي بدفع ذلك
الى الوارث قال وكذا لو قال قد استوفيت جميع المورث
من الدين على الناس وقبضت كله ثم ادعى على رجل دينا
لمورثه اجعله على حجة واقضى له بالدين قلت وسيمر عليك
في فصل الاقرار ايضا هي هذه المسئلة فنذكر فيها وفي الخاتمة
والخلاصة ادعى دينا على الميت ولا بينة له والوصي يعلم ذلك
ان كان في التركة صامت يودعه قدر الدين ثم الغريم يحجبه
الوديعة فيكون ما عنده قصا صالحا على الميت وان لم يكن
في التركة صامت يبيع للغريم من التركة ما يكون ثمنه قصا
لحقه ثم يحجبه الغريم وهو قول نصير وفي النوازل وعن شاذ
ابن حكيم لا ينبغي للوصي ان يؤدى الدين باقرار الميت عنده اما
لو شهد عنده شاهدان يؤذيه لكنه اذا خاف تضمين الوارث يؤذيه
اذا قدر ويحجبه يعني لا يقر بالاداء واذا ظهر الاداء يحجبه الضمان لانه
يقر بالاداء ثم يحجبه لان مجوده يصير حينئذ كذا بافلا يعتبر كذا

في تصرف المورث
ادعى دينا ولا بينة له
والوصي يعلم ذلك

بعله الخاص عن استاده وقال خلف بن ايوب يوديه في الا
ولا يوديه في الشهادة الا اذا حكم بها الحاكم لانه ليس اليه عمل الشها
وانما هو وظيفة الحاكم وقال عيسى بن ابان لا يوديه فيها لانه اذا
اداه يقره الورثة او الحاكم وقال ابو سليمان الجوزجاني اذا علم
الوصي الدين يوديه ما لم يخف الضمان وفي الثانية وان خاف الضمان
وسعه ان لا يوديه وفي شرح ادب القاضي اذا اقر الميث عند
الوصي بالدين ينبغي له ان يقول للميث احضرنا ههنا بين اشهادها
على قولك او يقول اشهدنا هذا آخر سواي حتى اذا جاء الغريم
فشهد له بالدين حتى يحكم له به الحاكم فاقضيه ولا اضمن وقيل محل
الوصي مقدار الدين من التركة في ضرة فيضعه بين يديه ويبحث
الى الغريم فيأتي وياخذ الصرة سر او ياخذ باجر او يتعاقل منه
الوصي ثم ان علم الورثة يقول لهم خصموه انتم او اقيموا غيركم
ليخمسهم معه وقيل بجي الوصي الى القاضي ويقول له اقسم انت
الميراث حتى اذا ظهر الدين بالبينة لا يكون للغريم المخاصمة معي
ولا الرجوع على بالجمدة والضمان وهذا كله في فتاوى نجم الدين
الخاصي ثم قال القاضي قال الاستاذ والفتوى على ما ذكرنا
نصير اولاً وفي المنية والخصية والحاقضية المختار ان يبيع الوصي
للاغريم شيئاً بجنس الدين يعني ان لم يكن في التركة صامت
او يودع عنده من جنسه ما يوازيه يعني ان كان فيها صامت
ثم يأمر الوارث بان يخمس مع الغريم فيما اعطاه وفي البنية
وصي علم الدين باقرار الميث او بالمعينة له ان يوديه وان كان

اذا علم الوصي الدين
يوديه ما لم يخف الضمان
اذا اقر الميث عند
الوصي بالدين

وصي علم الدين باقرار الميث
او بالمعينة له ان يوديه

بالشهادة لا الا ان يقضي به فان خاف ان يقضي وقد علم الدين
بالاقرار لا يوديه وفيها ان الوصي اذا علم الدين ولا بيته يعني لئلا
يودع عند الدائن من جنس الدين او يبيع منه شيئاً يعني من
التركة بجنس الدين ثم يقول للورثة خصموه في استرداد
الوديعة او الثمن وفي الثانية ولو ادعى على الميث جارية بعينها
والوصي يعلم انها للمدعي وان الميث كان قد غصبها منه
قال ابو سليمان الجوزجاني يدفعها الوصي الى المدعي لانه
لو منعها منه يصير فاصباً ضامناً وفي فصل كتاب القاضي
الى القاضي من العتبية ولو وجد الجاني بالكتاب الخصم ميت
في بلد القاضي المكتوب اليه يحضر وصية او وارثه قد يقضي
عليه وفيها اقيمت على وصي بينة في دعوى يحكم بها على الصغير
اذا بلغ ولا يكلف على المدعي الا عادة وفيها ايضا انهم القاص
وصي البتيم ولم يدع عليه شيئاً معلوماً فانه يجلسه نظراً للبتيم
وكذا يخلف قيم الوقف نظراً للوقف وفي الذخيرة ادعى
على رجل ان وصية باع منه امتعة في صفة ومات قبل
استيفاء الثمن فادفع الى الثمن قبل لا تصح هذه الدعوى
لما ان حق القبض بعد موت الوصي ينتقل الى وصيه او
وارثه حتى اذا لم يكن له واحد منها ينصب له الحاكم وصياً
للقبض قال فان قال المدعي عليه اذيت الثمن الى صبيك
فانه يطالب بالبينة فان عجز يخلف الطالب على العلم قال
وعلى قول من يقول من الميث يخ بائناً قال حق قبض الثمن

او على الميث جارية بعينها
والوصي يعلم انها للمدعي

يخلف الوصي والقصر نظراً
للبيتم والوقف

حق القبض بعد موت الوصي
ينتقل الى وصيه او

الى الموكل فيها اذا مات الوكيل بالبيع قبل قبض الثمن ينبغي ان
ينتقل حق القبض الى الصبي بعد البلوغ وتصح الدعوى فيها
مات وترك اولاد اصغارا وكبارا فكلية الصغار وادعوا على كل
ان هذه الدار التي في يدك ميراث لنا عن ابينا فدفع الرجل
بان برهن على شرائه حصته كبارهم عنهم وحصته الصغار
عن وصيهم بمثل الثمن وسمم محتجون عند المشتري الى الثمن
تدفع دعواهم هذه ولو كانت الدعوى في العروض لا يحتاج
الى ذكر الحاجة لما ان الوصي يملك بيع العروض بلا حاجة
الى ثمنها كما سلف آما في العقار فلا بد منه وفيها ايضا مات
وترك صغيرين ولكل منهما وصى على حدة فادعى احد الوصيين
نصف دار في يد الآخر بسبب ان الدار ملك الميت تركها
ميراثا لها فادفع نصفها الى لا قبضه لاجل الصغير الذي انا
قيمة فبرهن القيم الآخر ان الميت قد كان اقر في حياته ان الدار
كلها ملك الصغير الذي هو في ولايتي تدفع دعوى القيم الاول
فلو برهن هذا الاول بعد دفع القيم الآخر انك ادعيت قبل
دفعك هذا نصف هذه الدار لاجل الصغير الذي انت وصيه
ارثا عن ابيه والآن تدعي كلها له بجهة اخرى يندفع دفعه
كان التناقص وفي الذخيرة وللوصي اثبات قرابة الصغير
وفقره لاستحقاق غلة ما وقف لفقره قرابة فلان كالأب
وفي فصل كتاب القاضي الى القاضي من العتابة ولو وجد الجاني
بالكتاب الخصم ميتا في بلد القاضي المكتوب اليه بحضور وصيه او

لو كانت الدعوى في العروض
لا يحتاج الى ذكر الحاجة

دفع التناقص
دعوى

وارث يقضى عليه وانه سبحانه اعلم تحصل في الشهادة
ذكر في الذخيرة والمخلاصة ان شهادة الوصي للابن الصغير
لميت بدين على الميت لا تقبل وفاقا وكذا للابن الكبير عند
الامام وقال لا تقبل شهادة الكثير ان كان كبيرا وقت قبول الوصي
الوصاية وفي العتابة في كتاب القضاء ولا يجوز شهادة الوصي
لميت بدين ولا لليتيم وان اخرج القاضي عن الوصاية اما لو
كان صغيرا وقت القبول كبيرا وقت الشهادة فانه لا تقبل
شهادته له عندهما ايضا قال في الخلاصة وهذا الخلاف مبناه
ثبوت الولاية على بيع كل التركة لاجل الدين الغير المحيطة
للوصي وعدم ثبوتها له فمن يقول بالثبوت يمنع شهادة
للوارث الكبير لكونه في المعنى شهادة لنفسه لان المتصرف
في المشهود به ومن يقول بالعدم تقبل شهادته له لكونه اجنيا
في حقه وفيها انه لا يجوز للوصي ان يشهد للميت بعد ما ادرت
الورثة وفي المنهاج وصيان شهد الوارث صغيرا بشئ من مال
اليتيم او غيره فشهادتهما باطلة وان شهد الوارث كبيرا بشئ من
مال الميت لم يجوز ومن غير مال الميت يجوز عند الامام وقال لا
ان شهد الوارث كبيرا فائب جاز في الوجهين جميعا وفي العتابة
الصغيري والمخلاصة ولا تقبل شهادة الوصي لليتيم ولو بعد
الغزل وان لم يخاصم وهذا خلاف الوكيل حيث تقبل شهادته
لموكله بعد الغزل قبل الخصومة قال في الخلاصة وهذا لان الوصي
خلافه ولهذا لا توقف على العلم قال وهذه المسئلة رواية

شهادة الوصي بدين
على الميت لا تقبل

لا يجوز للوصي ان يشهد للميت
بعد ما ادرت الورثة

لا تقبل شهادة الوصي
ولو بعد الغزل

في مسألة اخرى وصي ان القاضي اذا اخرج وصي الاب
 من الوصاية ينزل ولو عدل او سئل ان شاء الله تعالى
 وفي المختار وكذا لا يجوز شهادته مطلقا للميت اما لو شهد على
 الميت تقبل وفي الخلاصة ولو شهد الوصيان على اقرار الميت
 بدار معينة لوارث بالغ تقبل وفي الولو الجية والهداية ولو
 شهد الوصيان للميت بدين او ودیعة عند رجل بعد ما كبر ورثة
 وسلم اليهم ماله او شهد الوارث صغير بشئ من مال الميت
 او غيره فشهدتهما باطلا اجماعا لان الوصي ان يقبض ديون
 الميت حضورا كانت الورثة او غيبا كما زكوا او صفارا
 حتى يبرأ به الميت من الدين وله بيع عروض الكبار الغيب
 وله التصرف في حق الصغير فيما بينهما هذه يظهر ان
 حق التصرف لانفسهما في المشهود به فيكون شهادته لانهما
 فلا يجوز وان شهد الوارث كبير ان كانت في غيره فيجوز وهذا
 عند الامام وقال لا يجوز شهادتهما للكبير في الوجين معا يقولان
 ان حق القبض والتصرف في نصيبه ليس للوصي بل للوارث
 فلا يكونان شاهدين لانفسهما فتقبل شهادتهما كما اذا شهدا له
 به على الاجنبي وهو يقول ان الوصي قائم مقام الموصي الموصى
 لو شهد في مرضه على نفسه بدين للوارث لم تقبل لما فيه
 من اضرار بعض ورثته على البعض بشئ من ماله فكذا الوصي
 على ان له ولاية حفظ التركة وبيع المنقول عند غيبته فيمكن
 فيها التهمة الباطلة فلا يجوز وبهذا بخلاف ما لو شهدا على

لا يجوز شهادتهما
 الا على الميت

ولو شهد الوصيان بدين
 او ودیعة عند رجل بعد ما كبر ورثة

وان شهد الوارث كبير

الاجنبي لان غايتها تكون كان الميت اتزه على غيره من الورثة بشئ
 من مال ذلك الاجنبي والميت يملك ذلك بقبوله فانه لو قال له
 في مرضه اعطه لوارثي هذا كذا اوربها من مالك فوبهها له ذلك
 وسلمها جاز فكذا هذا وايضا لا تتم في هذه الشهادة لقطع
 ولايتها عن مال الاجنبي لان الميت انما اقامها مقام نفسه في تركته
 لا في تركته غيره اذ لا دلالة له في مال الغير فيجوز فيه قلت واختار
 صاحب المختارات قول الامام رحمه الله تعالى وفي القابلية
 واذا ثبت دين على الميت وقضاه الوصي ثم شهد بدين الآخر
 ضمن للثاني ما دفع الى الاول ولو شهد الاول فدفع بامر القاضي
 ثم شهد للثاني لم يضم له بشئ وفي باب الشهادات العتية
 من كتاب القضاء ولو شهد ان الميت اوصى اليها والى هذا
 في حق هذا ويضم اليه اقراره وفي الخلاصة شهد الوصيان ان
 الميت اوصى معها الى فلان فان ادعى فلان ذلك الوصاية
 فشهدا دتما جائزة والا باطلا قال في الولو الجية وفي الوجين
 يضم اليها الثالث اما اذا ادعى المشهود له فهو المنعني له لكونه
 مختارا للميت واما اذا ادعى ان الميت يضم اليها ثالث غيره لانها لو
 طلبا من الحاكم ان يجعل معها آخر يكون عليه ان يضم الثالث
 لان طلبها اياه اعتراف منها بالعجز عن القيام بامور الوصاية
 واذا عجزا يلزم عليه الضم احيا الحقوق الميت فكذا اذا طلبا
 منه ذلك ثم شهدا دتما ولو بطلت لما فيه من النفع لهما وهو
 ضم المعين لکنها ليست ادنى من محض الطلب بل طلب مؤكّد

55

في تصرف المولى

شهد الوصيان ان الميت اوصى
معهما الى فلان

باليمين باسمه تعالى فله يوم الصم عليه اولى واولى للميت
 جبر الآبي من الوصاية يتعين عليه ضم من يختاره من الناس
 وفي العتبية وتجوز شهادة الوصي ان الميث جعل فلان وصيا
 معه الا ان يدعى وفيها انه تقبل شهادة ولد الوصي للموصي
 بوصاية بخلاف الوكالة اما لا تقبل شهادة ولد الوصي انه
 اوصى الى ابيه والى هذا الرجل معه وفي الولو الجدية ولو شهد
 اثنان ممن على الميث لهما دين او ممن عليها للميث دين بان
 اوصى الى فلان وهو يطلبها جازت شهادتهما وفيها انه
 لا تجوز شهادة ولد الوصي او والده على الوصاية ولا نصيبه
 القاضي وصيا لانه شهادة للاب او الابن باليد والتصرف
 في تركه الميث فلو نصبه الحاكم يكون نصبه مضافا الى
 ذلك الشهادة ولا يجوز قلت في عدم جواز نصبه بانه
 مختاره نوع ثاقل وفيها ايضا شهد بان احد الوصيين ان
 الميث اوصى الى ابيهما والى فلان لم تجز شهادتهما لانهما
 بكلمة واحدة قد بطلت في حق الاجنبي ايضا وفيها ايضا
 شهد واحد بانه اوصى اليه يوم الخميس وشهد آخر انه اوصى
 اليه يوم الجمعة جازت الشهادة لان الايضاء كلام الكلام
 لا يختلف باختلاف الزمان كما لا يختلف باختلاف المكان
 وفي فتاوى العتابي اقام الوصي بنية على وصاية وموت
 الموصي فقبض التركة من الغريم او الغاصب او المودع
 وملك ثم جاء الموصي حاضرا الوصي او الغاصب فان

تقبل شهادة ولد الوصي
 للموصي بوصاية

في تصرف الوكيل

شهد واحد بانه اوصى
 اليه يوم الخميس وشهد
 آخر انه اوصى اليه
 يوم الجمعة

صم الغاصب يرجع الغاصب على الوصي وفي الغريم يرجع
 الموصي الجاني عليه وهو على الوصي ولا ضمان على المودع
 والشهود وان المقبوض قائما في يد الوصي واجاز الجاني
 قبضه جاز وبرئ الغاصب والغريم ولو كان الموصي ميتا
 ولكن ظهر الشهود عبيدا فالضمان للوارث على الوصي وفي
 النخانية اوصى الى رجلين فجاء ثالث وادعى على الميث
 دين فقبض الوصيان الدين بغير حجة ثم شهد له به عند
 الحاكم لا تقبل شهادتهما ويقران الدين وفي العتبية ولو
 ظهر دين آخر بشهادة غيرهما والمسئلة بحالها ضمن للثالث
 ما دفعاه الى الاول وفيها ولو شهدا قبل الدفع تقبل شهادتهما
 ويامرهما الحاكم برفع الدين الى المدعى فيه فحان ولا يضمنان
 وفي قينة المنية عن ظهر الدين المرغيا في وصي باع شيئا
 فبرهن الورثة على المشتري ان الوصي باعه منك بعد العزل
 فلم يصح البيع واقام المشتري بينة انه كان وصيا وقت
 البيع فبينت المشتري اولى لما فيها من اثبات لغير الشراء
 وسبق التاريخ قال في جمع التفاريق للبقالي ان بينة
 العزل اولى من بينة البيع وكذا الطلاق والعتاق من
 الوكيل **فصل في الاقرار** ذكر في الذخيرة انه اذا اقر
 الوصي على الميث بالدين لا يصح اقراره لكن لا يخرج به عن
 ان يكون خصما للغريم فلو اقام على الغريم بينة بالدين الذي
 اقر به له تقبل بينته اما اذا اقر بعد في يده انه لفلان ثم

فقبض الوصيان الدين بغير حجة
 ثم شهد له به عند

وكذا لو اقر له بالدين ثم
 شهدا بذكره في العتبية

برهن الورثة على المشتري ان
 الوصي باعه بعد العزل فقام
 المشتري بينة انه كان وصيا
 وقت البيع

وهو بخلاف وكيل المدعى عليه بالخصومة
 في الدين اذا اقر بالدين في غير مجلس القاضي
 يخرج بين الوكيل فلا يكون له الخصومة حتى لو
 برهن المدعى بالدين تقبل بغير حجة الذي

لا اقرار الوصي
 على الدين

ادعى انه للصغير لا يسمع دعواه وفي العتابة للصغير اقرار الوصي
 باستيفاء الميث دينه لم يكن للوصي تقاضيه فينصب
 القاضي وصيا آخر يقبض ذلك الدين اما لو ثبت دين على
 آخر فان للوصي الاول ان يقبضه قلت لصحة الدعوى
 بلائمة وفي فتاوى رشيد الدين واذا اقر الوصي للاحد
 بان له عنده من الميراث كذا كذا ادر بها لا يكون لغيره من
 الورثة ان يرجعوا بحصصهم على مقتضى ذلك الاقرار على
 الوصي فلو قال لم الوصي لم يكن عندي غير هذا الا يضمن لهم
 شيئا وقال في وصايا الذخيرة انه لو كان في الورثة
 في هذه الصورة صغير فان الوصي يضمن للصغير مثل اقر به
 لذلك الوارث فمن المتيقن من قال ان وضع ما في فتاوى
 رشيد الدين في كون الورثة كلهم كبارا ومنهم من قال ان
 في المسئلة روايتين وهو الصحيح وفي المستقبات عن ابن
 صغير وآخر كبير فقال الوصي استهدوا اني قد قاسمت الكبير
 وقبضت جميع حصصه الصغيرة من التركة وضاع من يدي
 فلما كبر الصغير قال ما ترك ابي الا ما في يد الكبير وما قبض الوصي
 لي من التركة شيئا فان كان ذلك قول الوصي في صغر
 المدعى يعتبر قوله فلا يشارك المدعى الكبير في شيء مما في يده
 عبد لم يرض اقر انه باعه من فلان في صحة فوات ثم ان
 المشتري رد البيع على المريض او وصيه بسبب عيب قد علم
 فان كان العبد في يد المشتري فهو اخص بالعبد باع لثمنه

في تصرف المثل

يتحقق ان اختلاف الجواب لا يخلو
 الوضع فان وضع الوارث في كون
 الورثة كبارا كلهم وضع الذخيرة
 فيما اذا كان فيهم صغير

قال الوصي قاسمت الكبير
 وقبضت جميع حصصه الصغيرة
 وضاع من يدي

عبد لم يرض اقر انه باعه
 من فلان في صحة فوات

فان فضل شيء من الثمن الثاني يصرف الى غراءه والبائع ان
 نقص لم يكن للمشتري ان يشارك الغراء في تركه البائع
 الا اذا فضل عن ديونهم فياخذ منه المشتري ما نقص من ثمنه
 ولورد المشتري العبد عند فسخه للعقد بالعيب الى المريض
 او الى وصيه صارت الغراء اسوة المشتري في الثمن الثاني
 لان المشتري يتسلمه باطل خصوصية نفسه فلا يكون اخص
 بالعبد وفي مبسوط الحلواني والولوالجيرة والعتابية وفصول
 مولانا عماد الدين والحافظية اقرار الوصي على الميث بالدين
 او العين او الوصية باطل لانه اقرار على الميث واقرار الغير
 على الغير غير جائز وان اعتبر شهادة فهو شهادة فرد فلا يعتبر
 ايضا الا ان يكون الوصي وارثا فيصح اقراره بالدين فقط
 في نصيبه فحسب اعتبار الورثة فيستوفي منه او يشهد
 معه آخر فيصح ما اقر به مطلقا في الانصبا وكلا اعتبار الشهادة
 وفي المستقبات والذخيرة رجل انفق على بعض الورثة ثم بعد
 انفق ادعى انه انفق بامر القاضي او الوصي فاقر به الوصي
 صدق في اقراره وان لم يعلم انفاقه الا بقول الوصي ان كان
 الذي انفق عليه صغيرا وفي العتابة باع الوصي شيئا
 واقر انه استوفى ثمنه وهو الف وزعم المشتري انه اكثر
 برئ عن الكل ولو قال قبضت منه الف وهو جميع الثمن رجح
 بالزيادة قال والجواب في الامانات ما ذكرنا في الدين وفي وكالة
 الخلاصة عن الجامع الكبير الوصي اذا اقر بالبائع وقبض الثمن

اقرار الوصي على الغير
 على الا انه يكون وارثا
 في نصيبه

يجل انفق على بعض الورثة بائنا
 او الوصي واقر به الوصي

فبلغ الصبي وانكر البيع او الثمن خاصة فهو صدق في حق البراءة
دون الزام الصبي شيئا وفي الوافات والعتابية اقر الوصي
بانه قبض كل دين للميت على الناس فجاءه ديون له وقال
اليك الغافا نكر الوصي وقال ما قبضت منك شيئا ولا كنت
ان للميت عليك شيئا قال قول للوصي مع ميمنه ويؤخذ
الغريم بما اقر به وكذا لو قال قبضت كل دين للميت على قبيلة
كذا او بالكلية فاضاف الى مصر او الى سواد فجاء احد من
القبيلة او من ذلك المصر ديون للميت وصار بينهما نزاع
وذلك لان الوصي لم يبرأ رجلا معين ولم يقر بالقبض عن الميت
فلا يصح ذكره الخاص وفي الفتاوى الكبرى ولو قامت على
اصل الدين بينة لم يلزم الوصي منه شي ذكره في خزانة المفتين
وفي العتابية ولو اقر الوصي باستيفاء للميت على الناس
فقامت بينة بدين للميت على رجل فقال الوصي ما قبضت
منه شيئا لم يصدق وضمن للميت وكذا لو اقر الوارث بقبض
جميع ما في منزل الميت من متاعه وميراثه او في ضيعته او في
نخله او اقرانه قبض زرع ارضه هذه صدق في المقدار ان
قامت البينة انه كان اكثر وفيها ولو اقر الوصي باستيفاء
دين الميت عن الغريم صدق في المقدار وبراء الغريم وكذا
اذا اقر الغريم بالزيادة الا اذا قامت بينة بالزيادة فيضمن
الوصي الزيادة وكذا اذا قام الغريم ما في الزيادة دفعها الى
المست وفيها قال الوصي قبضت منه ما كان عليه وهو الف

اقر الوصي بانه قبض كل دين للميت على الناس

قال الوصي قبضت كل دين للميت على قبيلة

لو اقر الوصي باستيفاء للميت على الناس

قال الوصي قبضت منه ما كان عليه

واقر الغريم بالف وخمس مائة ضمن الزيادة بخلاف اقرار
الطالب حيث يبرأ وفي المبسوط اقر الوصي بتحاب عبد اليتيم
او اقر بالاستدانة لاجل اليتيم لا يصح اقراره اما لو كاتب العبد
او استدان يصح وهذا كله بالاتفاق وفيه اقر الوصي بقبض
بدل المكتبة ان كان المال في يده يصدق اما لو قال كنت
كاتبته واذى الى البدل لم يصدق وذكر المسئلة في الخاتمة
وقال ان كانت المكتبة ثابتة بالبينة او علم بها الحاكم صح
اقراره اما ان عرفت المكتبة باقراره بان قال قد كنت كاتبته
واذى الى البدل لا يصح لانه اقرار بالعق فلا يصح قال والآ
في هذا كله كالوصي **فصل في الصلح** واعلم ان الاب
والجد الصحيح عند عدمه ووصيهما سواء وسيمر عليك التصريح
به عن البعض ذكر في الخاتمة والخلاصة والعمادية والحافضية
انه لا يجوز ان يصلح الوصي مع الغريم عن حق الميت والغريم
باقول من الحق ان كان الخصم مقرا به او مقضيا عليه او للوصي
بينة عادلة عليه والاجاز لانه في الاول متلف لبعض الحق
فلا يجوز وفي الثاني محصل للبعض بقدر الامكان وفيه من
النظر ما لا يخفى فيجوز واما صلحه مع المدعي على اليتيم فبالعكس
لان النظر فيه وامور الوصي نظرية واما البينة المستورة فعلى
اصل الامام كالعادلة وقيل هي في الحكم كعدم ذكره في الخاتمة
وفي الوالوجية صلح الوصي على وجهين اما ان يصلح عن حق
الميت على ان اوعى او عن دعوى الغير على الميت ففي الوجه

اقر الوصي بتحاب عبد اليتيم

لا يجوز صلح الوصي مع الغريم باقول من الحق

البينة المستورة كالعادلة منه الامام

الاول المسئلة على اربعة اوجه ان يكون للميت بنية او يكون
من عليه الحق مقرأ او يكون القاضي قد قضى له بذلك ولم يكن
شي من هذه الثلاثة ففي ما سوى الاخير لا يجوز صلحه وفيه يجوز
اما الاول فلان مبنى الصلح فيه على الانحياز والتجوز بدون
الحق فلا يكون خيرا للميت فلا يجوز من الوصي لان مبنى تفاديه
الخيرية وقد فذت واما الثاني فلان فيه تحصيل بعض الحق
للبيتم في حال توى كله فلا شك في خيريته وفي الثانية ويجوز
صلح الوصي بغير الغبن لانه في معنى البيع فيتحمل فيه من الغبن
ما يتغابن به الناس لا الكثير وفي جامع الفقه والبنية ويجوز
صلحه يعني الوصي قلت ولعل مراده على التفصيل الذي بين
وفي احكام الصغار والخلاصة نقلا عن الاصل انه اذا كان
للصبي دار فادعاها رجل فصالحه الوصي ان لم يكن للمدعي بنية
لم يجوز صلحه وان كان له بنية جاز اذا كان بقدر قيمة المدعي
به او اكثر مما يتغابن به الناس كالشراء قال ولو كان للصبي
دعوى على انفس ان فصالحه على ذلك ان لم يكن للصبي بنية
والمدعي عليه منكر جاز وان كان له بنية او كان الخصم مقرأ
جاز بما يتغابن فيه ان لا يجوز بما لا يتغابن فيه ان لا يس
وهذا عند ابى يوسف سواء كان الدين بعقد الوصي او بعقد
غيره وعندهما صحيح مطلقا يعني ولو كان بغا حش الغبن من
الوصي للصبي مقدار الغبن الفاحش ان كان الدين بمبايعة
الوصي ولم يجز ان كان بعقد غيره والاب والجد ابوه في هذا

يجوز صلح الوصي
بغير الغبن
فيه تصرف المدفوع

كالوصي

كالوصي هذا اذا صالح احدهما على مال اليتيم اما لو صالح على مال
نفسه فانه يجوز الصلح كيف ما كان وفي مبسوط السيد
الامام ابى شجاع لو كان للصبي دين فصالحه الوصي او الاب
على بعضه ان وجب الدين بمعاقده الوصي او الاب صحيح
المحط ولو بكثير الغبن وفي حاشته ويضمن الوصي القدر المحطوط
عنه للصبي عند الطرفين رحمة الله تعالى ولا يصح عند
ابى يوسف لانه يترع فصار كوكيل ابراء المستري عن الثمن
وان وجب بمعاقده غيره لا يصح عند الكل وفي جامع الفقهاء
ان اخر الوصي دين اليتيم او اجله فان تولى العقد بنفسه
صحيح وضمن ان ضاع عند الامام وان كان لم يتول العقد
لم يجز وفي مبسوط السيد الامام ابى شجاع لو صالح الوصي
من الدين على مال آخر لليتيم فهو بمنزلة الشراء ان كان بقيمة
او اقل بئس يتغابن فيه ان لا يجوز وفي فتاوى ابى الليث
صحيح صلح الوصي على مال نفسه قل او اكثر كان للمدعي بنية
او لم تكن اما صلحه على مال اليتيم فلا يجوز الا اذا ثبت بالبنية
ولم يخش الغبن قال ولو كان لليتيم دين ثابت على احد صلحه
بغير الغبن لا بغا حشته قال ويجوز صلح وصي الاب في مال
الكبير اذا كان فائدا والصلح في العروض لا العقار اما لو كانت
الورثة صغارا وكبارا ودعواهم في دار فصالح الوصي بغير
الغبن جاز عند الامام في انصباؤه الكل وقال لم يجز الا في حقوق
الصغار وفي المبسوط ادعى رجل في دار صبي دعوى فصالحه

لو صالح على مال
اليتيم

ان اخر الوصي دين
للغبن او اجله

كان يصالحه زيادة
قليلة عن قيمته

الصلح من غير الدار

الوصي على مال الصبي جاز بغير الغبن ان كان للمدعي
 بينة والالم يحزتم لم يذكر في الكتاب ان قيام البينة عند القاضي
 او عند الوصي ففي الاول لامرية في صحة صلحه لظهور حق المدعي
 وثبوتة وفي الثاني قبل يصح كالاول وقيل لا يصح وكذا لم يشهدوا
 عنده ولكن عرف انه لو لم يصالح يشهدون عليه وكذا الخلاف
 بين المتابع فيما لو اقر الميث بالدين عند الوصي فصالحه ثم
 لا رواية في هذه وانما خرجوا على اصل وهو اذا ادعى على سبي
 او ميت دينا وقد كان عرفه الوصي باقرار الميث او بالبينة
 فمن شهدا بن حكيم ان للوصي القضاء فيها وعن خلف بن
 ايوب انه يقضي لوعرفه بالاقرار فقط وعن عيسى بن ابان
 انه لا يقضي فيها فيخرج عليه الصلح بالاقرار والشهادة عند
 الوصي لكن يؤيد قول خلف ما في كتاب الاستحسان ايضا
 من انه اذا اقر رجل عند رجل بانه كان اخذ من والده شيئا
 يكون للابن اخذ ما اقر به منه كما اذا غاب اما لو شهد عنه ان
 لا اخذ لم يكن له ان ياخذ منه ما لم يحكم له به وكذا لو غاب الوصي
 قتل مورثة حل له قتلته ولو شهدا به عنده لم يكن له قتلته الا بالقضاء
 وهذا لان الزام الشهادة انما هو بعد لحوق الحكم بها بخلاف الاقرار
 فانه الزام وفيه ان الاصح في مسئلة صلح الوصي فيما اذا علم
 ان للمدعي شهودا فصالح قبل ان يشهدوا عند الحاكم انه لو عرف
 عدالة الشهود وصدقهم فيما يقولون او عرف انهم يشهدون وانه
 اذا شهدوا تقبل شهادتهم يصح صلحه قبل الشهادة ويكون كما اذا

عرف انه لو لم يصالح
 يشهدون عليه
 قال في حكم الصغار نقل عن المصنف
 ولو عرف الاب والوصي ان له شهودا يشهدون
 على ذلك لو لم يصالح فصالح من غير ان يشهدوا
 عند القاضي بل يصح ان الصلح تست

لو غاب الوصي قتل مورثة حل له قتلته

على الصلح الوصي
 قبل البينة

صالحه بعد الشهادة والقضاء به اما لو عرف انهم ليسوا بعدوا
 او انهم لا يشهدون او انه اذا شهدوا يتأقلا في شهادتهم لا يصح
 صلحه قبل القبول والحكم بموجبه وآلاب في ذلك كله كالوصي
 وفيه ايضا صالح الوصي صغار الورثة وكبارهم في دعوى على
 آخره ثانيا وبقتضها الكبار منهم وانفقوا على الصغار حصتهم
 لم يحز ذلك على الصغار لانه ليس للكبار ولاية القبض على
 الصغار فهم يرجعون بحصتهم على الوصي وهو على الكبار لانهم
 قبضوا البديل على وجه الاستيفاء فيكون مضمونا عليهم
 وفي احكام الصغار للاستروتن عن فداوى رشيد الدين
 صالحت امرأة المتوفى مع ابني الميث واحد بها صغير
 عن الميراث وعن جميع الدعاوى فقبل الكبير صلحا لنفسه
 اصالة وعن الصغير بالاذن الحكمي والصلح خير في حق الصغير
 لا بد في جوازه من بيان التركة لجواز ان يكون فيها ديون
 فيكون الصلح حينئذ بيع الدين بالدين فلا يجوز او يكون فيها
 نقود فيلزم قبض البديل في المجلس لتلا يكون الصلح ربوا
 حراما وفي المبسوط ولا يجوز صلح الام والعم والاخ وسائر
 ذوي المحارم ولا صلح وصي احد منهم على الصبي ولا عنه الا في
 المنقول الذي ورثه الصبي من جهة الموصي ولم يكن هناك
 اب ولا جد ولا وصيتهما وان نزل ولا وصي القاضي اذا تصرف
 هم فيه بدون هؤلاء وقد مر في فصل البيع وفي الثانية والخاصة
 صلح الوصي في التركة على وجه الاول ان يكون الورثة كلهم

لا بد في جواز الصلح
 بالتحقق من احوال الورثة

لا يجوز صلح الام والعم والاخ
 وبسائر المحارم الا في المنقول

وذلك لانه ليس لهؤلاء الادلة الحفظ
 والدورن والميثوان متعلقان بالحفظ
 بخلاف القطار

صلح الوصي في التركة
 على وجه

صغاراً فقيه يجوز الصلح اذا وجد شرائطه المذكورة قبل هذه
 الثاني ان يكون الكل كباراً حاضرين وفيه الصلح لا يجوز بل لا
 مطلقاً الثالث ان يكونوا كباراً غائبين فان كانت الدعوى
 عليهم فلا يجوز صلحه عقاراً كان المدعى به او منقولاً لان الصلح
 حينئذ يكون في معنى الشراء ولا ولاية للموصي عليهم في ذلك
 فلا يجوز وان كانت الدعوى لهم فان كانت في العقار فذلك
 لا يجوز صلحه لان الصلح فيما اذانت الدعوى لهم يكون في حكم البيع
 ولا قدرة للموصي على بيع عقارهم وان كانت دعواهم في المنقول
 يجوز صلحه اذا لم يكن بها حش الغبن سواء كانت لهم بينة او
 لم تكن لما ان الوصي قادر على حفظ منقولهم بالبيع الرابع ان
 تكون الورثة مختطين والكبار حضور كلهم فقيه ان كانت
 الدعوى على الورثة لا يجوز صلحه في حق الكبار عند الكل كل حال
 لعدم نفاذ شرائطه عليهم ويصح في انصباة الصغار بالنفع لهم
 وان كانت الدعوى للورثة فذلك لا يجوز في حق الكبار ويجوز
 في حق الصغار عند الصاجين ولو بغير الغبن وعند الامم
 يجوز في الكل بجوازه في البعض اعني حق الصغار فكل منهم غير
 على اصله وقد ذكرناه في فصل البيع الوجه الخامس ان يكونوا
 مختطين وكل الكبار غيب فقيه ان كانت الدعوى عليهم
 لا يجوز صلحه في انصباة الكبار عند الكل بكل حال لما مر ويجوز
 في سهام الصغار ما لم يكن بها حش الغبن وان كانت الدعوى
 لهم فتختص الصوة العامة بالمنقول عند الصاجين وجميعهم

عالي

تعالى وتتم كل الصور عند الامم بناء على جوازه في حق الصغار
 في المنقول والعقار فكذا في نصيب الكبار مروراً عنهم على صلهم
 الماز فقلت وبالحكمة الصلح في معنى البيع فيعامل به معاملة البيع
 في كل الاحوال والصور وفي جامع العقابي اوصى له بالجنين فصالحه
 الورثة او الاجنبى عنهم او الوصى عن الصغار جاز فان ولدت
 ميتاً او تبين انها جازل لم يمس بجاهل رد ما قبض وكو ضرب بطنها
 ان ان غرم لهم الارش وانه سبحانه اعلم بالصواب
فصل في الكفالة ذكر في شرح الاسبيجاني ان الوصى
 اخذ الكفيل والرهين برين الميت لانه توثيق وفي الولو الجية
 والفتاوى الصغرى ولو دفع الكفيل المكفول به الى الوصى
 يبرأ عن الكفالة ولو دفعه الى الوارث لا يبرأ في حق غيره من
 الورثة لان اخذ الوصى للموصي فيكون الدفع اليه دفعا اليه لا يكون
 للورثة المطالبة بعده اما الوارث فانه اخذ لنفسه فلا يقطع
 باخذه حق المطالبة عن البقية ومثله المنية والغنية وفي
 المستقى امر الوصى رجلاً بالضمان عن دين الميت فضمن الرجل
 واذا دى الدين فله الرجوع بما ادى في مال الميت اما لا يرجع على
 الوصى في مال نفسه لان الضمان عن الميت وانما الوصى امر به
 وهو لا يوجب الرجوع عليه في ماله في اخذ به الوصى ويتبع حتى
 يؤديه اليه من مال اليتيم لانه هو المتصرف فيه قال الحاكم الشهيد
 الا ان يكون الضمان من خليفه الوصى فيمنع ذلك استحسن رجوعه
 في مال الوصى قلت ومعنى الخلطة على ما ذكر في الذخيرة ان يكون

فيه تصرف المؤلف
 وفي الفتاوى وشرح من الصبي الناج
 سئل يسأل اذا كان له اب او وصي
 ان لا يبيع له
 وروايع الابن او الوصى فممن التمس
 او التمس بغيره لم يرد له البيع فممن
 له التمس ممن يبيع جاز ولا اذا باع
 فممن التمس من يبيع بالبيع لان الحق
 في البيع
 بان قال له اخذ من فلان بن
 فلان الميت دينه
 رجل ادى دين الميت
 بامر الوصى فله الرجوع
 فيه تصرف المؤلف

وفي الفتاوى مات المكفول لم يمس الكفيل الذي الى الوصى وحده او مع جميع الورثة مع ولو سلمه الى بعض الورثة فقط كان لسائر
 الورثة مطالبته بمقتضى ما كان على الميت دين او كان قد اوصى بماله فدفعه الكفيل الى الغناه او الى الورثة لم يمس او لم يسقط
 عنه الدين الا ان تودي الورثة الدين او الوصية فتجوز وكو كفل بنفسه للوصي وسلمه الى الغناه او الورثة لم يبرأ ولو كفل
 لوصيين او لوكيلين ودفعه الى احدهما فلا يبرأ من الثاني

بينما اخذوا عطاءه و تراخى على انه متى جاء اليه رسول
او وكيله فانه يبيع منه ولو نسنة او يقرضه وذلك لان
انه اذا امر شركية او خليطة بدفع شيء من المال الى غيره فانما
يامره به ليكون ديناً على الامر لا تبرعاً والمعرف عرفاً كالمسوط
شرطاً فيضمن قلت وهذا المعنى يعنى جميع الديون وفي شرح
العلامة والى استرى الاب او الوصى شيئاً للصغير بالنسبة
وامر الصبي بالضممان بالمال وبفس الاب والوصى جاز
بما نه بالمال لا النفس اما جواز ضمانه بالمال فلانه التزام
شيء كان عليه قبل الضمان الا يرى انه يرجع عليه ذلك
المال فلم يكن الضمان تبرعاً واما عدم جواز ضمانه بالنفس
فلانه التزام شيء لم يكن يلزمه قبل الضمان والصبي ليس
من اهل ان يلتزم قال الحاكم ويجب ان يحفظ هذه المسئلة
ثم قال ولو قال الوصى لاخر اضمن انا وانت ما على الوصى
لعقدان فضمن على ان كلامهما كفيلاً عن الآخر ضامن منه فان
ادى الوصى الكل من مال نفسه يرجع بالنصف في مال
الميت وبالنصف في مال الشريك ثم الشريك يتبع الوصى
وياخذه به حتى يؤدي ما ضمن من مال الميت ان كان في يده
شيء من ماله كما في التي مضت اولاد ان ادى الشريك بخمس
الامر وفي العتابة ولو كان للميت دين على رجل فضمنه
احد الوصيين لصاحبه او للصغير لم يجوز لو ضمنه للوارث
الكبير جاز وخرجا عن الوصاية في ذلك الدين ليس لهما

في نصف المؤلف
استرى الاب
للصغير بالنسبة
بالضمان

يجب ان يحفظ
هذه المسئلة

نعم احد الوصيين
لصاحبه

تقاضية قلت فينصب القاضي وصياً آخر فيطلبه ويقبضه
فصل في الرهن قدر ان قال الوصى اخذ الرهن
لدين الميت لانه توثيق وفي الاصل واذا ارهن الوصى دين
لميت على رجل جاز لانه من باب الاستيفاء والوصى
بسبيل من ذلك وفي وكالة الخلاصة عن رهن الاجناس
ولو اخذ الوصى الرهن والورثة كلهم جاز فملك عنده الرهن
لا ضمان عليه وفي الخمانية والهداية يجوز للوصى والاب رهن
مال الصبي بدين انفسهما عند الامام ابى حنيفة ومحمد وجمعا
الله تعالى استحساناً لانه من باب المحفظ حيث يضمن في
ضمان وفي الهداية لانها يملك ان الابداع وهذا انظر في حق
الصبي من الابداع لان قيام المهرتين يحفظه ابلغ خوف من
الغرامة ولو ملك ملك مضموناً والوديعة امانة وهذا على ظاهر
الرواية قال فعلى هذا يصير المهرتين بالملك مستوفيا دينه
والاب او الوصى موفيا له ويضمنان للصبي لانها قضيتا
بماله فيضمنان ثم قال القاضي الامام واذا ضمن كل منهما
يضمن قيمة الرهن ان ساوت الدين او نقصت منه وقد
الدين ان زادت القيمة عليه لانه في الزائد مودع وله ولاية
ايداع مال اليتيم والقياس ان لا يجوز للوصى وبه قال ابو يونس
وزفر اعتباراً بحقيقة الايمان وهذا بخلاف الاب حيث يجوز
له ان يرهن اجماعاً قياساً واستحساناً ومثله في المبسوط
للشخصي والمحظ وذكر في المبسوط ايضا انه لا يجوز رهنهما

في نصف المؤلف

للوصى والاب رهن
مال الصبي بدين انفسهما

اذا ضمن كل منهما بل يضمن
قيمة الرهن او قدر
الدين

يجوز للاب ان يرهن
اجماعاً قياساً واستحساناً

فلو ملك الرهن يضمن كل منهما قيمة كيف ما كانت لان كلامها
 غاصب وقال فيه ايضا ان الالب لا يصير فاصبا ياخذ
 مال ولده اذله اخذه مجانا حتى جاء للمنفعة بدونه فلا يضمن
 الا اذا التفت به الحاجة فقال الصدر الشهيد مولانا حسام الدين
 بعد ما ذكر المسئلة في صفراء فعمل على ان في المسئلة روايتين
 وفي البنية والالب لا الوصي ان يرهن متاع الصبي ليدفع
 فاذا ملك يضمن الوصي قيمة والالب قدر الدين وفي الجامع
 الا صغر صح رهن الالب لا الوصي لان للالب بيع مال صغير
 بخلاف الوصي فيضمن الالب قدر المؤدى يعني قدر يكون
 به مؤديا دينه لو ملك الرهن والوصي كله ومثله في الملتقط
 عن صدر الاسلام ابي اليسر وايضا قال لان الالب يملك
 البيع من نفسه بمثل القيمة والوصي لا يملكه الا اذا كان خيرا
 ليقيم وذكر في الصغير انه يصح رهنها متاع الصغير بدنه
 انفسها استحسانا والقياس ان لا يجوز وهو قول ابي
 يوسف وفي احكام الصغار وكذلك لو باع في دينها بعد
 ما رهنه منه فيضمنان لليتيم مثل الدين وفي الهداية وكذلك
 لو سخط المهرتين على بيعه لانه توكل بالبيع وبها يملك
 التوكيل به قال في الهداية والخلاصة والمخاطبة اصل المسئلة
 فصل البيع يعني بيع الوصي مال الصبي بدنه نفسه من
 رب الدين بمثل ما عليه من الدين فانها رهنها الله تعالى
 لما جوز هذه جواز الرهن لانه نظير البيع نظر الى عاقبة حسن

الالب لا يصير غاصبا
 ياخذ مال ولد

قال الصدر الشهيد
 ان في المسئلة
 روايتين

اصل المسئلة
 فصل البيع

وجوب الضمان ولما لم يجوز ابو يوسف لم يجوز الرهن
 وفي الثانية قاسه ابو يوسف على قضائه دينه بمال اليتيم ثم
 مال لنفسه بمثل القيمة فلما لم يجوز ذلك من الوصي لم يجوز الرهن
 منه بخلاف الالب قال في جامع الصغار واذا صح الرهن عند
 ذلك عند المهرتين ملك بما فيه ويضمن الوصي للصبي قيمة قال
 كانت القيمة زائدة لا يضمن الزائدة لانه فيما زاد مودع مال
 الصغير وله هذه الولاية وفي بعض الفتاوى والهداية ايضا
 رهن الوصي مال نفسه بحق عليه لليتيم من الصبي او ارتهن
 ماله من نفسه او من ابن صغير له او عبده له تاخر لادين عليه لم يجوز
 لانه وكيل محض والواحد لا يتولى طرفي العقد في الرهن كالبيع
 ثم هو قاصر السفقة فلا يعدل في حقه عن الحقيقة ولا يلحق بالاب
 وذلك لان الالب لو فور سفقة ينزل منزلة شخصين وتقام
 عبارة مقام عبارتين في هذين العقدين فجوز رهنه وارتهانه
 من صغيره خلاف الوصي قال والرهن من ابنه الصغير وعبده
 الذي لادين عليه بمنزلة الرهن من نفسه بخلاف ابنه الكبير
 وابيه وعبده المديون بحيث يجوز لانه لا ولاية له عليهم ولا تمتع
 في الرهن ايضا فجوز وكذا لو استدان الحاجة لليتيم من نفقة
 او كسوة فرهن به مستثنا لليتيم صح لان الاستدانة جائزة
 للحاجة اليها والرهن فيه قضاء الدين وهو يملك قضاء دين
 اليتيم فجوز وكذا لو اتجر لليتيم فارتهن او رهن لان التجارة
 للمال وتوفر له فجوز ثم من لا تخلو من الرهن والارتهان لما فيه

٦٣

الرهن من ابنه الصغير
 بمنزلة الرهن من نفسه

من الايفاء والاستيفاء فيجوز ذلك ايضا لان الشيء اذا جاز
 يجوز بلوازمه حتى لو ادرك الصبي لا يكون له استرداد ما رهنه الوصي
 قبل اداء الدين لانه لازم من جانبه لان تصرف وصيه كتحريف
 نفسه بعد بلوغه لغيره مقامه ومثله الاب ثم لو قضى الابن
 الدين في رهنه الاب او وصيه لنفسه بعد موتها او قبله رجع
 به في مالها لانه مضطرفه لحاجته الى اجبا ملكه فاشبهه معبر
 الرهن وكذلك اذا هلك قبل ان يغتسله لان الراهن يقضي
 دينه بمال الصبي فله ان يرجع عليه ومثله في جامع الفقه
 وفيه ولورهن الوصي او الاب مال اليتيم بدنه نفسه جاز
 ويضمن للصغير ما صار به قاضيا دينه بهلاك الرهن الا ان
 يرهن الوصي ويرهن عن نفسه ولا يصدق بعد بلوغ
 الصغير ان لم يشهد وفي جامع الصغير للاستدانة
 عن القاضي الامام صدر الاسلام انه لو اقترض الاب مال نفسه
 بولده واخذه له رهنا من مال ولده جاز وله ذلك في العتق
 ولو وضع الرهن عند العدل فأتى العدل وادعى بيعه
 جاز اذا قيل له اعمل براكب والا لا كذا عند محمد ثم ليس لوصيه
 هذا ان يوصي الى آخر وفيها ولورهن الوصي او الاب او الجد عند
 عدم الاب ووصيه مال الصبي بدنه وبدن الصبي معا جاز
 وان هلك الرهن يضمن كل منهم حصته منه للصبي وذكر العتق
 المسئلة في الاب ثم قال وكذا الوصي خلا فالابي يوسف في
 شرح الطحاوي للوصي ان يرهن مال الصغير من على الميت

الشيء اذا جاز
 يجوز بلوازمه

لو اقترض الاب مال نفسه
 بولده واخذه له رهنا

لو وضع الرهن عند
 العدل فأتى العدل وادعى بيعه

لورهن الوصي الدين
 على الميت

وفي الاصل والعمادية ولورهن الوصي الدين على الميت بعض
 التركة عند بعض الفقهاء لم يجز لانه وان كان رهنا لدين الميت
 لكن الرهن فيه جهة الايفاء فلما تعلق به حق بنية الفقهاء لم يكن
 للوصي ايشار بعضهم على البعض بالرهن حتى لو كان الغريم واحدا
 فرهنه عنده جاز وفي جامع الفقه وللوصي ان يرهن بالتركة عند
 غريم الميت ولا يرهن عند بعض الفقهاء دون البعض ولورهن
 وفي الورثة كبير لم يجز الا اذا كان غائبا وسياقي في هذا المجموع
 ما يتعلق بهذا عن قريب قال ولورهن مال ابنه لنفسه
 واحد بها كبير لم يجز الا باجازة الكبير فلو هلك يضمن لهما وفيه ايضا
 وللاب ان يرهن مال احد صغيره به عند الآخر وفي العدة والبدن
 رهن الوصي مال اليتيم بما استدانه على اليتيم وقضه المرتهن ثم
 استعاره الوصي من المرتهن لنفع اليتيم فضاء عند الوصي
 فانه يخرج عن الرهنية ويضيق على اليتيم قال في الهداية فيبقى
 الدين على حاله يطالب المرتهن الوصي به لان فعله كفعل اليتيم
 بنفسه ثم الوصي يرجع به على اليتيم لعدم تعديه فيه حتى لو
 استعاره الوصي لحاجة نفسه فلهك يضمنه لليتيم لتعديه
 في استعماله حيث لم يكن له ذلك قال ولو غصب الوصي من
 المرتهن واستعمله في حاجة نفسه يكون متعديا في حق كل من
 المرتهن والصبي اما في حق المرتهن فبالغصب واما في حق الصبي
 فبالاستعمال في حاجة فيضمن قيمته ثم تكون القيمة رهنا
 يقضي بها الدين عند حلول الاجل لانه ضامن للمرتهن بتفويت

قلت

رهن الوصي مال اليتيم

لو غصب الوصي
 من المرتهن

حقه المحرم فكون رهنا عنده فان كانت مثل الدين يؤديها الى
 المرتين ولا يرجع بها على اليتيم لانه متعدي في حقه ايضا فتجب عليه
 لليتيم مثل ما وجب له على اليتيم فيكون القضاة مقاضاة وان كانت
 اقل من الدين يؤديها للمرتين ويؤدي الزيادة من مال اليتيم ان
 كانت اكثر من الدين يؤدي الفضل لليتيم ولو غصبه استعماله
 في حاجة اليتيم يكون متعديا في حق المرتين فقط لان له ولاية
 اخذ مال اليتيم واستعماله في حاجة اليتيم فلا يكون متعديا
 في اخذه من المرتين حتى يكون غاصبا في حق اليتيم مستحقا
 للمضام ولذا قال في كتاب الاقرار اذا غصب الاب او
 الوصي مال الصغير لا يلزمه شيء في القضاة لانه لا يتصور
 منه الغصب لان له ولاية الاخذ فاذا هلك الرهن في يده
 يضمن للمرتين على التفصيل الذي سلف ثم يرجع بما ضمن على
 الصبي لعدم وجوب الضمان عليه في حق الصبي حتى يقع
 بينهما قلت فهذا الرجوع وعدمه معنى قول صاحب الهداية
 هنا يضمن لحق المرتين ولا يضمن لحق الصبي وفي الاول يضمن
 قيمة المرتين وللصبي والله سبحانه اعلم وفي المنية رهن الوصي
 شيئا من مال الميت في نفقة اليتيم او رهن بما استحق من ثمن
 قد كان باعه الميت فرجع مستريه بالثمن في الميراث لم يجوز ان
 هذا لم يرد دينا على الميت حتى يرهن فيه شيئا من ماله ولو رد
 عليه ما باعه الميت بالعيب جاز رهنه وفي احكام الصغار
 عن الاصل رهن الوصي متاع الميت بما انفق على الصغير

لو غصب الوصي
 في حاجة اليتيم
 في حقه

في تصرف المالك

رهن الوصي متاع
 الميت

قطر

قطر في التركة دين فهذا على وجهين اما ان يكون حقيقة بان
 بناء على سبب وجده في حال الحيوة كان كان الميت باع عبدا
 من التركة وقبض ثمنه واكمله ثم استحق العبد بعد موته ورجع
 المستري بثمنه في التركة وقد رهن الوصي شيئا من عيال التركة
 بدين النفقة او نحو ذلك بطل الرهن لان عند الاستحقاق
 تبين ان ما اخذ من الميت من الثمن اخذه بغير حق وان الضمان
 وجب في التركة من وقت القبض السابق فيبين ان الوصي
 رهن في التركة دين لغريم آخر فله ان يبطل الرهن لتعلق حقه
 به وعدم كون الوصي سبيلا من ايها حتى بعض الغراء دون
 البعض اما لو حدث دين بناء على سبب باشر الميت وهو
 مسئلة الرد بالعيب بان كان الميت باعه فرد على الوارث
 بعيب فملك في يده وصار ثمنها دينا في مال الميت وليس له
 مال غير ما رهن فالرهن جائز والوصي ضامن لقيمة فان لم يبين
 ان الدين كان واجبا قبل الموت وانما استحق المستري الرجوع
 بالثمن عند الرد لكان استندناه الى السبب السابق وهو لا يفيض
 ملكه في المبيع بطريق الفسخ من الاصل فلا يظهر بطلان الرهن
 لعرائه عن الدين حقيقة وان وجب نقضه لاستئنا والدين
 الى سببه السابق وتعماده ينظر في باب رهن الوصي والوالدين
 الاصل قال والحاصل ان الوصي اذا رهن شيئا من مال اليتيم
 في نفقة اليتيم ثم استحق شيئا كان باعه الميت فرجع المستري
 بالثمن في ميراث الميت فالرهن لا يجوز لان هذا لم يزل دينا

٢٥

على الميت ولوردها بآء الميت بعيب جازر هنة وفي جامع
ولوردهن الوصي عند غريم فظهر غريم آخر بطل الرهن يعني لغريم
الآخر ابطاله الا ان يقضى الوصي الذين قال الا ان يحدث
الدين سبب يستند فيجوز رهنه عند الاول وفي مختلفات
الى الميت رهن الوصي مال الصبي بدين استدان عليه لا يجوز
ولوردهن بدين استدان لنفسه يجوز وفي احكام الصغار
من فوائد بعض المشايخ اذا استدان الوصي النفقة او
لاجل الصغير ورهن به شيئا للتيقن جاز لان في الرهن قضاء
الدين وهو يملك ذلك وفي الاصل رهن الوصي على وجه
اما ان يكون بدين على الميت او يكون بدين استدان على
الورثة او يكون بدين استدان على التركة كشاء اطعام
المارة واكسيتهم وعلف الدواب وما يلزمها فان كانت
الورثة كلهم صغارا جاز رهنه في كل الوجوه لعموم ولاية عليهم
وان كانت الورثة كبارا كلهم فان كانوا حضورا لا يجوز رهنه
في كل الاحوال لعدم ولاية عليهم وان كانوا غيبا جلتهم فان
رهن بدين على الميت جاز رهنه وان رهن بدين عليهم
لم يذكر ذلك والصحيح عدم الجواز لانه تصرف على الغائب
ولا ولاية له عليه وان كانت الورثة مختلطين وكبارهم
فان رهن بدين على الميت جاز عند الامام رحمه الله تعالى لانه
يملك في حق الصغار فيملك لذلك في حق الكبار كذلك لان
اصل ان الوصي اذا ثبت له ولاية نوع من التصرف في بعض

رهن الوصي على وجه

رهن الوصي على وجه

التركة يثبت له ولاية ذلك التصرف في كلها على ما مر غير مرة
ولا يجوز رهنه عند ما لعدم ولاية على الكبار ومتى لم يصح
في حقهم لا يصح في حق الصغار ايضا لكان السبوع مقارنا
للعقد ولو كانت الكبار غيبا يجوز رهنه في حق الكل لان له ولاية
على الكبار في هذه الحالة وان رهن الوصي بدين استدان
عليهم او على صغارهم فقط لم يصح في حق الكل اجماعا حضورا
كانت الكبار او لا اما اذا استدان على الكل فلا لانه لا ولاية له
على الكبار منهم في مثل هذا الموضع فيبطل في حقهم فكذا في حق
غيرهم لسراية الفساد والمقارنة قلت وهذا كما ترى نص على
عدم جواز رهنه بدين على الكبار فقوله فيما سبق لم يذكر ذلك
منظور فيه لان وضع المسئلة في دين يستدينه على الورثة
وامه سبحانه اعلم قال واما اذا استدان على الصغار منهم
فقط فلا ولاية عليهم لا يستتبع الولاية على الكبار قلت
يعني في مثل هذا الموضع ثم لهم حق في العين المرهونة فيبطل
رهنه في حقهم ويسري الى حق صغارهم ايضا وامه سبحانه
اعلم قال ولو كان الرهن بدين استدان على التركة فالجواب
فيه كالجواب فيما اذا رهن بدين على الميت لانه نصيبه تركته
فيكون في المعنى واقعا للميت وفيه لو اتجر الصغير باذن الوصي
فرهن وارثه جاز قلت لانه من لوازم التجارة قلنا نعم
وامه سبحانه وتعالى اعلم **فصل في الابرار في صلح**
المبسوط وفوائد صاحب المحيط والخاتمة والمختصة والعادة

في تصرف المؤلف

في تصرف المؤلف

في تصرف المؤلف

ابراء الوصي المديون او اجل دينه او حط عنه شيئا منه ان وجب
 الدين بعقده صح عند الامام ابي حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى
 وهو القياس ويضمن الساقط للورثة الضائع ولم يصح عند
 ابي يوسف رحمه الله تعالى وهو الاستحسان فالدين على الغريم
 كلا اما اذا وجب الدين بعقده غيره او كان موروثا لم يصح وفاقا
 لانه بمنزلة الوكيل بالقبض وهو لا يملكه فكذا هذا وذلك لان هذا
 كله تبرع في حق الغير فلا يجوز وذكر في الولو الجية لانه لا يجوز للوصي
 تاخير دين الصغير لان التأخير تبرع فلا يملكه الوصي في مواليهم
 وذكر في الخلاصة ان هذه فرع مسئلة ابراء الوكيل بالبيع
 المشتري عن الثمن وبراءه عنه قبل قبضه صحيح عند هاتوي
 الضمان وباطل عند ابي يوسف كذا هذا ذكره في كتاب الوكالة
 معزيا الى فتاوى البقال وفي شروط الحاكم ولو ابراء الوصي
 المستاجر عن اجرة دار الصغير صح ان باشر العقد ويضمن
 الوصي للصغير اما المستاجر فانه يبرأ قضاء لادبائه وفي
 النوازل والجامع في الفتاوى وصح بايع شيئا من مال اليتيم
 فادرك اليتيم فبراء المشتري عن الثمن قال بعضهم ان كان
 الصبي مصلحا غير مفسد وقال له انت بري عما اذا كان وصي
 من مالي جاز و بري وان قال انت بري مالي عليك لم يبرأ لانه
 ليس له على المشتري شيء اصله الوكيل اذا بايع شيئا فقل
 الموكل للمشتري انت بري مالي عليك لا يبرأ لانه ليس له على
 المشتري شيء وكذا لو اراد استيفاء الثمن منه لا يكون لذلك

على صحيح ابراء
 الوصي المديون

لا يجوز
 بيع الصغير

ابراء الوصي المستاجر
 اجرة دار الصغير

وصي بايع
 فادرك اليتيم

انما الدين على المشتري للوكيل ومثله في الخانية قال نجم الدين
 الخاضعي قال الفقيه ابو الليث هذا قول اصحابنا لكن لانا خذ به
 بل نقول يرى المشتري بالقول الثاني ايضا في كل الميسلين
 لان الدين للصبي والموكل انما للوصي والوكيل حق المطالبة
 قال ولا يشترط في براءة المشتري كون الصبي مصلحا ايضا
 لان مدار الجواز اعتبار قوله وما لم يجد يعتبر وقال في الخانية
 قال الفقيه ابو الليث ليس هذا قول اصحابنا بل يصح الابراء
 عند سم في الوجين وفي الولو الجية وصح بايع شيئا من مال
 اليتيم فادرك وبراء المشتري عن الثمن يبرأ المشتري لان التركة
 ملكه وليس للوصي الا المطالبة والحفظ فيجعل ابراء المالك كذلك
 الموكل مع الوكيل وفي البنية ابراء الصبي بعد البلوغ عن ثمن
 ما باع الوصي من التركة براء كالموكل وفي العيون والذخيرة
 ودعوى الخلاصة ميت عليه لرجل الف درهم والميت على آخر
 مثله ففرض مديون الدين الى الدائن بغير امر الوصي او الوارث قل
 محمد ان قال حين القضاء خذ هذه الالف التي على لفلان الميت
 من الالف التي لك عليه برئ ذمة المديون عن الدين ولم يكن
 للوصي مطالبة بالدين بعده وان لم يقل ذلك يكون منبرعا في
 القضاء يبرئ ذمة الميت عن الدين ويبقى الالف عليه كما كان
 وعلى الوصي مطالبة به ومثله في الخانية وجامع الفتاوى وكل
 من المنية والغنية وذكر في الولو الجية والفتاوى للصغري انه
 اذا دفع غريم الميت الدين الى الوصي يبرأ اما اذا دفعه الى بعض

61

قضى مديون الميت
 دينه الى الدائن

اذا دفع غريم الميت
 الدين الى الوصي يبرأ

الورثة فانه لا يبرأ الا عن نصيب لاخذ خاصة حتى لا يكون للورثة
 ان يطالبوا المديون بالدين في الفصل الاول وكذا عند
 الوصي اما في الفصل الثاني يكون لغير الآخذ منهم ان يطالب
 المديون بحصته منهم فيرجع المديون به على الآخذ وذلك لان
 اخذ الوصي للوصي ولو دفعه للوصي في حياته لا يكون للورثة المطالبة
 بعد مماته كذا هذا اما الوارث فانما ياخذ لنفسه لعدم نيابته
 عن غيره فلا يكون خصما في حق غيره فلا يسقط ياخذ من
 المطالبة عن البقية ومثله في المنية والغنية وفي الخلاصة
 عن الجامع الكبير احد الورثة اذا قبض دينا او دية للبيت
 فضاغ في يده يضمن يعني حصص غيره من الورثة عند عدم
 استغراق التركة بالدين والكل عند استغراقه وفي
 جامع العتابي واذا شهد الشهود على وصاية فقبض دين
 الغريم ثم وجد الشهود عبيدا يبرأ الغريم لان نصيب القاضي
 اياه قد صح **فصل في الهبة في الخاتمة ليس للوصي**
 ان يهب مال اليتيم بعوض وبغير عوض ومثله الاب فيها
 افرز الوصي من مال نفسه شيئا ووهبه للصبي وقال
 قبضت هذا من نفسي لليتيم واشهد عليه لم يكن قابضا من
 نفسه اجماعا اما لو وهب الاب الصغيرة شيئا وقال
 لابني فلان يصير قابضا اجماعا وفي المختلفات القديمة وهب
 لليتيم شيئا فالوصي بالخيار ان شاء قبل وان شاء رد وفي الصنفين
 وهب لصبي في محرمته او اخته شيئا وله وصي من جهة ابية

آخذ الورثة
 قبضه من
 فضاغ

وهب الوصي مال
 اليتيم للصبي

ما يجوز قبضه الوصي
 او الاخت الموهوب
 عند وجود الوصي

موصى

قبض الوصي او الام او الاخت الموهوب قبل لم يجز قبضهم انما
 قبضه الوصي وقيل يجوز والفتوى على الجواز اما اذا لم يكن في جزم
 فلا يجوز لهم القبض وفي الذخيرة محال الى الاصل قال محمد بن
 لغير وصي الاب والجد من الاوصياء قبض الهبة على الصغير
 ان لم يكن الصغير في عياله وكذا اذا كان في عياله والاب
 ميت او غائب غيبة منقطعة قيا سا ويجوز استحبابه في
 ولا فرق في هذا بين كون الصغير عاقلا للمقبض وبين كونه
 غير عاقل اما الاب والجد فيجوز قبضهما عليه سواء كان هو في
 عياله او لم يكن واختلفوا في صحة قبض من يعوله من الام
 والعم والزوج عند حضرة الاب فقيل يصح واليه مال فخر
 الاسلام البرزوي وقيل لا يصح لغير الزوج كما في الاجنبى
 واليه ذهب الامام السرخسي ثم لا يشترط في صحة قبض
 الزوج كون الزوجة ممن يجامع مثلها في الصحيح وفيها وب
 لصغيرة زوجت ولم يبين بها الزوج فقبض عليها الزوج
 لم يجز بل يقبض عليها الولي وهو الاب ووصيه قال ويجوز
 قبض الاب وان كانت في عياله الزوج وفي فتاوى قاضي
 ظهير الدين والخاتمة وهب للصغير شيئا ليس لوصيه ان يقبضه
 من مال الصغير ولو عوضه منه لم يجز ويكون للواهب حق الرجوع
 بعده كما يكون قبله ومثله الاب قلت لان التعويض هبة
 وليس لها ولاية هبة ماله وفي الذخيرة وهب لصبي او عتوه
 اخوه فقبضه له وصية يجوز ويعتق وهذا بخلاف شراء الوصي

اخذ الوصي قبضه
 من غير عتوه

ليس للوصي ان يقبض
 من مال الصغير

قبض الوصي مال
 الصغير

ما يجوز قبضه الوصي
 او الاخت الموهوب

اياه حيث ينفذ العقد على الوصي لا على الصبي فلا يعنى
 الاب قال ولو ذهب له النصف من اخيه فقبضه الوصي
 استحسن حوازه واعتقه عليه لكن لا يضمن الصبي للشريك
 بل يسعي فيه العبد وفي عتق البعض من العتابة ولو قبل الوصي
 الهبة للصبي نصف ابيه سعى ولا ضمان وفي الخاص عمن العبد
 وهب الوصي من الصبي عبده المديون للصبي جاز وبطل
 الدين ثم لو اراد الوصي الرجوع في هبة هذه روى هتم
 عن محمد انه ليس له الرجوع لان العبد قد ازداد خيرا بسقوط
 الدين عنه وروى هو عنه ايضا ان للوصي حق الرجوع قال
 في الخاص والاول خلاف ظاهر الرواية وقال القاضي طبر
 الدين في فتاواه عبده عليه دين ليتيم وهب صاحب العبد
 ليتيم فقبل الوصي الهبة وقبضه له سقط الدين فان الرجوع
 عاد عليه الدين وفي الظهيرية الخلاصة عن الزيادات صحت له
 على مملوك وصية دين فوهب الوصي المملوك للصبي جاز وسقط
 الدين ثم اراد الرجوع في هبة عن محمد ليس له ذلك في ظاهر
 الرواية يرجع وفي فتاوى رشيد الدين اجنبى زرع في أرض
 الصبي لاجل الصبي ثم انكر ذلك فقام الوصي على قراره بان
 زرعه لاجله يكون للوصي ان ياخذ ذلك الزرع **فصل**
في المضاربة في الاصل والخاصية للوصي ان يضارب
في مال الصبي وان يدفعه لآخر مضاربة وكذا ان يبضع ويخبر
وليس له ان يدفعه للبضاعة والتجارة والشركة وكذا ان

ولو ذهب من اخيه فقبضه
 وصية من الوصي لا
 يضمن له

وهب الوصي من الصبي
 عبده المديون للصبي
 جاز وبطل الدين

اجنبى زرع في أرض الصبي
 لاجل الصبي ثم انكر

للوصي ان يضارب في
 مال الصبي ويخبر
 لآخر مضاربة

يفعل كل ما كان خير لليتيم فلا يجعل شيئا مما ذكر ان اضر بالصبي
 كان لا يكون الطريق آتيا لكنه يشهد على العقد وقت العقد
 فان لم يشهد على نفسه انه يضارب به يكون ما شره كله لليتيم
 ولا يصح له القاضى في دعواه ذلك لانه يدعى استحقاق
 بعض الزرع في مال الغير وذلك لا يكون بدون الشرط والشرط
 لا يثبت له بدون البينة فلم يثبت لا يعطى له شيء من الزرع
 وفي الوالوجية واما لزوم الاشهاد فلان الوصي قد يعمل بمال
 الصبي مضاربة وقد يعمل به غير مضاربة والزمع بيع مال
 الصبي فلا يستحق الوصي الا بحجة تثبت عند القاضي وفي البينة
 تصرف في مال اليتيم وزرع ثم قال كنت اخذته مضاربة ولى
 في الزرع حصته لم يصدق ومثله في العتابة قال في مجموع
 النوازل وان تولى المال لم يضمن وفي شرح الطحاوي تصرف
 الوصي او الاب في مال اليتيم فزرع فقال كنت مضاربا لا يكون
 له من الزرع شيء الا ان يشهد عند التصرف انه يتصرف فيه
 بالمضاربة وهذا في القضاء اما في الديانة يحل له اخذ ما شرطه
 من الزرع وان لم يشهد عليه قلت ويجوز عليه ما في غريب الرواية
 ومجموع النوازل من انه اذا زرع الوصي في مال اليتيم فقال اخذته
 مضاربة ولى من الزرع حصته لا يصدق والزرع لليتيم وان
 تولى المال لا يضمن ويدل عليه قوله لا يصدق يعني اذا لم يشهد
 عند العقد وفي شرح الطحاوي وكذا يشهد اذا شاركه ورأس
 ماله اقل فانه اذا لم يشهد على ما شرطه من الزرع يجعل القاضي

تصرف الوصي في مال اليتيم
 وزرع ثم ادعى مضاربا

حتى لا يصح له القاضى
 في دعواه ذلك بيمينه

فيه تصرف المولى

من ترك الوصي
 مع الصبي

الربح بينهما على قدر مالها اما يجعل له ان ياخذ المشروط من الربح
 فيما بينه وبين الله تعالى وأن لم يشهد وفي جامع الصغار ذكر
 محمد ان مضاربة الوصي والاب بالنصف او بالكثر منه جائز
 لانه تصرف نافع لليتيم وليس هذا بيعا لمنفعة نفسه من العبي
 حتى لا يجوز من الوصي بمثل القيمة وفاقا وباقول منه على رأى كما
 في بيع ماله منه بل هو اشراك لنفسه في ماله وهو ميكائيل اشراك
 الغير فيه فلان يملك اشراك نفسه كان اولى واخرى وفي شرح
 كتاب الرهن لشمس الائمة الحلواني والمحققية انه ان اخذ على
 ان يكون له من الربح عشرة فمضاربة فاسدة فان عمل فلا اجر
 قال وهذا مشكل فان فساد المضاربة تؤدي الى الاجارة الفاسدة
 وفيها يجب اجر المثل ولا يزيد على المستحق على ما عرف قال في
 المحافضية وجوابه ان المنفعة تقومها ليس الا في العقد الصحيح
 لو رددت النقص فيه والوارد فيه ليس بوارد في الفاسد قلت
 وفيه نظر لانهم اجمعوا على ان الفاسد ياخذ الحكم من الصحيح
 وانه هو الاصل والفاسد تبع له فيكون هذا القول خرقا لا جازم
 ومما يؤيد هذا النظر ما ذكر في الاصل من انه لو شرط الوصي عمل
 العبي مع المضارب تفقد المضاربة وعلى العبي المضاربة
 اجر مثل عمله لما ان العمل وقع له اللهم الا ان يخص عدم لزوم
 الاجر بالوصي بناء على ما ذكره المسترشد في احكام الصغار
 من ان حاصل هذا العقد راجع الى ان الوصي يواجر نفسه من
 العبي وانه لا يجوز على ما هو المتعار على ما مر في فصل الاجارة

في تصرف الوصي

والله سبحانه اعلم وفي فتاوى العنابي للاب ان يدفع
 الصغير مضاربة في الخبز والبرزوان ياخذ ماله لنفسه مضاربة
 وان ياخذ للصغير مالا للمضاربة وهو يعقل فان عمل الصغير جائز
 وان عمل الاب بغير اذن الصغير ضمن قال وكذا الوصي اذا اخذ
 مال الصغير مضاربة جائز ولو فسدت المضاربة ففي اجرة الوصي
 يعني لزومها روايتان وفي الاصل دفع الوصي مال العبي لآخر
 مضاربة وشرط ان يعمل الوصي مع المضارب ويكون الربح
 ثلثه له وثلثه للمضارب وثلثه للعبي فهو جائز والربح بينهم على
 ما شرط لانه تصرف نافع للعبي قال ثم هو في الحقيقة دفع
 لمال العبي الى نفسه والى الاجنبي ولو دفع كله الى نفسه او
 الى الاجنبي لجاز فكذا يجوز دفع بعضه الى نفسه وبعضه الى
 الاجنبي وكذلك الاب وهذا لان تصرفات كل منهما واقعة
 للصغير بطريق النيابة فصار دفعه كدفع الصغير بشرط كونه
 ويشترط فيه التحلية من قبل العبي لانه رب المال وفي مجموع
 النوازل اخذ الوصي مال الاجنبي مضاربة للعبي بالنصف
 وشرط ان يعمل فيه نفسه للعبي وعمل يكون النصف له ولا شيء
 للعبي منه لان هذا من الوصي عقد للمضاربة لنفسه الا يرى انه
 شرط العمل لنفسه نعم قصد ان يكون الربح للعبي لكن لا يكون
 ذلك الا بالمال او العمل وقد عدم كل منهما في حق العبي فيكون
 شرطه باطلا مردودا عليه قال ولو اخذ الوصي ذلك المال على ان
 يشتري به العبي وبيع فباع واستتري يكون النصف

لو فسدت المضاربة ففي
 اجرة الوصي يعني لزمها
 روايتان

اخذ الوصي مال الاجنبي مضاربة
 للعبي بشرط ان يعمل فيه

للصبي على ما شرط لوجود العمل منه فلو عمل فيه الوصي بغير امر العبي
 يكون الوصي ضامنا لان رب المال لم يرض بعلمه وانما رضى
 بعمل الصبي فيصير غاصبا ويكون الزبح له لا للصبي ويتصدق به
 لجنب في سببه كما هو الحكم في الغصب والاب في هذا كله كما هو
 ومثله في مضاربة الاصل وفي جامع الفقه للعقابي ولو اعطى
 الوصي مال احد الايام لجد هم مضاربة بالنصف بعد ما اذن
 له في التجارة فنصف الزبح لرب المال منهم والنصف الآخر
 شركه فيما بينهم وفي المتن لسيده الامام الاجل ابي القاسم
 الشهيد قال ابو نصر لا يرى للوصي في هذا الزمان ان ياخذ مال
 الصبي مضاربة ولا للقيم ان ياخذ ارض الوقف مزارعة وفي
 شرح الطحاوي لا باس للوصي ان يتجر بمال اليتيم ولا ضمان عليه
 ان اصاب ذلك قلت وهذا اذا كان الطريق امانة على ما سألنا
 الان وفي الخاتمة ولا يتجر الوصي لنفسه بمال اليتيم او الميت
 وان فعل ورجح ضمن راس المال وتصدق بالزبح عند الطريق
 وعن ابي يوسف يسلم له الزبح فلا يتصدق به وفي جامع العقابي
 اتجر اجنبى في مال اليتيم فقال ضامع المال صدق ان قال الوصي
 كانت تجارته بامر منى وفي الهداية ومختار رات النوازل له انه
 لا يتجر به لان المفوض اليه المحفظ دون التجارة وذكر في الزمان
 منها ان الاولى ان يتجر لان التجارة تثير للمال وتوفيره وفي
 الوديعه منها ان الوصي ان يسافر بمال اليتيم بامر الطريق
 وفي الغنية للوصي ان يتجر اذا كان فيه خير لليتيم وقيل ليس له

لو اعطى الوصي مال احد الايام لجد هم مضاربة بالنصف بعد ما اذن له في التجارة فنصف الزبح لرب المال منهم والنصف الآخر شركه فيما بينهم وفي المتن لسيده الامام الاجل ابي القاسم الشهيد قال ابو نصر لا يرى للوصي في هذا الزمان ان ياخذ مال الصبي مضاربة ولا للقيم ان ياخذ ارض الوقف مزارعة وفي شرح الطحاوي لا باس للوصي ان يتجر بمال اليتيم ولا ضمان عليه ان اصاب ذلك قلت وهذا اذا كان الطريق امانة على ما سألنا الان وفي الخاتمة ولا يتجر الوصي لنفسه بمال اليتيم او الميت وان فعل ورجح ضمن راس المال وتصدق بالزبح عند الطريق وعن ابي يوسف يسلم له الزبح فلا يتصدق به وفي جامع العقابي اتجر اجنبى في مال اليتيم فقال ضامع المال صدق ان قال الوصي كانت تجارته بامر منى وفي الهداية ومختار رات النوازل له انه لا يتجر به لان المفوض اليه المحفظ دون التجارة وذكر في الزمان منها ان الاولى ان يتجر لان التجارة تثير للمال وتوفيره وفي الوديعه منها ان الوصي ان يسافر بمال اليتيم بامر الطريق وفي الغنية للوصي ان يتجر اذا كان فيه خير لليتيم وقيل ليس له

في تصرف المولى بل هو من تجر مال اليتيم

ذلك مطلقا وقيل جاز باذن القاضي ولم يجز بدونه وفي الاصل
 ولو اخذ الوصي او الاب للصغير بالامن رجل مضاربة بالنصف
 على ان يعمل فيه للصغير الوصي او الاب وعمل فربح فالربح بين
 العامل ورب المال ولا نسي للامن منه لانه اخذ المال لنفسه
 حيث شرط عمل نفسه لكنه قصد مع ذلك ان يكون الزبح
 للصبي وهذا قصد باطل لان الزبح لا يستحق الا بمال وعمل وقد
 عد ما في حقه ولو كان الصغير ما ذونا له ببيع ويشترى فاخذه
 من الرجل على ان يشتري به الصغير نفسه فالضاربة جائزة
 والربح بينه وبين رب المال على ما شرط لانه تصرف للصغير
 وكذا الوصل الوصي والاب له بامره لانه يصح امره فيكون عمل المولى
 كعمل نفسه اما لو علم فيه بغير امره يضمنان المال فانه عمل في
 مال اجنبى بلا رضاه لان رضاه ليس الا لعمل الصغير فيكون غاصبا
 فيكون الزبح لهما فينصفه فان به كما هو حكم الغصب وفي الحافضية
 اذا سافر الوصي بمال اليتيم فضايع لا يضمن اجماعا قلت اذا كان
 الطريق آمنة وانه سبحانه اعلم **فصل في المزارعة**
 في فتاوى القاضي عن النوازل اختلف المشايخ في جواز اخذ الوصي
 ارض الصبي مزارعة فمنهم من جوزه مطلقا وجعله كما اذا فعلها
 الى آخر فان ذلك يجوز وفاقا ومنهم من فصل فقال ان كان
 البذر من الوصي يجوز وان كان من الصبي لا يجوز لانه في الاول
 مستاجر للارض وله ذلك الا يرى ان له استيجار نفسه
 الصبي وهذا اولى وفي الثاني يكون مضيقا للمال حاله لان

لو اخذ الوصي او الاب للصغير بالامن رجل مضاربة بالنصف

وكذا في المضاربة فيبيع المولى ان وصيه فان لم يكن له وصي قال القاضي ان

فيه تصرف المولى

ليس في المزارعة

اختلف المتأخرين في جواز اخذ الوصي ارض الصبي

بعد ما قسدا البذر فلا يجوز وذكر في الاصل على العكس قال في
 احكام الصغار وانه مشكل قال القاضي والمختار انه ان كان
 ما يصيبه من الربيع المستوط له خيرا من اجر مثل الارض وضمان
 نقص المزارعة وضمان البذر في صورة كونه من اليتيم تجوز
 المزارعة والا لاقال في جامع الصغار وعليه عامة المساج
 وفي الامالي عن ابي يوسف ان الوصي اذا اخذ بذر اليتيم وزرعها
 في ارض اليتيم واشهد على نفسه المزارعة وانه اخذ البذر
 قرضا والارض اجارة فان كان الربيع خيرا لليتيم فله الربيع وان
 كان الاجر والزرع للوصي وان كان الزرع خيرا لليتيم فله الزرع
 قال في المنتقى وهذا كوصي يشتري لنفسه عبد اليتيم فانه ان
 كان البيع والتمن خيرا لليتيم جاز البيع والا لثم قال ولو اقرض
 الوصي بذر اليتيم فان زرعه في ارض نفسه يكون الزرع للوصي
 ويصدق في دعواه ذلك كما لو زرع بذر نفسه في ارض اليتيم
 وقال زرعتها لنفسي وان زرع بذر اليتيم في ارض اليتيم ونجح
 يكون الزرع كله لليتيم ولا يصدق في دعواه انه زرعه لنفسه
 واصل هذه المسئلة دليل على تملك الوصي الاستقراض
 من مال الصبي وفي الخلاصة اذا اخذ الوصي ارض اليتيم مزارعة
 قال الفضلي في الفتاوى ان كان البذر على اليتيم لا يجوز امالو
 جعله الوصي على نفسه فعلى قياس ما قال الامام في جواز بيع
 الوصي مال اليتيم من نفسه ينبغي ان يجوز وفي المسئلة دليل على
 ان الوصي يملك استقراض مال اليتيم وفي البنية استاجر

استقراض الوصي
 مال اليتيم

الوصي ارض اليتيم من نفسه وبذر ما من بذر اليتيم فمسا عليه
 جاز ان كان خيرا لليتيم وان كان الزرع خيرا لليتيم وكان الاجر
 او كس فمسا عليه يعني والزرع لليتيم ويصدق اذا قال استقرضت
 البذر وبذره في ارضه ومشك في الفتاوى العتبية وفي فوائد
 ابي حفص الكبير للوصي ان ياخذ ارض اليتيم مزارعة كما كان
 له ان يدفعها الى غيره ويشهد عند العقد حتى يكون الربح لرضا
 كما يكون له ديانة مطلقا وفي فتاوى القاضي طهيم الدين ترك زوجة
 واولاد واصغارا وكبارا منها او الكبار من غيرهم وكل الاولاد في
 عيالها متعاهدوا لهم فعملوا المحرقة في ارض مشتركة للورثة
 او صاروا اكبره لغيرهم على ما هو العادة وجمعوا الغلات في بيت
 واحد واستفخوا منها حصة فهل تكون الغلات مشتركة بين
 الورثة كلها او تكون للمزارعة فقط قال صارت هذه واقعة
 واقفت الاجوبة على انه ان زرعوا بذرا مشتركا باذن من
 لم يزرع منهم ان كانوا كبارا كلهم وباذن الوصي ان كان فيهم
 صغير تكون الغلة مشتركة وان زرعوا من بذرا انقسم كانت
 الغلة للمزارعين خاصة قال صاحب احكام الصغار وان
 زرعوا بغير اذن الوصي والباقيين كيف الحكم فيه ينبغي ان تكون
 الغلة للمزارعين لانهم غصبوا بذرا وزرعوا فليكون الخارج لهم
 وفي الفتاوى لا يجوز للوصي اخذ ارض اليتيم مزارعة ان كان البذر
 لليتيم ويجوز ان كان لنفسه لانه في الاولى موجه لنفسه لليتيم
 وذلك لا يجوز قال في الوالو المحبة لانه مقابلة المال بالمنفعة كما

استاجر الوصي ارض
 اليتيم

استاجر الوصي
 ارض اليتيم

صارت هذه المسئلة
 واقعة الفتوى

من الوصي ومنفعة الادنى صفة له والاصل ليس بمال فكذا
 صفة الا ان التبرع اعطى له حكم المال للمحاجة ولا حاجة هنا
 فيكون هذا العقد مقابلة المال بما ليس بمال فلا يجوز وفي
 الثانية مستأجر ارض اليتيم لنفسه ببعض الخارج استجاره
 مال اليتيم لنفسه جائز كاستجاره للاجنبي قال لكن الوصي يشهد
 عند العقد انه ياخذ ما فرارعة وفي الثانية ان قياس قول
 الامام عدم جواز الاولى الا ان يكون خيرا لليتيم واما الثانية
 فرارعة ومذهبنا فيها عدم الجواز قلت والمعاملة الآن
 على قولنا رجمها الله تعالى **فصل في الشفعة** ذكر
 في الثانية ان الخصم عن الصغير في طلب الشفعة لهم وعليهم
 الآباء والاجداد والحكام واولادهم واولادهم واولادهم
 على الترتيب السالف وفي فصل البيع وفي الاصل الوصي
 يطلب الشفعة لليتيم ويقوم مقامه في لوازمها كالاب
 والجد وان لم يكن واحدهم فهو على شفعته اذا درك ولو كان
 له واحد من هؤلاء فترك طلب الشفعة مع الامكان بطلت
 الشفعة حتى لا يكون للصبي حق الاخذ بعد البلوغ عند الشيخين
 وقال محمد لا تبطل الشفعة ويقدر على الاخذ بعد البلوغ فاذا
 بلغ وقد ثبت له خيار البلوغ فاختار رد الشكاح وطلب
 الشفعة فاتها قدم جاز هو وبطل الباقي فالجمل في ذلك ان
 يقول طلبتها الشفعة والخيار وعلى هذا الخلاف اذا سلم
 واحد من هؤلاء الشفعة ويستوى في تسليمهم مجلس القضاء

الوصي يشهد عند العقد
 انه ياخذ ما فرارعة
 في تصرف المولى
 فيه بقية منه

لو ترك الوصي طلب الشفعة
 مع الامكان بطلت
 الشفعة

4 بان يكون فيه الدار شفعة
 فاستأجر الوصي باجره ثم
 نفذ هذا الشراء على الصبي
 القليل ليس بين الوصي
 متعلق بغير دفع الاباء

وبينه عند الامام وفي فتاوى الفقيه ابى الليث استثنى الوصي
 لليتيم وازا للوصي فيها الشفعة هل يكون له اخذها قال ان كان
 الاخذ نفعاً لليتيم بان كان شراءها بغبن ⁴ يسير فكان يرتفع
 الغبن باخذه بالشفعة يكون له الاخذ بها على قياس قول ابى
 حنيفة واحدى الروايتين عن ابى يوسف وان لم يكن في اخذه
 منفعة لليتيم وذلك بان كان شراءها بمثل القيمة لم يكن له الاخذ
 بالاتفاق قال ومتى كان له الاخذ يقول حين الشراء اشتريت
 وطلبت الشفعة ثم يرفع الامر الى القاضي فينصب عن اليتيم
 قتيلاً فيأخذ الوصي منه الدار بالشفعة ويسلم اليه الثمن ثم يسلم
 ما اخذه من الوصي الى الوصي فيحفظه الوصي للصبي وعن شداد
 ان الوصي يشهد على الطلب ويتركها الى ادراك الصبي فعنده
 يطلب الشفعة قال الفقيه هذا في الوصي اما الاب فانه ياخذها
 بالشفعة في الوجين قلت لعدم لزوم الخيرية للصبي في تصرفاته
 والله سبحانه اعلم وفي الثانية استثنى الوصي دارا للصبي
 والوصي شفعها فله ان ياخذ بالشفعة اما على قول من يقول
 يجوز شراءه مال اليتيم لنفسه يقول اشتريت واخذت
 بالشفعة فيصير الدار له بلا حاجة الى القضاء كالاب واما على
 قول من لا يقول يجوز شراءه مال اليتيم لنفسه يرفع الامر بعد
 قوله ذلك الى القاضي فينصب عن الصبي وصيا الى آخر ما ذكره
 الفقيه في فتاواه وفي الفتاوى عن ابى بكر ان الاب لا ياخذها
 بالشفعة الا بعد ادراك الصبي او نصب الحاكم خصماً عنه فخذها

في قولنا ان الشفعة
 لا يكون له الا بغير
 شئ من مال اليتيم بل الغنية

في تصرف المولى
 استثنى الوصي دارا للصبي
 والوصي شفعها

لو شري الوصي دارا
تفيعا للصبي

منه اما لو شري الوصي دارا لنفسه والصبي تفيعها فانه لا يشتد
ولا يطلب الشفعة حتى يترك الصبي فاذا ادرك يطلبها ولو
استري الاب دارا والصغير تفيعها فلم يطلب الاب الشفعة
لانه لم يكن له الاخذ بالشفعة بعد الادراك ولو باع الاب داره
والصغير تفيعها فسكت الاب عن طلب الشفعة له لا يقطع
به شفعة الصغير حتى يكون له الاخذ بعد الادراك كذا ذكره الامام
السرخرسي في مبسوطه وهكذا ذكر القنوري في شرحه محالا الى نوادر
ابي يوسف وفي نوادر هشام عن محمد في الاب يشري دارا
لنفسه ولا يطلب الشفعة منها لصغيره قال اما في قياس قول
ابي حنيفة فلا شفعة للصغير ويجب ان يكون الجواب على التفصيل
ان لم يكن الاخذ ضاراً للصغير بان يكون شراء الاب مثل القيمة
او بالكثر قدر ما يتغلب فيه لا يكون للصغير فيها الشفعة اذا بلغ
وان كان الاخذ ضاراً بان كان شراء الاب بالكثر من القيمة
مقدار الا يتغلب فيه كان الصغير على شفعة اذا بلغ وفي الذخيرة
مسند الى هذا المبسوط انه اذا استري الوصي دارا لنفسه والصبي
تفيعها فلم يطلب الوصي الشفعة الى بلوغ الصبي فان كان الاخذ
نافعا للصبي فلا شفعة له عند الامام اذا بلغ وهو احدى الروايتين
عن ابي يوسف لان الوصي اذا شري شيئا من مال نفسه للصغير
وفيه نفع ظاهري للصغير يجوز شراؤه فيكون الوصي متمكنا من الاخذ
بالشفعة فاذا سكت يكون سكوتة مبطل للشفعة وان لم يكن للصغير
في الاخذ بالشفعة نفعاً يكون له الاخذ بها اذا بلغ بالاتفاق لان

الوصي

الاب اذا باع داره
وابنه تفيعها
استري الاب لنفسه
دارا وصغيره تفيعها

الوصي في هذا الوجه ليس متمكناً من الاخذ فلا يكون سكوتة مبطل ولو
باع الوصي دارا وباقي المسئلة بحاله يكون للصغير الشفعة اذا بلغ
وفاقا وكذا الاب اذا باع داره وابنه تفيعها فسكت الاب عن
الطلب ياخذها الابن اذا بلغ وفي الحاشية استري الاب لنفسه
دارا وصغيره تفيعها فليس للصبي اذا بلغ ان ياخذها بالشفعة
ولو باع داره كان للصغير ان ياخذها بالشفعة اذا بلغ وفي
مبسوط شمس الائمة استري اجنبي دارا بالكثر من قيمتها لصغير
فيها الشفعة فلم ابوه الشفعة لا يصح تسليمه وفاقا هو الصحيح
حتى لو بلغ يكون على شفعة وفيها ايضا قال الوصي استريت
الدار للصبي بالالف فقال الشفع اتق الله تعالى فانك استريتها
بنحو سائة فصدقه الوصي فانه لا يصدق في تصديقه قول
الشفيع في اخذها الشفع بالالف الا ان يقيم بنية على الشراء
بنحو سائة وفي الحاشية استري لابنه الصغير دارا فاراد تفيعها
الاخذ بالشفعة واختلفا في الثمن فالقول قول الاب لانكاره
حق التملك بما اذعاه الشفع من الثمن الاقل ولا يحلف الاب
لان فائدة الاستحلاف الاقرار ولو اقر الاب بما اذعاه الشفع
لا يصح اقراره على الصغير فلا يحلف وفي المتن جعل عدم الاختلاف
قول محمد رحمه الله تعالى قال لان الشفعة ليست من البيع انما
يحدث بعده والوكيل انما يمينه في البيع قلت والوصي كالأب
لانه ادنى من الاب وفي الجامع الا الصغير باع الوصي دارا ليتيم
وهو تفيعها يبطل حقه ولا يتمكن من الاخذ بالشفعة اما اذا باعها

استري لابنه الصغير دارا فاراد
تفيعها الاخذ بالشفعة
واختلفا في الثمن

في تصرف المولى

ويكيل القاضي يكون للوصي حق الاخذ بالسفعة وفي النجاسة ومن
 باع دارا وهو شفيها بدار اخرى فلا سفعة له فيما باع باع نفسه
 او بوكالة في البيع او بوصاية على اليتيم او بتولية على الوقف
 ولو استترى الوصي دارا لليتيم لا يملك اخذها لنفسه بالسفعة
 عندها وفيها ان الاب اذا باع دارا لنفسه والصغير شفيها
 لا يكون للاب الطلب للصغير بالسفعة لانه باع فيكون الصغير
 على سفعة بطلبها اذا بلغ قلت ومثله الوصي وامه سجا
 اعلم وفي العتابة لو باع الاب دارا فلم ياخذها لابنه الصغير من
 نفسه بطلت عند ابى حنيفة بخلاف الوصي اذا باع دارا لم يطل
 السفعة للصغير حتى يبلغ وفي الجامع في الفتاوى دار بيعت
 باكثر من ثمن المثل غنبا فاحش وشفيها صبي لا تثبت للصبي
 السفعة حتى ان الوصي او الاب اذا اراد ان ياخذها للصبي
 بالسفعة لا يكون له ذلك وفي المتنقي صبي طلب السفعة فحصل
 له القاضي وصيا فسكت الوصي عن طلب السفعة شرا بطل
 سفعة الصبي وامه سجا وتعالى اعلم **فصل في الاذن**
والجحر ذكر محمد في الاصل ان للوصي ان يأذن للصبي في التجارة
 اذا كان ممن يعقل ان البيع للملك سالب وان الشراء له جالب
 ويعرف سير الغبن وفاحشه ويفرق بين الربح والخسران
 يعني اذا كان يقدر ان يتجر كسائر البالغين العاقلين والآفل
 صبي لقن له هذه العبارات يتلقنها ويعتبر بها ويفرق بين كل
 منها فاذا اذن له يكون تصرفاته معتبرة قال وكذا يكون للوصي

من تصرف
 المولود

ان سكت الوصي عن طلب
 السفعة بطل

للوصي ان يأذن للصبي
 في التجارة

ان يأذن لعبده وكذا يكون ولاية الاذن ولكل منهما لكل ممن له
 ولاية التصرف والتجارة في امواله كالأب وفي شرح الطحاوي
 والجدي يعني اب الاب بعدم الاب ووصيه والقاضي او صياها
 لا اذن الام والعم والاخ والخال لانه ليس لهم التصرف في اموالهم
 والاذن منه وفي العتابة ولا يملك وصي الام اذن الصبي
 في التصرف ولو في تركه الام وفي المحيط والذخيرة ماتت عن ابن
 صغير واموال واوصت الى رجل فاذن الوصي لعبده من العبيد
 الذين ورثهم الصغير منها لم يصح اذنه وفيها ايضا لو اذن القاضي
 لعبد اليتيم في التجارة وليس لليتيم وصي الاب جاز اذن القاضي
 وفي جامع العتابي ولا يجوز اذن الشرطي والوالي الذي ليس له
 تقليد القضاء وفي الهداية وكذا عبد الصبي يكون ماذونا باذن
 الوصي وكذا باذن الصبي الماذون له من الولي ولا يكون كل منهما
 ماذونا باذن من لا ولاية له في التجارة في امواله كالام والعم
 ووصيها قال ثم اذا صار الصبي ماذونا له لا يصدق وصيته
 في اقراره عليه ببيع او شراء او اجارة او دية في يده او رهن
 او مضاربة او جنابة او غير ذلك مما في يده اذا كذب الصبي
 وكذلك لا يصدق اذا اقر على عبده الماذون له ولا يصح من
 هذا الصبي الاعناق ولو على مال ولا الكتابة ولا تزويج عبده
 وفاقا وكذا تزويج الامة عند الطرفين خلافا لابي يوسف وفي
 الفتاوى الصغرى وماذون مشيخ الاسلام خواهر زاده وصي
 راي الصبي ببيع ويشترى فسكت ولم يمنع لا يكون سكوته

لا يملك وصي الام اذن
 الصبي في التصرف

لا يجوز اذن الشرطي
 والوالي

لا يكون سكوته الوصي اذن
 للصبي ببيع

وفي الخاتمة والهداية ان الصبي يصير ماذونا له بالسكوت قال في
لان العبد يصير ماذونا بسكوت مولاه وقد حل له السكوت فاولي
ان يكون الصبي ماذونا له بسكوت وليه ولا يحل له السكوت على
الصبي وفي الخاتمة وللفاضل ان ياذن للصبي ولعبد في التجارة
اما لو راى احد هما يتجر فكيف لا يكون سكوتة اذنا له فيها ومثله
في الفتاوى الصغرى وما ذون شيخ الاسلام خواهر زاده
وفي شرح الطحاوي لا بد في ثبوت الاذن للصبي من علم الصبي
بالاذن ذكره في الزيادات قال وكذا العبد فانه لو قال اذنت
لعبدى في التجارة والعبد لا يعلم باذنه لا يصير ماذونا له كالكامل
لا يصير وكذا بدون العلم بالتوكيل قال في كتاب الماذون ولو
قال بايعوا عبدى فاني اذنت له في التجارة فبايعوه والعبد
لا يعلم باذن المولى يصير ماذونا قال فمن اصحابنا من قال
في العبد بالروايتين ومنهم من قال بالفرق بينه وبين
الصبي فقال باللزوم في الصبي وبالعدم في العبد والفاقي
كون المحر في الصبي تحت نفسه لتقصان عقده فلا بد من علمه
كيلا يفتقر لعدم اللزوم بالصبي اما في العبد فهو تحت المولى
وهو بالامر بالمبايعه معه ليسقط حقه فيستبد في امره ولا يحتاج
الى علم عبده وانه سبحانه اعلم وفي الذخيرة الصبي الماذون
له اذا باع من الوصي سيرة الغنم او بمثل القيمة او بالكثر بقدر
لا يتغابن فيه الناس يجوز ثم قال وقالوا ويجب ان يقال في
الجواب ان كان البيع بالغنم يسير او بمثل القيمة يجوز عند

للفاضل ان ياذن للصبي
ولعبد في التجارة

لو قال بايعوا عبدى
والعبد لا يعلم باذنه

الصبي الماذون اذا باع
من الوصي

الامام في رواية وفي رواية عنه لا يجوز وان كان بالترخيص عنده
وعند ابى يوسف ولا يجوز عند محمد بن قيس على الخلاف في هذه الصورة
في الجامع الكبير قال ولو اقر هذا الصبي بقبض الثمن الذي
وجب على الوصي قبل يصح اقراره وقيل لا يصح قال وقال
الامام خواهر زاده يجب ان يكون هذا على قول الامام ابى حنيفة
رحمه الله تعالى انا على قولهما رحمه الله تعالى فلا يجوز اقراره
على الوصي رواية واحدة هذا اما اذا باع من ابيه فبيعه بمثل
القيمة او بالكثر او باقل بقدر يتغابن فيه الناس يجوز اجماعا
واما بالغنم الفاحش ذكره في بعض النسخ انه لا يجوز عند الامام
وفي بعضها انه يجوز عنده قال فصار في المسئلة على الامام
روايتان واما بيعه من الاجنبى بغنم يسير فجاز عند الامام
باتفاق الروايات ولا يجوز عند ما وفي العتبية وبيع الصبي
الماذون له من ابيه جاز ومن الوصي كذلك عند الامام اذا
كان فيه نفع ظاهر وعندهما لا يجوز وكذا يجوز بيعه من الاجنبى
ولو بغنم الفاحش عنده خلافا لهما ويجوز اقراره له اما لو اقر
لابيه او لوصية فقبل لا يجوز وكذا لا يجوز اقراره بقبض الثمن
فلا بد من معانية الشهود هو الصحيح وفيها لو اذن لابنيه جاز
اقرار احد هما للاخر بخلاف الوصي الواحد باذن لليتيمين وفي
الذخيرة للوصي والاب ان يحجر على الذي اذن له وكذا على عبد
الذي اذن له هو اما لو ادرك الصبي وقد كان اذن وصيه
لعبد لا ينحجر به العبد بل سقى ماذونا له لان فعل الوصي كفعل

اذا باع من ابيه

بيع الصبي الماذون من الاجنبى
بغير بيعه لا يجوز عند الامام

لوصي والاب ان يحجر
على الصبي الذي اذن له

للصبي بنفسه وفي العتابة وكذا يموت الاب بعد ادراكه اما
 لو مات الصبي وورث وارثا العبد نجر العبد كذا الوارث اجنبي
 من الصبي ومثله في الجامع في الفتاوى وفي العتابة ايضا وفيها
 وفي الخاتمة ان الماذون له من جهة القاضي لا ينجر بموت القاضي
 وعمره اما الماذون له من جهة الاب او الوصي ينجر بموت الاب
 او الوصي وجنونهما جنونا مطلقا قال فاذا اريد جرح الاول رفع
 امره الى القاضي الجديد فيجرحه فيثبت ذنبه لجان ولاية الثاني
 كولاية الاول وفيها ايضا رأي القاضي ان ياذن للصبي
 او لعبد الصبي او المعتوه وابي الاب او الوصي فان باطل
 قال في الذخيرة لان الاذن في التجارة حق للصبي قبل الولي
 فاذا طلب من الاب او الوصي وابيا صار عاضدين فقتل
 الولاية الى القاضي قال في الخاتمة وكذا الواذن له القاضي
 فحجرهما الاب او الوصي يكون حجرا باطلا وفي جامع الفقه
 للعتابي واذا لم يذن الصبي الماذون له ديون بالتجارة فمات
 وله عروض وعقار فانه لا يكون للاب او الوصي بيعها للغير
 وانما ذلك للقاضي وفي الذخيرة ومتى صح اذن الاب والوكي
 او القاضي لعبد اليتيم ولحق العبد دين به يباع رقبته في دينه
 عندنا وكو قال القاضي للعبد انجر في الطعام خاصة او في البز
 خاصة يصير ماذونا له في التجارات كلها وفي العتابة والاذن
 في نوع اذن في الانواع وفي شرح الطحاوي الاذن في الاجارة
 اذن في التجارة وبالعكس لان الاذن لا يقبل التخصيص قال

وحكم الصغار وكذا
 الامام ابي حنيفة
 ان الماذون له من جهة
 القاضي لا ينجر بموت القاضي

رأي القاضي ان ياذن
 للصبي ابى الاب

الاذن في نوع اذن
 في الانواع

في الذخيرة واذا صح الاذن للصبي يصير به كالحرة البالغ لكن لا يذول
 تحت التجارة حتى لا يملك الاعتاق ولو على مال ولا الكسبة
 ولا تزويج امته عند الامام خلا لابي يوسف وفي مختصر القدوري
 اذا اذن ولي الصبي في التجارة فهو في البيع والشراء كالعبد
 الماذون له اذا كان يعقل البيع والشراء وفي ماذون العتابي
 والجامع في الفتاوى اذا جاء الوصي او الاب بعبد الى السوق
 وقال هذا عبد اليتيم او عبد ابني الصغير وقد اذنت له في التجارة
 فيما يعوه فاستحق بعد المحققة الديون يصير الاب غارا فيهم
 الاقل من قيمته ومن الديون وتماه في ماذون شرح الطحاوي
 وفي المبسوط للوصي ان ياذن للصبي بان يكاتب عبده وليس
 له ان ياذن بالعتق ولو على مال حتى لو اذن له به فاعتقه على مال
 لا يعتق العبد وقدر الوجه في فصل العتق والاب فيه كالوصي
 وفيه ايضا للوصي ان ياذن للصبي في قبول ولاء من يواليه
 لان للوصي قبوله عليه لما انه يملك الزام الاصل منه اعني ولاء
 العتاقة بالكتابة فله الزام ولا المعاقدة واذا كان له ذلك يكون
 اذنه للصبي في ذلك انا به له في القبول من باب نفسه فيجوز وفيه
 ايضا اسلم صبي على يد رجل ووالاه لا يجوز ولو كان الصبي
 ماذونا له في التجارة لان عقد الموالاة ليس بتجارة بل هو تنوع
 فلا يكون الاذن في التجارة اذنا في الموالاة فلا يصح قال لم يذكر
 انه هل يملك المعاقدة باذن ابيه المسلم وينبغي ان يجوز وابع
 سبحانه اعلم **فصل في القسمة** ذكر في الذخيرة والخاتمة

وصي ان ياذن للصبي
 بالتجارة عبده

لا يكون الاذن في التجارة
 اذنا في الموالاة

قصة الوصي جازة
ان لم يكن له نصيب

والخلاصة والمحافظة ان قصة وصي الاب ووصيه ولو لم ير اب
جازة على الصبي في كل شيء ما لم يكن بغا حش الغبن وكذا على
المعتوه لانه صبي حكما ولا يجوز بغا حش وكذا قصة الجد الصحيح
ووصيه عند عدم الاب ووصيه وكذا قصة وصي القاضي ان
عمت وصايته ولم يختص بنوع من انواع التصرف وكذا يجوز
قصة هؤلاء على الكبير الغائب في غير العقار وكذا يجوز قصة وصي
نحو الام من العم وابنه والاخ وابنه ان كانت في عروس تركه
الموصي ولم يكن هناك من هو اقوى منه من الاوصياء اما لا يجوز
له قصة ما يملكه اليتيم من غير جهة الموصي وكذا لا يجوز للموصي قصة
عقار الكبير الغائب ولا القصة بين الصغيرين وكذا لو كان لكل
من اليتيمين وصي فاقسمها ما لها لا تجوز قسمتها وبالحكمة اصل
الفصل البيع لما في القصة من معنى لمبادلة والافراز فكل من
يملك من الاوصياء بيع شيء من التركة يملك قسمته وافرازه
ضرورة وكل من لا يملك بيع شيء منها لا يملك قسمته ذلك الشيء
والوصي لا يملك بيع عقار الغائب الكبير ولا بيع مال اليتيمين
من الآخر فلا يملك قسمته ذلك الاشياء وكذا احد الوصيتين
لا يملك البيع من الآخر فلا يملك ان القصة بين اليتيمين ثم مع
هذا الوصل فضايع ما في يده لم يضمن ذكره في العاقبة وسيأتي
ايضا وفي المبسوط واذا كان في الورثة صغير وكبير فقام الوصي
مع الكبير واعطاه حصته وامسك حصته الصغير فهو جاز
حتى لو ملك حصته الصغير لا يكون للموصي ان يرجع على الكبير

كل من يملك من الاوصياء
بيعه من التركة يملك
وافرازه

وفي الخاتمة قسم الوصي التركة بين الورثة فان كانوا صغارا كلهم
لا تجوز قسمته وان كانوا اكبارا غائبين وصغيرا حاضرا فقامهم
الوصي فذلك لا تجوز قسمته وان كانوا اكبارا كلهم وبعضهم غائب
فقام الوصي مع الحاضرين برضاهم وامسك انصبا الغائبين
جازت قسمته وفي احكام الصغار والخلاصة والمحافظة نقلنا
عن شرح الاصل للامام ابى بكر خواهر زاده ان قصة الوصي التركة
وعزله الانصبا على ستة اشياء الاول ان تكون الورثة
كلهم صغارا ففيه لا تجوز قسمته اصلا حتى لو ملك احدا الانصبا
يملك التركة والباقي يبقى على التركة وذلك لانه متول للقصة
من الطرفين فيكون قاضيا ومتقاضيا معا فلا يجوز بيعه مال
احد اليتيمين من الآخر وفي الولوجية لان القصة في معنى البيع
والشراء والوصي لا يملك البيع والشراء من الجانبين بخلاف
الاب حيث يجوز له ان يقاسم مال اولاده الصغار كالبيع
ثم الحيلة فيه للموصي ان يبيع حصته احد الصغيرين من رجل
على الشيوخ فيقاسم معه حصته الصغير الآخر ثم يشتري منه
ماباعه من حصته الصغير الاول بالتمن الذي باعه به فيقع
بينهما المقاصة ويمتاز كل من المحضين وتجوز حتى اذا ملك
احدهما يملك على الذي هو له هذا اذا لم تكن الورثة اكثر من اثنين
فان كانت يبيع حصته ماعدا الواحد منهم فيقاسم معه حصته
هذا الواحد فيمتاز حصته ثم يشتري منه لكل صغير حصته وهذا
بعد واحد مفرزا فيمتاز به بقية الحصص ايضا وتجوز قال

قصة الوصي التركة
على ستة اشياء

لان الوصي لا يملك بيع مال
اليتيم من التركة

والحيلة للموصي ان يبيع مال
الصغيرين من التركة
ثم يشتري منه حصته
ويبيعها لغيره فيحصل
فيحصل الاثر

في الشرح لان القسمة في حق ذلك الواحد الذي لم يبيع حصته
قد جرت بين الاثنين وهما الوصي والمستري فبجوز ولا يلغى
ان يبيع حصته واحد من الصغار ثم يقاسم لان القسمة
فيما بين الصغيرين انما يتولاها الوصي لا غير وانه لا يجوز فلا يفي
من شره نصيب كل منهم على حدة او يبيع كل التركة ثم يستري
لكل من الصغيرين او الصغار ما يخصه من التركة مفرا بخصته
من التمن الذي باع به كل التركة فتقع المقاصة ويمتاز جميع
الحصص وهذا الوجه كما ترى نعم جميع المواد وفي حق الشئ
الامام ابو حفص الكبير رحمه الله تعالى اذا كان بعض الورثة
صغارا وبعضهم كبارا و احد الكبار وصي فارادوا القسمة فيما
بينهم فان الوصي يقسم بين الصغار والكبار ويفرز نصيب
الصغار ثم يبيع نصيب نفسه من اجنبي ثم يقسم بين ذلك
المستري وبين الصغار ثم يستري نصيب نفسه من ذلك
المستري فتحقق القسمة بين الكل على هذا الوجه الوجه الثاني
ان يكون الورثة كلهم كبارا وبعضهم غيب فبجوز قسمت
وافرزه انصبا المحضور فيما سوى العقار اذا رضى بها المحضور
اما لا تجوز قسمة في عقار الغيب لان القسمة بمنزلة البيع وليس
لوصي ولاية بيع العقار على الغيب الكبار بخلاف المتقول الوجه
الثالث ان يكون الورثة مختلطين صغارا وكبارا وكل الكبار
غيب فبجوز قسمة اما في انصبا الصغار فلما مر واما في
عقار الكبار الغيب فلانه ليس للوصي ولاية القسمة عليهم فيه

ان في ان يكون الورثة كلهم كبارا وبعضهم
صغارا فبجوز القسمة وافرز الانصبا
بما في المتقول الى العقار لانه يبيع
المتقول العقار على الكبار الغيب
والوجهين في الذخيرة ثانيا
ولم يذكر فيها ان لا يبيع

كالمع واما في العروض فلانه لما كان له ولاية القسمة فيها عليهم
صغارا وكانهم صغار فصارت المسئلة كانت الورثة صغارا
كلهم وفيها لا تجوز قسمة لما مر فلا تجوز هنا ايضا الوجه الرابع ان
تكون الورثة مختلطين وكلهم حضور فعزل الوصي انصبا الكبار
ودفعها اليهم وافرزا للصغار جملة بلا تمييز حصص كل واحد منهم
ففيه تجوز قسمة لان القسمة لم تجر بين الصغار حتى يكون الوصي
متوليا لها من الطرفين فلا تجوز انما هي قسمة بين الكبار والصغار
فيكون الوصي متوليا لها من طرف الصغار فيكون القسمة قسمة
بين الكبير والوصي وهي قسمة بين اثنين فبجوز لكن بشرط رضا
الكبار ولا يظهر هذا الشرط لم يذكره شيخ الاسلام في شرح الاصل
والله سبحانه وتعالى اعلم الوجه الخامس ان يكون الورثة كذلك
فدفع انصبا الكبار مفرزة على حدة وياخذ حصص الصغار جملة
واحدة ثم يقسم فيما بين الصغار ثانيا ففيه تجوز قسمة فيما بين
الكبار يعني ما ذكرنا فغدا وفيما بين الصغار لما مر في الوجه الاول
الوجه السادس ان يكون الورثة كذلك وتميز الوصي نصيب كل
فرد فرد من الورثة كلهم ففيه لا تجوز قسمة اصلا لفسادها في حق
الصغار قلت ولكون القسمة قسمة واحدة يسري هذا الفساد
الى باين الكبار بخلاف الخامس فان القسمة قسمة حقة
فلا يسري فساد احديها الى صاحبة والله سبحانه اعلم وذكر في
الذخيرة وجه سابع وهو ان يكون الورثة صغيرا واحدا وكبيرين
احدهما حاضر فعزل الوصي نصيب الغائب مع نصيب الصغير

ولا في العروض ان الوصي يبيع
ولاية القسمة في العروض على الكبار
الغيب فصار كالكبار
هذا الرابع هو الثالث في شرح الاصل

ولا في العروض ان الوصي يبيع
ولاية القسمة في العروض على الكبار
الغيب فصار كالكبار

والوجه الخامس هو الرابع في شرح الاصل
والسادس جعل في ذمة الراعي
وكذا جعل في الحائض والمختلعة
وجاء بسد وجه والله سبحانه اعلم

في تعريف الوفا

وقاسم الكبير الحاضر قل فعلى قول الامام يجوز قسمته في كل
 عود ضا كان او عقارا او عتدهما تجوز في العروض ولا تجوز في
 كافي البيع قلت وقد ذكرنا من الخيرية ما يكون وجه ثامنا
 وهو ان تكون الورثة صغيرة واحدا وكبارا غنيا فراجع اليه
 والله تعالى هو الميسر لعباده وفي الذخيرة قاسم الوصي
 مالا مشركا بينه وبين الصغير لم يجز الا اذا كان للصغير
 فيها نفع ظاهر هرة عند الامام وقال محمد لا تجوز وان كان
 للصغير فيها منفعة ظاهرة قال ويجوز للاب ذلك وان لم يكن
 فيه للصغير منفعة ظاهرة قلت ما لم يكن مضرا له لان العبرة
 في حقه الضرر وعدمه كافي في البيع وفيها وفي الجامع الصغير ان
 الوصي اذا قاسم الوصي له بالثلث فان كانت الورثة صغارا
 كلهم او غائبين فقام سهم واعطاه الثلث وامسك الثلثين
 للورثة جاز مقاسمة حتى لو ملك ما في يد الوصي بعضا او كلها
 لا يرجع الورثة على الوصي له بما ملك وان كان بعضهم
 او غائبا تجوز مقاسمة الوصي فيما سوى عقار الغائبين اما لو قسم
 الورثة على الوصي له بان يكون للوصي له هو الغائب فامسك
 له الثلث لم تجز مقاسمة حتى لو ملك ما في يده كلا او بعضا
 شارك الوصي له الورثة الى ان يكون له ثلث الزكاة الموجبة
 وذلك لان الوصي وكيل الورثة ونائب نائب المورث فتنته
 مقاسمة عليهم اما هو اجنبي من الوصي له فلا ينتفع عمله عليه وقوله
 في الوالوجية واستدل على جواز الاول بان قال لان الوصي

في نصف الولف

في نصف الولف

الوصي اذا قاسم الوصي بالثلث

الوصي وكيل الورثة

قام مقام الوصي والورثة خلف عن الوصي فكان الوصي
 قائما مقام الورثة فتصح مقاسمة الوصي له عن الورثة ثم اذا
 جازت القسمة يكون المالك نصيب الوارث واذا ملك
 نصيبه عند الوصي لا يرجع به على احد لانه كالمالك عنده
 وعلى الثاني بان الوصي له ليس بخلف عن الوصي فلا يقو الوصي
 مقامه فلا تجوز مقاسمة للورثة من الوصي له لكونه اجنبي عن
 الوصي له وكما لم يصح المقاسمة يكون المالك بالكل على الكل
 فيرجع الوصي له على الوارث ثلث ما قبض وهذا معنى ما في
 الجامع الصغير والهداية والسراجية والخلاصة والمنية والغنية
 والبنية وغيرها من ان مقاسمة الوصي الوصي له على الورثة
 جائزة ومقاسمة الورثة على الوصي له باطله وفي فوائد ابى
 خصص الكبير مات قائما وخلف مالا وبنين وبنات صغار
 وكبار يرثون القسمة وليس فيهم وصي لليث قال لا يستطيعون
 القسمة الا ان ياتوا القاضي فينصب للصغار وصيا فاذا نصب
 لهم وصيا قسموا وان كان بعض الكبار غيبا واراد الحضور القسمة
 لا يستطيعونها حتى ياتوا القاضي فينصب للصغار وصيا
 وللجبار الغيب وكلاهما فافعلوا ذلك قسموا وفي الذخيرة محالا
 الى فتاوى ابى الليث قسم الشركاء فيما بينهم وفيهم غائب او
 صغير ليس وصي لا تصح قسمتهم فان فعلوا ذلك بامر القاضي
 جاز فاذا رفعوا الى القاضي يجعل عن الغائب وكلاهما الصغير
 وصيا وامرهم بالقسمة ثم فما اذا لم يحضر قسمتهم اذا قدم الغائب

مقاسمة الورثة على الوصي باطله

الورثة الكبار لا يستطيعون القسمة بدون وصي الصغار

لا تصح قسم الشركاء فيما بينهم وفيهم غائب او صغير ليس وصي

بلغ الصغير واجاز ما فعلوه صريحا بالقول او دلالة بالفعل جاز
لانه عقد له مجيز حال وقوعه فان الغائب يجيز وكذا الب صغير
او وصيه وكل تصرف وعقد يكون له مجيز حال وقوعه يتوقف
الى الاجازة فان مات الغائب او الوصي واجاز وارثه عملت
اجازة الوارث عند ابى حنيفة وابى يوسف ولا تعمل عند محمد
فتبطل القسمة ثم انما تعمل الاجازة من القادم او البالغ او
الوصي او الوارث اذا كان المقسوم قائما عند وقت الاجازة
اما اذا هلك وقت الاجازة فلا تعمل كما في البيع الموقوف
وفي الهداية حضور وارثان وبرهننا على موت المورث وعدد
الورثة وطلبنا قسمة دار في ايديهم وفيهم غائب او وصي قسم
القاضي بطلبهما وينصب وكيل لا يحفظ نصيب الغائب وصيا
يفيض حصة الصغير ثم لزوم بنية الوفاة قول ابى حنيفة
وقال لا يقسم بمجرد الاعتراف وان كان العقد كله او شيئا
منه في يد الغائب او مودعه الحاضر او الصغير لم يقسم لان
القسمة قضاء على الغائب والصغير باستحقاق يد هما
من غير خصم حاضر وامين الخصم ليس بخصم عنه فيما يستحق
عليه والقضاء من غير خصم لا يجوز وان حضر وارث واحد
لم يقسم لانه لا بد من حضور خصمين لان الواحد لا يصلح
مخاضا ومخاضا ومقاسما ومقاسما ولو كان الحاضر صغيرا وكبيرا
نصب القاضي وصيا عن الصغير وقسم اذا اقيمت البينة وفي
الهداية ولا ضمان على الوصي في الهالك من التركة لانه امين

كل تصرف وعقد يكون له
مجيز حال وقوعه يتوقف
على الاجازة

الواحد لا يصلح
مخاضا ومخاضا

ولا ضمان في التركة
لانه امين

وله ولاية حفظها فيكون كان البعض ملك قبل القسمة وفي
العتابية ويصدق الوصي انه قاسم وقبض نصيب الصغير ملك
فاذا بلغ لم يرجع على الكبير قال ولو قال للكبيرين دفعت الى كل
واحد منكما خمسمائة ضمن لانه قسمة وقسمة بينهما وبها حاضرا
لا يجوز قال ولو قال للوارث والموصي له بالثلث قسمت فثبت
اليك ما لم يصدق على الموصي له ويضمن له ثلث الثلث لا يصدق
على الوارث في ثلثي الثلث وفيها دفع الوصي الى احد الموصي
بالف نصيبه خمسمائة وملك الباقي في يده لم يرجع الورثة على
اخذ الخمسمائة لان قسمة على الورثة جائزة ويرجع الموصي
الاخر على الذي اخذ بنصف ما اخذ لان قسمة على الموصي له
غير جائزة اما ضاع الالف اخذ الاخر خمس الباقي لان حصة
في السدس وحق الورثة في اربعة الاسداس وفيها ايضا
ولو كانت الورثة ثلثة واحدا سم صغير والاخر غائب فاعطى
الوصي للكبير الحاضر الثلث فملك الباقي اتبع الغائب القابض
ثلث ما قبض لان قسمة على الصغير جائزة وفي الخاص من
قناوى الفضلي واقرار قناوى الصغير صبي اقربا به بالغ
وقاسم الوصي ثم ادعى انه ليس بالغ قال فان كان مراهما
جازت قسمة ولا يقبل قوله انه كان غير بالغ حينئذ وان لم يكن
مراهما ويعلم ان مثله لا يحتمل عادة لم تجز قسمة ولا يقبل قوله
انه بالغ لان الظاهر يكذب وتلت المسئلة على ان بعد عتو
الى اثني عشر سنة يستلزم صحة اقراره بالبلوغ ان لا يكون

دفع الوصي الى احد الموصي
نصيبه بالثلث في يده

الاخرى

ان وصي بالغ وقاسم الوصي
ثم ادعى انه ليس بالغ

بحال لا يحتمل منه عادة **فصل في الاتفاق** ذكر في الخبر
 انه ينبغي للوصي ان لا يصدق على الصبي في النفقة بل يوسع
 بلا اسراف فيه وذلك يتفاوت بقلة مال الصبي وكثرتها
 فينظر الى ماله ويتفق بحسب حاله قال في النوازل وهذا هو
 تمام النظر في حق الصبي وفيه انه روي عن شرح انه قال
 على اليتامى اموالهم وان عاشوا فسيرزقهم الله تعالى من فضله
 وفيه حكاية وهي ان علي بن خنيس قال كان وصتي يعطيني
 كل يوم ثلثي درهم فاني اب يوسف وقلت له ان لا يكفيني
 فداوصتي وامره بان يعطيني لي كل يوم درهمين وفي رواية
 فقدر لغوا كل يوم خمسة دنانير وقال هذا في مال خنيس
 لتقيل قال علي فكنيت احب اب يوسف في صغري قال
 الفقيه اشار الامام بقوله هذا في مال خنيس لتقيل الى ما ذكرنا
 من اعتبار قلة المال وكثرتة ومثل المسئلة في الحائية وذكر في
 البنية ولا يسرف الوصي في النفقة ولا يقصر ويكون بين ذلك قواما
 وفي كتاب النخس اذا كان للصغير مال وله ذوارحم معا
 لا يجب للوصي ان يعطيه النفقة وفي فتاوى العتبات لو اتفق
 الوصي على احد الصغيرين اكثر من الاخر ثم ملك الباقي اتبع صاحب
 الاقل على صاحب الاكثر بنصف الفضل اذا قامت البينة
 قال ولو كان صغيرا وكبيرا نفق على الصغير مائة من الف
 مثلا فضع الباقي رجع الكبير على الصغير بنحوه وفي البنية
 ويؤثر الوصي بختان البنية واعطاء اجرة الخاتن وتجهيز البنية

الوصي ان يوسع في الاتفاق
 بلا اسراف

حكاية علي بن خنيس

اذا كان للصغير مال وله
 ذوارحم معا

يؤثر الوصي بختان
 البنية

في زفاتها يفعل كل ذلك بغير امر الحاكم وذكر في وجيز السحري
 انه يصدق الوصي في سبعة مواضع في الاتفاق على الصبي
 وماله له ودوانه وفي هالكهم وفي اباق عبده وفي ادا رجل
 من ابن منهم وفي شراء العبد للصبي وفي ادا منهم وفي ادا
 خراج اراضي وكلها يصدق بيمينه وفي فتاوى العتبات في الاصل
 فيه ان الوصي يصدق فيما سيطر عليه ولا يصدق فيما
 لم يسيطر عليه ومثله في الجامع الكبير فانه قال الاصل ان الوصي
 متى اقر بتصرف في مال الصغير بعد بلوغه والصبي منكر ينظر
 ان كان تصرفا هو مسيطر على ذلك من جهة الشرع فانه يصدق
 فيه ويقبل قوله بيمينه وان كان تصرفا لم يكن مسيطرا عليه من
 جهة فانه لا يصدق فيه ولا يقبل قوله بدون البينة فلو قال
 انفقت عليك مالك في صغرك والنفقة نفقة مثله في مثل
 المدة وانكر الصبي صدق الوصي بيمينه لانه مسيطر على الاتفاق
 بنفقة المثل شرعا اما لو لم تكن النفقة نفقة المثل وكان زائدا
 عليه بكنية لا يصدق في الفضل لانه ليس مسيطر عليه شرعا
 لانه اسراف فلا يصدق بيمينه وكذلك لو قال ان اباك ترك
 لك رقيقا او قال اشتريت لك رقيقا وانفقت عليه كذا
 كذا درهم والصغير منكر والرقيق قائم او هالك يقبل قوله
 في نفقة المثل بيمينه لانه مسيطر عليه شرعا لانه اصلاح لماله
 وحفظ له فيملكه الوصي كما يملك اصلاح نفسه قال ولو قال
 الوصي لغلام في بدر رجل اني اشتريت لك هذا الغلام فلان

يصدق الوصي في
 سبعة مواضع

الوصي يصدق فيما سيطر عليه
 ولا يصدق فيما لم يسيطر عليه

قال انفقت عليك
 مالك في صغرك

يقبل قول الوصي في نفقة
 المثل بيمينه

بهذا من مالك وقبضته وانفقت عليه من مالك الف درهم
 فجاء هذا الرجل وغصب مني وادعى الرجل ان العبد له وانكر
 الصبي شراء الوصي له وانفاقه عليه من ماله صدق الوصي
 في حق الصبي بماله حتى لا يضمن له شيئا من الثمن والنفقة لا
 اقرار بما هو سلف عليه شرعا ولا يصدق في حق صاحب اليد
 والغلام فلا يكون للصغير ولا يلزم على ذي اليد دفعه للصبي
 لانه في حقه انما شهد او منع وفي الخاتمة قال الوصي انفقت
 مالك عليك صدق في نفقة مثله في تلك المدة ولا يقبل
 قوله فيما يكذب به الظاهر يعني في الزائد وفي الاحكام ادعى
 الوصي انفاق كذا كذا ادعى ان مال اليتيم على اليتيم في نظر ان
 كان ما يدعيه مما يتفق مثله على مثله في مثل تلك المدة صدق
 ومثله في المنية عن السراجية وفي فوائد شيخ الاسلام نظام
 الدين عن ابيه صاحب الهداية انفق وصي القاضى على اليتيم
 ماله ثم استقرض وانفق عليه قال لا يطالب الصبي بعد
 بلوغه وكذا الاب يستقرض وينفق عليه فانه لا يرجع عليه
 على الصبي بعد البلوغ وفي قنية الزاهري عن جمع العلوم
 قال الوصي او الاب بعد بلوغ اليتيم يبعث ارضك وانفقت
 ثمنه عليك قال الوصي صدق في المالك وبه قال ابو ذر
 وذكر في الذخيرة والملاحصة ايضا نقلا عن النوازل انفق
 الوصي على اليتيم من مال اليتيم في تعليم القرآن والادب ان كان
 الصبي رشيدا صالحا لذلك جاز وصار الوصي مأجورا فيه

وهو ان المدة لا تقبل للمالك
 بالدفع الى طلاق نفقة المالك
 بصدق في الامانة في الدفع
 بصدق المدعى في الزيادة ولا يقبل
 في حق الزوم النفاذ على وكيل
 او الرسول

استقرض الوصي وانفق
 على اليتيم لا يطالب الصبي
 بعد بلوغه

يجوز الوصي ان ينفق على اليتيم
 في تعليم القرآن والادب

والا فعليه ان يتكلف في تعليم قدر ما يقرأ في صلوة ومثله
 في الخاتمة والسراجية وكذا في الوكوالجية والبنية وفيها ويومر
 الوصي بتعليمه الى الكاتب وعطاء المعلم وفي مختار رات
 النوازل يجوز للوصي ان ينفق مال اليتيم في تعليم القرآن والادب
 اذا كان الصبي صالحا لذلك ولا يكلفه قدر ما تجوز به الصلوة
 وفي القنية للزاهري لا يضمن الوصي ما انفق في المصاهرات
 بين اليتيم او اليتيمة وغيرهما في خلع الخطبة او الخطبة وفي
 الضيافات المعتادة والهدايا المعهودة في الاعياد وغيرها
 من مال اليتيم او اليتيمة مما هو متعارف وان كان له منها بد
 وقال عيينة الكرابسي وللوصي ان ينفق ضيافة من مال
 الصغير تحتته للاقارب والجيران والتجارات ما لم يسرف فيه ومثله
 عن القاضي ابي حامد وكذا له ان ينفق ضيافة لمؤدبه ومن عنده
 من الصبيان وكذا العبدى وقال يوسف التتالي وحيد
 الدين الوبري انه لا يجوز له ان ينفق ضيافة للمؤدب الا اعطى
 العبدى له حتى لو فعلها يضمن وفي الوجيز ترك صغير فخر كا
 وطلبها من الوصي الميراث فقال الوصي كانت التركة الف درهم
 فانفقت على كل منها النصف منها فصدقه احدهما وكذبه
 الآخر روى عن الامام انه قال يرجع المكذب على المصدق
 بنصف نصيبه وهو الربع ولا يرجع على الوصي وقال ابو يوسف
 لا يرجع المنكر على احد لان الوصي مصدق في الانفاق على
 المنكر بماله وفي شرح الاصل لشيخ الاسلام خواهر زاده كبر

يوم الوصي بتعليمه
 الى الكاتب وعطاء المعلم

لا يضمن الوصي ما انفق
 في المصاهرات

للوصي ان ينفق ضيافة

من مال اليتيم او اليتيمة
 مما هو متعارف وان كان له منها بد

الصغار واتهموا وصيهم في قوله انفق عليكم من اصل الم

الصغار واتهموا وصيهم في قوله انفق عليكم من اصل الم
كذا اذ ادرها وقالوا انك كنت تنفق علينا من الربح او قالوا
كان يتبرع بها فلا ان يجب على الوصي اليمين على دعواه اما اذا
ادعوا عليه امر ايكذبهم الظاهر فيه كان يدعوا كون النفقة شيئا
قليلا لا يكفي مثلهم في مثل المدة في الغالب لا يلتفت الى
قولهم ولا يكون على الوصي اليمين وهذا اذا كانت النفقة التي
يرعى الوصي انفاقا نفقة المثل او ازيد منها بغير اموال او
زيادة يمكن الاحتراز منها فانه لا يصدق الوصي ويجب عليه
الضمان الا اذا فتر دعواه بتفسير محتمل كان يقول كنت
استريت لهم طعا ما فسرقت ثم استريت لهم ثانيا فملك استريت
لهم ثانيا فانه حينئذ يصدق في قوله يمينه لانه امين وفي
مخاض فداوى رتبة الدين القول قول الوصي فيما انفق
بالمعروف ولم يعرف وكذا في الخراج لانه امين من جهة
الميت او القاضى والقول للاميين مع اليمين فيما جعل امينا
وفي ادب القاضى المصدر السهيد ويضرب قول الوصي فيما
يرعى من الانفاق على اليتيم وعلى امواله من العبيد والضياع
والدواب ونحو ذلك اذا ادعى ما ينفق على مثلهم في مثل المدة
لانه قائم مقام الوصي او القاضى فكما يقبل قول القاضى
فيما يكون محتملا فكذا يقبل فيه قول الوصي ومثله قيم الاوقاف
وقبولها وفي المنهاج قال الوصي انفق على اليتيم من ماله او
استريت له شيئا او استأجرت صدق في نفقة مثله وان

القول قول الوصي
في دفع الخراج

كما يقبل قول القاضى فيما يكون
محتملا فكذا يقبل فيه قول
الوصي

انفق بل على الصغير وقال
امرني الوصي بذلك

قال قضى القاضى بتفقة ذي رحم محرم منه ماله فانفق لم يصدق
الابينة وان قال اذبت خراج ارضه او جعل عبده الا بقر ولا
ذلك الا بقوله صدق عند ابى يوسف ولم يصدق عند محمد
وفي جامع العتباتي ولو انفق رجل على الصغير وقال امرني الوصي
بذلك وصدقه الوصي صدق الرجل وفي الوجيز وصى عنه الف
دينار لالاخوين فلما ادركا طلبا منه المال فقال الوصي لواحد
منهما دفعت اليك نصيبك منها فكذب المدفع اليه لم يضمن
الوصي بل يكون الباقي بين الاخوين نصفان وفي زيادات
القاضى ابى جعفر الاستر وشي كبر الصغار وطلبوا من الوصي
المال فقال انفق عليكم منه كذا كذا وادرها وذلك نفقة مثلهم
في تلك المدة وكذبته الورثة قال قول قول الوصي اجماعا وان
كان الحاكم اخرج من الوصاية وفي الخلاصة عن الاقضية كبر
الصغار فان خبرتم الوصي بالدخل والخرج صدق فيما يحتمل بحلف
على كل حال قال وفي المحيط وكذا القيم قال والاصل فيه ان
القول قول القابض في مقدار المقبوض وعلى الاختلاف
لا يقبل قول القيم لما ان له الحفظ لا غير فيكون مدعيه ليس
في عهده وقدم في فصل البيع وفي الحائنية بلغ الصبي طلب
من الوصي ماله فقال قد ضاع مني صدق وحلف كما لو ادعى
انفاق ما ينفق عليه مثله من ماله في تلك المدة ولا يقبل
قوله فيما يكذب به الظاهر وذلك لانه امين في حفظ ماله مسلط
على الانفاق بتفقة امثاله والقول في الامانة قول الامين

القول قول القابض
في مقدار المقبوض

لا يقبل قوله فيما يكذب
الظاهر

مع اليمين الا ان يدعى امرائكم به الظاهر فيمنه يزول الامانة وظهر
 الخيانة فلا يصدق كذا في الولو الجمية ومثل المسئلة في الغنية
 عن السراجية وفي الحافطية ايضا وفي البنية يصدق الوصي
 في النفقة والضياع باليمين لا في النفقة من مالى لا يرجع وفي
 الاحكامات انفق الوصي على الصبي من مال نفسه يرجع به
 في مال الصبي ولو لم يشترط الرجوع وفي متفرقات فوائد
 صاحب المحيط استقرض الوصي من مال الصبي ويرجع ثم انفق
 عليه مدة من هذا المال الذي تصرف فيه فانه يكون متبرعا
 حتى لا يكون له الرجوع بحساب ماله لانه صار ماله فلا يخرج
 عن العدة مالم يرفع الامر الى القاضي او الى منصوبه قال وتلك
 المتولى وايضا فيها وفي ادب القاضي للصدر الشهيد ادعى
 الوصي او قيم الوقف الانفاق من مال نفسه واراها الرجوع
 لم يكن لها ذلك الا بالشهاد لانها يدعيان لنفسها دينا على
 اليتيم فلا يستحقانه بمجرد الدعوى وذكر في الملتقط ما يدل
 على صحة رجوع الوصي بلا رفع الى الحاكم فانه قال اذا انفق
 قيم الوقف في الوقف من ماله يرجع في غلته فله الرجوع فيها و
 كذلك الوصي قال لكن اذا رفع الامر الى الحاكم وادعى لا يكون
 القول قوله لانه من اقامة البينة وفي فوائد صاحب المحيط
 انفق الوصي على الصبي من مال نفسه له الرجوع وان لم يشترط
 كالقيم على الوقف ينفق على عارته من ماله ومثله في العدة و
 فتاوى رشيد الدين صور المسئلة في حزمه له بدخله في دار

انفق الوصي على الصبي
 من ماله

استقرض الوصي من مال
 الصبي ثم انفق عليه مدة

ادعى الوصي او قيم الوقف
 الانفاق من ماله واراها الرجوع

قيم الوقف انفق
 من ماله

الوقف ليرجع بقيته في الغلة قال الاستر وسنى ورايت في بعض
 الفتاوى ان القيم انما يرجع ان اشهد والالم يرجع بخلاف الوصي
 او الوارث حيث لا يكون متطوعا بشرط الرجوع او لا وقال صدر
 الاسلام طاهر بن محمود في فوائده ينبغي للمتولى اذا اراد ذلك
 ان يرفع الامر الى الحاكم فيأمره بالاستقراض والانفاق وفي
 العدة في مسئلة الجذع والاحوط ان يبيع الجذع ثم يشتره
 للوقف وفي المنية عن السراجية لا يصدق الوصي فيما يقول
 بعد البلوغ انفقت عليك كذا كذا درهما من مالى لا يرجع به
 عليك ومثله في الخانية وذكر في الواقعات والخانية لا يكون
 الوصي متطوعا بشراء نفقة الصغير او كسوته من مال نفسه
 وفي فتاوى الفضلي اوصى الى زوجة وله منها اولاد صغار
 وكبار فاحتاج الصغار الى النفقة لتزاع في القسمة نفقت
 الام على الصغار لترجع في ماله بعد القسمة رجعت ان اشهدت
 عند الانفاق والالم ترجع لان الغالب من نفقة الوالد
 الانفاق على الاولاد للبر والصلة لا للرجوع اما لو كان الوصي
 اجنبية لا يحتاج في الرجوع الى الاشهاد قلت لعدم تعارف
 البر فيهم قال والرواية في الوالد يقضى مهر حليلة صبية
 حيث قال لا يرجع بلا اشهاد على الرجوع ومثله في فوائد
 صدر الاسلام ابى اليسر وقال الصدر ولو كان وليا
 غيره او وصيا رجع مطلقا يعني رجع بما ادى من المهر اشهد
 او لم يشهد قال الفضلي وكذا اذا ادى الاب ثمن ما اشتراه

القيم انما يرجع ان اشهد
 بخلاف الوصي والوارث

لا يصدق الوصي
 فيما يقول

انفقت الام على الصغار
 لترجع في ماله بعد القسمة

في تصرف الوقف

حيث قال ضمن الاب صبية
 فتدعى ماله يرجع على الصبي
 ان شرط واراها الرجوع

اذا ادى الاب ثمن ما اشتراه
 لم يرجع ثمنه

من مال نفسه ليرجع في ماله فانه لا يرجع مالم يشهد عند العقد
 ذكره في النوازل و فرق بين الوالد والوصي وكذا يفرق بين
 الوالدة اذا كانت وصيا وبين ان يكون الوصي امرأة غيرها
 من النساء ذكره في جامع الصغاري وفي العدة وبيع الخيرية
 والخلاصة عن الاجناس الاب اذا اشترى خادما لابنه الصغير
 ونفذ المثل من مال نفسه لا يرجع عليه الا اذا شهد انه
 اشتراه ليرجع عليه قال وان لم ينفذ المثل حتى مات ولم يكن
 اشهد اخذ من تركته لانه دين عليه ولا يرجع عليه بقية الورثة
 واختلفت الروايات في اعتبار وقت الاشهاد في بعضها
 يعتبر وقت الشراء وفي بعضها وقت النفقة وفي الوصي ترجع
 اشهد او لم يشهد قال وفي المحيط عن محمد اذا نوى الاب الرجوع
 ونفذ المثل على هذه النية وسعد الرجوع فيما بينه وبين امه تعالى
 اما في القضاء فلا يرجع مالم يشهد ومثله في المنقذ وفيه ايضا
 شري الاب لطفله مستينا يجبر هو عليه كالطعام والكسوة
 للصغير والفقير لم يرجع اشهد عليه او لم يشهد لانه واجب عليه
 وان شري له ما لا يجب عليه كالطعام لابنه الذي له مال والد
 والنجس دم رجح ان اشهد عليه وان لم يشهد لم يرجع وعن ابي
 حنيفة في نحو الدار انه ان كان للابن مال رجح ان اشهد والا
 لا وان لم يكن له مال لم يرجع اشهد او لا وفي الخيرية ولو شري
 لطفله مستينا وضمن عنه ثم نفذه من ماله يرجع في سائر اقسامه
 اما لو قال حين نفذه انما نفذته لا يرجع عليه رجح عليه وفي الخلاصة

يشترى خادما لابنه الصغير
 ونفذ المثل من ماله

لو شري الاب لطفله مستينا
 يجبر هو عليه كالطعام والكسوة
 للصغير والفقير لم يرجع اشهد عليه او لم يشهد لانه واجب عليه

عن الايضاح اشترى الوصي من مال نفسه طعاما للنفقة او للمسوم
 كان له الرجوع في مال الصبي بشهادة الشهود قال وانما اشترط
 الاشهاد لان قول الوصي وان كان معتبرا في الاتفاق لكنه لا يعتبر
 في الرجوع في التركة الا بالبينة ومثله عن الامام خواهر زاده وفي
 المبسوط اشترى الوصي من ماله طعاما لليتيم او كسوة يرجع في مال
 اليتيم اذا كان له على ذلك بينة ولا يصدق على اداء المخرج ونفذ
 المثل من ماله اذا انكر الورثة ذلك حتى يقيم بينة على ذلك وهذا
 بخلاف ما اذا قيل اذيت المخرج او المثل من مال اليتيم الذي
 فانه يصدق فيما قاله من غير بينة وفي المنقذ انفق الوصي من
 مال نفسه على الصبي وللصبي مال غائب فهو مستطوع في الاتفاق
 استحسانا الا ان يشهد انه قرض او انه يرجع به عليه لان
 قول الوصي لا يقبل في الرجوع فيشهد له ذلك وفي العاقبة
 وبكيفية النية فيما بينه وبين امه تعالى وفي الوجيز ولو قال اوكي
 اذيت من عبيدك او خراج اراضيك من مال نفسي يصدق
 بيمينه وفي المحيط ان في رجوع الوصي بلا اشهاد للرجوع
 المتأخر رحمهم الله تعالى وذكر في الايضاح وواقعات
 الناطقي والخيرية والخلاصة انه لو نفذ الوصي من كنفه من مال
 نفسه يصدق اذا كان كنفه المثل وكذا الوارث وهذا كالمثل
 ينفذ المثل من مال نفسه وفي العاقبة وكذا في اجرة الغنم
 والقبر وفي الخلاصة وكذا لو كفنه الوصي من مال نفسه يعني
 بشيئ نفسه واراد الرجوع فانه يصدق ويرجع ثمنه في مال

الميت وفي الخاص ولو سراه الاجنبي لا يكون له ان يرجع بمجه
وفي الوجيز ان الوصي لا يصدق في ثمن كفن المثل الا بالبيعة
قال كذا الونفه من التركة وذكر الامام خواهر زاده ان كفن
المثل على ما ذكره نصير هو مثل ما يلبيه الرجل في الاعباد
ومثل ما يلبيه المرأة في زيارة ابوها ومخاطبتها وكال فقير
ابو جعفر هو مثل ما يلبيه في غالب احوالها وفي الخانية والحق
والخلاصة والخاص علم الوصي بعد الدفن عيبا في الكفن يرجع
بالنقصان وكذا الوارث اما الاجنبي فلا يرجع وقيل يرجع هو
ايضا ذكره في الخانية وقال والصحيح انه لا يرجع وقال في
الخاص ايضا وبالأول يعني والفرق ان الاجنبي مشتر
لنفسه وبها يستراية للميت لقيامها مقامه فيكون الكفن
باقيا على ملك الميت فيتمكن ان على الرجوع بالنقصان اما
الاجنبي فقد خرج عن ملكه بالتكفين فلا يتمكن من الرجوع وفي
العقابة ولو سراه اجنبي وكفنه به ثم نبش وعاد الكفن اليه
يرده بالعيب وذكر في الخانية والخلاصة عن الواقعات
والايضاح اذى الوصي او الوارث دين الميت من مال نفسه
يرجع به في مال الميت وان لم يقل عند القضاء اقصي لا يرجع
ومثله في الولوالجية وذكر الحاكم في شرطه ان الوصي او الوارث
اذا قضى دين الميت من مال نفسه ان شرط الرجوع يرجع
اما اذ لم يقل شيئا وقت القضاء ثم قال قضيت لا يرجع
لم يصدق وفي جامع الصغارا اذا قضى الوصي دين الميت

ن

من مال نفسه يرجع به ومثله في العقابية قال وكذا الوارث
ويصدق انه قضى ليرجع وفي الخانية اذا قضاه بلا امر الوارث
واسند عليه لا يكون مستطوعا قلت شرطه هو في الرجوع لا سيما
ولم يشرطه في التوازل وقال وهو المختار فانه ذكر ان الوصي
اذا نفذ الوصية من مال نفسه يرجع به في مال الميت وهو
المختار فيكون الرواية في الوصية رواية في الدين لانه تقدم
عليها وجوب قضائه الكد من لزوم انفاذها والله سبحانه
اعلم وفيها وفي الخاص ان الوصي اذا نفذ الوصية من مال
نفسه قيل ان كان وارثا يرجع في التركة والا لا وقيل ان
كانت الوصية للعباد يرجع وان كانت لله تعالى لا يرجع
لانه في الاول مضطر لان لها طالبا من العباد فيكون قضاء
الدين وقيل له الرجوع على كل حال وهو قول ابن سلمة وفي
يعني لانه وكيل من الميت والوكيل اذا اذى الثمن من ماله
يرجع به على الموكل رواية واحدة فكذا الوصي وفي الولوالجية
نفذ الوصي الوصية من مال نفسه ليرجع بذلك في التركة
فله ذلك سواء كانت الوصية لله تعالى او للعباد وسواء
كان الوصي وارثا او غير وارث لان للوصي ان ينفذ مثل هذا
كما في نفقة اليتيم وغيره وفي السراجية ولو انفذ الوصي او
الاب الوصايا من مال نفسه يرجع في التركة وهو المختار
ولو انفذها غيرهما من مال نفسه فهو متبرع ليس له ان يرجع
في التركة فلو اجاز الاب او الوصي جاز والا لا وفي البنية

87
في تصرف الموكل
وصي اذا نفذ الوصية
من مال نفسه

الوكيل اذا اذى الثمن
من ماله يرجع
على الموكل

صحيح
في التركة

واذا نفذ الوصي الوصايا من مال نفسه يرجع في التركة وارثا
 كان اولاد الوصية قرية او لا وفي الخلاصة من النوازل التي
 اذا نفذ الوصية من مال نفسه يرجع في التركة وهو المختار
 ذكره في واقعات الشافعي وفي الاصل ادعى عليه الوصي
 اداء ضمان شئ استهلكه في صباه وقال هو ما استهلك
 شيئا في صباه او قال الوصي قد فرض القاضي لا خيك
 الزم من نفقة في مالك كل شهر كذا فاذ بهما منذ عشر
 سنة وكذا به العبيد او كان في ارضه ما فقال الوصي
 نزلت الآن وقد اذيت خراجا منذ عشر سنين وقال الابن
 لم يزل كان في هذا الارض ما ذهبات ابى قال محمد القول
 للعبيد مع ميمية والوصي ضمان حتى تقوم له الميمية لان العبيد
 ينكر ما يذعه الوصي من الترخيب السابق في موت الاب قال
 ابو يوسف القول للوصي مع ميمية لانه ينكر ما يذعه عليه الابن
 من وجوب تسليم المال على ان الوصي امين في مال العبيد
 والامين متى اخبر بخبر محتمل للصدق يجب تصديقه ذكره
 في الولو الجية وانما قال او كان في ارضه ما لانه لو لم يكن
 في الارض ما يوم الخصومة فالقول قول الوصي مع ميمية
 اجماعا على كمال المال على ما عرف في موضعه وفي النجاشية قال
 الوصي فرض القاضي لا خيك الاعمي هذا نفقة في مالك كل
 شهر كذا اذ بهما فاذيت اليه ذلك منذ عشر سنين وكذا به
 الابن لا يقبل قول الوصي اجماعا ويكون ضمانا للمال لم يقر

ادعى عليه الوصي اداء ضمان
 شئ استهلكه في صباه
 قال الاستاذ في ارضه ما فقال الوصي
 من جارية الصغار ورايت في اصول النفقة
 ان الزانية تكون في سنة اربعة اشهر او
 اعني اذا هب البدين او اذا هب الجدين او
 اذا هب اليه والرجل من جانب واحد او
 يكون مغلوبا او اخرس
 الامين متى اخبر بخبر
 محتمل للصدق يجب
 تصديقه

بينه على فرض القاضي واعطاء المفروض للاخ قلت وهذا
 كما ترى مخالف لما في الاصل فلعن في المسئلة روايتين
 وفيها وفي الخلاصة والولو الجية والمحافظة بلغ العبيد ادعى
 عليه الوصي الاتفاق او اداء خراج الاراضي منذ مات الاب
 وهو عشر سنين وقال العبيد انما مات ابى منذ سنتين
 قال لقول للعبيد عند محمد والوصي عند ابى يوسف على ما مر
 ومثله في الاصل ايضا ومثل الاخيرة في الميمية وغنية الميمية
 وبني الغنية وذكر في العتبية ولو اذى خراج ارضه من مال
 نفسه يشهد انه يرجع وكذا الوقال الوصي انفق على عبيد
 الموروثين وهم عشرة عشر سنين فأت الكل وانكر العبيد
 ذلك وفي موضع آخر من المحافظة ان كان مثل ذلك الميت
 يملك مثل هؤلاء العبيد صدق وان كان لا يعرف ذلك
 الا بقول الوصي ولم يكن مثله يملك مثله صدق الابن
 قلت والظاهر انها ليست بخلافية ثم انما شرط في الاولى
 موت العبيد لانه لو كانوا احياء يصدق الوصي في نفقة مثل
 بالخلاف فيه وكذا الوقال الوصي اذيت لجعل من ابن عبيدك
 الف درهم وانكر الابن اباق عبيده فهو على الخلاف السالف
 ايضا ومثله في الوجيز قال في الخلاصة ان الصدر الشهيد
 لم يذكر في ادب القاضي في كل من هذه المسائل الاربعة الخلا
 بل قال القول للابن قال وقيل الكل على ما ذكر من الخلاف
 انتهى قلت والصحيح ثبوت الخلاف وهو المذكور في عاتة

فيه تصرف المولى
 كذا في خارج ارضه
 فيه تصرف المولى
 لوقال الوصي اذيت لجعل من ابن
 من عبيدك وانكر الابن
 ان ابن عبيد
 فيه تصرف المولى

الكلب على ما تعلقه وفي الاصل والحانية واجمعوا على انه قال
 الوصي ابق عبدك الى الشام فاستاجر رجلا بانه درسم
 فجاوبه فاديتهم له فانكر الصبي ذلك يكون القول قوله لانه
 يدعي ما هو مستطاع عليه لانه ادعى لزوم المال بالاستيجار
 وله ذلك لان الاستيجار من باب التجارة ذكره في الوالدية
 وفي العتابة قال الوصي كنت دفعت جعل ابق لك لم يصدق
 الا ان يقول استاجر رجلا ليرده فيصدق اما لا يصدق
 في قوله امرتك فاستاجر انت ودفعت الاجرة الا بجهة
 قال في الاصل وغيره ولو قال في هذا وامثاله اديت من مال
 نفسي لا يرجع به عليك لم يصدق الا بالبينة ومثله في الوصي
 وفيه ايضا وفي الجامع الكبير قال الوصي اديت خراج اراضي
 او جعل من ابق من عبيدك او ضمان نسي استهلكه في ضمان
 او نفقة انا ربك بعد الغرض لهم او من عبد استرته لك
 من مال نفسي لا يرجع عليك لا يصدق بهيمة وعليه اقامة التينة
 وكذا لو قال انفقت عليك كذا وهو نفقة مثله وفي العتابة
 وكذا لو قال فديت لجنانية عبدك فلان او قال استهلك
 انت مال فلان فاديت ضمانه من مالك او قال اذنت لك
 في التجارة فركبك الديون فقضيتها او زوجتك امرأة فعطيتها
 المهر ومات وهو وليه او قال اديت خراج ارضك والارض
 في الحال لا تصلح للزراعة لم يصدق اما لو كانت الارض صالحة
 للزراعة يصدق في انهما لم تزل كذلك ثم في كل موضع لا يصدق

الاستيجار من باب التجارة

لو قال فاديت
 بجنانية عبدك

بهيمة تقبل بينة وله ان يخلص الصبي على العزم ولو قال في جميع
 ذلك اديت من مال نفسي لا يرجع به في مالك لم يصدق الا بجهة
 وفي الحافطية استر الوصي خادما للصبي ونقد الثمن من مال
 نفسه يرجع به على مال الصبي اشهد وقت الشراء او النقد
 او لم يشهد وفي جامع العتابي بلغ الصبي فقال الوصي انفقت
 مالك فيك او في كذا احد من ارقائك الذين ورثتهم او شتمتهم
 انا وكان نفقة المثل كنهم ما تو او سم هؤلاء صدق لانه اخبر
 عما هو مستطاع عليه وفيه ايضا استر الوصي خادما للصغير
 باقل من قيمته واستقرض من ماله فكساه كسوة مثله واطعم
 طعام مثله لم يضمن الطعام والكسوة لان الخادم لم يزل عن
 ملك الصغير ولم يملكه بالشراء الوصي الا ان يستخذه او يخدمه
 فيه ما يضمن به فيملكه بالقبض فيضمن الطعام والكسوة وفي
 جامع الكبير وصي اتي برجل وقال كنت استرته من هذا فلما
 للصبي بالف وقبضت العبد فملك عندي والتمس باق الى
 الآن وطلب الرجل الثمن فان الحاكم يصدق الوصي ويلزمه
 باداء الثمن من مال الصبي اما لو اتي به وقال انه جاء بعبد ابق
 للصبي من مسيرة ثلثة ايام وطلب هو بالجعل فان الحاكم
 لا يصدق الوصي ولا يلزمه باء الجعل الا بينة على الاباق
 والرد وفي النوازل جد اربين واري الصغيرين لهما عليه
 حمولة ولكل منهما وصي فوهي الجدار وخيف سقوطه فطلب احد
 الوصيين بناء الجدار ومرمته وامتنع الآخر وابى رفعه

استر الوصي خادما للصغير
 ونقد الثمن من مال نفسه

استر الوصي خادما للصغير
 واستقرض من ماله فكساه

طلب احد الوصيين
 بناء الجدار وامتنع الآخر

الامر الى الحاكم في نصب الحاكم امينا فان راى في تركه ضررا
 عليها اجبر الابي على البناء مع صاحبه وهذا بخلاف ما اذا كان
 الجدار بالغاين فاستغ احدهما عن المرفة حيث لا يجبر بالبناء
 لانه رضى بدخول الضرر على نفسه فلا يجبر على دفعه اما في الصورة
 الاولى فقد دخل الضرر على الصبي الوصي فلا يمكن منه لان الاضرار
 بدفعه ومثله في الولو الجنية والحانية عن فتاوى الفضلى
 وفي جامع الصغار وصي مركبي راكفت تاخاذه تارسيد را
 عارت كند يا فله دارخانه يتيهم را كفت تاداران خانه عارت
 كند واكر دهل يرجع بما انفق في العارة على اليتيم بدون شرط
 الرجوع عليه قال ينبغي ان يكون على الاختلاف الذي ذكره
 فيما اذا قال لغيره انفق في عارة دارى قال الامام السرخسى
 يرجع من غير استراط الرجوع وقال الامام خواهرزاده لا يرجع
 بدون الاستراط وفي ادب القاضي للصدر الشهيد اتهم القاضي
 الوصي في شئ بل يستحلفه اختلف فيه المتأخرون فمنهم من قال
 يستحلفه اذا ادعى عليه شئ معلوم اما اذا لم يعلم المدعى به
 فلا يستحلفه واكثرهم على انه يستحلفه وان جمل قدر المدعى
 به لان هذا استخلاف للنظر والاحتياط في امر اليتيم في آخر
 بيتي من الخيانة يحاط فيه باستحلفه ومثله قيم الوقف قال
 وهذا الحكم مخصص بالائتام والاوقاف حيث يختلف فيها بالائتام
 اما في سائر الدعاوى فلا تحليف بدون معرفة قدر المدعى به
 وفيه انه ينبغي للقاضي ان يحاسب الامناء على ما جرى على ايديهم

قال لغيره انفق في عارة
 دارى بل يرجع بدون
 الاستراط

يستحلف الوصي وقيل الوصي
 بدون معرفة قدر
 المدعى به

من اموال اليتامى وفلا تهم فان احسن نجية عزله واستبد
 بغيره وان وجد امينا قرره وفي محاضر فتاوى رشيد الدين
 مات عن ابن كبير واولاد صغار والكبير وصيهم من الميت او
 القاضي فانفق على الصغار في صغرهم فالحاكم ان يحاسب
 الوصي فلو امتنع الوصي عن اعطاء المحاسب فلا يجبره على الحساب
 لانه امين من جهة الميت او القاضي والامين مصدق فيما هو
 امين بمينه وفي شروط القاضي جلال الدين للصبي ان يحاسب
 وصيه اذا بلغ ليعرف انه هل انفق بالمعروف او لا لكن لو امتنع
 الوصي لم يجز على ذلك وصدق مع يمينه لانه امين الميت
 او القاضي وفي العاديه كبر الورثة وانجرو وصيهم بانه انفق
 كل مختلف ايهم عليهم او على عبيدهم او على ضياعهم او قال
 لهم ما بقى عندي منه الا هذا القدر ولم يفسر الحال فارادوا
 محاسبته وبيان مصروفه شيئا فشيئا ليعلموا انه هل
 انفق بالمعروف وطلبوا من الحاكم المحاسبة او طلب الحاكم
 نفسه ذلك وكذا الحاكم لكن لو امتنع عن اعطائه لم يجبر عليه
 ويكون القول قول الوصي في الصرف وفيما انفق لانه اما
 امينهم او امين الحاكم فيعتبر قوله فيما هو امين فيه وفي الخلاصة
 والحافضية هذا ان عرف بالامانة وان لم يعرف بها اجبر
 على التفسير ومعنى الجبر ان يحضره يومين او ثلاثة ويخوفه
 فان لم يفسر لم يجبه بل يكتفى بيمينه ثم قال فيها وينبغي ان
 يحاسبه سنة فسنة وفي الولو الجنية ترك ابنين ووصي

الحاكم ان يحاسب الوصي
 فلو امتنع لا يجبر

في جبر الوصي على
 الانفاق

مفتي

ياكل من مال اليتيم بقدر ما يجعل له وفي النصف للوصي ان ياكل من
 مال اليتيم بقرض وبغيره بقدر ما يجعل له اذا لم يضرب بالصبي
 وقيل ليس له ذلك مادام في المصرف اذا خرج في ضياع له
 او تقاضى دين انفق واكتسب وركب بالمعروف فاذا رجع
 الى المصرفة الشاب والدابة قتل وهو قول ابي يوسف
 ذكره في القنية ثم قال وقيل ياكله قرضا ثم يرده في القنية
 للزاهدي وهو اختيار الطحاوي وقيل لا ياكل من اعيان ماله
 ويباح له الرواية من البان المواسي وثمار الاشجار ما لم يضتر
 باليتيم وقيل ياكل ولا يكتسب وقيل يكتسب ايضا وقال الامام
 لا ياكل ولا يأخذه قرضا غنيا كان او فقيرا قبل والصحيح قول
 الامام لان الوصي شرع في الوصاية منبرعا فلا يوجب ضمانا
 وفي شرح الطحاوي للسبب جابي لا يجوز للوصي ولو فقيرا
 الاكل من مال اليتيم ولو بقدر الحاجة الا اذا كان له اجر معلوم
 فياكل بقدره ولا بأس للاب في كلة من ماله بقدر حاجته
 محتجا فيضمن اكله بخلاف الوصي وفيه فتاوى قاضيه
 الدين لو كان الاب في فلاة وله مال فاحتاج الى طعام ولده
 ياكله بقيمة لقوله صلى الله تعالى عليه وسلم الاب احتج بمال
 ولده اذا احتاج اليه بالمعروف والمعروف ان يتناول
 محتجا فقيرا او بقيمة غنيا محتجا وفي فتاوى رشيد الدين
 الام اذا خلطت مالا بمال الولد واستترت طعاما فاكلت
 مع الصغير ان اكلت ما زاد على حصتها لا يجوز لانها آكله

فيه نصف المولى

للاب ان ياكل من مال ولده
 بقدر الحاجة

تعريف المعروف

الام اذا خلطت مالا بمال الولد
 واستترت طعاما فاكلت معه

لمال اليتيم وفي الخلاصة ادعى الوصي او القيم ان الحاكم المعزول
 استأجره للوصاية كل شهر كذا لا ينفذه المولى وان صدقة
 المعزول اما لو برهن على ان المعزول استأجره في حالة
 قضائه بكذا قبل تبينة ثم ان كان المقدر الذي يدعيه اشهر
 او اقل منه نفذه المولى وان كان اكثر قدر له قدر اجر المثل
 وبطل الزيادة فان كان الوصي قد استوفى الزائد امره بـ
 الزيادة الى مال اليتيم وقال رشيد الدين في فتاواه واذا
 ضمن القاضي الوصي او الاب بنصب وصيا وبأمره بقبض
 ما ضمنه او ثم لا يرده عليهما ثانيا لان الواحد لا يصلح ملكا
 وتسلطا معا وفي النجانية والخلاصة عن ادب القاضي للخصف
 طمع السلطان الجائر او الظالم المتغلب في مال اليتيم
 فصاحبه الوصي بشئ منه ان يحجز عن دفعه بلاد دفعه لم يضمن
 والا ضمن وفي النجانية قال نصير ليس للوصي ان يدفع شيئا
 من مال اليتيم فان دفع يكون ضامنا مطلقا قال وذكر الفقيه
 في النوازل انه ان خاف الوصي من القتل او القطع او خاف
 من اخذه كل ماله او مال اليتيم كله فدفع البعض من مال اليتيم
 لدفعه لا يضمن وان خاف من الضرب او القيد او الحبس
 او اخذه بعض ماله وابقى قدر الكفاية له لا يسعه الدفع
 بالدفع حتى لو دفع ضمن وفي جامع الصغائر عن النوازل ان
 حبس احد ماله كله فلا ضمان عليه ان دفع مال اليتيم قال في
 الولو الجنية لانه في الفصل الاول مجبور بالدفع وفي الثاني ليس

ادعى الوصي ان الحاكم المعزول
 استأجره للوصاية

سنة تصنيف القاضي

مصانعة الوصي

بمكره فيكون مضيقا ومثله في الخلاصة وفي الناحية
 ان الفتوى على ما اختاره الفقيه في النوازل وفي الغنيمة
 السراجية طمع السلطان في مال اليتيم ان امكن للوصي دفعه
 بلا اعطاء طاعة من مال اليتيم لا يجل له الاعطاء ويضمن به
 والآكل له ولم يضمن وفي البنية سلطان طمع في مال اليتيم
 فاعطى الوصي له شيئا منه ان كان متمكنا من الدفع يعني
 برونه يضمن والآلا وفي النوازل والعدة والناحية والخلاصة
 مر الوصي بمال اليتيم على سلطان جائر وخاف ان لم يبره
 بشئ منه ينزع ماله من يده فبره منه لاضمان عليه ويماثل
 المضارب يميز بمال المضاربة وفي جامع الصغائر رأيت
 في موضع ان الحكم في وصي في التركة يطعم فيها السلطان كذلك
 قال ابو بكر الاسكاف وهذا ليس بقول اصحابنا انما هو قول
 محمد بن سلمة وهو استحسان منه وعن الفقيه ابى الليث
 وان محمد هذا اخذ هذا القول عما روى عن ابى يوسف انه
 كان يجوز للاوصياء المصانعة في مال اليتام ويؤتاه ما في
 الكتاب العزيز من قصص خرق الخضر سفينة المسكين لئلا
 ياخذها الملك غصبا ومثله في الخلاصة والظهيرية ثم قال
 فيها فاختلف فيها فمنهم من اخذ الافاء بما في النوازل
 وكثير منهم افوا بقول ابن سلمة قال في الظهيرية والحمى
 قال الفقيه ويقول ابن سلمة ناخذ وفي الظهيرية وببعض
 فمن هذا قلت الاولى قول ابن سلمة وان قال في الناحية

على مال اليتيم

مصانعة المضارب

نقطة خرق سفينة المسكين

في نصف المؤلف

والناحية في المسئلة الاولى والفتوى على ما اختاره الفقيه
 في النوازل فمال فيه حق النازل والله سبحانه اعلم قالوا
 جميعهم هذا الذي ذكرناه فيما اذا دفع الوصي الى السلطان نفسه
 فيما اذا بسط السلطان او المتقلب يده فاخذ بنفسه او امر
 اعدائه فاخذوه من الوصي فلا ضمان عليه اصلا وفي القضية
 للزاهد تترك الديوان بقدر معين من التركة فدفعه الوصي
 من مال نفسه بدون امر الورثة ليرجع به عليهم فان كان كلهم
 كبارا حاضرين لا يكون له الرجوع والافله ان يرجع لان دفع
 التحكم صار من جملة حوايج الصغار فتساربه سائر المصروف وكذا
 الجواب فيما اذا ارشى من مال نفسه لدفع ظلم خصمه وفيها ايضا
 ولو صرف الوصي شيئا من مال اليتام الى ظلم يئال منهم
 لم يكن لهم ان يرجعوا به عليه اذ اكبروا وفي فتاوى النسفي
 والامام الفضلي انفق الوصي من مال الصبي على باب القاضي
 في الخصومات ان كان على وجه الرشوة يضمن لانه اعطاء
 لا على وجه النظر وان كان على وجه الاجارة كاجرة المتخض
 والسجان والكاتب ولم يزد على اجر المثل بزيادة يمكن الاحتراز
 عنه لا يضمن وان زاد يضمن الزيادة ومثله في الملتقط و
 الخلاصة والناحية والجامع في الفتاوى والبرازية وذكر في
 اجارات الجامع في الفتاوى والناحية الوصي اذا انفق من مال
 اليتيم على باب القاضي في خصومة كانت للصغير او عليه فما
 انفق على وجه الاجارة باجر المثل لا يضمن وما كان على وجه

رفع الحكم

علم الادوار بقدر
 معين من التركة

انفق الوصي من مال الصبي
 على باب القاضي

ذكره في البرازية في شذرات
 النسخ من كتاب
 النسخ الاجارة

الرشوة يضمن قال محمد بن الفضل عدم الضمان في الاحرة
 فيما اذا كان ما اعطاه قدر اجر المثل او ازيد منه بسير
 يتغابن فيه وذكر في النوازل والحانية سلطان نزل الار
 الوصي فقبل له ان لم تعط للسلطان شيئا استولى على
 الدار والعقار فاعطى له شيئا من العقار قال ابو القاسم
 يجوز مصانعة والده يعلم المفسد من المصلح الآية وفي
 الولو الجية والخلاصة مات عن نتين وعصبة فطلب
 السلطان ما زاد على الفريضة من التركة ولم يفرجها
 فغرم الوصي للسلطان شيئا من التركة بامر البنين فترك
 السلطان التعرض لها ان لم يقدر الوصي على تخليص المال
 الا بما غرم من جميع الميراث ولا يكون للبنين ولا للوصي
 جعل ما غرم في نصيب العصبة خاصة قال في الخلاصة وهذا
 قول الفقيه ابى جعفر وفيها عن النوازل وفي فتاوى النسخي
 ايضا طوب الوصي بجباية دار اليتيم وكان بحيث لو امتنع
 عن اعطائها ازادته المونة فدفع من التركة جباية الدار
 فلا ضمان على الوصي ويكون كالمصانعة قال النسخي لان
 الجباية في هذا الزمان التحق بالخراج ولو دفع خراج ارضه
 لا يضمن فلذا اذا دفع الجباية وينظر جنس هذه المسائل
 في فصل تصرفات الوصي من وصايا الذخيرة وفي البنية
 متغلب طلب بعض مال اليتيم فاعطى الوصي يضمن الا
 اذا خاف اخذ الكل او القصر او الخلاف عضولا القيد

سلطان نزل
دار الوصي

وفي النسخي قال بوجوب دفع الرشوة الى السلطان
 بل للوصي ان يركب دابة اليتيم الى بيعة
 ونية قال لا بد من النفقة في مال اليتيم
 نفسه قال فان كان له مال فليس عليه نفقة
 اجزاء وفي فتاوى الفقيه في دفع الرشوة
 وبسبب جوازية مال اليتيم في دفع الرشوة
 لا بد له من اكله من الطعام

طلب الوصي بجباية
دار اليتيم

واخذ البعض يعني من مال نفسه والابتقاء له يعني للوصي
 قدر الكفاية وان اخذ الظالم بنفسه لا ضمان على الوصي
 ويجوز له المصانعة في مال اليتيم قال وامر الاوصياء ان
 اهل الخراج اذا تعدوا من مال الصبي وله ان يفعل كل ذلك
 بغير امر القاضي وفي جامع العتابي عن ابن سلام ادعى على
 الوصي حق في ملك الصبي فله دفع الرشوة الى السلطان
 وما يشبه ذلك اذا كان فيه منفعة الصغير وفي النوازل
 انلف الوصي نقد اليتيم او مال الوصية او نفقة في حاجته
 فدفع من عنده مثله نفقة لليتيم او انفاذ للوصية قال محمد
 ابن سلمة يرجي براءة من الضمان وان اثم بالانفاق قال
 الامام الدبوسي وهذه كبيرة لا يحل له ذلك لكونه تصرفا في
 مال اليتيم بالتي هي ليست باحسن قال في النوازل القيا
 عدم البراءة وفي الواقعات لما طلق انلف الوصي مال الصبي
 او نفقة في حاجة نفسه ثم وضع له انه لا يبرأ الا ان يكثر
 الصبي فيدفعه اليه ومثله في الحانية وفي النوازل المسئلة
 ايضا عن نصير انه لو اشترى الوصي شيئا لليتيم مما يجوز
 شراؤه له ودفع الثمن من مال نفسه بدل ما انلفه من ماله
 يبرأ ان شاء الله تعالى ومثله في الغنية عن التراجية
 وفي الخلاصة عن النوازل ايضا لو وضع هناك من مال
 نفسه من غير هذا التكلف يعني الشراء ودفع الثمن يبرأ
 استحسانا وعن ابن مقاتل انه يبرأ ان اشهد عند الدفع

انلف الوصي نفقة اليتيم
 فدفع من عنده مثله
 من نفقة الواجبة له

طريق براءة الوصي ما انلف
 من مال اليتيم

انه بدل المتلف بان يقول للشهود كان لليتيم على كذا وكذا
فانما اشترى هذا فيصير قصاصا ويراء من الدين ما مجرد
القبض لليتيم لا يبرأ لان قبض مال نفسه له لا يجوز وقيل
لا يبرأ ما لم يرفع الامر الى الحاكم فيأخذ الحاكم منه ذلك القدر
ويدهه اليه ثانيا الا ان يتخذ عليه الرفع لعدم وجدان الحاكم
او خوفه من ظلمه فحينئذ يشتري لليتيم شيئا ويرفع منه من
مال نفسه فيبرأ ومثله في الخانية قال القاضي وبه يفتي
وذكر في المنتقى والنوازل وصى عليه الميت دين فنفذ من عنده
وصايا الميت او ادى دينه من ماله او يقول عند القضاء
اقضى من مالي لارجع يبرأ مما عليه وفي القاضي ينبغي ان ينوي
ذلك حين القضاء فيقول اقضى من مالي لارجع في مال الميت
حتى يصير قصاصا وفي البنية وان كان المدين عليه يعني على
الوصي فطريق براءة ان يشتري للصغير ويعطى بخي التمن
من مال نفسه وفي فتاوى رشيد الدين ومثله الاب لا يبرأ
من دين صغيره بالاتفاق عليه من مال نفسه او خبزه ولا بالاكسا
من ثوبه الا اذا شهد فيقول شرية لولدي لا اقضى منه من دين
له على اذ المديون لا يصدق قضاء في الاداء وفي العدة وجمعا
على انه ليس للوصي قضاء دينه من مال الصبي وفي الصغيرى للاب
ذلك لانه بمنزلة بيع مال الصبي من نفسه ولا يملكه الاب مثل
اليقنة بخلاف الوصي حيث يلزم في بيعه الخيرية على ما مر قلت
والزيادة هنا ربوا فلا يجوز وفي الخانية والتمتة والخلاصة للوصي

وصى عليه من الميت فنفذ
من عنده وصايا الميت
داشمة عليه
وفي بعض النسخ يبرأ مما عليه
ان قال عند القضاء اقضى
من مالي لارجع

اجمعوا على انه ليس للوصي
قضاء دينه من
مال الصبي
فيه تصرف المولى

ان يعطى كل من صدقة الفطر عن اليتيم وجبده وان يضحي عنه
من ماله عند الشيخين استحسانا وقال التلميد ان ليس له
ذلك اصلا وهو القياس حتى لو اعطى او ضحى بضمير وان ضحى
من مال نفسه يكون متبرعا ومثله الاب والمجنون والمعتوه
كالصبي ومثله في الوالوجية وفي احكام الصبيان من فصل
الاحكامات من الفصول العادية انه قيل لا يجوز للوصي الاب
التضحية من مال الصغير لعدم تمكنه من اكل جميعه لكن الاصح
الجواز في كل منه ما استطاع ان استطاع ويشترى له بما
لم ياكله ما ينفعه هو من عينه ذكره القدوري وذكر شمس الامام
ان من اصحابنا من قال على الوصي ان يضحي عن الصغير من ماله
عند الامام والاصح انه ليس عليه ذلك وفي القنية للزاهد
قال الامام يؤذى الوصي فطرة الصبي ويضحي له من ماله ان
كان له مال وفي الذخيرة اذا كان لليتيم مال فغنى ظاهر الرواية
انه لا يجب على الاب او الوصي ان يضحي عنه من ماله فان ضحى
عنه الاب او الوصي فعلى قول محمد وزفر على ما رواه الحسن بن
عليهما الضمان اما على قول الشيخين فلا يضحي الاب بخلاف
على كل حال اما الوصي ففي وجوب الضمان عليه اختلاف المسانخ
قيل ان كان الصبي بحيث ياكل منه فلا ضمان عليه والا فعليه الضمان
لان تصرفات الوصي نظرية ولا نظر فيها فيما اذا لم ياكل منه
الصبي بخلاف الاب لان عدم نفاذ تصرفه على الصبي فيما اذا
كان ضارا له ولا ضرر هنا وقيل الوصي كالاب لا يضحي في الصغيرين

الاصح ان ليس
عليه ذلك

قيل الوصي كالاب لا يضحي
وعليه الضمان

وعليه الفتوى وفي مجالس القاضي جعفر الاسترغيني يجب على
 الصبي الاضحية في ماله يقوم به الاب او وصيه او الجدة ولا يطعم
 منه غير الصبي وخادمه واستحسن للابوين الاكل منه ويجوز
 ان يشتري بذلك اللحم مطعوم للصبي ولا يشتري به شيء
 آخر وان ضحك الاب عنه من مال نفسه يفعل به ما يفعل بقرب
 نفسه وفي فتاوى القاضي القاضي اوصى للفقراء فاعطى الوصي
 للاغنياء وهو لا يعلم غناهم يضمن في قولهم جميعا لانه مخالفة
 للوصي لا الى خير ومثله في البنية وفي جامع العتابي قال
 المريض للوصي ضع ثلثي حيث شئت او في سبيل الله
 تعالى لم يصرفه الا الى الفقراء ولو دفع منه الى فقير بالتحري
 فهو كالكوة قلت يعني يضمن لو ظهر الفقير غنيا وفي الثانية
 والخاص اوصى بتفريق مائة فقير حنطة بعد وفاته ففرق
 الوصي عشرة منها في حياته يضمن ما فرق ويفرق ما ضمن بعد
 الموت بامر الحاكم حتى لو فرقه بعد الموت بدون امر الحاكم لا يبرأ
 عن الضمان لان ما ضمن فهو في ذمته وما في الذمة فهو ملك
 الورثة فلا يجوز له ان يصرف ذلك عما اوصى به الوصي فلا يجوز
 ذلك الا بامر الحاكم كذا في الولويجية وان كان ثبوت الوصية
 باقرار الورثة والمسئلة بحالها يفرق ما غرمه من عشرة بامر
 الورثة اذ به يخرج عن الضمان وهذا اذا لم يكن في الورثة صغير
 اما لو كان فلا يجوز امر كبارهم بالتفريق في حصته الصغيرة وقال
 بعض المشايخ يخرج الوصي من الضمان بمجرد التفريق بعد الموت

في تصرف المؤلف
 اوصى بتفريق مائة فقير حنطة
 بعد وفاته ففرق الوصي عشرة
 منها في حياته

لما ان الفقراء كالوكلاء عن الميت فيكون قبضه فلا يحتاج
 فيه الى امر الحاكم او الورثة والفتوى على الاول وفي الفتاوى
 الظهيرية ترك الفاجاء احديته على الفاذفة الوصي اليه
 قضاء للدين بغير قضاء فكبر اليتيم وانكر الدين على ابي يضمن
 الوصي ما دفعه الى الغريم ان لم يكن للغريم بنية عليه قلت
 ولم يكن للوصي بنية على ثبوت الدين وحلف الوارث حين
 حلفه الوصي على عدم علمه بدين المورث فانه ذكر مولانا نظام
 الدين في فوائده ان الوصي اذا ادى دينه على الميت وانكر
 الورثة ثبوتهم على المورث فلو وصى اقامة البينة عليهم وان لم يكن
 للوصي بنية فله ان يحتلفهم قال في الظهيرية وكذا الوجاء غريم
 آخر واثبت عليه الفاء لوقوع الاول بلا حجة ولو كان للغريم
 الاول بنية فلا ضمان على الوصي للمورث اما يضمن للغريم
 الثاني نصف الالف لانه حقه وقد دفعه للغريم باختياره
 بغير اختيار من صاحبه وفي الجامع الكبير وهل يرجع الوصي
 على الاول بما ضمن ان كان في زعمه ان الثاني مبطل في دعواه
 واقامة البينة لا يرجع لانه مظلوم في زعمه ومن ظلم ليس له
 ان يظلم وان كان في زعمه ان الثاني محق في دعواه وفيما اقام
 من البينة يرجع على الاول لانه يصير فاصبا حيث دفع نصيب
 الثاني الى الاول فيضمن ثم ضمانه لاجل الاول فيرجع عليه
 بما ضمن لاجله ذكره في وصايا الذخيرة وفي المبسوط ان الغريم
 الثاني مخير ان شاء ضمن الوصي وان شاء شارك الاول

في تصرف المؤلف

فرض الوصي دين الميت
 بغير حجة ثم جاء غريم آخر

الغريم الثاني مخير ان شاء
 ضمن الوصي وان شاء شارك الاول

ان كان المال موجودا عنده او يبيعه حتى يضمن حصته
 مما قبضه ان كان بالكا انا لو كان دفع الوصي الاول بامر
 الحاكم فالوارث يرجع على الغريم في الصورة الاولى والثاني
 على الاول او يشاركه في الصورة الثانية وفي الولو الجارية تسترى
 عبدا بالف درهم وقبضه ولم ينفذ الثمن وعليه آخر الف دين
 فوات ولا مال له سوى العبد فباع وصية العبد من اجنبي الف
 درهم ودفعه الى البايع وان شاء سبج البايع وشاركه فيما قبض
 لان الوصي لما قبض الثمن من الاجنبي فقد تعلق به حق كل من الغريم
 يمين فاذا دفع كله الى البايع فقد دفع نصف حق الغريم الآخر
 اليه بغير اذنه والحق في ايجاب الضمان بمسئلة الحقيقة فيضمن
 وفي الفتاوى العتائية ثبت على الميث دين وقضاء الوصي ثم
 ظهر دين آخر فان قضى الاول بامر القاضي فالت في يضمن القابض
 حصته وان دفعه بغير امر القاضي فالت في بالخيار وفي الحافضية
 قضى الوصي دين الميث بالشهود ولم يضمن لاحد وكذا الوادي للزكاة
 كلها لقضاء دين بعض من الغرماء بامر الحاكم فيترك الباقيون
 للقابضين فيما قبضوا بقدر انصباهم اما لو قضى بلا امر الحاكم فانه
 يضمن الباقيين ما يخصهم من الزكاة وفي المبسوط ان شاء الباقيون
 ضمنوا فيه الوصي ذلك وان شاء وشاركوا الآخذين بقدر الحصص
 وفي الفتاوى العتائية وليس للوصي ان يقضي الدين حتى يقضى عليه
 به ولو علم بالدين فالحيلة في ذلك ان يبيع عبدا من الزكاة من باب
 الدين بمثل دينه فيقتطع حقه ثم يحدد رب الدين الثمن او يودعه مثل

ففي الوصي بالدين
 بالثمن ولو لم يضمن

لو علم الوصي بالدين
 فالحيلة فيه

دينه ثم يحدد فيقتطع حقه او يقول للقاضي انا اعلم ان لفلان على
 الميث دين فللقاضي ان يقول له بعد دينه ان كنت صادقا
 وفي الولو الجارية والغنية والحيلة للوصي في دفع الضمان عن نفسه
 في قضاء الديون ان يبيع ممن اثبت على الميث الدين شيئا
 من عروض التركة بقدر الدين فيقطع به المقاضاة ولا يضمن الوصي
 لمن يظهر بعده من الغرماء ومثله في المنية وفي الغنية وصي
 اراد قضاء الدين من التركة ويخاف ان يظهر غريم ويضمن
 نصيبه يبيع شيئا من التركة بدينه اذا كانت عروضها وفي التركة
 انفق الوصي التركة كلها على الايتام فجاء غريم واثبت دينه على
 الميث يضمن الوصي للغريم ما اثبت ان انفق بغير امر القاضي
 لان الدين مقدم على الميراث وعلى حق الورثة وان كان انفاقه
 عليهم بامر القاضي فلا ضمان على الوصي وبالحيلة جواب المسئلة
 مثل جواب ما اذا قضى دينه ثم ظهر دين آخر كما مر انما قلت
 ثم الوصي هل يرجع على الايتام اذا اتموا ما ينبغي ان يكون على
 السابق وانه سبحانه اعلم وفي المنتقى باع الوصي عبدا الميث
 في دين غرمائه وقبض الثمن فضا عنده ومات العبد قبل التسليم
 يضمن الوصي الثمن للمشتري ثم يرجع به على الغرماء امره بالبيع
 اوله لانه عامل لهم بخلاف ما لو استحق العبد يرجع المشتري
 على الوصي ولا يرجع هو عليهم اذ لم يأمره بالبيع لانه ليس بعامل
 لهم اذ لا تعلق لهم بما ليس للميث اما اذا امره بالبيع لهم بان يقولوا
 له ببع عبده هذا او ببع هذا العبد من التركة فانه يرجع عليهم لان

37
 العبد موصى في دفع الضمان
 عن نفسه في قضاء الديون

انفق الوصي التركة على الايتام
 فجاء غريم واثبت دينه

في تصرف المالك
 باع الوصي عبدا الميث في دين غرمائه
 وقبض الثمن فضا عنده ومات
 العبد قبل التسليم

ذلك العبد بالبيع اغار له منهم والمفروض يرجع على الغار فيرجع
عليهم بقدر الدين من الثمن لانهم في الزائد اجانب فلا يعمل قولهم
الا في قدر الثمن وكذا لا يرجع عليهم بشئ فيما اذا قالوا بيع عبد فلان
الميت واقض دينه من ثمنه اذا اغار فيه من جهته ولو لم يكن
على الميت دين فباع عبده فاستحق قال ان كانت الورثة
كلهم كبار اقيم كالغراء في كل الاحوال من الامر وعدمه ومن
الموت والاستحقاق وان كانوا صغارا لا يرجعون على
الوصي مطلقا استحسانا هذا ولو باعه القاضي فاستحق
يرجع المشتري في الوجوه على الغراء اذا لارجوع على القاضي
على ما بين في موضعه فكان كان الغراء تولوا البيع بأنفسهم
وقية ايضا بدون ترك عبدا لا غير فباعه الوصي بلا اذن الحاكم
واخذ الثمن فضايع عنده واستحق العبد قال محمد بن
الوصي الثمن للمشتري ولا يرجع الوصي بما ضمن على الغريم الا
ان يقول له الغريم بيع عبد الميت واقض ديني من ثمنه
فانه حينئذ يرجع عليه لا غار به بقوله بيع قلت فرق بين هذه
وبين التي مضت لما ان العبد متعين هنا بخلاف ثمة فيكون
قوله بيع عبد الميت هنا كقوله بيع هذا العبد هناك ثم انما لم يكن
له الرجوع هنا بدون قوله بيع واقض ديني من ثمنه لان الغريم
لا يتعلق له بمال الميت اولان اخذ الدين ليس بمتعين
فلعله يسامح به نيلا لنواب الآخرة فمع ظهور هذا الاحتمال
لا يكون الوصي في بيعه عاملا له مفروضا من جهة بدون قوله

اسم امرؤ به يبيع اولاً

مدون ترك عبد لا غير
فباعه الوصي بلا اذن
الحاكم

فيه تصرف المالك

فلا ينفقه له سبب الرجوع عليه والله سبحانه اعلم ثم قال
في المشتري ولو كان له غريم حاضر وغائب فباع الوصي العبد
بامر الحاكم يرجع عليهما لكونه عاملا لهما قال ولو باعه الوصي بامر
الغراء وطلبوا منه قضاء واستعدوا عليه الى القاضي فقبض
دينهم من الثمن ثم استحق من يد المشتري ضمن له الوصي يرجع
به على الغراء اما لو باعه بعد الاستعداد عليه بامر القاضي ودفع
اليهم الثمن بامره فاستحق لم يضمن الوصي بل يرجع المشتري
على الغراء وفي الذخيرة او وصي بتصدق ثمن عبده فباعه الوصي
وقبض الثمن فضايع في يده قبل التصديق واستحق العبد
من يد المشتري ضمن الوصي للمشتري الثمن ويرجع بما ضمن في
جميع التركة في ظاهرها رواية قال العنابي وهو قول الامام
اخر اوتي منها جنا ان الامام كان يقول لا يرجع الوصي في التركة
بشئ ثم يرجع وقال يرجع في مال الميت بالثمن قال وقيل انه
قلها قال الكل وعن محمد انه يرجع في ثمنها ولا يرجع على الصغير
فقط قال في الذخيرة ولو هلك التركة كلها لم يرجع الوصي
على احد من الورثة والفقراء ان استحق بعد ما تصدق في
المشتري انه يرجع على الفقراء ولا يرجع في مال اليتيم وهذا خلاف
ما في الجامع الصغير وفي العنابية والوارث كالغريم وفي الذخيرة
قسم الوصي التركة فاصاب للصغير منها عبدا فباعه الوصي فقبض
الثمن وهلك عنده واستحق من المشتري يرجع المشتري على
الوصي وهو على الصغير وهو محصته على سائر الورثة لبطان

رجع المشتري

الفضة باستحقاق العبد وفي السراجية الوصي اذا باع عبده
 ثم استثنى رجع المشتري على الوصي بالثمن والوصي في مال الصغير
 والصغير على الورثة ولو كان البايع امين القاضي اورسوله لم يرجع
 عليه المشتري وفي القابلي فضاء الثمن على الغريم وان لم يامر
 الغريم بالبيع قل وعلى رواية الطحاوي وابن سماعه لاشي على
 الغريم ان لم يطلب البيع من القاضي انما ضمان الثمن في التركة
 وفي جامع القابلي ولو باع الوصي شيئا من التركة لغير الغراء
 وقبض ثمنه فضاء المبيع والثمن في يده ضمن الثمن للمشتري
 ويرجع على الغراء في ظاهر الرواية ويروى انه انما يرجع عليهم
 اذا قالوا بعهن او باعه بامر القاضي بطلب الغراء فلو لم يطلبوا
 منه البيع يرجع على التركة اجماعا وفيه ايضا ولو كان الدين مر
 القاضي ببيع العبد للغريم فباعه بالغير وضاء الثمن رجع الوصي
 به على الغريم بالف وضمن من مال نفسه الفاد في الذخيرة
 الوصي عبد رجل واستعمله في حاجة اليتيم فملك في يده ضمن
 الوصي قيمته للمغصوب منه ثم هل يرجع الوصي بما ضمن في مال
 اليتيم لا رواية فيه عن اصحابنا وقال المتأخرين ينبغي ان لا يرجع
 في الخلاصة واحكام الصغار وفي القابلية قال الوصي استرث
 لك العبد الذي في يده فلا توفد الثمن من مالك وفلان جاز
 صدق الوصي على الصغير حتى لا يضمن ما دفع من الثمن باقراره
 وفي الولوالجية مريض اعتقل لسانه وله مال في يده وصي فانفق
 عليه الوصي من ذلك المال فالوصي ضامن لما انفق الا ان

الوصي اذا باع عبده
 ثم استثنى رجع

غصب الوصي عبد رجل
 واستعمله في حاجة

مريض اعتقل لسانه وله
 مال في يده وصي فانفق

مكرر

يكون انفاقه عليه بامر القاضي فيمنع لا يضمن الا لو كان وكيله
 في النفقة في حال صحته فانفق عليه بعد مرضه فانه لا يضمن
 وفي البنية مريض اعتقل لسانه فانفق وصية يضمن وما انفق
 وكيله في حيوته لا وفي المحيط عن النوازل مثل ابو القاسم يضمن
 اوصي اقربا ان يكفنها بمقدار سنتين درهما فكلت ثوبا بساوي
 ثمنه في درهم قال ان لم يفعل ذلك باذن جميع الورثة وهم
 ضمنتم جملة الثياب ان كان الكل رقيقا وان كان البعض
 رقيقا والبعض كفن مثله لا تضمنه وتضمن ما وراء ذلك في الولوالجية
 والمنية عن السراجية زاد الوصي في عدد الكفن يضمن الزيادة ولو
 زاد في قيمة يضمن الكل لانه مستر لنفسه لعدم كونه خيرا الميت
 واليتيم وفي البنية ويضمن ما زاد في عدد الكفن والكل ان زاد في القيمة
 وفي الخاص والخاتمة اوصي بان يحل جسده الى موضع كذا وفي
 هناك فحمله الوصي وانفق فيه شيئا من التركة فان حمله باذن الورثة
 وكلهم كفا راو باذن الغراء والتركة مستغرقة لم يضمن والا يضمن
 ما انفق لان هذه وصية باطلة لانها ليست بقرينة ولا فيها فائدة
 فلا يعتبر ومثله في المحيط والولوالجية قلت ومثله كل وصية لا يجب
 تنفيذها في الشرع وفي الظهيرية والخاتمة اوصي بان يحل الطعام
 للميت واطعامه للمحضرين للقرينة قال الفقيه ابو جعفر يجوز وصية
 من الثلث ويحل اكله لكل من يطول مقامه عندهم وكذا الكل من
 يحن من مكان بعيد غنيا كان او فقيرا ولا يحل للذين لا يطول مقامهم
 عندهم ولا للذين يقصر مقامهم ومثله في الولوالجية ثم قال

99

زاد الوصي في عدد الكفن

الوصي حين حياته

في نفقة الميت

اوصي بان يحل الطعام للميت

ابو جعفر وحده الطول والقصر عدم البيوت في بيته والبيوت في بيته
 قال فان فضل شيء من الطعام ان قل لا يضمن الوصي لتعذر
 التمرز عن القليل او قصره وان كثر ضمن لا مكان الاحتراز عنه
 وفي البنية وفي الوصية بالطعام ان فضل كثير ضمن الوصي
 وقليل لا يعني لا يضمن وفي الناحي وعن ابي بكر الاسكاف
 ان الوصية باتخاذ الطعام بعد الموت ثلاثة ايام باطله
 وفي الخلاصة وهو الاصح قال الناحي وقال استاذنا ان عتق
 الذين يطعمون الطعام يجب تنفيذ الوصية قلت فلو لم يتم
 الوصي واتخذ الوصي يضمن لبطالان الوصية وفي الولو الجنية
 انه ذكر في بعض المواضع ان هذه الوصية باطله وذكر في بعضها
 انها صحيحة وفي الغنية عن السراجية وتعرف في زمان الوصية
 لا طعام بعد الموت فيحمل للفقير لانه مقصود الوصي
 تبع للعرف لان العرف معتبر في الشرع الا ان يعين المصنف
 فيعتين قال ولو اوصى بان يتخذ طعام بعد وفاته ويطعم
 الذين يحضرون التعزية جازت من الثلث لعرف الزمان
 ولا تختص هذه الوصية بصنف من الاصناف كالحلأ والفقرا
 بل يعم الجميع قال ولو اوصى باتخاذ الطعام لمن يحضر على موته
 يتخذ لكل من حضر من الرجال والنسوان والصبيان وقيل
 للحيوان ايضا كالكلاب وهذا ليس بصحيح قلت والمدار فيه
 على ما سبق العرف والعادة لان العادة قاضية والمعرفة
 عزما كالمقصود نصا فعدم دخول الحيوان لعدم شمول من يحضر

في تصرف المولى

الوصية بالطعام بعد الموت متعارفة

في تصرف المولى

لخصه

لخصه بالعقلاء وانتفاء العرف حتى لو وجد العرف في الكلا
 للزم اطاعها في المسئلة الاولى دل على ما قلنا ما في البنية من
 قوله وفي بعض البلاد يطعم من يجي من مكان بعيد والاغنيا
 والفقراء فيه سواء كذا اكل من حضر في عرفنا حيث جعل المدار العرف
 وانه سبحانه اعلم وفي مختارات النوازل لصاحب الهداية
 ولو اوصى بان يتخذ طعاما بعد وفاته ويطعمه الناس يجوز لغير
 والغنى في ذلك سواء وفيه عن فتاوى الفضلى مات عن ابن صغير
 وبنت كبيرة هي الوصي فنصت بقصد تركه وجعلت بعضها
 لابن فرائت في مناهيها والد باينونها ويقول لها لم فعلت
 كذا قال فان لم يكن الوالد امرها بالصدقة يعني وصي بها ففعلت
 فومن مال مشترك بينها وبين الابن فعليها ضمان حصه الصغير
 لا تلافيها عليه قال ولعل رؤيتها الاب موتها لها لهذا المعنى
 فانه قد ورد في بعض الاخبار ان اعمال الاحياء تعرض على
 الاموات فواجبه خير او شره وما وجدوه شررا اغتوا وفي
 المستقى رجل اتى الى رجل بمال وقال ان هذا الغلان مات
 وقد جعلك وصيا في ماله فخذ فقال له الوصي اعلم مضاربة
 فضايع المال في يده فانكر كبر الوارثة وصاية الوصي ان اقام
 الوصي بينة على الوصاية يضمن حصته الكبار عند المضاربين
 ولا يضمن شيئا عند الامام ويضمن العامل ومثله في جامع العتباتي
 قال في المستقى ولو لم يقيم الوصي بينة عليها لا يضمن اجماعا وذلك
 لان الامر بالمضاربة لا يعمل الا بعد ثبوت الوصاية ولم يثبت ثم

اعمال الاحياء تعرض على الاموات

لم يصل اليه لان الوضع فيه فلا يضمنه الا العامل وفي العادة
 للميت ودية عند رجل فامر الوصي المودع بان يقرضها او ينفقها
 او يهبها ففعل المودع لم يكن على الوصي ضمان قال العتابي
 انما على المودع قال ولو كانت للميت ودية او كان له غصب
 عند ان ان فقبضه الوارث يضمن للغراء اما لا يضمن الوصي
 اذا قبض وفي الذخيرة قبض الوصي المال من منزل الميت
 ليرده على الورثة فملك عنده لم يضمن الوصي ما يملك لما ان له
 من ولاية قبض الشركة للرد على الورثة وكذا لو كان على الميت
 ديون تستغرق الشركة فقبضها لقضاء الديون وفي الزيادة
 مال حائط الصبي فاستد على ابيه او وصيته فلم يقض القدر
 فسقط واتفق شيئا ضمان المتلف على الصبي وللأب
 الوصي وان افرط في النقص فان بلغ الصبي بعد التقدم قبل
 السقوط او مات الأب والوصي قبله فلا ضمان فيه على احد
 لان بالموت وبلوغ اليتيم يبطل حكم الاشهاد السابق فان تقدم
 على الصبي بعد بلوغه ثانيا فسقط واتفق ان نافذية على
 عاقلة الصبي يؤذونه في ثلاث سنين وروى بشر عن ابي يوسف
 في وصي اخرج جناح من دار اليتيم فاتفق انسانا انه قال يمين
 الوصي الدية لقيام فعله مقام فعل الصبي فيكون جانيا بذلك
 الفعل وفي المحيط وصي ضرب اليتيم للتأديب فمات من ضربه
 ان ضربه فوق ما يضرب للتأديب او ضرب عضوا لا يضرب في
 التأديب فعليه الدية والكفارة اجماعا ويحرم عن الميراث ايضا

ان قبض المودع بالدية
 بغير الوصي

مال حائط الصبي فاستد
 على ابيه او وصيته

وصي ضرب اليتيم للتأديب
 فمات من ضربه

ان كان وارثا للصبي وان ضربه حيث يضرب مثل ما يضرب في
 التأديب فكذلك عند الامام وعندهما لا شيء عليه وفي النواذر
 عن ابي يوسف عليه الكفارة فقط ويحرم عن الميراث ومثله لأب
 وذكر ثمس الأئمة في شرح الاصل ان با حنيفة رجع الى قولهما وهو
 الصحيح أي فيما اذا ضرب للتأديب اما لو ضرب لتعليم القرآن او عمل
 غيره لا يضمن ان كان الضرب ضربا معتادا في محل معتاد وهذا
 بالاجماع كما اذا ضرب المعلم للتعليم فمات منه كذا في بعض النسخ
 وفي المنقح عن الشيخين وجوب الكفارة على المعلم وان ضربه
 المعلم حيث لا يضرب او فوق ما يضرب للتعليم فالمعلم ضامن
 وفي كتاب الاحكام للاستبرق ان الأب يضمن عند الامام
 وفي بعض النسخ ان ضمانه فيما اذا كان للتأديب اما لو ضرب للتعليم
 لم يضمن ثم قال والحاصل ان عند ابي حنيفة اذا ضرب الأب
 ابنه بغيره حيث ما يضرب مثل ما يضرب للتأديب يضمن
 ولو امر المعلم بضربه كذلك لم يضمن والفرق له بين الأب المعلم
 ان المعلم معين في الضرب والأب ليس بمعين بل مستوف
 الحق لان منفعة ضرب الصغير راجعة الى الصغير وصلاحيه
 يعود الى الأب بحكم البعضية واستيفاء الانسان حقه متقيد
 بشرط السلامة واما عدم ضمانه بالامر للمعلم فلانه في ضرب نفسه
 مباشر والمباشر يجوز تضمينه وان لم يكن متقيدا كما في الزوج
 للزوج اما في امره فمستب والمستب لا يضمن بدون التعدي
 ولا تعدي في الامر للمعلم بالضرب لان للأب ولاية ضرب صغيره

لو ضرب الوصي الصبي
 لتعليم القرآن

ان ضرب المعلم

الفرق بين الأب المعلم

وان كان اخا او عاقدا في حنيفة له الاستيفاء ايضا وعندهما
ليس له ذلك ولو كان الكبير شريكا اجنبيا بان كان القليل عبدا
مستزكا بين اجنبيين احدهما صغير لم يكن للكبير الاستيفاء اجابا
وفي المستحق الوصي امساك العبد الجاني لليتيم والافتداء بالارث
من مال اليتيم الا ان يكون بينه وبين قيمته تفاوت ثم ان الوصي
لو اخذ الفداء واشهد عليه لا يكون له الرجوع الى الدفع فان لم يكن
لليتيم مال سوى العبد يبيع الوصي العبد ويؤدي من ثمنه الارش
وان مات العبد قبل البيع يكون الارش دين على اليتيم يؤديه اذا تم
وفي جامع العتبي اوصى بان يعتق عبدا له فجنى العبد بعد الموت
فللوصي ان يدفع العبد بالحنانية وفي الولو الجنية فلو اعتقه الوصي
فان كان عالم بالحنانية يضمن الارش بالغاء ما بلغ لان للوصي الدفع
والفداء فاعتاقه اختيار للفداء لعدم امكان الدفع بعد القتل ان
لم يكن عالم بالحنانية يضمن قيمة العبد لانه باعتاقه اخرجه عن حيز
الدفع فيكون مستهلكا للعبد حكما فيضمن قيمته ما استهلكه ثم ان الوصي
لا يرجع بما ضمن على الورثة لكونه مخالفا للوصي في فعله ذلك لان الميت
انما اوصى بعقود غير جارية وهذا عيب قد جنى فيكون ضمانه لقصوره
فلا يرجع بما ضمن على الورثة وفي المحيط اوصى بعقود فجنى القتل
بعد الموت ان دفع الورثة بالحنانية بطلت الوجبة وان اخذوا
الفداء بالدية يكون الدية في اموالهم وامضوا الوصية ولو اوصى بشراء
نسمة عنها واعتاقه عنه فستر بها له الوصي فجنى قبل ان يعتقها
الوصي فالحكم فيه ما ذكرناه ثم اذا امضوا الوصية فتم متطوعون فمأذونه

وصي امساك العبد الجاني
حنيفة والافتداء بالارث

وصي يعتق عبدا له
العبد بعد الموت

وصي يشتري نسمة
ورعاها عنه

من الدية فرق بين هذه وبين القن الوصي بخدمة اذا جنى فقتله
فانهم لا يكونون متطوعين فيما اعطوه ويكون لهم الرجوع على الوصي
له بالخدمة ان اراد استيفاء الخدمة وهنا قال يكونون متطوعين
واذا صاروا متطوعين في صورة الايصاء بالشراء يكون على
الورثة والوصي اعتاقه عن الميت وفي الخانية بلغ الصبي طلب
من وصيه دفع المال اليه قالوا انما يدفع اليه المال اذا ظهر سده
في المال اما اذا بلغ سفيها غير رشيد فلا يدفع اليه في قولهم
ما لم يبلغ خمسا وعشرين سنة اجماعا اما اذا بلغ ذلك المبلغ
فمنه الامام يدفع اليه ماله وكالا لا يدفع اليه مادام سفيها
وفي دعوى المستحق واذا دفع الوصي الى الصبي ماله حين
ادرك وهو ممن بحر عليه لفساده كان دفعه جائزا ويراد
من الضمان ومثله في الخلاصة عن الاقضية وفي الجامع
بلغ الصبي فاسد فدفع اليه الوصي ماله جاز وفي العدة
والخلاصة عن الاقضية ايضا الوصي اذا دفع المال الى الصبي
لا يضمن وفي ظاهر الرواية يضمن وفي البنية ولا يدفع اليه
ماله حتى يونس منه الرشد فان دفع ماله قبل ان يونس
منه الرشد ضمن وفي آخر حجر الخانية والحافضية ايضا ادرك
الصبي مفسدا مضيقا للمال وهو في حجر الوصي والوصي عالم
بالحال فسلم اليه ماله فالتفد يضمن الوصي ما سلم اليه لا يضمن
بالتسليم الى المضيق اما لو كان الصبي مسلما فسلم اليه المال
قبل الادراك واذن له في التجارة فضايع في يده لا يضمن ومثل

بلغ الصبي طلب
دفع المال اليه

ادرك الصبي مفسدا او وصي
عالم بالحال فسلم اليه ماله

الاول في الولوية قال لانه دفعه الى من ليس له ان يدفعه اليه
 وفي الخلاصة لا يدفع الوصي مال اليتيم مالم يظهر منه ان ارشد
 وفي الولوية لا يجوز دفع المال الى اليتيم مالم يونس منه الرشد
 لقوله تعالى فان استم منهم رشدا فادفعوا اليهم اموالهم فقد مرنا
 الله تعالى بالدفع عند انبساط الرشد فلا يدفع قبله وفي الباب
 حكاية نصير ذكرها في الخلاصة وغيره وهي انه قال جاءني
 رجل ومعه صبي فقال انا وصي هذا الصبي وقد ادرك افلا
 ارد اليه ماله قال شدا لاحتى تونس منه الرشد فذهب ثم عاد
 اليه وقال اردت ان اتخذ له قميصا فاني و قال ان هذه الايام
 ايام العيد والخيوط يطلب لذلك اجر كثيرا فقال شدا
 ادفع اليه ماله فانه قد صلح **فصل في تنفيذ الوصية**
 في الولوية الوصي بما عليه من حقوقه تعالى ان وفي الثلث
 بالكل فالمرتين وان لم ينف الثلث فان كان الكل تطوعا
 ببداء الوصي في تنفيذها بما نطق به الوصي اذ لا ثم فتم لان
 الكل في الدرجة سواء فيخرج بذكر الوصي وتنفيذها بمرارة
 وكذلك لو كان الكل فريضة او واجبات اما لو كان بعضها
 واجبا وبعضها تطوعا ببداء بالواجب وان اخذه الوصي لانه
 اهتم ولو كان بعضها فريضة وبعضها واجبا ببداء بالفريضة
 لانها اهتم من الواجب قال ولو اوصى مع ذلك بوصية الانسان
 بعينه حاقوا ذلك في الثلث فيعطى له بقدر ما يصيب من الثلث
 لم يجمع بين هذه الوصايا ويفعل بها ما ذكرناه من الترتيب ثم قال

حكاية نصيب

اوصى باعليه من حقوقه

والمعبر في تنفيذ الوصية من الثلث القيمة وقت القسمة لا وقت
 الموت ومثل هذه الاخيرة في الغنية والخلاصة وتفصيله في المطول
 وفي المنهاج اوصى بوصايا يقوم باعيانهم وبوصايا من حقوق الله
 تعالى مثل الحج والزكاة والكفارات والواجبات والثلث لا ينفى
 بذلك بدئي بما اوصى يقوم باعيانهم ثم بالفروض ثم بالواجبات ثم
 بما ليس بواجب فيقدم فيه ما قدمه الوصي وفي القسمة للزاهدي
 اوصى بثلثه الى مصارف معينة ووارثه فاسب لم يكن للوصي اخراج
 الثلث الى مصارفه الا من المكمل والموزون قلت وذلك لما ان
 للوارث حق في صورة العين فلعنه يستخلص ما يخرج به الوصي
 لنفسه فلا يكون للوصي ان يتصرف فيه الا في المشايات منه والله
 سبحانه اعلم وفي النوازل اوصى بوصايا يقوم بنفس الوصي
 بالكل منهم من الوصية يستأذنهم الوصي في ان يعطيهم كيف يشاء
 فاذا اذنوا يعطيهم كيف شاء لان في هذا صرف الحق عن المستحق
 فان رضى به جاز والا لكان في الولوية وفي النوازل عن ابن
 فممن اوصى لصبي بالف درهم فقال اعطوه اياه اذا ادرك او
 قال بعد موت ابيه قال يجب له الوصية بعد موت الوصي للوصي
 ان لا يدفع الى الصبي الى ادراكه او موت ابيه فان رفع الى قاض
 فان رأى اب الصغير موضع الالف امر الوصي فدفعها اليه وفي
 الخلاصة عن نوازل اوصى بثلث ماله للوصي ان يجعل ما على
 القاصب صدقة عليه وفي المحيط والنحاصي والحنانية اوصى بثلث
 ثلثه فاخذه الوصي فقصب رجل منه سنيانا او غصب كل واحد

المعبر في تنفيذ الوصية
لا وقت الموت

134

في تنفيذ الوصية

اوصى بوصايا يقوم

اوصى بوصايا يقوم

لوصي ان يجعل ما على القاصب
صدقة عليه

وهو معسر فاراد الوصي ان يجعل المستمك صدقة من المييت
 على الغائب قال ابو القاسم الصغار للوصي ذلك لان فيه قصر
 المصلحة ومثله في الولو الجبيرة والبنية وكذا في الفتاوى الظهيرية
 ثم قال في الظهيرية وكذا للوصي ان يجعل ما على الغائب المقر من
 الدين صدقة عليه ويعتبر من الثلث ومثله في القنية ثم قال
 في القنية وقال بعضهم لا يجوز ذلك في الدين فانه لو اوصى
 بثمنه الى الصلوات والصيامات وثمنه ديون على المعسرين
 فاراد الوصي ان يجعل ما عليهم لهم لم تجز بل لابد فيه من القبض
 منهم ثم التصديق عليهم قال والفرق ان قبض الغصب حصل
 بعد الموت فينوب عن قبض الصدقة بخلاف قبض الدين
 ثم قال وقال استاذنا وهذا القول احب الى حتى توجد
 الرواية يعني رواية الجواز في الدين ايضا وفي المحيط والظهيرية
 والمخلاصة اوصى بان يكفنه من ثمن هذا العين قال ابو القاسم
 للوصي ان يكفنه من ثمن عين آخر ولا يبيع تلك العين وتكفين
 العين للورثة وان وجد ما اوصى ببيع مستربا ولا يضم الوصي
 وفيها وفي القنية للزاهدي انه ليس للوصي ان يعطي من كفارة
 الصلوات سببا لابن الوصي ولا لابن نفسه الفقير قال وقيل
 يجوز صرفها الى المحتاجين من الورثة ومثله عن الامام محمد بن الفضل
 وفيها انه لو اوصى بان يعطي من كفارة صلواته لولد ولده وهو
 غير وارث يعطى له كما امر ولا يجزئ عن تلك الكفارة قال الزاهدي
 فعلى هذا ينبغي ان يكون الجواز محمولا على ما اذا كانت الورثة غير

بمس الوصي ان يجعل المستمك صدقة من المييت

لو اوصى بكفارة صلواته لولد ولده وهو غير وارث

كما قال في حيزه آخر عن زكي
 مبري فلانا عن كفارة يميني
 فاعتق فانه يعق ولا يجوز
 عن كفارة يمينه حاشا

والدين والمولودين وهذا بخلاف ما اذا كانت الرصية مطلقة
 للمساكين حيث يجوز صرفها للورثة مطلقا فانه ذكره
 عن محمد بن اوصى بثمنه للمساكين فاحتاج ورثته وهم كبار حضرة
 قال ان اجمعوا على ان يجعلوه لانفسهم فلم ذلك قال وكذا
 اذا احتاج بعضهم واجمعوا على جعله له اما ان كان في الورثة
 صغير او غائب او لم يرض بعض الحاضرين بذلك لم يجز للوصي
 صرفه للمحتاجين من الورثة فكنت وسيا في جنس هذه في هذا
 الفصل وذكر صاحب المحيط انه لو اوصى بكفارة صلواته لمعتين
 فلو وصى صرفها الى آخر وكذا الوصي بالبحر لمعتين وكذا الوصي
 بالبحر في سنة معينة فان للوصي ان يبيع عنه في سنة غير
 ومثل هذا عن العلا التاجري وقال الصدر الشهيد حسام الدين
 والشرف المكي انه ليس للوصي او القاضي صرفه الى غير عينية
 الوصي قال الزاهدي وهو الصحيح قال ولا ينبغي الا بعد الجواز
 لفد الزمان وطمع القضاة وغيرهم فيها وفي فتاوى في كل
 العراق اوصت الى زوجها بتكفينها من بعض المهر الذي لها
 عليه للزوج ان يكفنها باق مالها ولا يلتفت الى صحتها
 تلك لانها باطلة ومثله في الولو الجبيرة والمخلاصة قال في الولو
 لان قدر الكفون باق على ملك المييت فلا يفيد التعيين وفي
 الناحية اوصى بان يتصدق عنه كذا وكذا وقرأ من الحنطة
 وحينئذ ثمن تلك الحنطة ثمنها من امواله كثر من داره فجعل الوصي
 من غير ذلك المال قال جازله ذلك الا ان يكون فيما عتبه ليل

من كبره من الرصية
 هذه المسألة

في تصرف الميراث

لو اوصى بالبحر في سنة معينة
 الوصي ان يبيع عنه في سنة غير

اوصى بان يكفنه من ثمن كذا وكذا فان قيل الوصي
 من ثمن ذلك وكان وجدا لا يشترط ان يكون
 بل يبيع الوصي اياها ان لم يقبض الوصي على العين
 ذلك الشيء مورد ما قال ابو القاسم لا يجوز ان يبيع
 وذلك الشيء بغير قبض الوصي من الكفون يعني
 هو للورثة

بمس الوصي ان يجعل المستمك صدقة من المييت

اوصى بان يكفنه من ثمن كذا وكذا وفي موضع كذا
 قال ابو القاسم في الكفون موضع القبر باطل
 كذا في النوازل

على التبيين كان يكون ما عينة معروف بالطيب وسائر
 بالحبس فيخص الطيب بالوصية فلا يشتري من المال الخبيث
 وفي المتن اوصى بتصدق الف درهم ليس للوصي ان يتصدق
 وناير تساوي الالف في القيمة وليس هذا كذا نحن حيث يكون
 له التبديل وفيه قال تصدقوا بهذا الالف فمن محمد ان للوصي
 ان يتصدق بالف آخر من مال الميت ويبقى المعينة للورثة وفي
 العمادية وكذا لو غصب الوصي من رجل الف وتصدق بها
 للفقراء ثم دفع المعينة الى المغصوب منه جاز قال في المتن
 فلو ملك الالف المعين للوصية تبطل الوصية وقيل بغير
 الورثة مثله ان كان في الثلث وفاء ومثله في الظهيرية قال
 وكل منهما رواية عن محمد وقال في الثانية والخمسة القول بتمام
 الورثة وفي المحيط عن الخاص اوصى بتصدق الف من ماله
 لم يجز للوصي ان يتصدق بالف من مال نفسه وفي المحيط
 اوصى بالتصدق عنه بالف درهم فتصدق الوصي عنه بخطة
 قيمتها الف او على العكس ففي الاول لا يجوز ذلك وفي العكس
 يجوز ان كانت الخطة موجودة فاعطى قيمتها دراهم وقيل
 يجوز الكل اذا عدل وهو اختيار الفقيه ابى الليث وبه يفتي
 وقال في الولو الجية لو كانت الوصية بالدرهم فاعطى بدله
 الخطة اختلاف فيه والصحيح انه لا يجوز وبه اخذ الفقيه ابو الليث
 ذكره في النوازل لانه تفصيل لتخصيصه اما لو كانت المسئلة
 على العكس فانه يجوز لان اعطاء الدرهم اعطاء للخطة معنى

ليس للوصي ان يتصدق
 وناير تساوي الدرهم
 الوصي

فصل الوصي من مال الميت
 وتصدق بما تم دفع
 المعينة اليه جاز

اوصى بالتصدق بالف درهم
 فتصدق الوصي بخطة

يجوز ثم قال وهذا الفرق لا يتضح اذا فرق بين الفصلين
 من حيث التخصيص وفي السراجية اذا اوصى بالدرهم فاعطى
 الوصي الخطة جاز وفي البنية اوصى بان يتصدق بخطة
 فاعطى يعني الوصي قيمتها دراهم او بعكس جاز وفي الخانية
 ان جواز الكل قول ابن مقاتل وان الفقيه قال معنى قوله
 بالتصدق بالف درهم انه اوصى بالتصدق عنه بالف درهم
 خطة فسقط عن السؤال لفظة خطة قال فقيل له يعني
 لابن مقاتل فان كانت الخطة موجودة فاعطى الوصي قيمة
 الخطة دراهم قال ارجو ان يجوز وفي المتن والمحيط اوصى
 بالتصدق بهذا الثوب ليس للوصي ان يمسكه للورثة ويتصدق
 بقيمته اما ان يبيعه ويتصدق بثمنه استحسانا وكذا لو
 قال تصدقوا بهذا العبد او بهذه الدار فانه ليس للوصي ابقاء
 العين للورثة والتصدق بالقيمة وله يبيعه والتصدق بثمنه
 استحسانا وذكر في الخاص والمحيط والخانية انه ليس
 للوصي في مسألة الثوب عند محمد بن سلمة الا بالتصدق
 بالعين وكذلك اللقطة اما لو نذر وقال لله علي ان تصدق
 بهذا الثوب فله ان يتصدق بقيمته وقال خلف بن ايوب
 ان شاء تصدق بعينه وان شاء تصدق بثمنه وان شاء
 امسكه للورثة وتصدق بقيمته قالوا ويقول خلف الفقيه
 ابو الليث وقال هو الصحيح فانه ذكر في الزيادات فيمن اوصى
 ان يبيع هذا العبد ويتصدق بثمنه على الساكنين جاز لهم

ليس للوصي ابقاء العين
 والتصدق بالقيمة

معنى ان تصدق
 بهذا الثوب

التصدق بعين العبد فثبت ان التصديق بالعين والتمس
 على السواء بخلاف ما لو اوصى بهذا الثوب او بهذه البقرة
 لغلان المعين حيث لا يكون للوصي امساك الموصى واعطاه
 القيمة وذلك لان الوصية للمعين تمليك له بالموصى ولذا
 يحتاج في لزومها الى قبوله فلا يكون للوصي تبديل ملكه بلا رضا
 اما الوصية للفقراء فالمقصود منها تحصيل القرية والقرية
 بدفع القيمة المبلغ منها بدفع العين ولهذا المعنى لا يحتاج في لزومها
 الى القبول منهم وفي الولوالجينة مثل ما في النخانية والخاصي
 وصرح في الولوالجينة يكون مسئلة العبد مثل هذه قلت
 في مسئلة الدار ايضا كذلك والله سبحانه اعلم وفي المحيط
 عن خلف والخلاصة ولو قال تصدقوا بهذا الثوب ان شاءوا
 تصدقوا به وان شاءوا باعوه واعطوا ثمنه وان شاءوا
 اعطوا قيمته وامسكوا الثوب وفي جامع العتبات ولو قال
 المريض بيعوا هذا الثوب واستروا بثلثه نسمة يعني رقبته
 واعتقوها فاسترى الوصي بثلثه عبدا واعتقه ثم استحق
 الثوب فان الشراء والعق من الوصي وضمان الثمن على
 الورثة لانه ظهر ان الوصي استراه بمال الغير لا بالمال الخاص
 ولو قال المريض استروا بالف درهم نسمة فاسترى الوصي
 واعتق ثم ظهر من الوصي انما لو استحققت النسمة فلو
 يرجع في التركة وفي السراجية اذا اوصى بهذه البقرة بعين
 لمعين لم يكن للوصي او الورثة ان يتصدقوا بقيمتها بخلاف

القرية دفع القيمة المبلغ منها بدفع العين

في تصرف المولى

لو قال المريض بيعوا هذا الثوب واستروا بثلثه نسمة واعتقوها فاسترى الوصي بثلثه عبدا واعتقه ثم استحق الثوب فان الشراء والعق من الوصي وضمان الثمن على الورثة لانه ظهر ان الوصي استراه بمال الغير لا بالمال الخاص ولو قال المريض استروا بالف درهم نسمة فاسترى الوصي واعتق ثم ظهر من الوصي انما لو استحققت النسمة فلو يرجع في التركة وفي السراجية اذا اوصى بهذه البقرة بعين لمعين لم يكن للوصي او الورثة ان يتصدقوا بقيمتها بخلاف

اذا اوصى بهذه البقرة بعين لمعين لم يكن للوصي ان يتصدق بقيمتها

ما اذا قال هي للمساكين فثبت ان يتصدق بقيمتها قال الامام ابو
 الليث وفي الجواهر اوصى بثلثه لمعين لم يكن للوصي التصرف في
 الثلث بخلاف ما لو اوصى به للفقراء حيث يكون له ان يتصرف
 فيه بيحا وادار القيمة ثم ذكر في الفرق ما ذكرناه انما وفي المنعني
 والمحاطية قال تصدقوا بثلث مالي وله دور وعقارات للوصي
 بيحا والتصديق بثلث ثمنها قال ابو نصر وبه نأخذ وهذا بخلاف
 ما لو اوصى بالتصدق بهذه البقرة حيث لا يكون للوصي التصديق
 بالتمس ثم علمنا ما ذكرناه من الفرق قلت وهذه بناء على مذهبه
 كما مر وفي المحيط والخاصي اوصى بالتصدق بثلثه دابة على
 الفقراء وعليه يكون قال نصير للوصي ان يدفع الثمن الى
 الفقراء دون الفقراء ولا ضمان على الوصي بما فعله لانه في الخلقة
 للموصي الى خير مما اوصاه لان الواجب البداية بالدين ثم ان
 خرج من البداية من ثلث الباقي بعد الدين يتصدق بقدره
 والا فبقدر ما يخرج منه من الثمن وفي النخانية اوصى بثلثه ثوب
 والتصدق به فاستراه الوصي جاز للوصي بعيه والتصدق
 بثلثه كما جاز له ان يتصدق بعينه وفيها وفي النوازل والمحيط
 والخاصي والولوالجينة والبنية والخلاصة والسراجية قال
 بالفارسية ده يتيم راجاهم كمن فاعطى الوصي لكل يتيم
 كرايا يتخذ منه الثوب قال ابو القاسم انه لا يجوز لان هذه
 الكلمة يعني قوله جاهد يقع بين الناس على المحيط دون الكرايا
 قال الخاصي وقال القاضي الامام استاذنا اذا دفع الوصي

قال تصدقوا بثلث مالي وله دور وعقارات

في تصرف المولى

وفي المحيط في الاضاحي اذا وارث كان معجرا اذا اوصى بثلث يتصدق عنه بالثوب ورسم تصدق بقيمتها فان لم يجز قال وليس في الاستاذ اني

وه يتيم راجاهم

ان في الامام

لكل منهم الكرياس واجرة الخياط ينبغي ان يجوز قال لانه
 خير للتيمم الا في موضع يتعذر فيه تحصيل الخياط فانه لا يجوز
 فيه الا اعطاء المحيط وفي الكبرى والولوية والبنية ايضا
 اوصى بان يشتري ثمن داره كذا وكذا او قراض الحنطة وكذا وكذا
 ثمن من الخبز ويفرق به على الفقراء والمساكين فلم يبلغ ثمن
 الدار الى ما عتين فالوصي يحل البقية من ثلث ما بقي للميت
 من الاموال ان اتسع الثلث لذلك لان الثلث محل الوصية
 وتعيينه ثمن الدار ليس لمحصرة فيه بل لظنة عدم الخبز فيه
 كافي ساثر امواله فلا يقتصر عليه ثم ان عتين الميت الفقراء
 وامر الوصي بالتسليم في منازلهما فالوصي يعطى اجر عمل الوصي
 به من الثلث لان الامر بالتسليم الى الوصي اهم مع العلم
 بان ذلك القدر لا يحل اليهم عادة مجانا اطلاق منه للوصي
 بالاستيجار دلالة فله ايضا ذلك من الثلث الذي هو محل
 الوصية وكذا اذا اوصى بحل ما اوصى به الى موضع معين كالمنجى
 اما اذا اوصى به الى قوم غير معينين ينبغي للوصي ان يستعين
 في حمله بمن يحمله بغير اجر ثم يدفع للبحال من ذلك قدر الاجرة
 اما لو ادى اجر البحال من مال الميت يكون متبرعا في الاجرة
 للموذي لتمكنه من الاخذ والتصدق به في محل لا يلزم التحيل كذا قالوا
 وفي المحيط والخاص والحانية اوصى بان يشتري للتصدق
 عنه اربعون قفيزا من الحنطة بمائة درهم فرخصت الحنطة حتى
 صار يوجد ذلك المقدار بنصف المائة فحقه للوصي طريقان

اوصى بثلث داره ولم يبلغ
 ثمن الدار الى ما عتين

يعطى اجر عمل الوصي
 من الثلث

اوصى بالثلث بالتصدق
 اربعين قفيزا من الحنطة

احد هما ان يشتري بالمائة الموصى به ثمانين قفيزا ويفرقها على
 المساكين لان الوصية الشراء بالمائة وكذا لو ارتفع السعر
 وكان بحيث لا يؤخذ بالمائة الا عشرون قفيزا يكون الواجب عليه
 ان يتصدق بالعترين لا غير فكذا اذا رخص وان كان في ان يصر
 ثمن الزائد الى الورثة قال في الحانية والمحيط قال ابو بكر وكذا
 رويت عن ابي يوسف وقال النخاس قال الاستاذ وبالله
 يؤخذ لان ذكره المائة انما هو لاعتقاده ان الاربعين لا يشتري
 الا بها فيصدق بالاربعين ويرد الزائد من الدراهم على التركة
 وقال في الولوية هذه المسئلة على وجهين اما ان يراد
 بهذا القول التصديق بالمائة ثم يقول استروا بهذا كذا او يريد
 ان يشتري بها حنطة ويتصدق بالحنطة ففي الاول يشترى
 بالباقي حنطة ويفرق حتى لو كان الاربعون بمائتي درهم
 لا يجب عليه الا التصديق بالمائة فلا يتصدق الا بعشرين وفي
 الوجه الثاني يرد الباقي على الورثة لان غرضه هو التصديق
 بالاربعين وقد حصل قال كذا روى عن ابي يوسف وفي
 النوازل والولوية اوصى الرجل بحنطة وبنها لاخر فان كان
 في ثلث الموصى شيء ففقه تمييز الحنطة من التبن من ذلك
 الثلث ينفقها الوصي على الجيرة لان كلا من الحنطة والتبن اسم
 للمال فيكون التحليف من الوصية وعلى الاتفاق من الثلث
 الى الخرج لان مؤنة ملك الموصى وان لم يكن في الثلث شيء
 يكون مؤنة التحليف عليها على قدر قيمة ما اصاب لكل منهما

اوصى بالثلث
 وبنها لاخر

مؤنة ملكها فيكون عليها كذا روى عن الحسن بن زياد ما لو
 اوصى به بن سمته هذا المذاويك به لذلك فؤنة التخليص
 على صاحب الدهن قال في الولو الجية وفي الظهيرية والنجاة
 اوصى بان يشتري له بهذه الالف ضيعة ليس للموصي
 شراؤها في موضع آخر كما انه ليس ان يوقف ما اشتراه
 في ذلك الموضع الى غير ما امر به الميت ذكره في الخاصي قال
 الامام ابو نصر له ان يشتري في اقرب المواضع من الذي
 سماه الموصي اما ليس له ان يصرف المال الى وجه آخر
 من وجوه التبر كغير المساجد وقول ابي نصر هو المتخار ذكره
 في الخاصي وقال فيه ولو اتلف الوصي ثمن الضيعة بغرم
 مثله ويشتري به الضيعة ومثله في الخانية والولو الجية
 وذكر في الخانية انه اوصى ببيع قننه هذا والتصدق بثمنه ان
 ساء الوصي تصدق بالثمن وان ساء بالعبد فلو استحق
 العبد بعد ما تصدق بثمنه يرجع المشتري بالثمن على الوصي
 وهو على من تصدق عليه من الفقراء والمساكين ولا يرجع
 في مال الميت كذا في المنقعي والحافطية وفي النوازل والمحيط
 اوصى بشراء عبد بكذا واعاقه وفي التركة عبيد تساوي تلك
 الدراهم لم يجز للوصي ان يعتق واحدا منهم اما لو كانت الوصية
 بشراء قدر من الحنطة وتفرقها على الفقراء وفي التركة حنطة
 يجوز للوصي ان يفرق ذلك القدر من تلك الحنطة وفي
 الولو الجية مثله قال لان العبد ما يتفاوت فيجوز ان يكون امره

لو اوصى به بن سمته
 هذا المذاويك به

اوصى بالشر في ضيعة في موضع
 ليس للموصي اولا في موضع



اوصى ببيع قننه والتصدق
 بثمنه

اوصى بشراء عبد واعاقه
 وفي التركة عبيد

الشراء

بالشراء احسن من عبيد واروى منهم فلا يعينه الا الشراء
 اما الحنطة فانها لا تتفاوت لانها مثلي ثم قال في النوازل
 هذا اذا اوصى بشراء العبد واعاقه معا اما لو قال باعتقوا
 عني عبد اولم يزد فقد كان ابو عبد الله القلاني يقول للوصي
 ان يعتق واحدا من عبيد الموصي بخلاف ما تقدم فانه يعتق
 فيه ما يشتري من آخر قال الا ان يبيع الوصي عبد الموصي
 من آخر ويسلمه اليه فيستريه ويعتقه فانه حينئذ يجوز وان
 ابو نصر يقول لا يجوز للوصي ان يعتق الذي كان للموصي وقت
 الموت في الوجهين معا قال ابو بكر كنت اميل الى قول القلاني
 الى ان حضرت وصية صديق لي فذكر فيها اعاق عبيدين
 عنه وكان له عبد كان هو راضيا عنه وامرني عبده ذلك بان
 اذكره له ففعلت له انك تشي على عبدك فلان خيرا فلو جعلته
 مكان احدهما قال لا فعلت ان الصواب ما قاله ابو نصر
 ثم قال الخاصي وقال الاستساذ الفزوي على قول القلاني
 الا في تجوزيه شراء عبد الميت بعد البيع من اخر فانه لا يجوز
 للوصي اعاقه بعد الشراء كما لا يجوز قبل البيع لان امر المولى بشراء
 العبد مع علمه بوجود العبد في ملكه كالتمصيل على اخراج ذلك
 العبد من الوصية ولو نقص عليه لم يجز للوصي اعاقه فكذا هنا
 وفي الولو الجية قال اعتقوا عني عبدا او قال استروا عبدا
 فاعتقوه عني وله في الفصلين عبد واحد ليس للوصي اعاق
 هذا الذي في ملكه وقت الموت لانه امره بعقوب عبد منكر وهذا

رجال اعتقوا عني
 عبدا وكسروا



وكان في فاس

قال اعتقوا عني عبدا
 عبيد لا يعتقون
 الذي في ملكه وقت
 الموت

معين وقال بعضهم اذا قال عتقوا عني عتقوا ذلك
العبد جاز اما لو قال استروا و اعتقوا لا يجوز وفي البنية ولو
قال استروا الى عتقوا عتقوه لا يعتق من في ملكه وفي الفاء
الفضل اوصى بان يعتق عنه امة بكذا ويعطى لها من ثلث
كذا ان عين الامة جازت الوصية والامة جازت الوصية بالعتق
ولم يجوز بالمال الا ان يفوض ذلك الى الوصي ويقول ان حب
اعطها ذلك ففجوز حينئذ بالمال ايضا فانه يتمكن الوصي
من الاعطاء وعدمه يشبه قوله للوصي ضع ثلثي حيث اجبت
او حيث شئت ومثله في الولو الجية وفيها وفي العيون المحيط
اوصى بالترى لبر او عبد في الكوفة بالف درهم وعتاقه عنه
فالمعتبر نقد بلده الموصى دون العبد وفي جامع العتبي قال
للوصي اعتق ايها شئت بعد موتي فان قبل في المجلس فله
ان يعتق ايها شئت وبعد موته وان لم يقبل او قال لا اشأ
اجبر القاضي الورثة على اعتق ايها شئت والآن الوصية بالعتق
قد صحت ثم في تعيينهم لابد من اجتماعهم حتى لو كان فيهم غائب
ينتظر حضوره ولو كان فيهم صغير يعتق القاضي مقامه دون
الوصي والمكسب والارث والولد فيما بين ذلك للورثة
ثم اذا عين الورثة عبد لم يعتق حتى يعقده الوصي ولو اوصى
بعق عبد مشترك فاعتقه الوصي او الوارث لم يضم ولا يبي
العبد في نصيب الاجنبي وفي النوازل والمحيط مسئلة ثم
عن اوصى ان يتصدق بثلث ماله على المساكين وهو في البلد

اوصى بان يعتق عنه
يعطى لها من ثلث

اوصى بالترى
عبد

قال للوصي اعتق ايها
شئت بعد موتي

اوصى بعق عبد
مشترك

اوصى بثلث ماله
على المساكين

ووطنه في بلد اخر قال يعطى ثلث ماله مساكين بلده ووطنه
وان اعطى ثلث ماله مساكين البلدة التي مات فيها جاز وفي
الحنانية والمحيط اوصى بوصايا وفي البلد نقد ومختلفة فالوصي
ينفذ بما هو الغالب في البيعات في ذلك البلد وفي النوازل
والولو الجية اوصى بوصايا بالاشخاص معينين وفي البلد نقد
متخلفة يستعمل كل منها في العقود ينفذها الوصي من اقل
النقد ماله لكون الاقل هو المتيقن في امثاله على ما عرفت
في الاصول وفي البنية اذا كانت النقود مختلفة متساوية
في الرواج ينفذ باقل النقود وان كانت متفاوتة انصرفت
الى الاغلب يعني في الرواج وان استعمل البعض دون
البعض بتعين المستعمل منها للوصية وفي العيون المحيط
والولو الجية اوصى رازي لفقراء قرويين بالف درهم لم
لم الالف من نقد الرزى فان لم يرح نقد الرزى في قرويين
ولم يتفق فالوصى اما ان يصرفها بما يتفق في قرويين وان
صارت اقل من الالف او يعطيهم الدنيا ولو اوصى لمعينين
بالف مكسرة فباع الوصي كل التركة بالصالح او كانت التركة
دراسم صحا حافان الوصي يشتري بالصالح شيئا ويبيعه
بالمكسرة وينفذ منه الوصية والاخيرة في الحنانية ايضا وفي
الحنانية والمحيط اوصى بوصايا بالاجداد فانفذ الوصي بالارث
قبل يجوز ذلك وقبل لا يجوز قبيل لهذا القائل ليس يعمل

وان لم يكن بعضنا اقل من
من اقل من ثلث

اوصى بالاجماع الا الصغير من العتق رازي
من الاصل الاقل من ثلث من العتق رازي
اوصى بالاجماع الا الصغير من العتق رازي
اوصى بالاجماع الا الصغير من العتق رازي

اوصى بالترى
بالف درهم

اوصى بثلث ماله
على المساكين

الزئوف في الصرف والسلم والكتابة عمل الجيد فسكت قال
 الفقيه ابو الليث هذه الوصية على وجهين اما ان تكون باقوا
 باعيا نعم فتسا محو الزئوف مع علمهم بحال الوصية فانه يجوز
 اجماعا لان الحق لهم فيعتبرت معهم مع العلم او تكون للفقراء
 بغير اعيانهم فيجوز اعطاء الزئوف ايضا على قياس قول
 الشيخين ولا يجوز على قياس قول محمد فيعطي الفضل للفقراء
 اصلها خلافة اخرى هي ما اذا كان عليه جواد من دين او
 زكوة فاذى بدلها الزئوف ومثله في الولو الجية وفي الحيوان
 او وصى لفقراء مكة شرفها الله تعالى بنبي فاعطاه الوصي لفقراء
 غير ما جاز عند ابي يوسف ويضمن عند محمد للخي لفة وبقول
 ابي يوسف يعني لان الوصية جعل الموصي به مده سبحانه
 وكل الفقراء فيه سواء قال وفي الاجناس ان الامام مع محمد
 وانه لم يذكر في الجامع الكبير خلافا في الجواز ومثله في الولو الجية
 وفيها ولو اوصى بالتصدق على فقراء الغزاة او الحاج جاز
 للموصي ان يتصدق على غيرهم من الفقراء قال وهذا قول ابي
 يوسف وفي البنية اوصى بالتصدق على مساكين مكة لا يجوز
 لغيرهم بخلاف النذر ويختص بالسيوخ وفقراء فلان ثم
 قال بعد هذا باسطر اوصى لفقراء بلدة معينة فالاولى
 التخصيص ويجوز في غيرهم وفي النوازل والولو الجية والخلافة
 والسراجية اوصى لفقراء اهل بلخ فالافضل للموصي ان
 لا يجاوز فقراء بلخ لانه اوصى لهم وبه تحفظ وصيته صورة

ابن ان تصدق على مسكين بعينه فتصدق الوصي
 على غيره من الاجناس في نوازل او في
 ان تصدق على مسكين مكة او على مسكين في بلد اخرى
 الوصي على غيره من الاجناس ان كان لا يفرق
 وكذلك لو اوصى ان تصدق على اوصى بالتصدق
 فتصدق على اصحابه نعم فتصدق على الفقراء
 على التخي او الصبيان نعم فتصدق على الفقراء
 نعم فمن ذلك كله ولم يفتي به المسئلة
 بحجوة الامر

اوصى لفقراء مكة بنبي
 فاعطاه الوصي لفقراء
 غير ما

يقول ابي يوسف
 في هذه المسئلة

اوصى بالتصدق على فقراء
 الغزاة بالوصي ان
 يتصدق على غيرهم

اوصى لفقراء
 اهل بلخ

ومعنى اما لو اعطى في كورة اخرى جاز وهذا قول ابي يوسف
 وبه يفتى وقال محمد لا يجوز فيضمنه كذا في الخلاصة وفي المحيط
 عن الاجناس عن نواذر ابي يوسف يضمن لو كان الامر حيا
 وفي المتنق نذر يتصدق هذا المال على هذا الفقير او على فقراء
 مكة شرفها الله تعالى فتصدق على الغير صرح اما لو قال لرجل
 تصدق عني بهذا على فقراء مكة عظمها الله تعالى فتصدق
 الرجل على فقراء غير ما ضمن المامور وفي الظهيرية والحقانية
 انه لو قال له تصدق بها على فقراء مكة تجلها الله تعالى
 فاعطاه الوصي لفقراء مصر عن ابي يوسف انه يضمن عنه
 انه يضمن ان كان الامر حيا وفي النجانية روى الحسن من
 الامام انه يضمن الوصي بلا فصل بين حيوة الامر ووفاته
 وفيها وفي الحاقضية عن النوادر عن ابي يوسف في قوله للموصي
 تصدق على مرضى الفقراء او على السيوخ منهم او على النساء
 فتصدق الوصي على اصحابهم او شيابهم او رجالهم او تصدق
 على الايام يضمن الوصي قال في المحيط ولم يفتي هذه المسئلة
 بحجوة الامر وفي المحيط سئل ابو نصر عنه فقال على قياس
 ما روى عن ابي يوسف فيمن اوصى بالتصدق على فقراء مكة
 انه يجوز له التصديق على غيرهم يجوز وعلى قول زفر وهو قول
 محمد لا يجوز ولو فعل الوصي ذلك يضمن وفي امال الحسن انه
 قول الامام ايضا ولم يفرق بين حيات الامر ومماته والفتوى
 في هذه المسئلة على الجواز لان الموصي اراد كونه لله تعالى

فمن تصدق على فقراء
 فتصدق على الغير

عروض المحيط عن ابي يوسف
 رواية اخرى انه يجوز له
 التصديق على غيرهم

يضمن الوصي بلا فصل بين
 حيات الامر ووفاته

وذكر المسئلة في السير الكبير ونص فيه بالجواز ولم يذكر فيه خلافا
 وفي الظهيرية اوصى بالتصدق بثنى على فقراء الحاج قال الامام
 ابو نصر الموصى ان يتصدق على غيرهم من الفقراء وفي النجاشي
 ان هذا قول ابي يوسف اما على قول التلميدين فلا يجوز له
 ذلك كذا في الخلاصة وفي الولوالجية اوصى في الكوفة بشلثة
 لمساكين ووطنه في البصرة قال هشام يصرف الى مساكين
 بصرة ولو صرف الى مساكين الكوفة جاز لان الغرض ليصل
 البر الى المساكين والكل في المسكنه سواء قال وذكر في
 بعض المواضع وعزاه في الخلاصة الى العيون والنوازل
 ان ثلث ما كان له من المال يصرف الى مساكين بلدموت
 وما كان في وطنه يصرف الى مساكين بلدموت الوطن اعتبارا
 بالزكوة وفي الظهيرية ايضا انه لو اعطى الموصى الموصى لغير
 الموصى لم اوجاز اما لو امرنا بالتصدق عليهم فتصدق
 هو على غيرهم يضمن المأمور وفي النجاشي نذر ان يتصدق بهذا
 المال على مساكين اهل مكة او على هذا الفقير فتصدق
 به على فقراء بصرة او على فقير آخر جاز اما لو قال له غيره فخالف
 قوله واعطى للغير لم يخرز ضمن وهذا هو قول محمد الاخير في الوصي
 ذكر في فتاوى رشيد الدين قال المريض تصدق بثلثي في
 شعبان فتصدق في رمضان جاز وفي الظهيرية والنجاشية
 قال تصدقوا بهذه العشرة على عشرة من الفقراء فتصدق بها
 الوصي على واحد دفعة ومثله في الخلاصة عن النوازل وكذا

ولو قال تصدق على ان تصدق على مسكين
 قد ان يتصدق على غيرهم من الفقراء
 وبين المأمور وفي نوازل ابن سنان
 لو قال تصدق على ان تصدق بهذا المال
 على فلان الفقراء وعلى اهل بلد كذا ان
 يعطى على غيرهم
 الفصل الثاني
 من وصاياهم

لو اعطى الوصي الموصى
 لغير الوصي
 قال في المحيط ثم نظر ان كان تقديرا
 يروج في وطنه يثبت الى وطنه فيه
 من تقديرا الموت وان كان تقديرا يروج
 فيه فلو وصى ان يعطى ويثبت الموصوف
 الى وطنه وان صارت اقل من ذلك
 قال وكذلك لو اوصى بالف درهم ويصرف
 النقة لا يجزى في وطنه فانصرف
 وان ساء اعطى ما زاد من كذا
 في المحيط

لو قال تصدقوا بها على الواحد فتصدق على العشرة او قال
 تصدقوا بها في عشرة ايام فتصدق بها في يوم واحد جاز الكل
 قال النجاشي في الاخيرة لانه مخالفة الى الخير وذلك لان التعجيل
 في الانفاذ خير من التأخير وقال في الولوالجية لانه لا منفعة في هذا
 التقيد وفي النوازل والنجاشية اوصى باطعام عشرة مساكين
 عن كفارة يمينه فتداهم الوصي فما توا قال محمد بن عيسى ويعشى
 غيرهم ولا ضمان عليه وفي العيون قال اطعموا عني عشرة
 مساكين فداؤهم وعشاء ولم يزد فتداهم الوصي عشرة فما توا يعشى
 عشرة اخرى وعن ابي يوسف ان الوصي يعطى عشرة اخرى
 ويعتصمهم ولا يضمن استحقاقا والقياس ان يضمن كل شخص
 ابي يوسف يعطى ومثلهما في الولوالجية ايضا وفي النوازل والنجاشية
 والمحيط والولوالجية والنجاشية والنجاشية اوصى له بان يتصدق
 عنه الف درهم ويعطى لكل فقير درهمين فان اعطى الوصي لواحد منهم
 مرة نصف درهم واخرى نصف آخر قال ابن سنان ارجو ان
 لا يضمن الوصي لانه لما اكمل له الدرهم لم يكن مخالفا للموصى قلت
 او يكون متداركا للمني لفة وسواء فيه اعطاء الثاني قبل استكمال
 الاول او بعده وللوصي ايضا ان يزيد للبعض على الدرهم
 لكنه لا ينبغي ان يفعله لان الواجب الانفاذ على ما وصى به
 الموصى ولا يجاوز عنه برأيه اما لو قال لا تعطى لكل فقير الا درهما
 لم يكن للموصى ان يزيد على الدرهم كما اذا قال ولا تعطى لكل
 اكثر من درهم حتى لو زاد يضمن الزائد للمني لفة وبدون هذه المقاي

اوصى بالتصدق على عشرة
 فتصدق الوصي على واحد

قال اطعموا عني عشرة مساكين
 فداؤهم وعشاء ولم يزد

اوصى لكل فقير درهمين فان اعطى الوصي
 لواحد منهم مرة نصف درهم
 واخرى نصف آخر

في تعريف المؤلف

لا يضمن وفي الولو الجية لانه نهاه عنه وما كان منتهيا عنه لا يل
تحت الوصية وفي القنية اوصى لزيد بعشرة واوصى بغيره
صلوات معينة ولم يعين له مصرفا فاعطى الوصى لزيد عشرة
من القنية قال الخاصى يكون لزيد العشرة الباقية وفي الخانية
اوصى لفقراء هذه السكة فلما اتا اسم الوصى بالمال قالوا كلهم
ليس لنا به حاجة ولا يزيده تبطل الوصية ويكون المال ميراثا
حتى لو لم يدفعه الوصى الى الورثة يضمن وفي الواقيات والولوات
اوصى للفقراء بالف فدفعها الوصى الى غنى افتقر بعد موت الوصى
جاز اما لو خص الفقراء كان قال لفقراء هذه السكة فدفعها
الى من افتقر بعد الموت من اهل تلك السكة لم يجز فيضمنها
الوصى قال في الخاصى لان جهة الاستحقاق في الوجه
الاول مجرد الفقر فيعتبر ذلك وقت الموت الذي هو وقت
الاستحقاق واما في الثاني ليس الا الفقر وقت الاشارة
والتعيين لانه قضية التخصيص وهو اذ ذاك من غنياهم
فلا يصح الدفع اليه وفي الولو الجية قال لوصية اخرج من مالي
الثلث فتصدق على الفقراء الف درهم وثلثه الف لا يصدق
الا بالالف اما لو قال اوصيت بان تخرج من مالي الثلث ولم يزد
يلزم تصديق جميع ثلثه لانه امره باخراج الثلث وتميزه من
سائر امواله وهو لا يكون الا بالصرف الى موضع من الموضع
وموضعه ليس الا الفقراء لانه وصية بقرائن الاحوال ولا وصية
الا لهم فكان امره ذلك امر بالصرف اليهم قلت ثم لما تصدق

ان ائتمن الوصى بغيره
المولى بغير الوصية

قال اوصية اخرج من مالي
الثلث فتصدق
على الفقراء

في تصرف المولى

الالف من الثلث صالحا لسيبته اخراجه اعني تنصيبه
عليه فلم يلزم عليه صرف جميعه اعني الالفين في الفصل الاول
وانه سبحانه اعلم وفي العيون اوصى بثلثه لك كين ورثة
فقراء كبار فاراد الوصى ان يعطى للبعض منهم شيئا من الثلث
جاز ان اجاز بعضهم لبعض وذلك لان تعيين الوصى تعيين
الموصى وفي تعيينه لنفسه يشترط الاجازة كذا هنا وفي فتاوى
الفضلى اوصى الى قوم تساهم بالف درهم وله ورثة فقراء فزعم
الوصى ان الوصى اوصى بذلك القدر لك كين فطالب الورثة
الوصى بذلك المال بناء على انه وصية للفقراء ولا يجزى الوصى
ولا يظفر بهم فان لم يجزىهم فلفقراء ان يثبتوا كون الوصية
للفقراء فان اثبتوا يكون المال وصية صحيحة للفقراء ولا يكون
ميراثا للورثة لكن لا يعطى منه شيء لاحد من الورثة الا ان يرضى
به الكل وسم فقراء فيعطى لهم كما يعطى لغيرهم من الفقراء قال في
الولو الجية لانهم وغيرهم في الحاجة على السواء قال وانما يشترط
رضا الورثة لان تعيين الوصى كتعيين الوصى ولو عين الوصى
الورثة في الابداء يحتاج الى رضا الباقي فكذا هنا وفي العتبات
امر به بالتصدق بنسب من ماله له ان يدفعه الى ولده الكبير واخوته
اذا كانوا فقراء اما ليس له الامساك لنفسه الا اذا قال له ضم
حيث مست قال في الولو الجية لانه لانه في هذا معنى في
دفع الصدقة الى ولده المحتاج بخلاف الوكيل بالبيع اذا باع
من هولا حيث لا يجوز لانه مباو له فتكلم فيه التهمة ثم قال

تعيين الوصى
كتعيين الوصى

اوصى الى قوم
ورثة فقراء

امر به بالتصدق بنسب
من ماله له
الكبير واخوته
اذا كانوا فقراء

العتابي في المسئلة قال وعن ابن سلام انه لا يجزي ان يعطى
 لولده الصغير قال الولوي الجي لان القابض للصغار نفسه
 فيكون واضعا في نفسه قابضا لنفسه قلت والواحدة تولاها
 وفي الظهيرية والحافضية لو قال اوصيت الى فلان بثلاثي
 يضعه حيث شاء له ان يضعه في نفسه واولاده الصغار
 وقيل ليس له ذلك وفي الخلاصة بهذا لا يضعه في نفسه وقيل
 يضعه في نفسه وفي اولاده الصغار اما لو قال للوصي اعط
 ثلث مالي من حيث لا يكون له صرفه الى نفسه والى اولاده
 الصغار قال في الحافضية فرق بين هذه وبين ما سلف
 وهو ان الوصي هنا معرف بالاضافة الى نفسه فلا يخل تحت
 النكرة وفي الثانية دفع المال الى الوصي وامره بالتصدق
 بثلثه لا يجوز للوصي وضعه في نفسه وولده الذي لا يعقل
 القبض اما لو وضعه في ولده الكبير والصغير الذي يعقل
 القبض فانه يجوز وفيها اوصى بتصدق ثلثه او امر رجلا
 بالصدقة بثلثي من ماله فتصدق كل منهما على نفسه او على
 ابنه الصغير الذي يعقل القبض جاز اجماعا وفي الظهيرية
 والخلاصة اوصى بالتصدق بثلثه للوصي ان يصرفه الى
 اولاده الكبار والى امراته اما ليس له ان يصرفه الى اولاده
 الصغار ومثله في السراجية وفي المنتقى اوصى اليه بثلث
 يضعه اين شاء جاز له ان يضعه عند نفسه ثم يجوز له بعد
 ذلك ان يعطيه للوارث ولو غنيا وبلا رضا غيره من الورثة

في تصرف المولى

لو قال للوصي اعط ثلثي مالي من حيث لا يكون له صرفه الى نفسه والى اولاده

قال الامام قاضيان رجل امر رجلا بان يتصدق بثلثي من ماله ودفع اليه نفسه في القبض او بثلثه جاز اجماعا

لو وصى بثلث ماله لولده الكبار والى امراته

المال الى الوصي وامره بالتصدق بثلثي من ماله فوضع الوصي الى ابنه الصغير

لانه هبة مبتدأة منه اما لو اعطاه للوارث قبل ان يضعه عند
 نفسه او اعطاه للورثة على سبيلهم قبل الوضع عنده لم يجز
 الا باجازة كل الورثة ولو كان من اعطاه له فقيرا محتاجا لانه
 تنفيذ للوصية ولا وصية لوارث بلا اجازة البقية ومثله في
 جامع العتابي وفي البنية ضع ثلثي حيث شئت له ان يضعه
 في نفسه وفي اعط لا وفي جامع العتابي قال للوصي ضع ثلثي
 حيث شئت فلم يناء الوصي لا بد من اجماع الورثة على تعيين
 واحد فاذا عينوه ينقذه الوصي او القاضي او ابي الورثة كان
 وفي قينة الزاهدي عن الشيخ برهان الدين صاحب المحيط قال
 لاخر اصرف ثلثي الى الفقراء فصرفه اليهم الورثة فلم يوصى ان يخرج
 اليهم الثلث مرة اخرى وفي النوازل لقراينة صحيح وان كانوا
 لا يحصون وهو قول محمد بن سلمة وبه يعني وذلك لانها قريبة
 لانها صلة الرحم وقال البلخي ان كانوا لا يحصون فالوصية
 باطله ثم قال ابو القاسم الحسن ان تجرى الوصي فيفرق على
 المحتاجين منهم وقال النخعي قال لا ستاذا الحسن ان
 لا يفضل فقير الفقراء بل يفرق بين الكل لا يفضل للبعض
 الا برضا الاخيرين لان صحة الوصية انما كانت بجهة القراينة
 وهم فيها سواء وفي الولوي الجية اختلفوا في تفسير الاحصاء عدم
 الاحصاء والصحيح ما ذكره عن محمد بنهم ان كانوا ثمانية فمادونهم
 فانهم يحصون وان كانوا اكثر من المائة فانهم لا يحصون وفي
 البنية ولا نقدر الاحصاء وهو موكول الى راي القاضي قلت

114

لا وصية لوارث باجازة البقية

او في قرابة مع

اختلفوا في تفسير الاحصاء

في تصرف المولى

وهو الصحيح وفي العيون اوصى بوصايا وامر وصية بانفاذها
من ثمن ضيعة له فلم يجد الوصي من يشتريها قال ينبغي للوصي
ان يقوم الضيعة على وجه الاستقصاء فاذا قيل ليس فيه
من الغبن شيء يبيعها بتلك القيمة من رجل ويسلمها اليه ثم
يشترى الوصي منه بمال نفسه وينفذ وصاياه من الثمن
الذي اعطاه من مال نفسه وكذلك يفعل مثل ذلك اذا اراد
الوصي ان يبقى الضيعة له ذكره في الولوالجبة وفي العيون
اوصى بوصايا يخرج من ثلثه بعد قضاء ديونه بالسرعة فلم يخرج
كذلك الا ببيع دار له والوارث لا يرضى ببيع جميع الدار ان
كان الدين ياتي على جميع الدار او اكثر بحيث لا يبقى منها
الا شيء يسير فلو وصى ان يبيعها لا يسعه الا ذلك ان علم انه
ان لم يبع الدار يبقى الدين على الميت زمانا طويلا واهل الوصا
شركاء الوارث ومثله في الولوالجبة وفي الخاص والخاصية
اوصى لمعتين بمائة فباع الوصي من ذلك المعتين شيئا
من الزكاة بمائة او صلحه على ثوب قيمة مثل المائة او اقل
منها او اكثر جاز اما لو كانت الوصية للفقراء فصالح الوصي
ثلاثة منهم على عشرة منها لم يخرج ثم القياس فيه ان يشتري
منهم ما اعطاه لهم من العشرة لانه انما اعطاهم على شرط
سقوط الباقي من المائة كما هو قضية الصلح ولم يسقط حيث
لم يخرج لكنهم استحسنوا وقالوا يؤذى الوصي للفقراء التسعين
اتما بالمائة وصالحهم على ثوب قليل القيمة لم يخرج ايضا لكن

اوصى من ثمن ضيعة فليشترى
الوصي من ثمنها

على وجه صلحة الوصي
مع الوصي

يكون له اخذ الثوب منهم لانه لم يكن من جنس حقه لم يخرج اعطاه
لهم فلم يتعلق به حقه فيمكن الوصي من اخذه منهم بخلاف العشرة
فانه لما كانت من جنس المائة يكون اعطاهم اياهم اعطاه البعض
حقه في كل ايام البقية ومثله في الولوالجبة والمحيط والقضية
للزاهدي وفي البنية اوصى له بمائة فاشترى يعني الوصي له
شيئا من الزكاة بمائة وتفاضل جاز ولو اوصى بمائة للمساكين
فصالح يعني الوصي ثلثه من المال يكون بشئ لا يجوز وفي المحيط
قال في وصية بيعوا هذه الامة للعق من تحتها ام ولد او
يدبرها فاني ابيزها استحسننا ثم شرط عقبا واتخاذها اتم
وله لا يكون في نفس البيع ولكن يختلف من يريد شراءها انه
سيفعل ذلك اذا اشترىها وان لم يجد احدا يريد بها كذلك
فانه يعني لا يحيط من قيمتها ويبيع ممن يشترىها ولا يريد بها
ما ذكرناه وفي فتاوى الفاضل والمحيط والظهيرية اوصى
ببيع قته هذا ممن احبته القن و اراده يحبر الوصي والورثة ببيع
ممن اراده فان ابى من اراده عن شرائه بقيمة يحيط عن
قيمه مقدار ثلث مال الوصي ومثله في الولوالجبة وفي البنية
اوصى بخبر هذين العبدين او باوكسهم فملك احدهما ولا يدري
فالبياح الى الوارث فان لم يكن فلو وصى وفي الواقعات
والمحيط اوصى ببيع عبده للعق ببيع الوصي ويحيط قدر
الثلث ان لزم يعني بعدم ارادة المشتريين شراؤه بالقيمة
اما لو اوصى بشراء عبد فلان للعق لا يشترى الوصي باكثر

اشترى الوصي له بمائة
شيئا من الزكاة بمائة
وتفاضل جاز

قال في وصية بيعوا هذه
الامة للعق من تحتها
ام ولد

اوصى ببيع قته من
احبته القن

من قيمة لان الاول بمنزلة الوصية بعق عبده والنسبة وصية
 بعق عبده الغير وفي النسخ مريض قال من ادعى على سني
 وراى الوصى ان يفعل ذلك فعل قال كان من ينفذ يقولون
 ان هذه الوصية باطلة وكان نصير يقول هي جائزة بصير
 قال ما يرى الوصى ان يفعل فعل قال النسخ والفتوى على
 البطلان لكونه اقرارا للجهل اما قوله ما يرى الوصى الى اخوه
 فهو اقامة للوصى مقام نفسه فيصح ما الى الثلث فلا يثبت
 الاول وفي العيون والولوية الوصى للغائب بعق عبده يتفق
 الوصى على العبد من مال الميت الى قدوم الغائب قال في
 الولوية لان صحة الوصية بالقبول وقبل القبول هو في ملك
 الوصى فنقطة في ماله فاذا قدم فان قبله تصح الوصية ويرجع
 عليه الوصى بالنفقة كلها اذا كان الانفاق بامر الحاكم لانه
 انفاق لعبد الغير وان لم يقبله تبطل الوصية ويكون العبد
 ميراثا ولا يلزم على الغائب شئ من النفقة لانه ظهر انه انفاق
 لعبد الورثة من مال الورثة وفي النسخ الوصى بثلاثة فانفذ
 الوصى البعض منه وبقي البعض في يد الورثة هل يكون للوصى
 تركه في ايديهم قالوا ان علم الوصى انهم من اهل الديانة يخرجون
 البقية للوصية جازله المركة والا لا يسهل الترك ان كان يقدر
 على الاستخراج حتى لو لم يخرج من ايديهم يضمن ما تركه عند دم
 ان ضاع وفي المنتقى مات وبه وديعة من عقار او منقول
 وله ابن كبير وصى بكون الوديعة في يد الابن وفي الجواهر لا ينبغي

من ينفذ الوصى على
 ان ينفذ الوصى

في الجواهر من ينفذ الوصى
 من قال ما جازله من مال الغائب
 فانه بالنسخة قال ما جازله من مال الغائب
 الا ان قال ليس به ان ينفذ الوصى
 فلا يثبت القرض فلو كان قال
 لانه قد يرجع اليه بالوديعة
 في المسئلة اعطى من ثمنه خمسة
 فاستحق ما في النسخة من ثمنه خمسة
 التي قد لم ينفذ

ع او وصى للغائب بعق
 يتفق الوصى عليه
 من مال الميت

هل يكون للوصى ترك
 الثلث في ايدي
 الورثة

لوصى المتصرف في ثمن ما وصى الميت بالرجع عنه بتمنه وان يصرف
 الى شئ آخر اذا باعه بما يروج في طريقه من الاثمان اما اذا باعه
 بما لا يروج فيه فله ان يصرفه الى ما يروج فيه هذا لو كان في ثمن
 زيادة عن نفقة الحاج ذاهبا وآيبا والزيادة تخرج من الثلث
 فانه لا يدفعها الى الورثة قبل وصول المأمور بالرجع الى بلد الوصى
 لاحتمال الاحتياج اليه بضيايع ما في يد الحاج عنه وفي القنية
 للزاهدي اوصى بالرجع وكفارة صلوات عشرة سنين الثلث
 يسعها فاذا وصى الوصى الكفارة من النفقة وعين للرجع الدين
 المديون من مال كل صاحب المحيط فان الوصى يضمن
 قدر الدين وفي الوجيز عن المنتقى للوصى المتصرف في مال
 الميت بدون رضى الغراء اما ليس له ان يتصرف فيه بدون
 رضى الورثة يعني اذا كانوا كبارا حاضرين قلت لان حق
 الغراء في المالية فلو وصى ان ينقض التركة اما حق الورثة في
 المالية والصورة معا فلا يجوز له ان يفوت عليهم الصورة
 الا بالرضا وفي النوازل والحنفية للورثة يعني الكبار ان يتخلصوا
 التركة لانفسهم باداء الديون وانفاذ الوصية من خالص
 اموالهم ولا يكون للوصى منعهم من ذلك اما لو اختلفوا في
 الاستخلاص فالوصى يبيعها ويقضى من ثمنها الدين ونفقة
 الوصية ولا يلتفت الى قولهم لقيامه مقام الوصى ومثله
 في النسخ ايضا وفي البنية للورثة يعني الكبار قضاء الدين
 وانفاذ الوصية من اموالهم ليس لهم الضيايع وفي القنية

من ينفذ الوصى
 في ثمنه او ينفذ الوصى
 بالرجع

في تصرف المالك

لورثة استخلاص التركة

للزاهد عن الجليبي ان الوارث يستخلص التركة المستغفرة
 بالدين بقيمتها لا بالدين قال ولو كان له وارثان فقل
 احدهما للآخر اقض الدين وغذ التركة ففضاه لا يملك به
 التركة بل يكون للآخر ان ياخذ نصيبه منها ويدفع حصته من
 الدين وفي دعوى الخلاصة وكتاب القضاء منها ان للورثة
 حق استخلاص التركة بقضاء الدين وكذا للواحد منهم
 اذا امتنع غيره من الباقيين اما لو امتنع الكل فالقاضي لا يجبرهم
 عليه بل ينصب وصيا للبيع وفي الكافي ولو اراد بعض الورثة
 استخلاص غير من التركة بنفسه باء قيمته للبقية لم يكن
 له ذلك اما له ذلك في الغرماء وذلك لان حق الوارث
 متعلق بغير المال الميت وحق الغرماء ليس الا في المالية فانقرض
 وفي الذخيرة ولو امتنع الورثة عن بيع التركة وقضاء الديون
 وقالوا لا نبيعها ولا نقرض لها ولا نقضي الديون من اموالنا
 بل نعطي التركة للغرماء قبل بيعها الوصي او ينصب القاضي
 من يبيعها ويقضي الديون وقبل بل يبيع الورثة او لا على البيع
 اذا طلب الغرماء فان امتنعوا يبيعها الوصي او منصوب
 القاضي قلت فيكون هذا في كون الورثة كبارا كلهم والا فلكي
 ان يبيع حق الصغار قبل جبر الورثة وايضا الجبر لا يتصور
 الا في الورثة الكبار وفي النوازل والذخيرة والخيرية اذ كان
 الدائن وارثا المديون او وصيه يكون له رفع مقدار حقه
 من غير علم بقية الورثة وفي المسئلة عن السراجية اوصى بالبيع

قال احد الوارثين قد
 اقضت الدين فغذ
 التركة

لواحد من الورثة يستخلص
 التركة من الباقيين

لو امتنع الورثة من
 بيع التركة وقضاء
 الديون

في تصرف الوارث

قال في واريث الفتاوى ان الوارث
 الصغيرين له على اخيه من اموالهما
 وانه قال له ان ياخذ مقدار حقه
 من غير علم بقية الورثة

من فلان كذا كذا درهما وهو يخرج من ثلثه فعلى الوصي تنفيذه وفي
 آخر كتاب الوقف من الخصى مريض قال كنت متوليا على
 فلان فاستهلك من غلته كذا كذا درهما او قال ما اذيت
 زكوة مالي كذا كذا سنة فاذ ذلك من مالي بعد وفاتي قال
 ينظر ان صدقة الورثة في قوله ذلك ففي الوقف يعطى من جميع
 ماله وفي الزكوة من الثلث وذلك لانه لو ثبت استهلاكه كان
 يؤخذ منه فلا يكون اخذه مضافا الى الاقرار لانه في الحقيقة اقرار
 بالدين ومحملة جميع التركة اما الزكوة فلا يجب اخراجها بعد الموت
 الا بالوصية فيكون اخذها مضافا الى الوصية ومحملة الثلث
 وان كذب الورثة فلو وصى ان يحلفهم بالله تعالى ما يعلمون ان
 ما اقرب حق فان اقر والزهم على ما سلف وكذا لو نكحوا
 لان النكول كالاقرار وان حلفوا جعل الكل من الثلث لانه
 موصى به وفي الولو الجمية او وقف وقف ولم يجعل له في حال
 حياته قما وله وصى فالوصى قيم على اوقافه وفي الخلاصة
 فوصية وصى على اوقافه لان الوقف محتاج الى قيم يقوم
 في اصلاحه ويصرف غلته الى مصارفه وقد رضى بكونه
 وصيا يتصرف في امواله فرضا وبكونه وصيا رضى وبكونه
 قما لانها واحد بخلاف ما لو جعل له في حياته قما لانه تنصيص
 باستقلال كل منهما في خدمته فتسببه جعله وصيين ونصته
 في كل منهما بالانفراد في نوع من امواله وفي العيون اوصت
 الى ابيها وزوجها بوصايا من عتق وصلة وغيرها وترك

اوصى بان يقرض من ثلثه
 كذا كذا درهما

اقرض في مرض موته بانه
 استهلك غلته الوقف
 حال كونه متوليا

لم يجعل في حال حياته قما
 لانه لو جعل في حال حياته قما
 كان اقرارا

اوصت الى ابيها وزوجها
 من عتق وصلة

ضبعة وثيها وحلت وصغيرا وصغيرتين فقال الزوج
انفذ الوصايا من خالص مالي ولا ابيع الثياب ولا الحلتي قل
ان نفذ هذه الوصايا من ماله بامر الوصي الآخر فما كان من الصلوات
وصايا يحتاج فيها الى شراء شيء وقد استراه على ان يرجع
في التركة يكون ذلك ديناً في التركة وان اشترى على الايج
لم يخرج من الوصية وما يحتاج اليه من الصدقة من غير شراء شيء
فلا يخرج من الوصية بوجه من الوجوه قال احب الالب ابتداء
تلك الاعيان لاولاده وتنفيذ الوصية من نفسه فانه يهب
من الصغار مالا ثم يبيع الوصيان قدر الوصية من رجل
اليه ثم يشتري الالب للصغار من ذلك الرجل ذلك المبيع
بمثل ذلك الثمن او اكثر لوقوعه قبل نقد الثمن وينقذه من ذلك
المال الذي وهبه للصغار فيشتري به تلك الضيقة ويعطيه
للوحيين ثم لما فنقد ان منه الوصية وانه سبحانه اعلم
وفي القنية اوصى الى وارثه بتصدق ثلثه الى المساكين وتركته
حقار قال طهير الدين المرغينا في الوصي الوارث ان يدفع
القيمة من مال نفسه **فصل في تعدد الاوصياء** ذكر
في الولو الجبة والخانية والمخالصة والحاشي ان المريض اذا
قال لجماعة عنده اعملوا بعد موتي كذا وكذا وهو من اعمال
الوصاية فقبلوا او سكتوا ثم قبلوا بعد الموت فكلمهم اوصياؤه
وان قبل بعضهم وهم اثنان او اكثر فهم الاوصياء من بينهم
وان منهم الواحد فقط فهو الوصي لكن لا يجوز له تنفيذ الوصية

اوصى الى وارثه بتصدق
ثلثه الى المساكين
وتركته حقار

اوصى الى جماعة

كما يجوز للمنفرد فيرفع الامر الى الحاكم فيضم اليه واحد آخر فينفرد
معا او يطلق له التصرف وحده فينصرف بعده وذلك لان
الميت ماضى برأى الواحد حيث خاطب بالعمل الجماعة ثم
اقلها في الوصية اثنان فيكتفى به الحاكم دفعا للمضرة ولو
لاكون فعله هذا ضروريا لزم عليه اكمال عدد المخاطبين وانه
سبحانه اعلم وفي الخانية اوصى الى اثنين على التعاقب
قال تيسر الائمة الحلواني اختلف فيه المشايخ فقال بعضهم
ينفرد كل منهما في التصرف في مال الميت وقال آخرون هو
والايبصاء اليهما جمعا واحدا فلا ينفرد كل منهما في التصرف
وهو اختيار تيسر الائمة السرخسي وصاحب الخلاصة والاصح
قال في الولو الجبة من قال في المسئلة بالانفراد فقد قاسها
على توكلها ببيع شيء بعينه على التعاقب حيث ينفرد كل منهما
في البيع وفاقا والفارق قال اوان وجوب التوكيل وقت
التوكيل وهو في المسئلة متفرق فيكون كل منهما مستقلا
في الوكالة على ما اوجب ووجب اما الايبصاء فرمان وجوب
بعيد الموت وهو واحد فيكون الايبصاء اليهما في وقت واحد
كيف ما اوصى فيكون كانه جمع بينهما في الايبصاء بكلمة واحدة
وذكر في الوجيز ان الانفراد قول محمد والاجتماع قول الامام في
النارخانية اوصى الى رجل ثم مكث زمانا فوصى بوصايا
الى آخرتها وصيان في كل وصاية تذكر ايبصاؤه الى الاول
اونسي لان الوصي عندنا لا ينزل مالم يغزله الموصى ويخرجه

اوصى الى اثنين على التعاقب

اوصى الى رجل ثم مكث زمانا
فوصى بوصايا الى آخر

عن الوصاية بان يقول اخرجته عن الوصاية او يقول رجعت
 عن وصايتي اليه حتى لو كان بين وصيته مدة سنة او اكثر
 لا ينزل الاول عن الوصاية وفي النوازل اوصى اليها وقال
 فعل كل منها جائز وقال كل منك وصي تمام قيل هذا والذي
 يوصى اليها جميعا سواء في الخلاف في جواز الانفراد في التصرف
 وعدمه وقال ابن مقاتل ان الخلاف في الصورة النية
 اما في الاولى فكل منهما ان ينفرد في التصرف في قول علمائنا
 رحمهم الله تعالى وهو الصحيح ومثله عن الصغار رحمه الله
 تعالى ايضا وفي فتاوى الفضل والحانية اوصى بنصيب
 بعض ولده الى احد وبنصيب البقية الى آخرهما وصيان
 في كل ذلك وكذا لو اوصى الى احدهما بالدين والى الآخر بق
 عبده او بامر امواله او اوصى الى احدهما بميراثه في بلد والى
 آخر بميراثه في بلد آخر ومثله في الظهيرية وقال فيها وعند
 ابي يوسف ينفرد كل منهما فيما عتبه الموصى وذكر في الحانية
 ان محمد ابي يوسف ومثله في الولو الجية وفي الحانية
 في موضع آخر ان الانفراد قول محمد قال في الولو الجية فرق
 ابو حنيفة الامام بين الوصاية والوكالة حيث لم يقل باختصاص
 الوصاية فيما عتبه الموصى من النوع وقال باختصاصه في
 بما عتبه الموكل للموكل حتى صار مسئلة الوكالة وفاقية
 وهذه خلافة بناء على ان الوصاية اثبات الولاية للموصى
 وصى في الموصى ولا يحتل الثرى فكذا في الوصى اما الوكالة

اوصى اليها وقال فعل
 كل منها جائز

اوصى بنصيب بعض ولده
 الى احد وبنصيب
 البقية الى آخر

في تصرف الموكل

في اناية مشابه وقد انايه في تصرف مخصوص فلا يتعدى عن
 ذلك الى غيره فقلت وتحقق ان بالموث لا يتدارك ما بعده
 بخلاف الحيوة فذلك قال في الوصاية انها اناية من نفسه
 من كل وجه فلا يعتبر ما يدل عليه ظاهر تخصيصه بنوع من الانواع
 على انه في حالة الموت فلعلمه لم يقدر على بيان مراده على مراده
 بخلاف التوكيل فانه في حالة الحياة فاذا لم يكن مراده ما يدل
 عليه ظاهر كلامه يتبين في وقت آخر فلا معنى لالغاء ما يدل عليه
 كلامه دلالة ظاهرة قد تبرز في الحانية والظهيرية جعل واحدا
 وصيا على بناته وآخر على ابنته وثالث على امواله ورابع على
 ديونه فان شرط ان لا يكون كل منهم وصيا فيما اوصى به الى
 غيره ينفرد كل منهم بما شرط بالاخلاف وان لم يشرط فهو على
 الخلاف السابق كذا ذكره الكرخي والفتوى على قول الامام
 وفي البنية خض كل وصى بتصرف صار كل وصيا عاما وفي
 الظهيرية والحانية والوجيز اوصى الى رجل وقال اعمل برأى
 فلان او بعله فالوصى الاول وله ان يعمل بدون رأيه وعمله
 اما لو قال لا تعمل الا برأى فلان او لا بعله فما وصيان في
 الصحيح قال في الولو الجية لان في الاول امره بالمشورة وفي
 الثاني نهاه عن العمل فلم ينضم الى رأيه رأى فلان وهذا التفصيل
 اختيار الفقهاء الى الليث وعليه الفتوى وقيل الوصى في الوجيز
 هو الاول وقيل هما وصيان فيما معا وقيل الوصى التام في الاول
 الاول وفي الثاني في الثاني والاول وصى ناقص وفي الحانية اوصى

جعل واحدا وصيا على بناته
 وآخر على ابنته وثالث
 على امواله ورابع على

خض كل وصى بتصرف
 صار كل وصيا عاما

اوصى الى رجل وقال
 اعمل برأى فلان

الى رجل وجعل آخر مشرفا عليه ذكر ان طفي انها وصيان كماله
 اوصى اليها وقال الامام الفضلي المشرف ليس بوصي فلا يكون
 المال عنده اما لا يجوز للوصي ان يتصرف بدون رأي المشرف
 وعلمه وفي الخاص وبقول الفضلي يعني وفي البنية الوصي مع
 المشرف كالوصيين قال ولو جعل عليه مشرفا لا يتصرف
 بدون المشرف يتصرف وحده قال والوصي اولى بما ساك
 المال من المشرف قلت وقوله والمشرف يتصرف وحده بعد
 قوله كالوصيين محل نظر ولذا قال في جامع الفقه وقبل المشرف
 ان يتصرف فان بكلمة قيل فتدبر وفي النوازل اوصى اليها قبل
 احدهما وسكت الآخر فقال القابل للساكت اشترى لثمن كفتا
 فقال له نعم او اشترى الكفن فهو قبول منه للوصاية وكذا لو كان
 الساكت خادما للقابل جعل عنده فامره بشراء الكفن فقال نعم
 او شراء ومثله في الوالوجية والخانية وفي الخانية وغيره ان حكم
 هذا الفصل انه لا يمكن احد الوصيين او الاوصياء من التصرف
 بدون حضور رأي الباقي الا فيما لا بد منه او لا يكون فيه دخل
 للرأي وهو اشياء معدودة التجهيز والتكفين واستيجار
 الحال محل الجائزة وقضاء الديون من جنسها وطلبها والخصومة
 في حقوق الميت على الناس او عند الناس والخصومة فيما يدعى
 على الميت ذكره في النصف وتنفيذ الوصية المحيطة وعقود العبد
 المعين للاعتاق واستيجار النظر وشراء الطعام والكسوة
 وما لا بد منه للصغار وايجار نفس اليتيم لعل يتعلم واجارة مال

اوصى اليها
 وجعل مشرفا

في تصرف المالك

لا يمكن احد الوصيين او الاوصياء
 من التصرف بدون حضور رأي الباقي
 الا فيما لا بد منه او لا يكون فيه دخل
 للرأي وهو اشياء معدودة

الاشياء التي لا يمكن
 فيها دخل للرأي

اليتيم ذكره في البنية ورد الودائع والامانات والعوارض القصور
 ورد المشترى شراء فاسد او حفظ الاموال المجتمعة وجميع
 المضايعة منها وبيع ما يختص عليه التوى والتلف كالغواكه
 واللحوم وقبول الهبة للصغير وقسمه المكيل والموزون وفي
 العتابة وله تنفيذ الاعتاق فيما اذا اوصى بعقود عبيد بغير
 عينة بعد ما عينه الورثة كلهم وله ان يتصدق بالثلث الثلث
 فيما اذا اوصى بثلث ماله للفقراء وتنفيذ ما عزل من المرامم
 للتصدق قال في الخانية وفيما سوى هذه التصرفات مما
 يكون من باب الامانة والولاية او يكون فيه مدخل للرأي
 او يكون من اعمال التجارة ذكره في العتابة فانه لا يفرد فيه
 احدهما لانه ماضى الابرأيهما ورأي الواحد ليس كراي المتعدد
 فلا يفرد في قبض دين الميت وقبض ودأبه ذكره في الخانة
 والعتابة ولا يبيع احدهما شيئا ولا يشتري ولا يوجر
 ولا يستاجر ذكره في النصف ولومات المودع وله وصيان
 يفرد احدهما بالقبض عند عدم الدين ذكره في العتابة
 وهذا كله مذهب الطرفين وعند ابي يوسف لكل منهما ان
 يفرد في التصرفات كلها اصل الخلافية خلافة افراد
 احد الوكيلين بالبيع وفي العتابة وبهية هذا العين تعيين
 للموكل له اما لو عينه فان احدهما يفرد بالهبة هذا ولو وكل
 احد الوصيين الآخر جاز افراد الوكيل في جميع التصرفات
 وفي قال ان رأي الوكيل رأي الموكل فيجمع حينئذ في تصرفه

على يده احد الوصيين
 في قبض النصف

ان رأيا ان يجوز عندهما ايضا وفي وصايا المستفي لاحد الوصيين
 ان يوجر اليتيم على قياس قول ابي حنيفة وفي القدوري ان
 يوجره في قوله ولا يوجر عبده وقال محمد يوجر عبده وفي النية
 ينصرف واحد الوصيين باجارة مال اليتيم لاني التجارة وقبض
 الدين اوصى اليها جلة او الى كل على حدة وفي العتبية
 والصحيح ان الخلاف في كل واحد وفي النية مات احد الوصيين
 ليس للميت منها ان يتصرف في التركة عند الطرفين فيرفع
 المحي الامر الى الحاكم فان رأى الضم ضم اليه اذ هو ان رأى
 ان يجعل وصيا وحده ويطلق التصرف اطلق حينئذ
 يستبد بالتصرف وقال ابو يوسف يستبد المحي بالتصرف
 ولا يرفع الامر الى الحاكم قال وعن الامام في رواية انه ليس
 للحاكم ان يجعل المحي منها وصيا وحده حتى لو فعل لم ينفذ
 تصرف المحي باطلاق الحاكم له وهو قول ابن ابي ليلى قال
 الحدادي لان الموصي ماضى بتصرفه وحده ثم ذكر ان هذا
 اذا لم يوص الميت الى آخره او اوصى الى غيره فانه ينفذ
 تصرف ذلك الغير مع المحي الباقي كان الميت اوصى اليها
 ولا يحتاج الى نصب القاضي وذلك لان رأى الميت باق
 برأى من يخلفه حكما فيكون كما رضى به الميت قال ومثله
 لو فسق احد الوصيين فان الحاكم يعزل الفاسق ويكون
 بعده بالخيار ان شاء ضمن آخر وان شاء اطلق للعادل
 العمل على الخلاف السابق قال ومثله ايضا لو قبل احد

مات احد الوصيين
 فليس للميت منها ان يتصرف في التركة

لو فسق احد الوصيين

المحي طيبين بالوصاية بعد الموت دون الاخر او مات احدهما
 قبل موت الموصي وقبل الآخر بعد الموت ومثله في الولو
 وذكر في الحدادي مات احد الوصيين يجعل القاضي مكانه
 اخر اما عندهما فلا ان الباقي عاجز عن التصرف وحده واما
 عند ابي يوسف فلا ان المحي وان كان يقدر على التصرف
 وحده لكن الموصي قصد ان يخلفه متصرفا في حقه وقد
 بنصب الآخر فينصب فجعل المسئلة وفاقية وفي النية
 والولو الجية وبسوء الخلاصة عن الزيادات انه لا يجوز بيع
 الوصيين مال اليتيم من الوصي الآخر ولا شراؤه له منه كما
 لا يجوز من الاجنبي قال في النية وهذا عند ابي حنيفة وفي
 الخلاصة ان محمد معه وفي الولو الجية وانما لم يحز لان البائع
 اذا طالبه باداء الثمن يقول اعطيك النصف والجنس النصف
 فيؤدي الى النزاع قلت وهذا نزاع الى كون المسئلة وفاقية
 والظاهر انها خلافية مبناها الاستبعاد بالبيع وعدمه وانه
 سبحانه اعلم وفي احكام الصغار لا يجوز لاحد الوصيين
 ان يكاتب عبد اليتيم الا برضا الآخر وقد مر في فصل العتق
 وفي الحدادي تصرف احد الوصيين ثم اجازة صاحبه وجاز
 ولم يخرج الى تجديده العقد الا اذا كان تصرفا لا يتوقف كالبيع
 والشرا فلا يجوز وفي النية اوصى بالتصدق عنه بكذا وكذا
 فان لم يعين الغيرة لا ينفذ احد الوصيين بالتصدق خلافا
 لابي يوسف وان عينه يجوز للانفراد عند الكل قال وكذا لو

لا يجوز بيع احد الوصيين
 مال اليتيم

في تصرف المالك

ان لم يعين الغيرة لا ينفذ
 احد الوصيين بالتصدق
 الا بالصدق

اوصى بئى للمكين ومثله في الولو الجية والعتا بية ثم قال الامام
 شمس الائمة الحلواني كان متباينها يظنون انه اذا اوصى بشئ
 من ابواب الترتيف واحد الوصيتين بتفنيدها وليس الامر كما ظنوا
 بل الجواب على الوجه الذي ذكرناه وفي النوازل والوجيز
 عن الفتاوى اوصى اليها بالتصدق بققران معينة من الحنطة
 قبل ان ترفع جنازة فدفعه احد سما ان كانت الحنطة في دار
 الميت او في ملكه جاز دفعه ولا يكون للوصى الاخر منعه عن
 دفعه لان تصدقها لا يفتقر الى الراي كذا في الولو الجية وان
 اشتراها من الغير فالصدقة على المشتري لا على الميت فيضمنه
 لان الشراء لكونه ما يجري فيه الراي لا يجوز الا باجتماعهما فلا يملك
 المشتري في ملك الميت كذا في الولو الجية قال الفقيه ابو بكر
 يوخز في هذا يقول ابي حنيفة ومحمد ومثله في النجانية وفي الولو
 اوصى بشراء فقيرين من حنطة وفقيرين من شعير بعد موته
 ويفرق على الفقراء وفي التركة حنطة وشعير فلا بأس بان يقوم
 مال الميت بقيمة معلومة فاذا بلغ الى ما امر به الميت يتصدق
 من تلك الحنطة والشعير لانها سواء وفيها ايضا اذا كان في
 التركة كسوة وطعام فدفع احد الوصيين ذلك الى الايتام الذي
 اوصى لهم به ذكر ان طغى انه يجوز وان لم يكن ذلك في التركة
 فراد احد هما ان يشتري والاخر حاضر ليس له ذلك الا بامر
 الاخر وفي الولو الجية للميت دين على احد الوصيين لا يبرأ يادأ
 الى الوصى الاخر ومثله في خزانة المقتنين وفي الذخيرة قاسم

اوصى بشراء فقيرين من حنطة وفقيرين من شعير بعد موته

انظر كيف يتصرف الوصى

الوصيان المال فاخذ احد هما نصيب بعض الورثة والاخر حق
 الاخرين منهم لم يجوز عند الكل وكذا اذا غاب احد هما قاسم الاخر الورثة
 عند الطرفين خلافا لابي يوسف فانه يجوز عنده وفي تنف الغر فوي
 اذا اختلف في المال عنده من يكون ان جعلاه عند احد هما جاز
 وان اودعاه رجلا جاز وفي النجانية باع عبدا فرد على وصيه العيب
 فلا حد هما الا افراد برد الثمن على المشتري وليس لاحدهما قبض
 المبيع المعيب ولا ايداع ما صار في يده من التركة وفيها اوصى
 بشراء عبدا وعتاقه ليس لاحد الوصيين الا افراد بالشراء اما لو
 شربا عبدا فلكل واحد منهما عتاقه بدون راى صاحبه وفي النوازل
 اوصى بان يشتري من ثلثة بالف عبدا ويعتق عنه ولد وصيان
 ولا حد هما عبدا يداوى اكثر منها لكن يبيعه بالالف قال
 ان كان قوض الى كل منهما الا افراد في ذلك جاز شراء الوصى
 الاخر منه ولا يبيعه مولاه من رجل ويسلم اليه ثم يشتري
 هو وقرينه معا للميت لان الشراء لا يصح الا منهما وهو المختار
 كذا ذكره الولو الجي والنجاني ومثله في النجانية وقال وهذا الصواب
 يعني قول الصفا فقلت وهذه خلافيه وفيه وفي النجانية مات
 في يوم نيلج سدي فلم يحمله المحتسبون فاستأجر احد الوصيين
 حالين فخلوه الى المقبرة والوصى الاخر هناك وهو ساكت او
 استأجر سم بعض الورثة وكل من الوصيين ساكت قال
 الفقيه ابو بكر الاستيجار جائز والاجرة من جميع المال كالكنز
 ومثله في الولو الجية وقال النجاني اراد به اذا كان الامر بحال

اوصى بشراء عبدا وعتاقه ليس لاحد الوصيين الا افراد

في تصرف الوصى

يوجد من يحمله سوى الاجراء لان جواز استيجار حامل المولى انما
 يكون اذا وجد من يحل غيرهم قلت والا يكون حله واجبا على الجار
 فلا يجوز لهما اخذ الاجرة على الكل وفي الخلاصة عن الابيضاح
 اليها فمات وعليه ديون وعنده ودائع لا قوام شئ فقبض
 احد الوصيين المال والودائع بلا اذن صاحبه فملك في يده
 لا يضمن لجواز انفراد احد المنفرد بقضاء الدين ورد الودائع
 فصار كما اذا وصى الى واحد فقبض لذلك فملك في يده
 وقدر في فصل الضمان وكذا لو لم يكن في المسئلة على الميت
 دين فقبض احدهما التركة فضا عت في يده وكذا لو كان
 للميت غصوب عند اقوام شئ فاخذ احدهما الغصوب
 من ايدي الغاصبين بلا اذن صاحبه فضا عت عنده وبالكسبة
 منزل الميت وغيره واليد المحضنة وغيره سواء في هذه الاشياء
 نظر الى الوصى بخلاف الوارث فانه ليس له القبض الا من
 منزل الميت ومن اليد الغير المحضنة حتى لو قبض الوارث
 دينا للميت او دية له عند اخرا واخذ من الغاصب من الميت
 فضا عت عنده يضمن حصته غيره من الورثة وقال في النجاشية
 الا ان يكون ما اخذه في موضع يخاف عليه الهلاك فلا يضمن
 استحسانا وفي الخلاصة عن الجامع الكبير احد الورثة اذا قبض
 شئ من التركة فضا عت يضمن حصص غيره من الورثة الا
 اذا كان المال في موضع يخاف عليه الضيعة اما الوصى فانه
 يقبض مطلقا وفي النجاشية وان كان للميت ودية عند اخراو

في تصرف المولى

قبض احد الوصيين المال والودائع بلا اذن صاحبه فملك في يده

كان يكون يضمن في قارة

احد الوصيين لا يملك الاخذ من المودع والغاصب

كان ماله في يد الغاصب فان احد الوصيين لا يملك الاخذ من
 المودع والغاصب ففي الغصب يدفع الحاكم المخصوص الى
 ثقة امين وارثا كان او لا وفي الوديعة يتركه عند المودع وفي
 النوازل والظهيرية والنجاشية قال لوصيته ضعا ثلثي حيث شئت
 فمات احدهما قبل الوضع قال ابن مقاتل فان الوصية تبطل
 والثلث يرجع الى الورثة قال في الولوالجية لانه علق وصيته
 ذلك بمشيئتهما ولا يتصور ذلك بعد الموت اما لو قال
 ثلثي للميت كين وقال لهما ذلك فمات احدهما قال فان القاضي
 يجعل وصيا آخر مع الحي فينفذ ان الوصية او يقول للميت
 ضع انت وحدك فيمن شئت فيضعه فيمن شاء وقال ابو
 يوسف آخر الباقي منها الوضع فيمن شاء في جميع الصور
 وفي الهداية اقر الوصيان بان معهما ثالث يملك القاضي
 نصب الثالث معهما لانها اعترفا بالعجز عن التصرف وفي
 الولوالجية ادعى ثلثان انهما وصيان للميت فاقام احدهما
 بينة عادلة ولم يقيم الآخر لا يجوز لمن اقام ان يتصرف في مال
 اليتيم لانه اقر انه وصى مع آخر ولا يجوز لاحد الوصيين ان يتصرف
 في مال اليتيم بدون امر الآخر قلت فيرفع الامر الى القاضي كما
 فيما اذا مات احد الوصيين على ما مر والله سبحانه اعلم
 فصل في الاخراج في فتاوى الامام ظهير الدين
 المرغيناني ان الوصى ان يخرج نفسه من الوصاية ان عرف
 عجزه وكثرة اشغاله وفي الولوالجية والحيلة في اخراج الوصى

اقر الوصيان بان معهما ثالث

في تصرف المولى

الحيلة في اخراج الوصى

نفسه من الوصاية بعد نبوته له ان يدعي عين من عيان
التركة ولا يثبت فيتمه الحاكم ويخرج عن الوصاية حتما على
ما مر في فصل الدعوى قلت ثم قدره القاضي على نصبه
ثانيا مد فوع يكون الرضا بيده واقل ذلك المسئلة
على جواز اختيار الكذب خوفا عن الوقوع فيما هو اعظم
منه لانه في دعواه هذه كاذب قاتل والله سبحانه تعالى
اعلم وفي قينة المنية اوصى اليه ثم قال لا اريد وصايتك
قال القاضي علاء الدين المروزي لم يكن قوله ذلك عزلا
عن الوصاية وفي الايضاح والعدة والخلاصة لا يعزل
وصي نفسه في غير مجلس الحاكم لانه ملزم للقيام في مصالح
الموصي فلا يملك اخراج نفسه الا بحضرة من يقوم مقام
الموصي ممن له ولاية التصرف في مال الميت دفعا لاختلال
اموره هو الحاكم وفي الحافظة وصي القاضي اذا اراد عزل
نفسه ينبغي ان يشترط علم القاضي بعزله اصدله عزل
الوكيل نفسه فانه يشترط فيه علم الموكل كذا في الهداية
وسائر الفتاوى الوصي اذا حضر مجلس الحاكم فشكى العجز
لا يجيبه الحاكم بالعزل بل ان ظهر عنده كثرة اشتغاله وعجزه
عن القيام بامر الميت في ماله فانه يدفع ضرر البقاء باستبداله
لانه بعد طلب العزل يتعل اهتمامه بمصلحة اليتيم فيضطر
اليقيم باهماله ثم ان كان الوصي عدلا امينا كافيا لا ينبغي للحاكم
ان يعزله لانه ليس له ولاية الحجر على القول الرشيد خصوصا

في تصرف المؤلف

لا يعزل في غير مجلس الحاكم

على الحاكم ان يعزل الوصي العادل القوي

اذا قام مقام الاب الرشيد اما لو عزله فعند الامام شيخ
الاسلام خواهر زاده ينزل ويصير القاضي جائرا كذا في
الولوية الجدية وهو المذكور ايضا في الفتاوى الصغرى وشرح
ادب القاضي للصدر الشهيد وهو الصحيح لان قضاءه وقع
في محله فينفذ ذكره في الولوية الجدية وذكر في المستغنى والاضية
ان فيه اختلاف المشايخ ذكر القدوري والطلحاوي انه
ليس للقاضي انه من الوصاية ولا ادخال غيره معه الا
اذا كان اوفا سقا معروفا بالشرف فيبدله بالخير او عجز عن التصرف
فيعضده بالعدل الكافي وقال الفضلي اذا عجز الوصي
عن تنفيذ الوصايا يكون للقاضي عزله ذكره في الخانية قال
شيخ الاسلام خواهر زاده في شرح ادب القاضي وكان
ظهير الدين المرغيناني يستبعد القول بالانعزال ويقول
ان الوصي المختار مقدم على القاضي لقيامه مقام الميت قال
الزاهدي في قينة بعد ما ذكر انعزال العدل بعزل القاضي
اياهم واستبعد القاضي ظهير الدين المرغيناني هذا القول
وقول ابى ذر بعدم انعزال منسوب القاضي بالعزل
اذا كان عدلا كافيا قال استاذنا واذا انعزل وصي
الميت بالعزل وان كان عدلا كافيا فكيف لا يعزل وصي
القاضي بالعزل قلت ولما كان للقاضي ولاية عامة
وكان الاظهر من عدله واسلامه انه لا يعمل الا بما فيه النفع
المصلحة فلا جرم انه لو لم يكن في عزله مصلحة لليتيم والميت

في نسخة من ادب القاضي

في نسخة قول الزاهدي

في تصرف المؤلف

لما عزله لان مبنى الكلام انما هو هذا مقتضى قواعد الفقه حراز
 عزله ونفاذا فراجعه مطلقا وما يرى في بعض الكتب من صحيح
 القول بعدم الانعزال فبناه دفع المفردة الا يرى الى
 ما في جامع الفصولين من ان الصحيح عندي انه لا ينزل الوصي
 كالوصي فهو اشفق لليتيم من القاضي فلا يكون عزله نظرا
 لليتيم وامور القاضي نظرية وينبغي ان يفق بهذا الفساد
 الزمان كيف عطل عدم الانعزال بعدم المصلحة والنظرية
 وفساد قضاء الزمان وانت تعلم انه عسى لا يوجد من يقول
 بالانعزال والحالة هذه وانما يقول القائل به جملا لا حوالا لقضاة
 على الصلاح على ما هو الاصل الاصيل عند علماء الفقه الاول
 عندي ان يجعل هذا من قبيل اختلاف العصر والزمان
 لا من قبيل اختلاف العصر والزمان لا من قبيل اختلاف
 الجهة والبرهان والله سبحانه اعلم هذا ولو كان الوصي عدلا
 غير كاف قال في المنتقى والولوالجدة لا ينبغي للقاضي عزله
 ايضا بل يضم اليه مستفاد امين مرضى السيرة مستد في التجار
 او يضم اليه وصيا آخر عدلا كافيا لان تمام النظر فيه ومع
 هذا لو عزله ينزل لانعزال من هو اولى منه على ما سلف
 وكذا لو اتهم القاضي بالفسق او الخيانة ولم يظهر له بعد فانه
 يشده بمنزلة او يضم اليه كافيا ذكره في الخلاصة ومختارات
 النوازل وكذا في الذخيرة وقال وهو الصحيح قال في الولوالجية
 وهذا قول ابي حنيفة وذلك لان الوصي رضي بوصاية وامكن

لما عزله لان مبنى الكلام انما هو هذا مقتضى قواعد الفقه حراز

تدارك ما صدر منه من الخيانة بضم العدل الكافي اليه فلا حاجة
 الى نقض الوصاية الاولى والخالفه للموصي وهو اشفق من
 القاضي واعلم بامور اولاده وامواله ولو كان الوصي فاسقا
 معروفا بالشرب يذله بالعدل الكافي صونا لمال الميت من التوى
 والهلاك ذكره في شرح الطحاوي والمنقذ وقال في الذخيرة
 والى هذا اشار محمد في الاصل وفي جامع الفقه للعباسي عن
 بشر عن ابي حنيفة في وصي يتهمة القاضي يجعل معه وصيا آخر
 وفي قينة المنية للزاهد في نصب القاضي وصيا كافيا امينا
 ثم عزله قال ابو ذر لا ينزل الوصي لانه استغال بما لا يغنيه
 قلت لان عليه نصب مثله فيكون عزله عبثا وفي الهداية
 شكى الوارث الى القاضي عجز الوصي لا ينبغي له ان يعزله ما
 لم يبد له خيانة لا اعتماد الموصي عليه وفي الخاتمة والحافضية
 وعن ابي يوسف ان الحاكم اذا شكى اليه يسأل عن احواله
 شرائفان كان ما ذكر له عنه حقا بدله بغيره وفي البنية اتهم
 الوصي يعني الحاكم بضم اليه آخر وفي الظهيرية هذا عند الامام
 ويخرجه عند ابي يوسف وهو القياس وعليه الفتوى قال لان
 الاب لو خيف منه على مال ابنه الصغير ينزع من يده المال
 فالوصي اولى به قلت وبعد ما قال هذا القول يستبعد منه ما
 سبق من استبعاده القول بالانعزال والله اعلم بحقيقة
 الحال وفي الفتاوى الكبرى والمخلاصة عن شرح الطحاوي
 الاوصياء بالاعوان الاحرار ثلثة امين قادر على القيام بما وصي

لما عزله لان مبنى الكلام انما هو هذا مقتضى قواعد الفقه حراز

في نصب الوصي

في نصب الوصي

الاوصياء بالاعوان الاحرار ثلثة امين قادر على القيام بما وصي

اليه فيقر وليس للقاضي عزل له وفي المنهاج لا ينبغي ان يخرج به ما
لم يعلم خروجه من الواجب عليه وامين عاجز عن القيام بما
امر له فيضم اليه المعين الثقة وفاسق ومنه الكافر فيعزل
البته ويبدل بغيره احياء لمال الميت وصونا عن التوى و
التلف ومثله العبد وكذا الصبي والوصي المخوف على ما اوصى
له به ذكره في المنهاج وفي غنية المنية للسجستاني بحسب الامام
عزل المتبجح المنصوبه على الاوقاف القديمة وعزل اولاد
المتوفى عن تولية اوقافهم القديمة اذا لم يكونوا عدولا صالحين
لذلك قال ويجوز عزلهم بلا استيجاب اذا كانوا عدولا
صالحين وفي الخاتمة عن الفتاوى الفضلية مجز الوصية
عن تنفيذ الوصايا بالحكم ان يعزله وفيها وفي الظهيرية مجز الوصي
عن القيام بامور الميت في الشركة فاقام الحاكم وصيا غيره ثم
قال الاول بعد ايام صرت الآن قادرا على القيام بامور
الوصاية قالوا هو وصي على حاله ولا يحتاج الى عادة الحاكم
لان الحاكم ما اقام الثاني مقامه حتى يكون نصبه عزلا لا فاعاد
انه اقام آخر للعجز وذلك ضم وليس بعزل ومثله في فتاوى
الفضلي والخاتمة وفي الخلاصة اما اذا اقام فيما اخر مقام العجز
ينعزل وعزاه الى قسمة الفتاوى قال القاضي في آخر كتاب الوصية
لان الثاني لا يقوم مقام الاول الا بعد العزل وللقاضي لاية
عزل الوصي بالعجز صونا لمال اليتام عن الضياع واجبا بحقوق
الاموات وفي التجرية كان للميت وصي فلم يعلم به القاضي فصب

روى عن القاضي

له وصيا لا يكون فعله هذا اخراجا للميت عن الوصاية ذكره في
الخلاصة وفي الخاتمة ولوجن الوصي مطبقا ينبغي ان يبدله
القاضي ولوم يفعل حتى افق الاول فهو على وصاية وقد
متر في فصل نصب الوصاية وفيها وصي استهلك مال اليتيم
يخرج الحاكم ويجعل غيره بدله في دفع الاول الضمان اليه ثم نصب
الحاكم فيقبضه من الثاني ويحفظه لليتيم وقد متر في فصل الضمان
وفي الخلاصة اذا ادعى الوصي دينا على الميت لا يخرج العتضي
اما اذا ادعى عينا من الاعيان فانه يخرج عن الوصاية وقد متر
مفضلا في فصل الدعوى والله سبحانه اعلم **فصل في تصرفه**
بعد الخروج ذكر في الوقفات والنوازل والخلاصة عن
المتنقى ان قبض الوصي دين الميت بعد بلوغ الصبي وادراكه
جائزا لم ينه الصبي عن القبض اما اذا انهاه بعد ما بلغ فانه
لا يجوز فلا يبرأ المديون بالدفع اليه بعده كما يبرأ به قبله وفي
العدة والخلاصة خرج من الوصاية فقبض دين اليتيم ان وجب
الدين بعقده الذي يرجع حقوقه اليه صح قبضه فيبرأ المديون
بالدفع اليه وبصير كالمديون التي اديت اليه حال وصايته
وان وجب بعقده الذي لا يرجع حقوقه اليه بل يرجع الى الملك
او وجب بغير عقده او كان موروثا لليتيم لا يصح قبضه فلا يبرأ
المديون بالدفع اليه ومثله في الفتاوى الصغرى وفي جامع
العتابي واذا اخرج القاضي الوصي ثم قال كنت بغت هذا العبد
لم يصدق **فصل في ايصال الوصي في المنهاج للوصي ان**

نفس الوصي
بعد الخروج

يوصي بما اوصى له به اطلق له الوصي اولم يطلق والثاني وصيه
 جميعا وفي السراجية والمخلاصة ان للوصي ان يوصي الى اخوان
 لم يكن ما دون ذلك فيه من جهة الوصي وفي الهداية وغيره انه لو اوصى
 الوصي الى اخوه وصي في كل من تركه الوصي الى الوصي ولو اوصى
 الاول الثاني عن الايصاء قال صاحب الجمع وهذا قول الامام
 رحمه الله تعالى وقال صاحباه رحمهما الله تعالى الثالث وصي
 في تركه الوصي خاصة قلت وكذا الحال في الرابع والخامس
 وبالجملة وصي كل وصي في حكم ذلك الوصي في كل المواضع
 وجملة الاحكام قال في جامع الفقه واذا اوصى الوصي
 الى رجل فهو وصي في تركها وكذا اذا اوصى الى رجل ثم اوصى
 الوصي الى آخر ثم مات الوصي الاول ثم الثاني فالثالث وصي
 لهما وفي الفقيه عن صاحب المحيط ان وصي الميت ووصي القاضى
 اذا اوصى الى غيره جاز وصار وصيه وصي الميت او القاضى
 وفي الفقيه قال لوصية تصدق بهذه الضيقة على من شئت
 فمات الوصي قبل المشيئة قال الحلبي لوصي الوصي ان يتصدق
 بها على من يشاء ومثله عن القاضي علاء المروزي قال لان
 مشيئة كشيئة الوصي ثم سئل الحلبي بانه لو كان الوصي الاول
 حيا ولكنه ابى التصديق هل يجبر الوصي على التصديق فلم يكن
 فيه جوابا قال ولو باعها الورثة حين ابى الوصي عن التصديق
 لم ينفذ بيعهم وفي الذخيرة ولو مات الوصي فالمطالبة فيما باعه
 من مال الصغير لورثة الوصي او لوصيه ولو لم يوجد واحد منهما

لو اوصى الوصي الى اخيه
 فقد تركه

فيه تصرف المولى

قال لوصية تصدق بهذه
 الضيقة فان شئت
 فمات الوصي

ينصب له الحاكم وصيا فيطالب هو المشتري بحقوق العقد وفي
 بيع الخلاصة رجل بعث الى بايع اغناما لبيعها فباعها من
 رجل ومات البائع وترك وارثا فيطالب صاحب الاغنام
 المشتري بالثمن فزعم المشتري انه نقد الثمن للبائع لم يصدق
 على نقده الابينة وليس لصاحب الاغنام ان يطالب
 وارث البائع مالم يثبت قبض البائع الثمن لانه مالم يثبت
 قبض البائع الثمن لانه مالم يثبت قبضه لا يصير مجتهدا للوديعة
 فلا يصير الثمن دينا في تركه وليس له ان يطالب المشتري الا
 بامروصته البائع لان حق المطالبة بعد موت الوكيل بالبيع
 لوصي الوكيل فان لم يكن له وصي ينصب القاضي له وصيا
 فيطالب قال وقال في الفتاوى لان البائع يصير وكيله
 بالبيع والوكيل بالبيع اذا مات ينتقل حق قبض الثمن الى وصيه
 وان لم يكن له وصي يرفع الامر الى القاضي حتى ينصب له وصيا
 لا يكون حق القبض للوكيل قال ونظير هذا ما ذكر في الاصل احد
 المتقاضيين اذا باع شيئا من المغاوضة ولم يقبض الثمن حتى
 مات وكان قد اوصى الى رجل كان حق قبض الثمن الى وصيه
 لان وصي الانسان بعد موته بمنزلة وكيله في حياته ولو كان البائع
 قد وكل رجلا في حياته بقبض الثمن كان حق قبض الثمن الى وكيله
 لا الى موكله كذا هذا وفي فتاوى رشيد الدين مات الوصي فبلغ
 الصبي فولاية قبض ثمن ما باعه الوصي والمطالبة من المشتري
 لو ارث الوصي او وصيه دون اليتم الذي بلغ وفي مختارات

رجل بعث الى بايع
 اغناما

المطالبة بعد موت
 الوكيل بالبيع

وفي المستقبات في السفر فباع رفاقة تركته وهم في موضع ليس فيه قاض قال محمد جاز بيعهم والمشتري الانتفاع بما اشتراه منهم ثم
اذا جاز وارثه فان ساء اجاز البيع وان شاء اخذ ما وجد من المبيع ومن لم يجد كالمقطعة اذا جاز صاحبها وما وجد
ياخذه وان لم يجد فافله ان يضر الذي اصحابها وله ان يحجز التصديق وكذا امتناع البيت وفي نوادر ابن ساعد ان محمد قال
استحسن بيعهم الثياب والمنايع اما لا يتبعون الرقيق ولا ينفقون على الرقيق من مال الميت وطعام له ويكون
الرقيق هو الذي يتفق على نفسه منه محط

وصي ان يوصي
الى غيره

وفي فتاوى اهل سمرقند اذا تصرف واحد
من اهل البيت في مال الميت بالبيع والارث
ولا وصي للميت وهو يعلم انه لو رجع الام
الى القاضي حتى ينصب وصيا فالوصي
ياخذ المال ويقدره اذ لا يضر الذي يوصي
ان تصرفه جاز للضرورة وهذا اوضح
منه وبغيره

وقال ابو جعفر
من اهل البيت
ما قال له الميت الموزع
الى اصدقائه محمد بن الحسن بن شاذان
في بيع زينة ولم يكن محط

وروي انه قال محمد بن ابي
يعلم المصالح من الفقه

ما اتوا وصيين
موصيا الى صاحبه

النوازل للموصي ان يوصي الى غيره فيما اوصى اليه عندنا ويكون
وصيا في كل من تركه الوصي والموصي الاول عند الامام رضي الله
تعالى عنه ويكون وصيا في تركه الوصي خاصة عندهما رجمهما الله
تعالى وفي النجاشية الوصي اذا حضرته الوفاة واوصى الى آخر فان
قال اوصيت اليك في مالي ومال الميت الذي انا وصيه او
قال اوصيت اليك ولم يرد يكون وصيا في التركتين معا رواه
واحدة اما على تركته فلولايته على نفسه واما على تركه الوصي الاول
فلقية مقامه بالاقامة من الوصي نفسه فيثبت له ثبته ما ثبت
له من اقامة التصرف في مال الميت الاول نيابة اما لو قال اوصيت
اليك في تركتي فالصحيح انه يكون وصيا فيها ايضا لحصول القيام
مقام الوصي فيكون له من الولاية ما كان للموصي الاول اذ لولاه
لم يكن قائما مقامه ويروي عن الصاجين اقتضار وصايته
على تركه الوصي الاول اعتبارا للتخصيص وفي المنهاج للعلامة
شرف الدين لو قال احد الوصيين للثاني منها جعلتك وصيا
في تركتي روي عن الامام انه وصي في المالين جميعا وعنها انه وصي
في تركه الثاني خاصة وفي البنية مات احد الوصيين موصيا
الى صاحبه جاز تصرفه يعني تصرف الباقي منها وحده وفي المنهاج
ان الجواز قول محمد وهو قياس قول الامام وعن الامام انه لا يجوز
وكذا عن ابي يوسف فينضم اليه القاضي آخره مشك في جامع الفقه
قال وكذا اذا مات احدهما ولم يقبل جعل القاضي معه آخر عندهم
وفي النجاشية اوصى الى اثنين فمات احدهما واوصى الى صاحبه

مكون

يكون لصاحبه ان يتصرف في تركه الوصي الاول وحده كما يكون
له ان يتصرف في تركه الوصي الثاني وذلك لانه لو تصرف في
التركة الاولى في حيات صاحبه باذنه او بوكيله لجاز فكذا بعده
بايصائه اليه لانه كالتوكيل ويروي في المسئلة عدم جواز تصرف
ايضا لكن الصحيح هو الصحة • والمجده وحده
والصلوة والسلام • على من لا نبى
بعده • ثم محمد الله • وعونه
وحسن توفيقه •

احكام النبا ١	احكام الصبيان ٨	احكام العبيد والاماء ١١
احكام السكاري ١٤	احكام المكبريين ١٥	احكام المجانين ١٦
احكام الغيب ١٦	احكام امهات الاولاد ١٨	احكام المعتبرين ١٨
احكام المكاتبين ١٩	احكام اهل الذمة ٢١	احكام اهل الجزية ٢٢
احكام المزنيين ٢٣	احكام الاولاد صبا ٢٤	احكام الابوين ٢٦
احكام الجحكا الزواجين ٢٧	احكام النبي تعلق بالانكر ٢٧	احكام المريض ٣٠
احكام لا اجتماع واحكام يشوع واحكام اناس ٣١	احكام الحب واحكام بين اثنين ٣٢	احكام النبي تعلق باربع واحكام ابفاة ٣٢
مسائل مبنية على الاول ٣٣	احكام النبي تعلق تعلق بسطة ٣٤	مسائل مبنية على القسط ٣٤

الكفارات
١٢

السكوت كونه
في حضانة
١٢

احكام النبي صاحبها
بالجانب
٢٩

بسم الله الرحمن الرحيم
قال ابو العباس سمعت الشيخ ابا الحسن بن سريته يقول المرأة
اذا رأت دم الحيض فتلوي به احكام وهي تحرم الصلاة والجماع
والوطئ وقراءة القرآن وقول المسحود تس المصحف
وردم التكليف فحيت انها تغير ما مودة منهية ووال الشهر
وانها صارت من ذوات الاقراء او اطلقت بعد الفول
واجاب الغسل عليها اذا طهرت ويقال ان الله تعالى عاقب حواء
على نقص عهدها واظلمها المني عشرة اشياء الحيض والجماع
والنفاس والعدة واللين للولد سنين ونقص العقل ونقص
الدين ونقص الشهادة والبراءة وحرمان الكفاة وان لا يكون
النساء في وقت الحيض والعدة في الاستنجا متفرجة ففج بين جملها
ثم تغسل باطرافها ولا يجب عليها ادخال الاصبع او الخفاف في ذلك
فيما كان الحدث وذهب العذرة ان كانت بكر او اوجنت
وجها بالقطنة فوجهها مبتلة فان كانت البتة في الطرف الاخر
لا يجب عليها الوضوء وان كانت في الطرف الخارج وجب عليها
الوضوء ولذا لك الرجل اذا حث احبوه بقطنة ثم وجهها مبتلة
فان ظهرت البتة في الطرف الخارج فنقص وضوءه وان غلبت البتة
من قبل المرأة يجب لا يجب عليها الوضوء والعدة في غسل الجنابة
كالرجل وان لم تنقص خفيفة راسها اخراها وهي في الاحكام
كالرجل واذا اجابها زوجها والنفي الختان ونوارت الحشفة

احكام الحيض

عقوبة من اغسل
عنه شهرا

وجب الغسل عليها انزلا ولم ينزلها واذا اجابها زوجها غسلت
ثم خرج منها بغتة من الرجل فغسل عليها انفا فادوا غت وفي
الظهار ما طول وبقي العجين بين الظفار لم يخرج عنها واذا سمحت
على خمار لم يخرج عن مسح الراس الا ان تعلم ان الماء وصل اليه
شعره مقدار الربع واذا اجبت ثم اوركها الحيض فان شات
اغسلت وان شات لم تغسل وتغسل الجنب والحائض
بمسح نجس والحائض اذا غقت به في الماء لم يغسل ولا المرأة
في المسح على الخفين وفي النيم كالمسح في صلاة
كاسه لا يكون وترفع به اليه ثوبا واذا غدت تخرج رجلها
من جانب واحد واذا سجدت وضعت يدها على فخذيها ولا يجازي
كما يجازي الرجل واذا اذنت جازو بكرة واذا اتم رجل في
سجدة جازت لبس مهنت رجل فلا يسد اما اذا كان في بيت
فبكرة الا ان يكون معهن ذات رحم حرم منه وبكرة للمرأة ان
تؤثم الف فان فعلت قامت وسطحتن ابرأه صلت
خلف الامام ونوى الامام اما انها فسدت صلوة غنة جال
من عن يمينها ومن عن شمالها ومن عن خلفها رجل اتم ناسا
معهن رجل فاحد فخرج لينوضي فسلوته جازة وصلوات
فاسدة واذا استخلف امرأة فسدت صلوة ايضا وان تغتسل
ارادة من غير غيرة فسدت صلواتهن وروى وان قامت
ارادة خذ الامام وقد نوى الامام اما انها فسدت صلوة الامام
واذا سبق الرجل والمرأة فلا تسلم الامام فاما يغتسلان فقامت
يجنبه لا تغسل صلوته وتوكلان لا يغتسلان والمكسوكا لها فسدت
صلوته المرأة اذا صلت وربع راسها مكشوف لم يخرج صلواتها

عن احمد بن
محمد بن

انما كانت المرأة
لا تسلم الامام

احكام

وقال ابو يوسف يجوز حتى يكون النصف المرأة اذا وصلت
 وهي حائضه جنبها اجزاها وهي سبعة ولو وصلت غير جنبها افسدت
 صلواتها جارية رايهفت فقامت في الصلوة مع الرجل
 افسدت صلوة استحسانا جارية رايهفت فصلت بغير قناع
 اجزاها استحسانا ولو وصلت بغير وضوء ابرأت بالاعادة وبكره
 للنساء خروج العبدن والجمعة والجماعات ويخص النجوى الكبيرة
 ان تشهد صلوة الغزاة والفتاة والعبدن على قول الى حنيفة
 وعند صاحب الجوز النجوى حصو الصلوات كلها المتسوية
 كالحديث نضوم ونضلى وتوارد القرآن وتدخل المسجياتها
 زوجها ونفس مصحفا الا ان توضحا ولا وضوء عليها في كل
 وم سائل في الوقت من الاستحاضة وتواحدت حدثا غزوم
 الاستحاضة نوضات لذلك الحديث وتوضا الوقت
 كل صلوة وتنقض طهارتها بخروج الوقت وبها ان نضلى
 في الوقت ما شئت من الصلوات نفلا كان او فرضا قاعة
 نوضات للحديث والدم منقطع ثم سال وها فعلها وضوء
 الحائض نفضي الصوم ولا نفضي الصلوة النفس ولا نضلى
 ولا نضوم ولا تطوف البيت الحج او ليرة تطوعا او فرضا
 ولا نضى مصحفا الا بغلاف ولا تدخل سجدة او نفضي الصوم ولا
 نفضي الصلوة ولا يات بها زوجها وتابس ابن عباس بشهوة
 ويفعل بها كما يفعل الجاهل بغسل النفس وغسل المرأة
 من الجنابة واحدة ولا تابس للجاهل ان تغسل الميت عنه
 الى حنيفة وكذا كك النفس على قياس قوله وقال ابو يوسف
 بكره لها ذلك فان غسلت جاز وكففت المرأة خمسة اثواب

لا يفسد الصلوة
 ولا يفسد الصوم

درع وخمار وراويل ومحفة وحرقه فوق نديها داخل ككفن فيه
 المرأة ثلثة اثواب وبوضع النفس على جنبها وبسببها فبرضا
 وبسبب شعرها بين نديها ولا يسدل خلفها اذا اقتبت لانه
 زينة لا حياء وتغسل المرأة العصب الذي لم يكلم وتغسل الرجل
 العصبين التي لم تنكح والجاهل بغسلت غسلت وكففت
 على قياس قول الى حنيفة كالحديث اذا ماتت المرأة ولبس لها
 محرم لا يترك احد من النساء تدخل القبر ولكن يدخل فيها بالصلوات
 من جوارها واذا استجمعت جنازة الرجل والمرأة فتوضع المرأة
 مما يلي القبلة والرجل مما يلي الامام واذا احتجج الى وضوءها في فروعها
 وضعت الرجل مما يلي القبلة والمرأة اذا ماتت مع الرجال فانها
 لا تغسل ولكن يتم فان كان احد من محارمها تبسها مكشوف
 اليد والا اخذ رجل الحرقه على يده ويتمها وبوض بوجهه عند مسح
 ذراعيها والرجل اذا ماتت مع النساء ولبس مهن رجل فانه
 كانت فمهن زوجته غسلة وان لم يكن ما يغسله وان كان
 فمهن ذات محرم بمكنه مكشوف اليد وان لم يكن بمكنه اجنبية
 تلف على يدها حرقه جاع الحائض حرام وكذا كك اتيان
 المرأة في وبراء ولا تابس بان يغسل الحائض وبياض ودينام
 معها في الغواش ولا تابس بان يستمتع بها الا ما بين السرة الى
 الركبة وجاء في الحديث يحسب شعار الدم وله ما سوى ذلك
 فيس معناه نجعل المرأة الا زار على موضع الدم ثم يجوز له ان يستمتع
 بها وهذا معنى قوله فوق الا زار والحصى والغسل سواء في حرقه
 انظر والمكشوك فيما ينظر الى مولا له والحر سوا قال صاحب الجوز
 لا يفرم هذه الالة او ما ملكك انما كرم فانها زلت في الاما خاصة

النظر الى النساء على اربعة اوجه

النظر

النظر الى النساء على اربعة اوجه في وجه لا يجوز ان ينشئ من قبيح
يكون النظر الى جميع اعضاء المرأة وفي وجه يجوز النظر الى موضع الرتبة
وفي وجه يجوز النظر الى الوجه والكفين اما الاول فهو الاجنبية والآخر
المحرم اذا علم انه ينشئ بها اذا نظر اليها واما الوجه والكفين الذي يجوز النظر
جميع اعضاءها وهي الالة والزوجة والوجه الذي يجوز النظر
الى الوجه والكفين فهو المرأة الاجنبية اذا من على نفسه واما
جواز النظر الى مواضع الرتبة فهو الى المحرم اذا كان يمين على
نفسه واذا اراد شراء الجارية او تزوج امرأة فلا بأس بالنظر
الى وجهها وكذلك ان كان اذا اراد ان يقضي عليها وان كان يهد
اذا اراد ان يشهد عليها وان علم انه لو نظر اليها اشتهاها
وان كانت عجوزا لا ينشئ منها فلا بأس بمصافحتها
به باء واذا كان على المرأة ثياب تغطيها فلا ينبغي ان ينظر اليها
ويتأمل جسدها واذا كانت بالمرأة جراحة او قرحة فاراد الرجل
ان يداوئها فلا بأس بان يكشف مقدار موضع القرحة امرأة
ماست وفي بطنها ولد حي فانه ينشئ بطنها ومثل ذلك بكل عن
الى جنبه وعن ابي طهية لا بأس للمرأة ان تأكل القنفذ وشبهه
تلتبس السمن لم تأكل فوق الشج ولا تجل فوق المرأة اذا
جبلت لا ينبغي لها ان تحجم ولا تعصده ولا تلحق العلق بالمجرى
الولد واذا تحرك جاز ذلك ما لم تقرب للولادة فاذا قربت
فلا تفعل ذلك اما العصف فلا منسلع منه حال الحمل افضل لا ينجس
على الولد اذ ان تخاف ان يدخل عليها حرمين في تركه
لا بأس للمرأة ان تخلق راسها او تجرد اذا فعلت ذلك لم يضر
او وجع وغير محمد بن الحسن قال لو سببت امرأة بالمشرى

ان ينشئ من قبيح

لا بأس للمرأة ان تخلق

وجب على اهل المغرب استنفاذ ما لم تدخلوا الحرب وشمل
الوجع النجاس عن خزال امرأته لا تفعل فقال طلقها قبل ان يفر
لم يكن ينشئ يقضي مهرها فقال لان يلقى الله ومهرها في عنقه
الى امرأته لا تفعل المرأة اذا كانت فيها خصومة وقت
وكلت وكبلا فاذا جاد وقت اليمين بعث اليها الحاكم من يحضرها
وان كانت المرأة ثيبا قد ثبت خروجها الى الحمام فلا بد ان
تخرج بآب الحاكم واذا اختلطت في البركة وكونها مستورة
فان يمينه عليها دون المضمون وان رجلا اشترى قطنة فقلت المرأة
فان اعطاها وقال لها اغزلي كان القول للزوج وان اعطاها
ولم يفعل شيئا فالتول لها وعليها قطن مثله وهذا اذا دفع اليها او
لها ان تصنع او تحفظ في موضع واما اذا دفع اليها لم يفعل
شيئا فالتول للزوج لان العادة جارية ان اذا دفع القطن
الى امرأته فانما دفع لتفعله فصاير غيرها بخره حدة البيت
وكما لو اشترى وقفا فخرته ان للزوج والزوج اذا تزوج الرجل امرأته
فاوعدت المرأة ان الزوج لا يصل اليها فاحل الله سنة
ثم ادعى بعد سنة انه وصل اليها فأكثرت المرأة وقالت
انما بكر فانك لا تنظر اليها فان قلن انها بكر فالتول
لها ولا يمين عليها وان قلن انها ثيب فالتول قول الزوج
مع عينية وكذلك لو اشترى جارية على انها بكر فقبضها ففعل
وجدها ثيبا والبائع يقول هي بكر فان التل ينظر اليها
فان قلن النساء انها بكر فالتول قول البائع ولا يمين عليه
قلن انها ثيب استحلف البائع فان تكلم عن اليمين بدت
عليه وشهادة المرأة في هلال رمضان تقبل اذا كانت

امرأة لا تفسد

كأنها
جعلت امرأته
مستورة

او ثبتت امرأته
بالحسن

شهادة امرأته
المؤمن

ولا تقبل على الرضاع أقل من شهادة رجل وامرأتين وتقبل امرأة واحدة لا يوفى في الرضاع إلا أنه إذا وقع في قلب الرجل أنها صادقة أخذ بالاحتياط وفارقها وشهادته البتة جائزة فيما لا يطلع عليه الرجال وتقبل شهادة امرأة واحدة بعد أن يكون عدل ولا تقبل شهادة الامة والكافرة والمكافئة ولا تقبل حتى تكون حرة مسلمة عاقله وشهادته القابلة وغير ما خالف ذلك وعلى الاستئصال لا تقبل عنه ابني حنيفة بوضويرة الاستئصال ان المرأة اذا ولدت وله اثبات الولد فان استهل البصير غائبة رثت وبورث عنه وان لم يستهل لا يرث ولا بورث فان اختلفوا في الاستئصال عنه ابني حنيفة لا تقبل لاشهاد رجلين او رجل وامرأتين وتوجه ذلك ان صباح البصير حركة مما يطلع عليه الرجال وعنه ابني يوسف ومحمد تقبل قول النساء في هذا وجه قولهما ان مثل هذا المشهد لا يشهد به الرجال وهذا الاختلاف في ثبوت الميراث وانفقوا انه يقبل قول القابلة في الصلوة على البصير والامانة اذا اقامت شاهدين على طهرها زوجها الشك فلم يقبل الشهادتها وتماورد على الزوج لا ينها ان يقيم معه ويجهد كل المحمد حتى تخلف منه واذا شهد احد لان عند ما ان زوجها ملكك فلا ناجاز لها ان تزوج وتلبس للمرأة بان تلبس الديباج والحرب والذهب والفضة ولا تكون فيه بخرال الرجال ولا خبر في ان تكمل في كحل من ذهب وفضة وامرأة في وجوب الزكاة كالمسلم وتجب الزكاة في جملتها مما كان من ذهب او فضة او بخر لا تجب في اللؤلؤ والجواهر زكاة اذا لم يكن للنفقة وعليها زكاة مهرها اذا قبضت زككت

نور الاستئصال

داود شهيد الله عليه السلام

لا يصح عليها في قول ابني يوسف ومحمد في قول ابني حنيفة كجب عليها في ذلك زكاة حتى يحول الحول عند ما بعد القبض واذا دفعت زكاة مالها الى زوجها لم يجر عنه ابني حنيفة والزوج اذا دفع اليها لم يجر خلاف والمطالبة في جميع افعال الحج كالمسلم الا فيما يورس الى كشف العورة او الى المشقة فيكون لها التمسك في حال الاحرام ما بدى لها من الدروع والقبض الخفيف اجزاها في وجهها ولا تملكن رأسها وتأخذ عذروس شعرها مثل الامانة وليس عليها مل وسند التوب على وجهها ولا ترفع صوتها في التلبية ولا تلبس المصبوغ بوضويرة ولا زعفران ولا ورس واذا طافت طواف الزيادة حل لزوجها ان يقر بها ويخص بالمبايض ان ترجع وترك طواف الصدر واذا جامعها زوجها قبل الوقوف بعرفة فجهما وعلى كل واحد منهما ثمة وعليهما الحج من قابل وبمضيان في حجة فاسدة ثم اذا اجازا من قابل لا يقربا واذا جامعها بعد الوقوف بعرفة لا يقرب جهما وعلى كل واحد منهما حرم واذا طافت طواف الزيادة اربعة شواطئ جامع فلا شيء عليه الا قبله في الاحرام توجب الدم واذا جامعها وهي مكنته او ما سبه او كانت نائمة فسد حجها وعليها الدم محاذي الرجل المراءة في الطواف لا يقرب الطواف ولا يجوز لها ان تسافر الا مع محرم وقال ابو حنيفة لا يجب على المرأة الحج حتى يخرج منها المحرم من مال نفقة وفي رواية اخرى انه لا يجب عليها حتى يكون لها من المال ما يبلغها ومحمها وليس لزوجها ان يمنها او اخذت مع محرم واذا اهلست الحج ولا محرم لها ففي بخرال المحرم وفي رواية اخرى عن ابني حنيفة لزوجها ان يجلها في الحال وتواجر مستحج

نور الحج

الطمع يفر من الزوج ولها حرم او لا حرم لها فزوجها ان يمتنعها
 ويحلفها ويكره لراة الحرة ان تلبس على لينة الا ان توارى به
 وان لبست فلبس عليها شي واذا اوصى بالزوج ففعلوا الى اراة
 جازوا ساوا لان في افعالها مقهورا لراة الحرة المكلفة او اجرت
 نفسها فهو جاز ولا اغراض لا وليا الا ان تزوج نفسها من غير
 كفوا او تنقص من مهر مثلها ومن لا يقدر على النفقة والمهر لا يكون
 كفوا لها وروى عن ابي يوسف انه قال اذا ملك نفقتها
 ولم يحل مهرها فهو كفوا وانما ينظر الى مهر مثلها فان كان
 مثلها في الحال والمال فانما يعتبر مهر مثلها عنده عدم التسمية بمهرها
 بمهرت فيها من جهة الاب وام الاب او اخت الاب
 واذا رضى بعض الاولياء فلبس للباقيين حتى التوفيق والتمارة
 ان تمنع نفسها عن زوجها قبل ان يدخل حتى يقضيها جميع المهر
 وتراها اذا لم يقضها المهر ان تفر حيث شئت مع الحرم
 وتكون في اتي مده شئت وتخرج الى زبارة اهلها وليس للزوج
 منعها عن شئ من ذلك فان اعطى المهر فله منعها من ذلك
 كله وان لم يعطها فليس لها ان تمنعه واذا كان المهر
 الى اجل فليس لها ان تمنع نفسها وكان الفضيحة باللبس
 السم قد يبقول اذا قبضت نصف المهر فليس لها ان
 تمنع نفسها بمكرا جوت العادة في بلادنا انهم لا يقبضون
 قبل ان يدخل الا النصف فصا ذلك بمنزلة الشرط من طريق
 الدلالة الرجل اذا اراد ان يخرج امرأته من البلد وبها
 ليس له ذلك الا برضاها ويجوز له ان يخرجها من المدينة الى
 القرية ومن القرية الى المدينة اذا وجدت بالزوج برضا

لغة

مستبرأ المهر

وإذا كان المهر موكلا
منه

او فدا

او فدا او فدا او فدا فلها حرم الى حنفية والى يوسف تحم
 تحم لها الحرام اتفقوا الى الفنين ان لها الحرام وانفقوا ان الرجل
 اذا وجه بالراة هذه العيوب فلا خيار له واذا اختلف الرجل
 والراة فيما دفع اليها الزوج ففعلوا هو من المهر او عت المراه ان
 يدينه فالقول قول الزوج في سوى ما كان واجبا عليه من المهر
 وان شاء المراه اذا امتنعت عن السكنى مع زوجها وطلبت
 ببناء على حدة في داره وجب عليه ليس لها غير ذلك ولها ان
 لا تسكن معها في بيت واحد للمنفقة من طلاق لا يحج في عدها
 لبيار ولا يها او المتوفى عنها زوجها يخرج بالنها لحا حرمها ولا يبيت
 الا في منزلها ولا يابس بان يخرج الى صحن الدار اذا لم يكن في الدار
 ساكن غيرها وما اذا كان في الدار ساكن غيرها فلا يجوز لها ان
 تخرج الى صحنها ولا يجوز للمنفقة ان تاف في عدها وتجنب المراه
 في عدها الطيب وليس للطيب والمقصود ما هو موصوف به
 والدهن والكحل للزينة ولا تختضب ولا تمتشط ولا تلبس جلبا
 ولا تشوف وغير ذلك من مخارجها لهما ان يختصا بالاسنان
 المدقوق دون الطرف الاخر لانه اذا لال الزينة وعدها لطفقة
 فلبت حبض الاب والصغيرة ثلاثة اشهر والا من حبضت والاب
 شهر ونصف والمتوفى عنها زوجها عدها اربعة اشهر وعشرة ايام
 عدها شهران وخمسة ايام وعدها الحامل وضع الحمل في الوجود كلها
 خمس من المنة است لا يجب عليها انفا الزينة المطلقة طلاقا
 رجعيًا والمنفقة بحكم كاح فاسد والقبضية التي لم تبلغ وام الولد
 اذا اعتقها سبها او مات والكافرة بطلاقها كسب قبلها لعدة
 ولا يجب عليها انفا الزينة وروى خلف بن الربيع عن محمد بن الحسن

استفادنا من

قال العدة

ولا يابس من فروعها الطيب

شبهه عند ما شاع
بالطعن

اجارة النظر

المثل
الحكمة توت جوي
ولا تأكل ثوبها

ويكون الزوج في ما دون
رأيه في مواضع

في امرأة شهده عنه ما شهد ان بالطلاق قال ان كان زوجها
غايبا يسعها ان تزوج وان كان حاضرا لا يسعها ولا تملك نفسها
واذا رافته الى القاضي فقامت شاهدة من علم من القاضي
بشهادتها واما المرأة على الزوج لا يسعها ان تقسم معه وتجتهد كل
الحكمة حتى تخلص منه قال محمد بن مفضل ليس للرجل ان يمنع امرأته
ان تنزل نفسها من قطنها او يغيرها بالاجرة عند حاجتها وليس
للزوجة ان ترضع ولدا للغير الا باذن زوجها فلو آجرته لنفسها
طرازا في الزوج فادوا ان يمنعه من غشيانها وقد شرطوا
عليها ان ترضعه في منزلهم فلم ينفعوا الزوج ان يخلو بها
في منزلهم واما اذا خرجت الى منزل الزوج لحاجة فلا يسعها ان
تمنع نفسها منه وتغسل ثياب الصبي واصلاح طعامه
على النظر واذا ارادوا ان يزوجوا الطير قبل مضي الاكلين
لهم ذلك الا بعدة والعذر ان لا يأخذ الصبي من ثوبها فلو
حبست ونقص منها فان كان ذلك بغير الصبي فهو عذر
وان كانت سارة فهو عذر وتوان الطير اذا كانت ترك
الاجارة فان لم تكن المرأة معروفة بنكاحها ذلك لان الدوام
على هذا المدخل الفرض عليها يقال في المثل الحرفة توت جوعا ولا تأكل
شبهها قال محمد بن مفضل ليس للرجل ان يمنع امرأته من زيارة
الا بوبين وزيارة الحرم في شهرة او عرين ويقال لا يجوز
للزوجة ان تخرج من منزلها الا ان تكون في منزل فتخاف السقوط
عليها وتسقط العلم ان لم يكن الزوج فقيها والى الحج الزنها واذا
كان لها على احد حق او لا حد عليها ويجوز للزوج ان ياذن لها
في مواضع ولا يكون انما في زيارة ابوها والنزوة لها وعبا ونها

ولذلك

وكذلك لا فربا وكذلك ان كانت المرأة فاقية فاستأذنت
رفع الولد وتغسل الميت والى محل العلم الى الحمام اذا كان الحمام
لها خاصة وتخرج في جميع ما ذكرناه مسنونة غير مطبقة ولا شريحة
وقال ابو بكر الخفاف في المرأة اذا ابنت ان تجز او تطبخ في الزوج
ان ياتيا بمن يعالج لها ذلك وكان المشايخ يقولون ان كان
بها علة لا تقدر معها على تجز والطبخ او المرأة من الكراهة فعلي الزوج
ان ياتيا بمن تجز وتطبخ واذا كانت تقدر هي من تجز نفسها
فامتنعت من ذلك فليس لها ذلك لان النبي صلى الله عليه وسلم
جعل له من داخل البيت على المرأة والذي من خارج على الرجل
وهكذا انقض بين علي فاطمة رضي الله عنهما ولا ينبغي للمرأة ان تضيوم
الطوى الا باذن زوجها الكامل في الموضع فخط ان لاجل الصبي
وتغضبان ولا بأس بان تضع لثوبها خراشي صابئة اذا لم
تجد منه ذلك او كذلك اذا اذقت لباسا ثوبا تطبخ
وترك افضل ويقال ان المرأة لا تستحق العزب من زوجها الا بحسنة
اشياء على ترك الزينة له وهو يريه باو اذا دعاها الى فراشه
فلم تجب وترك الصلوة وترك الغسل والخروج من منزل المرأة اذا
قطعت ثوبا اثمت ودخلت تحت اللعنة وبها ان تستغفر
الله وتوب المرأة اذا عرض الولد في بطنها ولا سبيل الى اخرج
دون ان يجعل قطعا فليس ان علم ان الولد قد مات فلا بأس
بنكاح وان كان حيا فلا تغفل النفس كنية لاجل نفس اخرى
ارادة حبست وهي بكر وكان زوجها جامعها فيما دون الزوج
فلا في اوان ولادتها اجر نصير افا مبان يباهي بيته فتقتض
بها ففعلوا فوضعت الحمل فقبل نصير او يكون مثل هذا قال نعم اذا

الزوجة التي الفرج

اعترفت بالزوجة
الطهر

حبست

حليل المرأة في ما يليه
 في ما يليه
 في ما يليه

نفقة المرأة

في ما يليه
 في ما يليه

رأس السطح بما وقع الماء في الكوة وحديث امرأة في زمانه الفقيه
 أبو الليث وهي بكر وكان زوجها جاسها فيما دون الزوج وعاش
 عنها فلما وثت ولادتها اربابا قطع عذرهما بحرف الدمام
 فقطعوا حتى خرج الولد نفقة المرأة وكسوتها على الزوج فان
 كان لها خادم نفوض لها وها وقال أبو يوسف نفوض لها وبين
 وتوجب على مقدار حال الزوج ما يكفيها من الكسوة لثمنها
 والصيف واذا مرضت المرأة او دخلت في السن او ذهب
 عجزها او أصابها جمل ولا يستطيع جملها مع فعلية النفقة وان شئت
 سقط نفقتها واذا ارادت الخروج الى الحج فان كان الزوج لم يجل
 بها فلا نفقة لها وان كان دخل بها فعليه النفقة على قدر مسو البذل
 الذي هي بها فيه مقبلمان وتب فيه قدر اسعائه ولا نفقة للصغيرة
 على الزوج اذا كانت لا يجامع غيرها وتجه النسا جازية وكذلك
 النسا من اليهوديات والنصرانيات والمرأة في الحد وكما رجل
 تقطع يمينه في السرقة تقرب اذا ضرب خرافتهين سوطا
 واذا قوتت تقرب ثمانين واذا زنت وهي محضنة جملت
 والامام الجبار ان شاء حوّلها وان شاء ترك فذهب عني من
 ابى طالب كرم الله وجهه شراح الهداية وان كانت غير محضنة
 ضربت مائة سوطا ولا تجوز المرأة في الحد ووزن عن الحشو والقود
 حتى تجلد الم ضرب واذا شهد عليها بقتلها وهي حبلى فانها
 تخمس حتى تضع حملها واذا ثبت باقرارها لا تخمس بغيرها ترك
 حتى تضع ثم اذا ولدت فان كان حد بالجلد لا تقرب حتى
 تتعالي من نفاسها لا تخاف عليها النصف وان كان حد بالرجم
 فانها ترحم حين ولدت لان الرجم يقصد به الاهلاك وهي اقرب

الى الاهلاك وروى عن ابى حنيفة انه قال ان لم يكن جرحه ضعه
 وينفق عليه فانها تؤخر حتى يستغنى الولد رجل في براءة فانها
 فان كانت تسكن في البوّل فعليه الحد وثلاث ابدان كانت
 لا تسكن البوّل فعليه الحد وقام الدية والنقصا صحرى بن الرجل
 والمرأة في النفس ولا يجزى بينهما فيما دون النفس ويجزى بين امرأة
 والمرأة ودية المرأة خمس الف درهم نصف ودية الرجل اثنتا عشرة
 والمغنية ثوران وتجب ان حتى ثوبا وشهادة النساء مع الرجال
 جازية في جميع الاحكام الا في الحدود والنقصا والمرأة في الوصية
 والاقرار كالرجل لا يجوز اقرار المرأة بالوارث الا في ثلثة بالوالد
 اذا لم يكن لها نسب موقوف والزواج اذا لم يكن لها زوج موقوف
 وصدة الزوج وانكحولى اذا لم يكن موقفا اختلف العلماء في امرأة
 لها زوجان في الدنيا لا يهرما يكون في الاخرة قال بعضهم تلزم بالاولى
 وقد جاء في الحديث ان المرأة لا تخرجها وقال بعضهم تخير
 فتخت من شئت المرأة اذا ابيت ارضاع الولد فلها ذلك
 والرضاع على الولد قال الله تعالى فان ارضعن لكم من اهناء
 في حال قيام النكاح لا رضاع ولد بها فارضعت فلا اجر لها ولا شئ
 سكايتها جاز ولها الاجر والعدة والطلاق بالنساء لا تحل للمرأة ان
 تحل على ميت كائنا من كان الا على زوجها اربعة اشهر وعشرة
 المرأة اذا مرضت على زوجها ثبتت نكاحات واراوت
 ان تزوج باخر وتخل للاول هي تخاف ان لا يطلقها واراوت
 ان لا تظهر امرها ولا تخجل فانها تهرب لمن تشق به شيئا فيشرى
 به عبدا يصير امرها مقادير زوجها بشهادة شاهدين فيدخل بها القدام
 ثم يهرب المشتري المحلوك من المرأة فيبطل النكاح بينهما ثم تبع هذا

في ما يليه

في ما يليه

في ما يليه

في ما يليه

في ما يليه

المملوك الى بلد من البلد ان قبض عليه فلا يظلم امره باو اطلقها
 زوجها غلاما وهو كج ولا يبيته لها ولا تقدر على لهب منه فانها تخرج
 متكررة في موضع يكون الزوج حاضرا فيقول للزوج انسان انك
 قد تزوجت بهذه المرأة فيقول ما تزوجتها وهو لا يعرفها فيقول
 فلان كنت تزوجت بهذه المرأة فهي طالق قلنا فاد قال الزوج
 ذلك فانها تسهر وجهها حتى يروق آونة خل المرأة دارا فيقال
 للزوج انك قد تزوجت امرأة وهي في هذه فينفي فيقال قل كل امرئة
 لي في هذه الدار طالق فاذا قال اظهر وهاو الله تعالى اعلم
احكام الصبيان حد البلوغ في الغلام تسعة عشر سنة
 وفي الحرة سبعة عشر سنة وفي رواية في الغلام ثمانية عشر سنة
 وعندها فيها خمس عشرة سنة وتبلغ الغلام ثلاث علامات
 اما ان يبلغ هذا المبلغ او يحتم او يجمع فينزل وتبلغ الحرة
 خمس علامات الجنب والحبل وهذه العلامات الثلاث اما
 الصبي لا يجوز الاقهار وروى عن محمد بن صالح الرازي انه اجاب
 اما منه في الزواج خاصة وتكون اما ما حدث وقدم صبيته
 صلواته جارية لم تخن وقد راهقت قامت في الصف الاول
 فسدت صلواته من كمينها استخسانا اذا روي اما انها اذا وصلت
 وقد راهقت بغرقنا لم تؤثر بالعادة واذا اذن للقوم غلام
 راهق اجزائهم الا انهم اذا احدث يوم الجمعة بعد ما خطب
 فاتر صبيبا او كافرا او مشركا او امرأة فصل بالفسق فامر غرضه
 رجلا لم يزوج ولو اتر جنبيا فامر غرضه جاز صبي جاز اتره وجب
 عليها الفس وبور الصبي بفعل حتى يتقوى وكذلك الحرة اذا
 صغرة الصبي اذا قل سنه سبعة اعش عند ال حنيفة وبور عند

المملوك

حد البلوغ

جاءه الصبي
الزواج

الحق

لا بفعل المملوك واذا كان مينا لا بفعل ولا بفعل عليه ولا برت لا
 بورث وان ولد حيا فارت غسل كفنه وسبى وحصل عليه
 وبرت وبورث وروى عن محمد بن الحسن انه قال اذا ولد مينا
 بفعل وسبى ولا بفعل عليه الصبي المبست اذا حصل على الدابة وحصل عليه
 لا يجوز واذا اجتمعت جنابة الغلام والمرأة وضع الغلام فابلى
 الا انهم لا يتم للصبي بعد البلوغ ولا وضع بعد نقض سنتين
 ونصف عند ال حنيفة وعندهما سنتين ولا يجوز ان يلبس كور
 الصبيان الحر والديباج والحلي من الذهب والفضة والكنيا
 في ذلك سوا ذلك يوم الصبيان بالصلوة اذا بلغوا سبع سنين
 ويغزبون عليها اذا بلغوا عشرة او ثوب في المضاجع بين الذكر
 والاناث اذا بلغوا هذا المبلغ وكبس للحنان وقت معلوم
 واذا ختن الصبي ولم يقطع الحبل كله فان قطع اكثر النصف جاز
 وان كان اقل لم يخر قال ابو بكر الاسكاف في رجل غرختون
 يجب عليه عند الغسل من الجنابة ان يبلغ الماء داخل جلده فان لم
 يبلغه لم يجره وهو كالمنضمة ولو توضأ ولم يغسل داخل جلده جاز
 لانه ليس بفرص الصبي اذا اورك في الوقت لزمه فرض الوقت
 وتوصل في اول الوقت ثم اورك في اخره اعادة الصلوة واذا اورك
 في بعض النهار في شهر رمضان يجب عليه بقية يومه عن الاكل فانه
 اكل لم تخره الكفاية ويعطى صدقة الفطر من ماله ولو كان له عبدة
 واما يعطى عنهم من ماله ايضا وقال محمد بن الحسن لا يجوز ان يعطى
 وعن عبده ولا يجب الزكاة من مال الصبي ويجب الغش في ارضه
 وروى الحسن بن زيار عن ال حنيفة انه قال يجب على المورس
 ان ينجي عن اولاده الصغار كما يجب صدقة الفطر ولو كان للصبي

المملوك اذا كان
مينا

داكورا

حد المضاجع
الذكر

على المورس ان ينجي
عن اولاده
كما يجب صدقة

قال والاب معسر قال بعضهم يجب على الاب ان يصحح ميراث ولده
 وهو على الاختلاف في صدقة الفطر وقال بعضهم لا يجب له خلاف
 وقال بعضهم قياس قوله ما ينبغي ان يصحح ميراث ولده ثم يشتري
 بالحم ما ينتفع به الصبي الصبي يختص بالدين لا يقع حره الرضاع
 الصبي اذا حج في صغره وجب عليه حج الاسلام اذا بلغ واذا اهرم
 بالحج ثم لم ينفذ على حجته لا يجزئ عنه حج الاسلام وكذلك العبد ولو ان
 الصبي سافر الا اهرام قبل ان يقف بعرفة جازي حج الاسلام
 وفي العبد لا يجوز ولو استاذن الصبي اذا اراد ان يحج فنتفع به او اياه
 فان كان صبيج الوجه لم يخرج بحجته فلهما ان يمنعه حتى يمتحن
 لم يكن حاله هكذا الا ان ابويه معسران يجتاجان الى النفقة
 وهو لا يخلف لهما نفقة كاملة فالجواب عنه ذلك وان امكنه
 ذلك الا ان الغالب على الطريق الخوف فلا يخرج ايضا من
 غير اذنها حتى جاء الى البقال يطلب شيئا فان طلب شيئا
 ينتفع به في البيت مثل الملح والفضل ونحوه فلا بأس ان يبيعه
 من ذلك وان طلب جوز او فسقا ونحوه يشتري الصبي
 فالافضل ان لا يدفع حتى يسأل هل اذن له ابوه ام لا لا بأس
 ان ينتفع على الصبي من ماله في تعليمه لقوان والادب واستظهاره
 وان كان الصبي لا يصلح له ذلك فلا بأس ان يتكلف مقداره
 ما يورث في صلوة رجل اخذ ولية الغنائ فاهدى الناس هذا
 وضوء بين يدي الابن او دفعه الى الوالد وقالوا هذا لو كان
 او لم يقولوا فقال بعضهم يكون الهمزة للوالد في الاحوال كلها
 لانه هو الذي اخذ الولية لو كان له وقد جاز في الحديث الخراج ايضا
 وقيل هو للولد لان الولية اخذ لاجله وقيل ان قال هذا للولد

فلوله

وذكر في النفقة واحاله الى ما في اهل سرقند من قولهم ان
 وهو غني جاز لان الصغر بعد غنى في النفقة بقاء الاب لان العادة ان الاب
 وفي غنى الصبي سئل عن اخذ زوج الصغرة من صبي صغير لا مال له ولا له مال كثير
 هذا كقولهم ان الصغرة لا تملك المهر ولا تملك المهر من غير ان يكون له مال
 في غنى الصغرة قالوا لا يملك المهر من غير ان يكون له مال
 لا تملك المهر من غير ان يكون له مال

فلوله وان امواله وقيل ان كانت الهمزة مما تصح للصبي
 فهي له وان كانت وراثة او شيئا من الثياب والحيوان
 فان اهدى احد من اقرابه الاب او معارفه في لولاه وامه كان
 من اقرابه الام او معارفه في الام ام الحق بالغلام حتى يصير
 بحال بكل وحده وبشرب وحده وبوضاء وحده واحق الجارية
 ما لم تخص ثم الجدة اولى ثم الاخت ثم الاب والام ثم الحالة في
 رواية كتاب النكاح وفي الجامع الصغير الحالة ثم الاخت
 من الام والجدة فان حكمها كما ذكرنا في حضنة الابنة حتى تخص
 وفي غير ما حتى تاكل وحدها وبصر لا ب احق بها واولى كالأب
 اسلام الصبي للعاقل جائز وكذلك ابنته اده وقال ابو يوسف
 لا يصح ان يزوجها في قول الاجرة الصبي اذا خرج من ذرية النكاح فان
 كان معسر ابواه او احدهما فهو على دينهما وان كان وحده فهو
 مسلم حتى مات غير ارادة وهي حامل فعدتها ان تصنع حملها وكان
 القياس ان يكون عدتها اربعة اشهر وعشرة وان كانت حلت
 بعد موته فعدتها بالشرع اربعة اشهر وعشرة بغير
 او زوج ابنته اربعة اشهر وعشرة بغير او زوج ابنته بغير
 لا يجوز او اولدت المرأة ولدا في بطنها اخرها فنفذت العدة
 بالولد الا خلاف خلاف والنفاس من الولد الاول عند ابني حنيفة
 وابي يوسف وقال محمد من الولد الاخر او زوج الرجل ابنته
 وهي صغرة عبد او زوج ابنته جارية عند ابني حنيفة واذا مات
 الصبي عن امرأته وكان جامعها وكان لها زوج وطلعتا ثلثا
 حلت له رجل في بيته صبي يقول هو عبيدي فلهما كالعالم قال انا
 لا تقبل قوله فان كان كبر افعال هو عبيدي وقال الغلام انا فاقول

الحضانة

مسلم الصبي

زوج ابنته بغير

رجوع بنته بغير

فان استغفرت بعد ما بطل لا فربما ان تقول طلعت الشفعة
 بروى النكاح الصبي ذوات في الماء او النار او سقط من سطح
 قال نضر بن يحيى اما ابن شريح سنين ونحوه فانه يحفظ نفسه
 واما دونه فغيرها الكفارة يعني الوالد بن فان كان في جرحها
 فالكفارة على الذي في جرحه وقال ابو القاسم الصنفاء عليها
 الاستغفار والتوبة وهكذا قال ابو الليث الا ان يستغفر من
 به لان الكفارة انما تجب اذا انفصل بفعله لا ترى انه لو خفي
 فوقع فيه ان فان كان سابقا وقابله اللذة فاحصا
 ان نالا كفارة عليه فهذا **الاول احكام العيب والاماء**
 قال امامة العبد في الصلوات وغيره احب الي وجوز اذا اذن
 العبد للمولى ان يمنعه عبده من حضور الجماعة والجمعة والامة ان فصل
 بغير قناع فلو صلت بغير قناع ثم اعتقت وهي في الصلوة اعتقت
 القناع وضعت على صلواتها كمن اشبهت عبده بغير قناع
 ثم طهر ان القبل عزها وقع عليه جهاد فانه يخرج الى القبل وليس
 كالمرء ان اذا وجد ثوبا او لم يكن يوم الجمعة مع الامام غير العيب
 والمك فرب جاز له ان يصل بهم الجمعة ويجزئهم قلوبهم الا النساء
 لم تجز ولو امر الامام عبدا او مسافرا ان يخطب ويصل بهم الجمعة
 اجزا لهم ولو لاه القضاء لم يجز ان يكون العبد فاضيا للعبادة والامة
 اذا احرم بغير اذن مولاه فله مولى ان يحلله او احرما بغير مولاه
 ثم باع المولى فله من شئ ان يحلله او احرما في حال الرق ثم اعتق
 ثم جدد الا حرام قبل ان ينف بوعده لم يجزه ذلك عن جهة الاسلام
 بخلاف الصبي العبد اذا حج باذن مولاه فاحصا صبي العبد
 ان يصوم وكذلك اذا حنث في البيمين لا يجوز له الا الصوم قال

الكفارة انما تجب اذا
انفصل بغيره

اشبهت عبده

ان العبد اذا وجب عليه كفارة يجوز فيها الصيام مثل هذا الصبي كفا
 الا اذى ونحو ذلك فعليه الصوم واذا وجب عليه كفارة لا يجوز فيها
 الصوم مثل الجماع فعليه الكفارة اذا اعتق واذا احرق فعلى مولاه
 ان يبعث بهدى العبد اذا دخل مكة بغير احرام فعليه دم اذا اعتق
 اذا وهب لاجنه وهو عبد لاجنه فله حق الرجوع ولو وهب لعبد
 اجنه فله حق الرجوع عند ابي حنيفة وعندهما ليس له حق الرجوع لا ابا
 بان يقبل بهدى العبد التاجر اذا اهدى اليه شيئا من المأكول او يدعو
 الى طعامه ولو اهدى اليه ثوب او دراهم لم يجز بياح له بذل المأكول
 واحارة الماعون لا يجوز للعبد ان تزوج بغير اذن مولاه واذا
 المولى بنصف النكاح الجائز والفاسد جميعا عند ابي حنيفة
 وعندهما يبيع على الجائز دون الفاسد وليس للعبد ان تزوج
 اكثر من امرأتين واذا تزوج بغير اذن المولى ثم اجاز المولى جاز وتزوج
 بغير اذن المولى فاعتقه المولى جاز النكاح واذا تزوج عبده لامة
 بغير مهر جاز ولا يحل للعبد ان يشترى واذا تزوج الرجل انه نفسه
 لم يجز للمولى ان يكره امته وعبده على النكاح واذا تزوج امته ثم اعتقت
 فلها الحيا سواء كان زوجها عبدا او حرا اذا كان للعبد امراة فاعتقت
 دين في ذمته باع فيها كما باع في سائر الديون ولو كان للعبد ولد
 لم يجب عليه نفقة الولد لانه لا ولاية له على ولده واذا تزوج امه
 انشأ فارد ان ينزل عنها فالاذن في النزل الى المولى وعندهما
 الاذن الى الامة لا يجوز تزوج الامة على الحره ويجوز تزوج الامة على الامة
 واذا اطلق الحره فلها ثلثا ثم تزوج امه في عدتها لم يجز عند ابي حنيفة وعندهما
 يجوز لابا اذا تزوج جارية ابنه لا نصبر ام ولد له ويعتق الولد
 بانقائه واذا وطئ جارية ابنه فولدت صارت ام ولد عليه فبها

فانه يحرر

اذا تزوج المولى بغير
الى المولى

والمولى ان يكره
النكاح

فانه يحرر

اذا وطئ جارية

ولا مهر لها واذا استولت جارية بينة وبين تركها صارت ام ولد له ونوم
 نصف العرق ونصف القيمة اذا كانت له جارية بطا فزوج اخبتها
 لا ينفق له ان بطا واحدة منها لم يخرج الاخرى فمكره ولو اشترى منها
 جارية ان بطا التي كانت عنده ويستخذهم الاخرى عدة الاماء على
 النصف من عدة المولى فيجب مكان ثلث حصص جفستان ومكان
 ثلثة اشهر شهرو نصف ومكان اربعة اشهر وعشر شهران وحسبهم
 وفي وضع الحمل لانه ولله سواء وبغيرها انقا الرتبة كما يلزم الحرة
 ويجوز لها ان تخرج في العدة في الطلاق والوفاء جميعا وكذلك المكره
 دام الولد والمكاتبه العبد والمكاتب اذا تزوج ابنته لم يخرج عتقا ودون
 لزمته ديون فزوج المولى جائز لان في النكاح منقضة الوفاء لانه اذا
 تزوج بما يجتهد في الاكتساب اذا زوج امته بعد ما وطئها فله زوج
 ان بطا فقبل ان يسير بها عنده الى حنفية وقال محمد حجب الى ان لا
 بطا حتى يسير بها اذا طاهر امته او ام ولد لا يكون طهارا اذا
 اعطى زكوة ماله لامرأته وهي امه لم يخل فمكره وكذلك لو اعطاه
 اباه وهو عبد لان فقرا او تزوج امته فمات عنها الزوج لا يجوز
 ان بطا ما لم تنقض عهدها واذا طلقها زوجها قبل ان يخل بها
 فعلى مولاه الاستبراء وفي رواية لا استبراء عليه او اراد ان يزوجه
 امته لا ينفق ان يزوجه حتى يسير بها بحنفية واذا ارادت المراه فلا
 استبراء عليها ولو قبلت فمهرها لم ينفق عليها حتى تنقض عليها او ادون لانه
 في النكاح طهرها ان توافر بنفسها طهرا والعبد المأذون ان يواجره
 طهرا العبد اذا ادع ودعيته ثم غاب فليس للمولى ان باخه باسواء
 كان العبد مأذونا او محجورا لان المولى انما ينفق ما هو كسبه وهذا لا يعلم
 انه كسب له لجواز ان يكون ودعيته عنده او غصبا او لقطه ولان

اشترى بغير مهر

عدة الاماء

زوج امته بعد ما وطئها

زكوة ماله

العبد

العبد لا يرجع والمكره ان كان القول قوله فلو دفع الى المولى فان كان
 العبد لا يدين عليه جارية العبد المأذون اذا ادين صاير محجورا لانه غير
 على مولاه تجارته في نفسه فوجب ان ينفق تجارته في كسبه حتى يكون
 عقوبته من جنس عصبائه وجوز له ان ينفق في حال الاباق بوجه
 في ذلك كله اذا اخذ عتقا بغير ثمنه عشرون دينار فعليه عشرة
 دينار عنده ثم ينفق منه دينار وعنده الى يوسف في قوله لا يجب
 اربعون دينار اذا اناه عليه او اتمته بهدته او بهته لا ينفق في القبل
 منه ولا يشترى حتى يسأل فان سأل واخبر ان مولاه اذن له في
 ذلك او بعث اليه بها فان كان العبد ثقة لا بأس بقبول قوله
 وان كان غير ثقة استعمل اكبر الراي اذا اوصى ان يخل فنفقوا
 الى عتقه فاذن له مولاه جائز واسا وافي ذلك واذا اوصى
 ان ينفق جارية على ان لا تزوجه فغالت لا تزوجه فانها تنفق
 فان تزوجت بعد ذلك لم يبطل عتقها واذا اعتق امته في
 مرضه على ان تزوجه فغابت ان تزوجه فانها تنفق في قيمتها
 وان زوجت من الثلث مكره ان يجعل العتق في عتق العبد لانه
 المثل ولا بأس بعتق لان فيه تخصيص ماله واجازة في بيع العتق
 ايضا عتقه محجورا من عتق المحجور احسن فقل جلا قال على النكاح ان
 يعطى مولاه اذا اختار الفدية بقدر عتقه بالدية ولا شئ على
 الامرين في الحال ولكن يجب عليه بعد العتق قيمة الامور التي كان
 الامر محجورا وان كان مأذونا يجب عليه في الحال اذا قبل رجل عتقا
 قيمته عشرون الف درهم لم تجب عليه الا عشرة الف درهم
 وروى عن ابي يوسف انه قال تجب قيمته باقيا ما بلغ ولا غصبة
 عنده وجبت عليه قيمته بالغة ما بلغت بلا حلا العبد اذا اجنى جنابة

عقوبة

العبد المأذون

مكره ان يجعل العتق في عتق العبد

رجل قبل عتقه

ارخص عتقا

اذا جنى العبد

مولود بالحيوان شاء اوصى الارش عنه وان شاء دفعه بالحيوان
 واذا دفع العبد للجيب عليه فذلك العبد اذا اوصى الى دار الحرب ثم
 اصحابه المسلمون مولاه احق به عند ابي حنيفة وعندهما اذا اخذوا من
 ملكوه العبد اذا ارادوا يقتلوا كما يقتلوا اذا كان للعبد مائة وثمانون
 درهم سلمه فقتلها ان شاء الله بطلب فانه يملكها ولو اقر به اهل
 يده انه سرقها فقتلها فقتل يده وندع الدرهم الى المولى عند ابي حنيفة
 وعند ابي يوسف يقطع يده والدرهم للمولى وهذا اذا كان له ثوب
 فان كان فاقه وفاضل خلاف في جوارق اقر به اهلها جميعا المولى او اشترى
 في دار باعده امسلي فاقه ودار الحرب عتق عنه ابي حنيفة وعندهما
 لا يعتق جارية سببا المشركون وكان مولاهما زوجا ثم اشتراها
 رجل من المسلمين فالتكاح على حاله ان العبد جاز اذا قال ان لم
 يقال فلا يجوز عنه ابي حنيفة وعندهما جاز ويقال هو قول ابي يوسف
 العبد اذا اقر بالزنا اربع مرات يضرب للحد وحده العبد على النصف
 من حد و الاقرار العبد اذا ارسل ثم عتق بغير جسون بر اعي
 وقت الزنا ولا بر اعي وقت الضرب شهادة العبد لا تقبل لان
 فيه تضمين لانه اذا رجح عن شهادته وجب عليه الضمان فصا
 كما كفاهه وروى عن ابي حنيفة انه قال يقبل العبد الا على جاز
 وقال تركه الانباء والاباء جازة وشهادتهم لا تجوز وتركه العبد جازة
 وشهادته لا تجوز وشهادة العبد في هلال رمضان جازة اذا كان
 مسلما فقه والحق يقبل العبد ولا يجزى للقصاص بين المولى والعبد ولا
 بين العبد والعبد فيما دون النفس ولا يقبل المولى بالعبد قال ابو بكر
 الاسكاف لا باس بالنجارة ان يكون لعبد مائة شاة في الجنة لان فيه
 زيادة الثمن كان ابو الليث يقول ان فيه وبيلا العبد اذا كان له ثوب

العبد اذا اقر

ولو اقر بغيره

تقبل العبد الا على جاز

تقبل العبد
لا تقص من العبد
فيما دون النفس

على ان

ولا بد

ولا بد ببيع لا يستحب له ذلك وروى عن ابي يوسف انه قال
 لا باس بان يمشي الغلام مع مولاه ومولاه ان كتب بعد ان يطبق
 ذلك ولا يلزم له ان يكلفه ذلك مالا يطيقه وروى عن ابن
 عمر انه كان بكفة فبقيته وجع عاصم بن عمر فخرج الى المدينة على اخطه
 ومعه غلام يشد احد القودين او اراد ان يطأ امته ولا يطأ له
 فانه يبيعها من ابن له صغير ثم تزوجها فيكون اولاده احرار لا يبيعهم
 له واذا اوصى الى عبده باذن مولاه لم يجز واذا اوصى الى عبده
 فان كان في الورثة كبر لم يجز وان كانت الورثة كلام صغير
 جازت عنه ابي حنيفة وعندهما لا تجوز لا بغير المادون ولا بغير
 في اثني عشر حصلة او اقال المولى جرت عليك في بركة واذا
 ابق من سيده واذا اخله اهل الحرب واخذوه ودار الحرب
 واذا مات سيده واذا جرح سيده جرحا مطبقا واذا كان العبد
 للقيم فاذا اوصى في التجارة فمات الوصي او مات اليمين واذا
 وهبه لسيده فقبضه الموهوب له او تصدق له او تصدق به فقبضه
 المتصدق عليه او اجني جنايته فذبح بها واذا اذن لاهل النجاسة
 فوطئها السيد فاولدها ثلثة اشياء تكون عيبا في الحارة ولا تكون
 عيبا في الغلام الزنا وولد الزنا والتجارة الا ان يكون فاحش
 السكوت لا يكون رضى الا في حضال البكر اذا زوجت والشفيع
 اذا بلغه الخروف في الرجل يري عبده يبيع ويشتري فلم يبه صارا فادوا
 وفي الرجل ثمانية ام ولد يولد يولد فيسكت فليس له ان يبيعه بغيره
 وحكي ان اعمى يبيع يشتري ارضا يبيعها يبيعها وركب وخرج
 اليها فدخل الارض فجعل يحبس الارض بيده فلم يبر فيها الشوك
 واكتلوا وفرد الارض قال ان هذه الارض لا تطعم نفسها فكيف

يقال لفلان فادان وقود من القود من القود
اي بيا العبد ليس يحتاج الى حد

ما يصير له
قوله

قد اشكوه
حسالي
لا انقضا
السكوت كوجع
الحد كوجع
والشكوى كوجع
صار كادوا

الخوف من الغم

طعن في رواية هذه الارض لا تقدر ان تتخذ لنفسها سيرا ولا تكلف
 تقدر ان تتخذ في قبضا او افقت العين وذهب نور يا يوسف
 فعليه القصاص حتى لا يراه ثم يقرب منها وكل عن عثمان بن عفان
 رضي الله عنه انه انى رجل قد كظم رجلا فذهب بجره وعينه فانه فلم
 يدركه كيف يصنع فقال عن الناس فلم يجد عندهم شيئا حتى جاء على
 ابي طالب رضي الله عنه فخرس فجعل على وجهه ثم اولى امرأة من عيـ
 نة فاستقبل به الشمس فالتفت به وعينه فاجته فان قال فذهب يجرى
 ولا تعرف ذلك الا بقوله فانه ينظر اهل العلم به لك ان موضع البحر
 موضع ينزل اليه فان اشكل جعل كما حكى عن بعض القضاة انه امر
 ان يؤتى بحية فيجعلها بين يديه فخره ذلك تعرف انه كاذب
احكام السكر يجوز افا عيل السكران في الطلاق والنكاح والتمكـ
 والبيع والشراء وفيه الجنابات ما جنى او جنى عليه واداء الفرائض
 من الصلوات والصيام والالح والركوة جازة عنه اذا وقع
 ذلك وهو سكر لو ادى على ما امر به وقصا بانه ما بينه وبين الثلث
 جازية واداء افان وجب عليه الوضوء كحالة عن المشرك وهو اذا
 سكر كمال لا يعرف الرجل في المرأة واداء اقرابة سجدة او سمعها فعليه
 ان يسجد بها اذا افان اذا اذن السكران احب ان يقرأ بقرآن او
 اراد لا يكون اذنا استخسنا قال ابو نعيم من سلام كل من كان
 اشد سكر اظلاله اوقع وهو على السدا هو ن وقال محمد بن الحسن
 من ذوب عظمه يروا لبس مزيده لم يقع طلاقه نحو الجبرسم والذي
 يشرب البيرة فذهب عقله واداء شرب الخمر وجب عليه ان ياتون
 سوطا فبدا كان او كثر او اداء شرب الخمر لا يجب عليه جلد الخمر
 بسكر وحده السكر قال في كتاب الاشرية اذا كان كلامه مختلا لا يفهم

حسكر

منطق

منطقا ولا كلاما ولا جوابا وقال في الجامع الصغير اذا كان لا يقبل
 لقبلا ولا كيزولا يعرف الرجل من المرأة وروى عن ابي يوسف
 انه امر المرأة ان يابها الكافرون فان قرأ على الوجه فليس كذا
 وسئل بعضهم عن الوقوف بين طلاق السكران والتمك قال انما
 لا يجزى كلمة الطلاق على سانه وانما الطلاق يجزى والسكران
 هو يجزى كلمة الطلاق على سانه وخراب شرب الخمر اشد من خراب
 الخنزير وخراب الخمر اشد من خراب الخمر وخراب الخمر على الاعضاء
 كلها خلا الوجه والفرج والراس قال ابو يوسف يعرف على الراس
 خربة والمرأة في الحد كما لرجل الا انها لا تحول ولا يضر في حال
 السكر حتى يقوى واداء شرب وهو مريض لا يجزى حتى يبرأ واداء شرب
 عليه الشهود انه شرب ولا يوجد منه راحة لا تقبل شهادتهم عند
 ابي حنيفة وابي يوسف وعند محمد يقبل ما لم يتقادم واداء وجد منه
 راحة الخمر ولم يشهد الشهود فانه لا يجد وتوقا الخمر لا يجد واداء شرب
 شاهد على شرب الخمر واخر على اقراره لا تقبل واداء اقراره شرب الخمر
 ضرب الحد عند ابي حنيفة ومحمد وعند ابي يوسف لا يجزى حتى يقو
 مرتين واداء اكره على شرب الخمر وهو يخاف التلف على نفسه لا يجد
 من صحيح اسداه فكفوه كقوله الا الصبي السكران **احكام السكر** يبرأ
 الا كراه له ثلثة احكام الحضر والاباحة وحكم الجواز والنفسا وحكم
 الضمان والبرادة فاما حكم الحضر والاباحة اذا اكره الرجل على شئ
 لا يحل تناوله بغير اكره فهو على ثلثة اوجه في وجه يباح له ذلك
 ولا يسمع ان يمنع من ذلك وفي وجه يباح له ان يفعل ويمنع فهو
 مأجور وفي وجه لا يسمع ان يفعل ما لا وجه له ان يفعل
 وان لم يفعل فهو انتم فهو ان يكره على شرب الخمر او اكل الميتة بآمر

ان

الفرق بين السكران والسكر

من سكر

السكر وهو سكر

عشرة تعجب من لآلة العظمى والاضواء والسمك والعصفور العظيم من الرحمة والبر والجمال والظهور واليسين والنعمة لانه هذه النعمات لا تقدر دوما
على الالف - ليس انما تعجب من هذا ولا من هذا تحمده من العظمى والبر والجمال والظهور واليسين والنعمة لانه هذه النعمات لا تقدر دوما

يخاف التلف على نفسه من حيث هو من باكل لان الله تعالى يحرم تناول
الحوام عند الضرورة وهو قوله وقد فصل لكم ما حرم عليكم الا ما اضطررتم
وعن سروق قال من اضطر الى اكل ميتة ولم ياكل حتى مات دخل النار
وهذا اذا كان كرايا يخاف التلف على نفسه واما اذا كان اكرامه
بالجوع والحر والبرد مما لا يخاف التلف لايباح له ان يتناول ذلك
لانه يتناول لمنع النجم والتلف بما يشربون الحمر لمنع النجم وغيره
واما الذي يباح له وان لم يفعل كان مأجورا فهو ان يكره ليشي
التلف على نفسه على ان يتكلم بالكفر او يشتم مسلما او يهتك ماله فانه
فعل فهو معذور وان لم يفعل فهو مأجور لانه اذا لم يتناع اغار
دين الله تعالى وان اباح اظهار الكفر انما عرف بالذلة ولم يعرف
بالنفس لان الله تعالى المحض ولم يكره الاباحة واما اكل الميتة عند الضرورة
عرف بالنفس ولو كان كرايا يخاف التلف لا يبيح له ان ياكل الميتة لانه
لا يبيح له مضطرا واما الذي لا يباح له هو ان يكره على القتل وعلى الزنا
لا يبيح له ان يفعل لان ذلك مما لا يخفى فيه الاباحة بوجه من الوجوه
فهذه العضول في حكم الحرف والاباحة واما حكم الجواز والفساد واما اكره
على ان يفقد عقدا ما من العقود فهو على وجهين ان كان عقدا
لا يبطله الهزل كالنكاح والطلاق والعتاق جاز العقد ولا يبطل
بالاكره وان كان عقدا يبطله الهزل كالبيع والشراء والاجارة
لا يجوز ويبطل بالاكره سواء كان الاكره بشي يخاف التلف او لا
يخاف والمعنى فيه ان الاكره بمنزلة شرط فاسد وهذه العقود مما
يبطلها الشرط الفاسد وانه يشترط فيه الرضا والاكره ان يبطل
الرضا فهذه احكم الجواز والفساد واما حكم الضمان والبراءة كل شي
لا يصح بالبراءة غيره فالضمان على الفاعل خاصة لان هذا لا يصح بالبراءة

والله عز وجل لا يبيع الناس نفسه
بشيء مما خلقه من نفسه
فمنه فضل العباد على الناس

07

غيره فضا الفسخ من افعال وكل شئ يصح بان يفرد كالقتل والاسلام
فالضمان على المكره لان المكره صار كالانه للمكره ثم عند ابي حنيفة لو
لا يكون الاكره الا انما السلطان لانه هو الذي يغير الاحكام لافرقه
الاباء وفرقة العتق لا يكون الاباء ولان السلطان لو اكرهه استغنى
السلطان فاذا كان السلطان هو الذي اكرهه فالي من يستغنى
وعندهما الاكرهه من السلطان ومن يفرد وقبل كس في الماهل فحينئذ
لان في زمان ابي حنيفة العتق للسلطان لا يفرد وفي زمانهما كان
العتق للسلطان ولا يفرد او اكره في يده وديقه لانه فقال
له سلطان جابر ان لم تدفع اتي هذا جنتك ثم اوفرنيك
سوطا لا يجوز له ان يدفع ولو دفع فهو ضامن وتوفال اقطع يدك
او اقتلك فلا ضمان عليه سنة اشياء لا يصبر المذنبها كره او يصح
ذلك كله من المكره النكاح والطلاق والعتاق والرجعة والرضاع
والوطى من الرجل حتى يتعلق به احكام الوطى من الغسل وغيره **احكام الحيض**
او اذا ان الجنون فلو اوجب ان يعاد ولا زكوة على الجنون وهذا
او ادر كتحنونا واما ادر كعاقلة ثم جئت قال محمد ادر ك
شباب السنة فعليه الزكوة وقال ابو يوسف ادر ك ان السنة
تحنونا لا يجب او اجب في رمضان كله فليس عليه الفضا وان
كان افاق في بعضه كان عليه فضا والجميع استحسانا الجنون اذا
كان له عيب فعليه الاجل ولاجل عيبه صدقة الفطر على قياس قول
ابي حنيفة وابي يوسف الجنون اذا كان لافاقته وقت معلوم
ولحنونه وقت معلوم فما اعتق في حال لافاقته جاز وما قال في حال
جنونه لم يجز واما اذا لم يكن لحنونه ولا لافاقته وقت معلوم فانه
ان السنة مغبضا فانه يجوز ما اعتق في حال لافاقته وان كان اكثر

وطني

فصل فی بیان احوال
و احوال و احوال و احوال

غنی جامعہ اسلامیہ
الہ آباد

اعلم ان ما لا يخرج من كونه كالميت كمن لا يملك العقل والوجدان والاشارة
 انما هو من غير العقل والوجدان والاشارة والاشارة والاشارة
 بمنزلة الاخرى من غير العقل والوجدان والاشارة والاشارة
 عن النطق بمنزلة لا يخرج من كونه كالميت كمن لا يملك العقل والوجدان والاشارة

السنه بخمسة مائة وخمسة وعشرون واداسرف في حال جنونه لا يقطع
 واداسرف في حال فاقته قطع واداسرف في حال فاقته قطع
 الجنون اذا قل موته لم يحكم من المراث والجنون بمنزلة الصبي
 اذا اورك الجنون فامر الالب واداسرف عليه جاز واما اذا اورك
 عا فلا ثم حين فيجوز فعل الالب عليه الجنون شتر على رجل سبغا
 فقتله المشهور عليه عند اوجبت الدية في ماله لان فصل الجنون
 لا جرة به فصار كالبهيمة الجنون عيب لازم ابد اذا جرح في
 الصغر او في حال الكبر ولم يشرى ان يردده لانه يحاف ان يعود
 الجنون بفساد في دماغه والبول في النواشر كما يكون عيبا
 ما دام صغيرا فاذا عاد بعد الكبر مرة فهو عيب لازم ابد لان الداء
 في شانه وكذلك السرفة والالباق عيب ما دام صغيرا فاذا فعل
 بعد الكبر مرة فهو عيب لازم لفساد في دنيته قال ابو القاسم
 الصفار في جنونه ليس لها احد يتعاها باوبها اذ في رأسها
 فلا بأس بان تخلق رأسها بعد ان يترك علامة لفصل بها بين
 الرجال والنساء بتلك العلامة قال ابو القاسم صفة المعتوه انه يكون
 قبيح الفهم مختلط الكلام فاسد التدبير لانه لا يضرب ولا يشتم
 كما يفعل الجنون اذ لا يفقهون في دار الحرب النساء والصبيان
 وشيوخ النجا والجنون الذي لا يعقل **حكم القريب**
 المعتوه والاكبر وكل من عجزه لا يحكم بموته ولا يقسم برأيه والكحل
 بينه وبين زوجته فاقم حتى ياتها اما جرموته او طلاقه فاذا مضى
 من وقت مولده ما بين سنة حكم بموته والاسل ان المعتوه حتى
 في مال نفسه ميت في مال غيره فعلى عتبار انه حي لا يقسم بالبين
 ورثته الا بتيقن موته وعلى عتبار انه ميت يوقف نصيبه المراث

البون في الفرس

صفة المعتوه

ارثه لا يقسم
 في دار الحرب

المعتوه المعتوه والاكبر وكل من عجزه لا يحكم بموته ولا يقسم برأيه والكحل
 واحد منها وكذا في المراثات ثم يوقف في عام سنة معتوه على المعتوه
 فترثته من الثلث وان مات بعد تمامها لم يكن من المراثات فاسم في المعتوه كل من عجزه
 المرض بمنزلة طبع من طبائعه دفع حاجته من الحكم المرضي حتى لا يشغل باله

اذا مات مورثه في بابه حتى اذا باس من جبانته حرف الى ورثته
 الميت ثم له حكم من حكم برأيه من غيره وحكم مراث غيره من ان مات
 له قريب فان لم يخلف وارثا غير المفقود قاله كل موقوف
 وان خلف الميت وارثا اخر فلا يخلو من ثلثه احوال اما ان يكون
 هو والمفقود برئان جميعا ولا يسقط احدهما بالآخر او ليسقط
 المفقود بالآخر ولا يسقط الآخر بالمفقود فان كان يسقط بالآخر
 فاسقط واحرف المراث الى الآخر فان كان الآخر يسقط بالمفقود
 ولكنه برئ مع عده فاجعل المال موقوفا لغيره ان يكون المفقود
 حيا حتى يبين حاله وان كان كل واحد منهما برئ مع الآخر فانه
 كان مراث الآخر لا يتغير بموت المفقود فاذا وقع اليه تمام نصيبه
 واوقف نصيب المفقود وان كان يتغير برأيه بحوته فاذا وقع اليه
 اقل النصيبين واوقف تمام نصيبه مع ما اوقفت من نصيب
 المفقود فاذا بان انه كان حيا وقت موت قريبه اسحق ما اوقفت
 وان بان ميتا في ذلك الوقت حرف الى ورثته الميت الذين
 حجب عنهم الى ان تصل به الى ماله الولي اذا كان غايبا انتقلت
 الولاية الى من هو بعده منه وبيان الاخ من الالب والام اذا كان
 غايبا فلا يخفى من الالب ان يزوجها ولاخ من الالب والام
 ان يزوجها في غيبته لان الاخ من الالب والام اقرب قرابة
 وابتعدت براد الاخ من الالب بعد قرابة واقرب منه برافلكل وجه
 منها حق التزوج وهذا اذا كانت الغيبة منقطعة واختلوا في
 ذلك والقول في هذا اذا كان بينهما من ثلثة ايام لا يكون منقطعة
 سواء اختلفت اليه القوافل او لم تختلف وان كان فيما بينهما اكثر
 من ثلثة ايام فان كانت القوافل تختلف اليها لا يكون منقطعة

الغيبه المنقطعة

وان كانت لا تخلف في منقطة رجل اراد ان يغيب عن بلده
وطلبت المرأة من القاضي ان يأخذ منه كفيل بنفقها قال ابو حنيفة
ليس لها ذلك لان النفقة لم تجب بعد وقال ابو يوسف شخص
ان يأخذ منه كفيل بنفقة شهر او اقل المدة طلاق زوجها او موته
فقبلها العدة من يوم مات او طلق او اذا كان يكتب الى امرأته
كتاب الطلاق كتب اذا جاءك كفاي هنا وعلمت ما فيه
ثم خضت ثم طهرت فانت طالق وادخل المدة وفات
زوجها فزوجت بزوج اخر وولدت منه ثم جاء الاول حياتها
في قول ابى حنيفة وابى يوسف ان ولدت لا تزيم سنة شهر
منه تزوجها الكفاي فلو لم ينكحها قال محمد ان ولدت لا كزيم
منه دخل بها الزوج الكفاي فهو من الكفاي والافهم من الاول اذا كان الكفاي
مالا خسر من جنس النفقة فان الكفاي يجعل لهم النفقة من مال لا ينفقه
هو لا وواجبه وان قدر واعلى له كان لهم اخذ نفقة او نفقته ولا
يقضي للاح ولا للم لان نفقة هو لا لا تجب الا بقضاء القاضي
والكفاي لا يقضي على الغائب مال من جنس النفقة فاحتاج الى بيع
شئ من ماله فان الكفاي لا يبيع شيئا من ماله لان له لا يملكه
له ولا ينفق ولا يورث الكفاي ان يجعل للغائب كفايا في كل
حق فحاصها او مضافا له يجوز الشفع اذا كان غائبا فهو على
فاذا علم بشفاعة من الاجل قد يصل اليه او ادخل الجرح فلم يجز
ولم يرسل رسولنا بطلت شفاعة اذا قتل الرجل عمه او زوجته
بعضهم خاف وبعضهم غائب ليس للحاضر ان يقتل ما لم يحضر الغائب
ولا يقضي الكفاي على الغائب بقتل او كان عند الرجل وديعة
الابنة تزوجه والاب والام والجددة والولد والوالدة عيبة

طليقت امرأة غيب بنفقها

زوجها او لا وصغار والدين والغائب

ولو لم يكن للغائب

الشهود لا تبطل الشهادة الا في الرجم عند ابى حنيفة وقال ابو يوسف
يرجم المشهود عليه ان غاب الشهود احكام امهات الاولاد
اذا مات المولى عن ام ولده او اعتقها فعدتها ثلث حيض
ويجب عليها النكاح الزينة لانهما عدة من وطئ فصارت كالعدة
من نكاح فاسد وعدة ام الولد من زوجها كعدة الاخ يجب عليها
النكاح الزينة وجاز لها ان تخرج بحق المولى فاذا ماتت ام الولد على
المولى بوجه من الوجوه ثم مات عنها او اعتقها فعدتها ثلث حيض
ولا تنقضي حال عدتها بالوطء التي دخلت عليها خلافا لامة ام الولد اذا
كانت تحت زوج اولي عدة من زوج لا تجب عليها العدة لانه
المولى واذا اعتقها مولاه او مات عنها فان نسب ولدها ثبت
منه اذا جاءت به الى سنتين ام الولد لا تغسل مولاه بعد الموت
وروي عن ابى حنيفة رواية اخرى انها تغسله ام الولد لا تمسك لبي
وتحل تحت اطلاق لفظ المملوك وهو ان قال كل مملوك لي
عتقت فواها او لم ينوها والمولى يملك حذنها وكسبها ويجب
على المولى لاجلها صدقة الفطر ام ولد النحراني اذا سلمت بغير
عبيها بالسعاية ويجوز لام الولد ان ينسأ بغير محرم ويجوز لها ان ينسأ
بغير قناع كالامة اذا تزوج امة انسان فولدت منه ولد اتم فارها
ثم طلقها بواحد من الابام صارت ام ولده ولو في بابة فولدت
منه ثم طلقها لا تهرام ولده استحق ام الولد اذا قتل سببا
خطا ولا يجب عليها شئ لان عتق ام الولد ليس بوجبة ولو كان
القتل عمدا فقتل احد الاولاد بطل القصاص وسعت الامة في
نصف قيمتها ولو كان للمولى منها ولد وكان القتل عمدا سقط
القصاص وتسعى في جميع قيمتها لان سقط القصاص من جميع الحكم

عدة ام الولد

تزوجت مولاه

ام ولد النحر اذا سلمت

٤

ام المولى

ام المولى ليست بحال عند ابى حنيفة حتى انها لو كانت بين حليلين
اعتقها احداهما لم يضمن لشركه ولو عضها انسان فملكته عنده
لم يضمن وعندهما هي مال ويضمن في جميع ذلك امرأة قالت لزوجها
انا ام ولد لك فاكمل الزوج فادت استخلافه ليس لها ذلك
عند ابى حنيفة لان ذلك يتبع نكاح النسب وهو لا يبرئ من
في نكاح النسب والمولى ان يكره ام ولده على النكاح وتزوج
الا انه على ام الولد جاز ولا يجوز تزوج ام الولد على الحرة وجبانه
ام الولد على سبب ما في مال حيا دون عاقلة واداء سقطت لانه
فان استبان خلقه فهو مملوك وان لم يستبان خلقه او بعض خلقه
لا يبرئه ام ولده اذا وطئ امه فجاءت بولده فلا فضل في دينه
ان يقر به ولكن لا يبرئه ما لم يقر به **والسائل** ان النواش ثمانية قوتى
ووسط وضعيف فالقوى فراش الحرة لانها ما دامت امراته
لا يسهما ان تزوج بزواج اخر واذا فارقها تجب العدة في الاحوال
كلها ولا يتفق منه الولد الا باللعان وفراش الامة ضعيف بدليل
انه يجل له ان يزوجه واذا فارقها لا تجب عليها العدة ولا ثبت
النسب منه الا بالعدوة وفراش ام الولد وسط لان يزوجه كاتاة
ولكن اذا فارقها تجب عليها العدة كما تجب على الحرة فكان حال
ولدها بين حالين ثبت النسب بسكوت المولى عن ذلك لو
نكحها يتفق من غير لعان اذا تزوج بام ولدان يفراده مولا
ثم اعتقها المولى فان كان الزوج دخل بها قبل ان يعتقها المولى
جاء النكاح لانه لا يجب عليها العدة وان لم يدخل بها لم يخرجها
العدة عليها من المولى حين اعتقها ولا يتفق النكاح في العدة عنق
ام الولد ولا تسقط للعقار **احكام المدبرين** المدبر المطلق لا يجوز

الام المولى

دفع

ويجوز المدبر المقيد بجوز وهو ان يقول ان مت من مرضي هذا فانت
حرا في سوي هذا وانت حرة قبل مولى بعشرة ايام وتو قال انت حرة
ان مت الى مالى سنة قال ابو يوسف هو مقيد بجوز بغيره وقال الحسن
ابن زياد وهذا مطلق لا يجوز بغيره لانه علم انه لا يعشش الى ملك لانه
فهو كما لو قال ان مت فانت حرة وهذا الا خلافا منزهة اختلافا
فبين تزوج امرأة الى مالى سنة قال ابو يوسف وغيره النكاح طلق
وقال الحسن بن زياد والنكاح جاز المدبر يعق من الثلث ويسقط
للعقار في جميع قيمته لان عتقه وصيته والدين او الى مولى وصيته كمدبر
اذا جنى جناية فعلى مولاه الاقل من قيمته او من قيمته المقنول ولا يجب
على عاقلة واداء جنى المدبر على مولاه فهو مدبر ولكن يسقط في قيمته
اذا قتل مولاه لان عتقه وصيته لعاقلة اذا قال انت حرة بعد مولى
ان شئت لا يبرئه بر او تو قال انت حرة بعد مولى بيوم لا يكون
مدبرا لانه ما خرج من موته فان مات المولى يعق من الثلث كمن
لا يعق مالم يعق الورثة **وليس** هذا كما لو قال انت حرة بعد مولى
ان شئت واداء قال كل مملوك لي فهو حرة بعد مولى فان كان ملكه
في ذلك الوقت كان مدبرا والذى ملك بعد ذلك لا يبرئه بر
ولكن يعق بموته من ثلث ماله بحق الوصية اذا برامته ثم خلتها
في ولد ما فقال المولى ولدت قبل التدبير قالت ولدت بعد التدبير
فالقول قول المولى واداء بر عيده ثم ذهب عقده لا يبطل التدبير
و اذا قال له حليلين وبراعبدى فذيرة احداهما جاز اذا قال لعدو
لا سبيل لاحد عليك بعد مولى صار مدبرا ذكره ابو القاسم الصفا
المدبرة لا تملك بالسي واداء مات عنها مولاها او اعتقها فقد كان
وطها فلا عدة عليها واحكام المدبرة في النكاح والعدة احكام الامة

المدبر اذا

النكاح
احكام المدبرة
والعدة احكام الامة

احكام المكاتبين اذا كاتب عبده ولم يقل اذا ادبت الى
 فانت حرة يعني اذا ادت وادام لم يفرج للكتابة اجلا جاز
 وتبر في الرق اذا عجز عن تحريرها عند ابي حنيفة ومحمد وعند ابي
 لا يبر في الرق حتى يتوالى عليه نهران وليس للمكاتب ان يزوج
 الا باذن مولاه وراى ان يخرج من مصر غير اذنه فان اشترط عليه
 المولى ان لا يخرج من مصر جازت الكتابة والشروط باطل وادام
 كاتبه على فمينة فكتابة فاسدة واذا ادى القينة عتق واذا كاتب
 امته على ان يطأها ما دامت مكاتبه فكتابة فاسدة وان اد
 عتقت المكاتب اذا كاتب عبدا جاز استحسانا ثم اذا جاز
 ذلك فان ادت المكاتب لاول عتق عتق فولا الثاني للمولى
 وان ادت المكاتب عتق الاول فولا الثاني لاول الوصل واذا كاتب
 عبدا لغيره جاز استحسانا واذا كاتب امته حاطا فوله باجر لها واذا
 استثنى ما في بطنها كانت الكتابة فاسدة واذا اخذ المولى
 كفلا بالكتابة فالكفالة باطلة ولو كاتب عبدين كتابة واحدة
 على ان كل واحد منهما كفيل عن صاحبه جاز استحسانا واذا
 مات المكاتب عن غير وفاء مات عبدا وان مات غروفا
 ادبت كتابته وبكم بعينه قبل موته بلا فصل واذا مات المكاتب
 عن وفاء وقد اوصى بوصيته لم تجز وصيته لانه حكم بموته قبل موته
 بلا فصل المكاتب يصلح ان يكون وصيا لمولاه ووصية المكاتب
 على ثلثة اوصى وجه لا يجوز بالاتفاق وفي وجه يجوز وفي وجه
 اختلفوا اما الوجه الذي لا يجوز اذا اوصى ثم مات ولم ترك
 وفاء لم تجز لانه مات عبدا وانما حكم بحرية قبل موته بلا فصل
 وذلك لساعة لا تنوع بكتابة الوصية والوجه الذي يجوز بالاتفاق

المكاتب ان كاتبه

اعلم من شرط الكتابة
 استثنى ما في بطنها
 واخذ المولى

اذا مات المكاتب عن غير وفاء
 مات عبدا

وصية المكاتب
 ثلثة اوصى

وهو ان يقول وادعت فقد اوصيت بثلث مالي فاذا عتق
 ثم مات جازت وصيته والوجه الذي اختلفوا فيه هو ان يقول
 اوصيت بثلث مالي ثم ادى فانه لعن ثم مات فوصيته باطلة عند
 ابي حنيفة وعند حجازية المكاتب لا يملك بالاسم كما لا يملك
 بالبيع والهبة ولا يخل المكاتب في مطلق اسم المملوك بالبنية
 والمولى لا يملك كسب المكاتب ولا اخذ منه ولا نجس عليه
 سبه صدقة الفطر المكاتب اذا مات عن وفاء فقد انسل
 بعد موته لا يجد فاذا شرط الجارية من المكاتب جاز مكاتبه تزوجت
 باذن مولاه ثم اعتقت فلها الجارية واحكام المكاتب في الكفا
 كالامة طلاقا ثلثان وعدتها حيفضان واولاؤها شهران ويجوز
 تزوج الامة على المكاتبه ولا يجوز تزوج المكاتبه على امة المكاتب
 اذا اشترى امته ثم مات عن وفاء فان امته برت منه وليس
 للمكاتب ان يشترى امه بظاهرها ولكن لو وطئها ثم استحق نجس
 القينة في الحال لان وجوبه يستند الى التجارة ولو كاه وجوبه ليكاه
 الفاسد يجب بعد العتق المكاتب اذا تزوج بامته مولاه باذنه
 ثم مات المولى جاز ولا يبطل النكاح بموت المولى واذا مات
 المكاتب بعد ذلك فان ترك فادام يبطل النكاح وان لم ترك
 وفاء فانه النكاح فان كانت غيرة دخول بها فادام عليها وجهها
 لها وان كانت مدخول بها فغيرها ثلث حيفض لها الصدق في
 ذمته واذا اشترى المكاتب امرأة لا ينتقض النكاح بخلاف المولى
 ليس للمكاتب ان يزوجه امته يجب على المكاتب نفقة زوجته
 ولا تجب عليه نفقة ولده واما المكاتبه فنفقة الولد عليها لا المكاتبه
 فملك كسب ولدها والمكاتب لا يملك كسب ولده الا ان يكون

الامة

احكام المكاتب

او اشترى

المكاتب يملك
 ولده

الولد من امة لا ينجب عليه النفقة لانه يملك سببه المكنية نفقته على
 الزوج لان المولى لا يملك حقه من المكنية واما الالة اذا كانت
 تحت حرا او عبدا فابوا بما يتا فعل الزوج نفقته واولادها المكنية
 اذا ولدت من سبيها فهي بالحنينة ان كانت تحت عجزت وان شاءت
 اوت نفقت بته المكنية وصدقة لا تجوز وتوابع ثم حط من
 ما يمتنع لاجل الغيبة جارية وادوات المكنية وعليه ابن بيدا وبين
 الاجنبي ثم بين الكسابة المكنية اذا اوتى بعض كفاية صدقة
 نفقة في بها عليه ثم عجز عن ذلك للمولى المكنية اذا اشتراه اياه او
 اوجده او ولد له ولده يغير مكانا عليه ولو اشترى داره لم يجرم سواها
 فدان يبيعهم ولا يملك بنون عليه عند ابي حنيفة وعندهما يملك بناء
 عليه ولو مات المكنية وترك ولدا فان كان الولد له في
 المكنية فام مقامه في تجوز وتوابع ولد اذا اشتراه لا يقوم مقام
 في تجوز ولكن يقال له اما ان توادى جميع المكنية حاته او توفى ارقا
 فان ترك اخاه او اخته فانه يباع ولا يقبل المكنية من احد من هؤلاء
 وهذا كله في قول ابي حنيفة وعندهما الجواب في الجميع واحدة
 يقوم مقامه في تجوز وتوابع المكنية انت حر عتق وتوابع ان كنت
 انت عبدا فانك حر لا يعتق وهذا كما قالوا لو قال لامرأة بعد
 ان طلقها طلقا فابا بنا انت طالق طلقت وتوابع ان كنت امرأتى
 فانت طالق لا تطلق بجنابة العبد المكنية على نفسه دون سببه
 ودون العاقلة حكم عليه بالاقول من ثمة وقرارش الجنابة والمولى
 على مكنية معبرة وكذلك جنابة على رقيقه وكذلك لو جنى المكنية
 على سببه وعلى رقيق سببه فهي محررة اذا اشترى المكنية جارية ونفقها
 وحاصت عنده ثم عتق المكنية هل له ان يطلقها وتوابع المكنية على

اولا من يولد
 من امة

انما اذا اشترى اياه
 او ولد له

جنابة المكنية

للمولى ان يشترى المكنية ولو اشترى المكنية امة او مكنية فحاصت
 عنده ثم عجز المكنية فلا يشترى على المولى ولو اشترى اخته فحاصت
 والمسكرة بجاهها فعلى المولى الاستبراء عند ابي حنيفة لان هؤلاء لا يبرون
 مكاتبين بكنية اذا كان بكنية جارية ثم عجزت فليس عليه الاستبراء ولو كانت
 المكنية امة ثم عجزت فعلى المولى ان يشترى امة المكنية واذا وصى
 للمكنية وارثه فالوصية باطلة فان اوصى المكنية لنفسه
 فالوصية جائزة للمكنية ان يفعل خمس حصال له ان يبيع
 ويشترى بالنقد والنسيئة وله ان يسافر وزان يترك ولدا ان
 يرفع ماله مصاربه وزان يملك عبده وليس له ان يفعل
 خمس حصال ليس له ان يعتق عبده ويجعل ولا يغيره ولا يزوج
 ولا يهب ولا يشترى ولا ينفق ولا يجازي ولا يشترى الا فيما تنفق
 في مثلها للناس الاجال لا تورث الا في المكنية بموت له او لا
 ولذا في كفاية فان الاجل يورث في حقه كل من صلح ان يكون
 وبها صلح ان يكون شاهد الا في المكنية فانه ولي في تزويج
 اتمه ولا يكون شاهدا في النكاح **احكام اهل الذمة**
 الا اقام باخذ اهل الذمة باظهار الكسبيات وانما يزوجون ان
 يكونوا امة للين في دار الاسلام فوجب ان يكون علامه عليهم
 ظاهرة ولا تؤخذ الجزية الا ممن كان معلا وان كان زنا لا يؤخذ
 منه شيء ولا يؤخذ من النساء والصبيان ولا يؤخذ من اهل
 الكسب كل سنة اثنا عشر درهما ومن الوسط اربعة وعشرين
 درهما ومن الفتي المكنية ثمانية واربعين درهما واذا اسلم في اثناء
 السنة او بعد ما مضت السنة لا يؤخذ منه وتوالت عليه
 السنون لا يؤخذ منه الا في السنة الواحدة عند ابي حنيفة

المكنية
 من امة

ح ح ح

في ذمة

وعندهما يوفى ما مضى اهل الذمة اذا انقضوا العهد وجازوا المسلمين
 فانهم يسبون ويبيعون بالهم غنيمته الذي اذا اراد على العشر وقال على
 دين يقبل قوله واذ اراد بالجزا والجزا يبر بوفد العشر من قيمة الجزا ولا
 يوفى من قيمة الجزا بر عند ابي حنيفة ومحمد وقال ابو يوسف يوفى بها
 ويوفى من الذي نصف العشر ولا باس بان يدخل الذي المسلم
 كلها المسح الحرام وغيره الذي اذا حلف ثم اسلم تحت فلا كفارة
 عليه وقال هو يهودي او نصراني ان فعل كذا فهو يمين اهل البغي
 او استعانوا باهل الذمة على حرهم فاعلموا معهم لا يكون نقضا للعهد
 بتمام على الذي جميع الجزا ولا شرب الخمر يقتل المسلم الذي ويقطع به
 المسلم اذا سرق من ذمة ولا يجوز المعاوضة بين المسلم والذمي في
 روائه ويجوز شهادة اهل الكفر بعضهم على بعض وان اختلف مللهم
 وشهادة المستامن الحرب لا تقبل على اهل الذمة يحلف النصارى بآية
 الذي انزل الانجيل على عيسى عليه السلام ويحلف اليهودي بآية الذي
 انزل التوراة على موسى عليه السلام ويحلف المجوسي بآية الذي خلق
 النار في ابي شهيد على مسلم فذات شهادته فاسم ثم شهد قبل شهادته
 والاعانين اذا شهد فذات شهادته فتاب ثم شهد لا تقبل شهادته
 وكذلك لو شهد رجل لامرته فذات شهادته ثم طلقها ثم انقضت
 عدتها ثم شهد لا تقبل شهادته من بعد بالنظران ليس من اهل الشهادته
 على مسلم وكذلك العبد سئل ابو قاسم الصفاق كيف يركب النصارى
 اذا شهد فقال يركب بالامانة في ذمتهم ويكون مع ذلك صاحب اليقظة
 نصراني ذابته صفة مسلم ليس له ان يزوجه او اذا كانت زوجته
 مسلمة لا يمس على نفقتها نصراني تزوج نصرانية بغير مهر وذلك في ذمتهم
 جازية جازية عند ابي حنيفة ولا شئ لها وعندهما لها مهر مثلها وجاز في

اهل البغي اذا استعانوا
 باهل الذمة لا يكون نقضا
 بتمام على الذي جميع الجزا
 الا حد الشرب

تركيب النصارى

الجزية لا شئ اتعاقا نصرانية زنت ثم اسلمت فنفقها انسانا
 لا يجزى قاذوها المجوسي اذا تزوج امة ثم اسلم فنفقها انسانا لا يجزى
 قاذوها عند ابي حنيفة وعندهما يجزى ذمي فنفق انسانا فغرب الجزا
 ثم اسلم قبل شهادته في الاسلام والعهد اذا نفق فغرب الجزا
 ثم غنى لم يقبل شهادته ذمي فنفق مسلما فغرب سوطا فاسلم فعن
 ابي حنيفة ثلث روايات في رواية اذا ضرب سوطا واحدا
 في الاسلام بطلت شهادته وفي رواية اذا ضرب الاكثر في
 الاسلام وفي رواية حتى يغرب الكل وهو قوله وكذلك هذا
 الاختلاف في المسلم اذا نفق فغرب سوطا فغرب للمسلم
 ان تزوج اليهودية والنصرانية ولا يجوز تزوج المجوسية ويجوز
 تزوج الصابئة عند ابي حنيفة وعندهما لا يجوز وكذلك لا اختلاف
 في اكل ذبايحهم ويجوز تزوج الالة الكتابية وحكم الحرة الكتابية في القسم
 حكم الحرة المسلمة ولا مطلق الكتابية ان يخرج وتزوجها اذا كان مسلما
 ان يمنعها تحصينا لانه ذمي او صلي الى مسلم جاز وان كان في الزكاة
 حرا وخبر بوجوب كل من بيع ذلك مسلم او صلي الى ذمي بغير وصاية ولكن
 يخرج من الوصية كما لو كان ذميا فابوي وصية اهل الذمة على ثلثة اوجه
 في وجه يجوز بالاتفاق وهو ان يوصي ثلث مال الفقراء المسلمين
 او الفقراء اهل الذمة او لعنق الرقاب وفي وجه لا يجوز وهو ان يوصي
 ان يح عنه او يوصي مسيحي للمسلمين ولم يبين الموضع وفي وجه يختلفوا
 وهو يوصي مينا وكنيسة او بيعة او عمارة او يجوز الوصية عند ابي
 حنيفة وعندهما لا يجوز لا باس بعبادة اهل الذمة وذكره المعانقة
 والقبلة لهم ولا باس بالمصانعة ولا يفتي ان يبيد المسلم الذي اسلام
 في كتاب ولا يجره ولا باس بان يرد عليه وقال محمد بن الحسن

المسلم ان تزوج
 اليهودية ونصرانية

وصية اهل الذمة
 على ثلثة اوجه

نفسه ثمانية

في نحره تحت سمل لا تنصب في بيته طيبا وفضل في بيته حيث
 شئت واما بنس بان يواجر سمل نفسه من نحره في بيته
 الذي اذا كان كثر السنة عتبا يؤخذ منه خربة الاغنيا انحراني اعني
 لابن سمل لا بنس ان يقوده من البيعة الى البيت ولا يقوده
 من البيت الى البيعة كما قالوا تحمل الهرة الى الفارة ولا تحمل الفارة
 الى الهرة ويحمل الحمل الى الحمار ولا يحمل الحمار الى الحمل وسراج المسحى الى
 الى المسحى يوقد ويطبخه عند الرجوع قال محمد بن الحسن كل شئ
 منع منه المسلم فاني امنع منها الكافر في دار الاسلام الا الحمار والخنزير
 يعني الكلاب والافرب وعزله لا يجزى سمل على نفقة احد من اهل الله
 الا على نفقة سبعة نوا المرأة والاب والام والجدة عند عدم الاب
 والجدة عند عدم الام والاولاد الصغار من الذكور والاولاد من
 الاناث ان صلى كافر في جماعة في المسجد او اذن في المسجد فهو دليل
 على اسلامه فان رجع عنه قتل مرتد فان قال اسلمت واستشهد
 ان لا اله الا الله وان محمدا عبده ورسوله لا يحكم باسلامه ما لم يترأ
 من كل دين كان يعنفه نحره ما نلت وفي بطونها له سمل تقرب
 في مقابر النصارى **احكام اهل الجزية** اخذ الحزبية من اهل الحرب
 على ثلثة اوجه في وجه لا يؤخذ وهو مشركوا العرب وفي وجه يؤخذ
 وهم الكتاب من اليهود والنصارى وفي وجه اخذوا وهم مشركون
 من غير اهل الكتاب وغير العرب كاليهود والترك عند ابي ج
 واصحابه يؤخذ وعند ابي ثني لا يؤخذ الحزبي اذا دخل دارنا فاطال
 المقام يتقدم الامام اليه اما ان ترجع الى دارك واما ان تقبل الجزية
 فان ثلث بعد ذلك سنة صا - ذميا الحزبي اذا دخل البنا بامانة
 فاشترى ارضا من ارض الخراج فوضع عليه الخراج صا - ذميا

قد تفرقت
 الخبيثة

المسلم من
 الكافر
 لا يمس على نفقة احد من اهل الله
 الا على سبعة نفر

في مقابر النصارى
 اخذ الحزبية من اهل الحرب

الحزبي اذا اشترى ارضا
 من ارض الخراج

اهل

الحزبية اذا دخلت البنا بامان فزوجت بدم صارت ذمينة
 والابى اذا تزوج ذمينة لا يبر ذميا والابى اذا ارسل العشرة العشرة
 ولا يصدق اذا قال على دين او قال هو بضاغة الا في فصل واحد
 وهو ان يقول هذه ام ولدى وهؤلاء اولادى وكذلك اذا
 لم يكن معها ولد صدق به وقرنوا بين هذا وبين الرقيق اذا قال في
 رصنه هذه ام ولدى وليس معها ولد لا يصدق وتسق اذا كانت
 لا تخرج من الثلث واذا اخذ من الربى العشرة ثم رجع على العاشر
 في تلك السنة لا يؤخذ منه ثانيا دام في دار الاسلام فاذا خرج
 ثم عاد اخذ حوزية دخلت اليها مسلمة ولها زوج في دار الحرب فلا
 عدة عليها عند ابي حنيفة وعندهما عدة واداك كانت حاطا
 فعن ابي حنيفة روايان في رواية لا تزوج حتى تضع وفي رواية
 لها ان تزوج ولكن لا يطاها حتى تضع هناك اهل الكتاب على ثلثة
 اوجه في وجه لا يجوز وهو ان تزوج مشركه وفي وجه يجوز ذكره الا ان
 تجلس على نفسه القنت وهو ان تزوج من اهل الحرب من اهل الكتاب
 وفي وجه يجوز من غير كراهية وهو ان تزوج مسلمة اسيرة او مدبرة
 كتب اليها مولانا واذن لها بالزوج حوزي تزوج حوزية ثم اهل احدها
 فنها على النكاح مالم تحض ثلث حبصن الحزبي اذا دخل دار الاسلام
 بغير امان فاخذه رجل فهو في الجميع المسلمين سواء اخذه قبل الاسلام
 او بعده عند ابي حنيفة وعندهما اذا اخذه قبل الاسلام فهو عبده له
 واذا اخذه بعد الاسلام فهو حرا سبيل عليه حري ودخل دار الاسلام
 ومعه سلاح فادان برجع بسلاحه لا يمنع لان الامان وقع عليه
 ولو استبدل بسلاحه بسلاح اخر فان كان قد استبدل الجنب اخر
 منع وان استبدل لجنبه فان كان خرا منه منع وان كان

الحزبية اذا اشترى ارضا
 من ارض الخراج

تزوج الحزبي

اسى حاف الوقع في الزنا وهو الكفر
 مستغفار لكل شئ وضره لا خير عظم من
 الاثم بخش الصالح وقيل الاثم عظم من
 ذلك له بخش الله عظمه في سره

لا يقضي في المدة الواحدة
في دار الحرب

او بعد ما ياربهم

عقود المدة في دار الحرب

شر لا يمنع ولو ان قوام من اهل الحرب اذ ان بعضهم بعضا في دار
الحرب او المسلم اذ ان قواما من اهل الحرب اذ ان مسلميهم في دار
الاسلام وخصموا الى الشك لا يقضي منهم لان الامان وضع في الامور
المستأنفة لا على الاموال لا ضيقه والشفقة لا تجب في دار الحرب
والبيع اذا كان في دار الاسلام فلو في المستامن الشفقة فاذا دخل
دار الحرب بطلت شفقة من دخل دارنا بامان فقد انساني
حرب الله ولو شرب لم يفرق لوني او سرق لا يعاقب عليه الله
عند ابي حنيفة ونحوه عند ابي يوسف بقاء ولو نزل في بيته او سلب
يجب عليها الحد وانه عند ابي حنيفة وعند ابي يوسف يجب عليها الحد
محمدا لا يجب على واحد منهما اربعة اربابا منهم بين العبد وسبيده
وبين ام الولد وسبيده وبين العبد وسبيده وبين المسلم والوالي
في دار الحرب عند ابي حنيفة ونحوه **احكام** **المدة** **بين** الرجل اذا
ارتد يرضى عليه الاسلام فان اسلم والا قتل فان قال اقبلوني
اجل ثلثة ايام فان رجع الى الاسلام وتبرأ من كل دين اعتقده
سواه والا قتل والمرادة تجسس لا تقتل فان نزل المدة قسمه الله
بين ورثته وان طلق به دار الحرب من هذا يقضي الشك بموته وعقوب
امهات اولاده ومدرية وحلت ديونه ولو ادعى ثم اراد طلق
به دار الحرب بطلت وصيته عند ابي حنيفة وليس كالتبرئة لانه لا يخل
النقض والرد اذا قتل المدة او طلق به دار الحرب و امراته لم تنقض
عدتها فترت وتبرئة احكام الوار وادرج المدة مسلما بعد ما
ما فكل ما كان قابلا اخذه وما كان مستهلكا فلا ضمان فيه عقود
المدة موقوفه عند ابي حنيفة وعند ابي يوسف يجوز كالجوز الصحيح وعند
محمد يجوز كالجوز المربض ولو جازت منه بولده فاذا عاه ثبت النسب

لا يملك

بما خلت ما اكتسب المدة في حال روثه يكون لبيت المال عند
ابي حنيفة وعندهما يكون برأه المدة اذا جنى جناية خطأ فانه لا يملك
لا تقتل عنه اذا اراد طلق به دار الحرب مع ما لم يملكه المسلم على
الدار صا لا مال الذي معه فبا ولو دخل دار الحرب ثم فرج واخذ
شيئا من ماله فان كان الشك لم يقض الجوز فالجواب كذا كذا انه
كان الشك قد قضى الجوز فانه يرد الى الورثة ان وجد قبل العينة
او الحق المدة به دار الحرب وقضى الشك الجوز وكان ابنته عبد ثم فرج
مسلم انتقل المكاتب اليه ويبرك كانه وكذا من جنته رجل وامرأته
ارته عن الاسلام معافهما على النكاح وان ارته احد هما قبل الاخر
وقعت الفقة ويكون فرق بينهما طلاق واما الزوج عن الاسلام
يكون طلاقا عند ابي حنيفة وعند ابي يوسف كلاهما لا يكون طلاقا
وعند محمد كلاهما يكون طلاقا ونجحة المدة حرام واذا ارضا او نكحتم
ارته ثم اسلم فهو على طهارته ولو صلى ثم ارته ثم اسلم والوقت باقى حاد
الصلوة وكذا لو حج حجة الاسلام ثم ارته ثم اسلم عاد حجة الاسلام
او ارته المدة وجان معافهما ووقت الفقة من قبل
الذي يقع على كونه اذا حلف ثم ارته ثم اسلم بعد ما حنت فلا كفارة
عليه المدة اذا اسلم لا يجب عليه قضاء الصلوات لانه تركها وبيانه
واعتقا وافصا كالكافر ولا صلى بقراني اسلم ثم مات ابوه فقال
ليتنى لم اسلم الى هذا الوقت حتى ارث منه صا رته كافر جا
الى مسلم وقال عرض على الاسلام فقال اذهب الى فلان العالم
حتى يرضى عليك قال يكون هذا الانسان قال ابو بكر الاسكاف
من عاب النبي صلى الله عليه وسلم في شئ كوف قال ابن الربيع من
قال لشيء من النبي صلى الله عليه وسلم اسلام اشرفه كفا وقال بالغايبه

انما ارته وقت
وبلونه وقتا غيره
طلاق

كافرا الى مسلم
او عرض على الاسلام
من عاب

دولة في حال
الغضب

حال الوصي

الوصي اذا قبل الوصية

في الوجه الذي يبيع الوصي

بكره كما يزين كما يعني على الجوس خرس على النسي عليه الصلوة والسلام
يخاف عليه الكفر وتوفال في حال الغضب خرس الكفر من الهدية
يخاف عليه ان يكون توفال ان كان كذا عذا والا الكفر يكون من ساعته
وتوفال له الا تخشى الله قال لا في حاله الغضب قال صا كافر
ومن اعلم امراته ان الله تعالى اصل له اربعة نسوة فقالت ابن جني
مست قال كفو لا يها تفر كانها قالت ان الله تعالى ليس يحكم
احكام الا وصيا الوصي ان يخرج في مال العبيد ويرفع بضاعة
او مضاربة ولا ان يعمل في مال المضاربة وادوا بشري مال اليتيم
لنفسه بكثر من قيمته او باع ما اثر باطل من قيمته جاز عند ابى حنيفة وعندهما
لا يجوز لبس الوصي ان يوض مال اليتيم والتمس لو افرض جاز ويكون
على سبيل القضاء اذا احال الوصي مال اليتيم فان كان الحال عليه
الماء من الترميم جازت له الوالة والا فلا الوصي اذا قضى دين
الميت بقضاء الله ثم ظهر على الميت دين اخر فلا ضمان على الوصي
وان كان يغير قضاء فالترميم بالجبا ان شاء اتبع الترميم وان شاء
اشترى الوصي او قبل الوصي الوصية في حال حيوة الموصي لزمه
ولا يجوز له ان ياتي وجهه ولو لم يقبل حتى مات الموصي فالوصي
بالجبا ان شاء قبل وان شاء لم يقبل وادابا باع مال اليتيم ثم
استحق ضمن الوصي ثم يرجع في مال اليتيم الوصي اذا اجر نفسه في مال
اليتيم فلا جارة فاسدة الوصي اذا اجر من اليتيم فكلير ليس له
ان ينقض الاجارة ولو اجر اليتيم نفسه فبلغ فله نقض الاجارة
الوصي اذا باع الزكوة فان كانت الورثة كلهم كبارا ولا ويرى على
الميت ولا وصية والورثة حضوره ليس له ان يبيع شيئا وانه
كان الورثة غيبا فلا يبيع الوصي ولا يبيع الوصي ان يبيع العقار

وان كان

وان كان الورثة صفارا كلهم وهم حضوره غيب فلا يبيع بعضهم
وان كان بعضهم صفارا وبعضهم كبارا فعند ابى حنيفة لا يبيع
الغيبين جميعا وعندهما ليس له ان يبيع نصيب الكبار لو كان
على الميت بن او وصي بشي من الدراهم وليس في الزكوة وراهم
والورثة كما حضوره فعند ابى حنيفة يجوز بيع جميع الزكوة وعندهما لا يجوز
الا حصه الثمن وحق الام لا يبيع العقار وبيع الوصي اذا كانت
الورثة صفارا او غيبا وليس له ان يتصرف فيما ورث
من غير اليدين او من اليه وكذا لك وصي الاخ وغيره واما وصي
الاب فله حق التصرف في الوصي والعقار سواء ورث
من ابيه او غيره اذا كانت الورثة صفارا واما اذا كانوا كبارا
وهم غيب فليس له ان يتصرف الا في الوصي خاصة جارية امرأته
العدو ومولاها يصير يتم فاشترى ما رجل كان للوصي ان يأخذ
لليتم بالثمن ولو لم يأخذ يكون سلم لم يجر عند محمد وجاز عند ابى حنيفة
والاب يوسف وكذا هذا الاختلاف في تسليم الشفعة الاب
والوصي والمعاوض والمكاتب لهم ان يكاتبوا العبد سخيا
وليس لهم ان يعتقوا على ماله وتزوج احد من هؤلاء الاربعة
احد جاز والعبد كاذون والمضارب وترك العتق لزوجا
الا انه لم يجر عند ابى حنيفة ومحمد ولا يجوز كفاية هؤلاء الثلثة في توليهم
جميعا وتزوج احد هؤلاء السبعة عبده لم يجر الاب اذا هرب
مال ابنه الصغير من نفسه جاز سخيا ما وكذا لك الوصي والعقار
الوصي اذا باع العبد الزكوة لاهد النماء وقبض الثمن ثم استحق
غرم الوصي ثم يرجع على النماء ولو كان الله هو الذي باع او ابنه
فلا ضمان عليه لان الله لا يرجع عليه العدة اذا كان في غيب

وصي الا في حقه

لو كان الكاتب
بيع او ابنه

وصى اوصى الى آخره فحينئذ
صار وصاياها

الرجل وصية فوصى الى اخر فقال اني قبلت وصيتك ولا اقبل
الوصية التي في عنقك صار وصاياها جميعا بقبول احد ما اذا
كان في جرح الوصي شي من مبيع مال احد ما في الاخر لم يجز لانه اذا كان
خيرا لاحد ما يكون شرا لآخر اذا ارهن الوصي شيئا من مبيع
الميت لبعض النعماء دون البعض لم يجز ولا يصح ان يرهن بين
الميت وله ان يرهن مال اليتيم وله ان يعطي مال اليتيم مضاربة
وتوكل الوصي اليتيم على نفسه يعني ان يجوز اذا استأجره بكثر
من اجر مثله كالبيع والشراء اذا قال الوصي بعد موت الوصي لا اقبل
فلم يجز له حتى قال قبلت فذلك وهو رواه عن ابي حنيفة
وابن يوسف وقال ليس لذلك واذا شكك الورثة في الوصي
الى الله لا ينبغي ان يقر له بالظهر منه الحيازة واذا اوصى الى عبده غيره
باذن مولاه فالوصية باطله واذا اوصى الى عبده نفسه وفي الورثة
صفاء وكبار يعني للفقهاء ان يخرج فان كانت الورثة كلام صفاء
جائز عنه ابي حنيفة وعندهما لا يجوز ولو اوصى الى مكانة غيره جائز
اذا اوصى مسلم الى ذمي فالوصية باطله يعني تبطل كالعبد واذا اوصى
الى رجل عاقل فهو وصي ماله وله واذا اوصى اليه حتى يقدم فلان
فهو وصية الى ذمي فاذا قدم فلان تحولت الوصاية اليه وروى عن
ابي حنيفة انه قال اذا قدم فلان فيها وصيان جميعا واذا اوصى
ببعض ماله وببعض له الى رجل وببعض الى اخر فيها وصيان
جميعا في الجميع عند ابي حنيفة وابي يوسف استخسا ما اذا قسم الوصي
بين الورثة وهم صفاء فالقسط باطله واذا كانا وصيين فما اجد
واوصى الى صاحبه جائز ولا ان يعرف في المال وروى عن ابي حنيفة
انه لا يجوز وتبين للفقهاء ان يحبس مولا الوصي ذاك حتى الكف عن مال

اذا شكك الورثة
في الوصي

نفسه لا يكون منطوعا وكذلك الوارث الكبير لو قضى الوصي
الوارث ومن الميت من مال نفسه لا يكون منطوعا واذا اوصى
الوصي الى الورثة الى اجل فاجزه باطل يعني اذا كان الوصي لم يبول
العقد ما اذا كان الوصي هو العاقد جائز فاجزه عند ابي حنيفة ومحمد
وبعض الوصي اذا اوصى لرجل مملوك والمملوك ذورحم حرم لم يبول
فروا وصية ولم يقبل لم يجز على قبولها ولا يفتق بقرائنه ولو لم يقبل
ولم ير وصي مات الموصي لم بعد موت الموصي لم ينه الوصية كل من
لا يجوز اقراره اذا اقر لا يجب عليه البين وتفسيره اذا اوصى على ميت
ملا وقدم الوصي الى الله ولا يثبت للميت فادان بحلف الوصي
لم يجز اذا كان عروا وش وان كان الوصي وارثا كان اقراره
جائزا في حصته نفسة فحليف فيها للوصي ان ياكل من مال اليتيم ويكب
دوابه اذا كان محتاجا بقدر مافي ماله **احكام الابوين** لا يؤخذ
بحد القذف والولد والجد وان علا والولد وولد الولد وان سفل
بكره كالمسلم ان يبتدأ اياه الكافر لقتله واذا قصده ابو له فلا يثبت
ان يقتله على سبيل الدفع العادل اذا قتل اياه الباعى بربته وكذلك
البايع اذا قتل العادل عند ابي حنيفة ومحمد وعنه ابي يوسف لا يربته
ولو قتل بالقتصاص ورثته بخلاف ولو حوثر برافوخ فيها ابو له
الكافر بموت ولده لمسلم فانه يقبل ويكفنه ويرفقه واذا استأجر
الرجل ابنه في خدمته فلا جارة فاسدة وان استأجر برعي الغنم فهي
جائزة ولو ان المالك استأجر الاب لخدمته فلا جارة تنقض
ولو كان الابن مكاتب او عبدا فاستأجره الاب فلا جارة
جائزة ولو كان الاب هو العبد فاستأجره الابن مولاة فاشترى
الاجارة واذا اشترى من احد الابوين لاصح مراجعته عند ابي حنيفة

ما قبل

في من جرح الوصي
ببعض ماله

لو وصى الى رجل

قسط

الا ان يتبين وعندهما ان يبيعهما الجوزان ببيع حسن الغيرة
 الى ابيه اذا كان مخا جاك ذلك فحسن وجوز ان كانا قد
 اربعة بارنا احداهم والده او ولد له فميرث لا سبب للقفل
 وليس بقا في نصارى كذا والبر او اوقف ولده لا يجد اذا اوقف
 والده جدا اسرق الرجلان من رجل احداهما ابوه او ابنه فلا قطع على
 واحد منهما **الاب** او اشترى دارا لابنه الصغير وهو شقيقا فاقول
 اشترى وطلبت الشفعة ثم يخاصم الى القضا حتى ينصب عن الصبي
 احدهما خذ منه **الاب** بالشفقة لا يجوز شهادته والوالد لولده ولا الولد
 لوالده ولا يقضي احداهما للاخر ولا يخرج المسلم على نفقة احد من ذوى
 قرابة اذا كانوا كافرا الا على ولده اذا كانوا صغارا والوالد ولا يخرج
 الكافر على نفقة احد من ذوى قرابة اذا كانوا مسلمين الا على نفقة
 ولد او والد الوكيل بالبيع لان بيع من احب الى الوالد والولد
 عند ابى حنيفة والوكيل على شرا شئ موصوف له ان يشتري من احب
 من ذوى قرابة الا الولد والوالد او اشترى من بعض قرابة شيا
 فله ان يبيعهما الجوزان لم يبين ما خلى الولد والوالد والمصارب
 ان يبيع ويشتري من مال المصاربة ممن احب من قرابة الا الولد والوالد
احكام الجدة **الاب** من وجه وشبه الام من وجهها ما شبهه
الاب فان الشهاده لا يجوز ووقع تركه اليه لا يجوز ولا يقبل
 الجدة بولد كلاب وادارة زوج الصغير او الصغيرة لم يثبت لها
 الخيار او ابلغا وليه ولاية المصالح في مال ولد الابن كلاب والحد
 بحجب الاخوة والاخوات لام لا خلاف واما شبهه بالام فلا
 فزان الجدة اعنى لا يجوز لولا كلالا ولا يجب على الجدة في القطر
 ونفقة ذوى الارحام تحب على الجدة مشتركة بينه وبين غيرها كلاب

مرات

يشبهه الاب

وغيره من ذوى الارحام

والام

ولا يحكم بسلام الصبي بسلام الجدة والام نزلت مع الجدة لثقتهم جميع
 المال بخلاف **الاب** **احكام الزوجين** او اوقع الزكوة الى الزنا
 لم يجوز ولو دفعت الزكوة الى زوجهما لم يجوز عبد ابى حنيفة وعندهما يجوز
 ولو شهد احداهما للاخر لا يجوز واداهما هب احداهما لا يلزم برجع
 يجوز للمرأة ان تغسل زوجها بعد موته ولا يجوز للزوج ان يغسلها
 واداهما الملك احداهما صاحبة النكاح او اداهما هب الزوجين ثم طلقها
 او ابانها ثم اراد ان يرجع فليس له ذلك ولو وهب لاجنبية
 ثم تزوجها كان له الرجوع براعى في الهبة وقت الهبة لا وقت الرجوع
 وفي الوصية براعى وقت الموت لان نفاذها بالموت ولو اوصى
 لامرأة ثم ابانها ماتت جازت الوصية ولو اوصى لاجنبية ثم
 تزوجها ماتت لم تجز الوصية وفي الجدة وتبين كلا الطرفين اذا اسرق
 من امراته ثم ابانها او من اجنبية ثم تزوجها ثم اخضاها لا يقطع ولا
 الشهادة يعقر وقت ادائها الشهادة او تحمل الشهادة وهي امرأة
 ثم ابانها ثم اوى قبلت شهادة ولو تحمل وهي اجنبية ثم تزوجها ثم
 اوى لم يقبل الرجل والمرأة اذا نسجتهما بالجماع ثم اراد ان يقضيا
 الرجح لا يفرقان المرأة اذا احرمت كحج النطق فلهما ان يجلها
 وليس لهما ان يضموا النطق الا باذنه او اطلقها طلاقا رجعيا
 فليس له ان يفرها حتى يشهد على رجعتها اذا كان النشوة
 من قبل الرجل فلا يجوز ان يأخذ منها شيا وان كان من قبل المرأة
 جاز له ان يأخذ مقدار ما اعطاه دون الزيادة في رواية كتاب
 الطلاق وفي الجامع الصغير يجوز العدة والطلاق بالنسبة للمرأة
 نعى الصبي انه ابنا لا تصدق الا ان يشهد على الولادة امرأة
 او يصدقها زوجها بخلاف الرجل اذا استأجر امرأة فلهما فلا جاز

بسم الله الرحمن الرحيم

للزوجة ان تغسل زوجها بعد موته

في الشهادة

فاسدة وكذا لو استأجرت المرأة زوجها لكانت حارة
 لعل من الاعمال جائزة او اشترى امرأته وهي حامل منه عتق ما في بطنها
 ولا تنفق الام ولكنها صارت ام ولد ولو اشترى امرأته على انه
 بالحنينة لا ينفك الكاح عند ابى حنيفة لانه لم يملكها فان وطئها في
 الشفت جائزة ولو وطئها بغيرها انتقض الكاح وان وطئها لا
 يرد بها اذا استأجر امرأته والكاح قائم بينهما لا رضاع ولده منها محرم
 الاجرة ولو استأجرها لولد بغيرها حارة ولو ابانها واستأجرها لا رضاع
 ولده منها جائزة ولو استأجرها منها والكاح قائم كان حكمها حكم مولاتها
 ولو استأجرها بغيرها فانه يجوز في الاحوال كلها اذا اختلف الزوجان
 في شاع البيت فكل شاع يكون للرجل فهو للرجل وما كان للنساء
 فهو للمرأة وما كان مشكلا فهو للرجل في الطلاق وفي الوفاة هو
 للمحرمات عند ابى حنيفة وقال ابو يوسف تجز المرأة جهرا بغيرها
 وابان في الزوج في الموت والطلاق مطلقا وقال محمد كان للرجل
 فهو للرجل وما كان كذلك فهو للمرأة وما كان مشكلا فهو بينهما
 نصفان الا ان لا يقضى لامرأة اذا كان وكيلها بالبيع لا يجوز ان
 يبيع من امرأته اذا اشترت من زوجها لا يبيعها امرأته عند ابى حنيفة
 ابن العم او ابى بصلوة على المرأة من زوجها الا ان يكون له
 منها ولد **الحكام التي تتعلق بالكثر صاحب الجرح اذا كان**
اكثر بدينه صحيحا قبل الصحيح ومسح على الثياب وان كان اكثره جرحا
غيره وكذا كلك اعضاء الوضوء الخوف اليسر لا يمنع المسح على الخف
والثوبين يمنع والقض من اليسر والكثرة مقدار ثلث اصابع اصغر
الا اصابع وقال في الزيادة من اصابع الرجل واذا فرغ اكثر القدم
من الخف وجب غسل الرجلين والتمس اكثر نصف الصلوة والغسل لا

احلف الزوجان في نكاح البنت

انما يقين المرأة

حكم اليسر يمنع
 الغسل من اليسر
 اذا فرغ القدم
 وجب غسل الرجلين

اذا فرغ

اذا احدث الامام وتاخر وقدم رجلين فان سبق احدهما الى
 مكان الامام كان السابق هو الامام واذا تقدم جميعا وقدم
 بكل واحد منهما طائفة فضيلة الطائفتين جميعا فاسدة الا ان يكون
 احدي الطائفتين اكثر فضيلة الاكثر جائزة الاغلا اذا كان
 اكثر من يوم وليلة فليس عليه قضاء الصلوات واذا وجد طرف
 الميت او شئ منه لا يصل عليه ولكنه يفرق ولو وجد اكثر من نصف
 بدينه غسل حنيفة وصل عليه وان اختلف مولى المسلمين بموت الكافر
 لم يصل عليهم الا ان يكون مولى المسلمين اكثر واثرة اذا فرغ
 من خلعها لم يخلع بالدم فان كان الدين هو الغالب حل
 الكحل والا حكمه حكم ما اذا برق فزاعى فيه وما اذا قرأ اية السجدة
 ثم قرأ بانها بعد ما عمل عمل اكثر افضل منها لزم السجود بانها وان
 كان قبلها لا يقرأ به تجزى على الجيفة فان كان الماء الذي يجري
 على الجيفة اكثر فاما الجبس وان كان اقل فاما طاهر والمطر
 اذا جرى في ميزاب لم يسلح عليه نجاسة في غير موضع الميزاب
 فان كان اكثر الماء طاهرا فاما لا ينجس من اصابه وان كان موضع
 الميزاب نجسا فان كان الماء الذي لا ياتي في النجاسة ايضا اكثر نجس
 الولد اذا فرغ فان كان الذي خرج اكثر صارت المرأة نفساء
 وسقطت الصلوة عنها ومن كان في اكثر السنة حنونا فلا
 زكوة عليه وهو رواية عن ابى يوسف المتكف اذا خرج من
 المسجد لا ينفك اعتكافه ما لم يخرج اكثر النهار عند ابى يوسف ومحمد
 او افرم بالمرة فطاف بها بعض الطواف في رمضان وبعضه
 في شوال ثم رجع من عامه فان كان اكثر الطواف وهو اربعة شواط
 فلم مقام الكل واذا ترك اقله هو غلته ورجع الى اهل بيته بدينه

الاغلا اذا كان
 بدينه وقدم
 فاسدة

المطر اذا جرى
 في ميزاب لم يسلح

ولا يلزم العود اذا تطيب المحرم بطيب كثير فعليه ان يقبل صدقة
 واذا اتفق الحاج عن الميت اكثر النفقة لم يخرج من الاسلام عن الميت
 وان كان اقل جائز استسما اذا ارسل كلبه على صيد وتوارى عنه
 وكان في طلبه فان غاب عنه اكثر الزمان لم يخرج الكلب وان كان اقل لم يخرج
 رواه الحسن بن زياد عن ابي حنيفة اذا صلى بعض المكتوبة في المسجد
 وحده ثم اقيم لها فان لم يصل اكثر فطوعها اذا حصل لبن امرأة في
 طعام ثم شرب منه حتى فان كان الغلبة للبن ثبت حكم الرضاع ولا
 فلا او اختلف لا يشرب لبن فصب اللبن في ماء فان كان اللبن
 غالب حلت الذي اذا كان اكثر السنة غلبا يؤخذ منه خبز الا غلبا
 اذا كان عنده مساليج بعضها ذكينة وبعضها ميتة فان كانت الغلبة
 للذكينة جاز العزى والا فلا ولو كان هناك علة يتوصل بها حكم العلة
 ولو ان زينا اخذ طيب بعض الميتة فان كانت الغلبة للميتة لا يجوز
 الانتفاع به بوجوه الوجوه وان كانت الغلبة للزينة جاز الانتفاع
 به من حيث باع الجدة والاستصحاب واذا كان معه والى وقع
 احد ما جازت تغريبها جاز له ان يتجرى في الاثنين والمثله جازها
 لا يتجرى اذا وجد سكره بعضها في الماء وبعضها في الارض وقد ماتت
 فان كان جانب رأسها على الارض حل وان كان على العكس
 نظر فان كان اكثر في الماء لا يجوز اكلها وان كان اكثر على الارض
 جاز والعروق اربعة للمفهوم والحري والودجان لم يقطع ثلثه منها
 اى ثلثه كانت لم يخرج عنه الى حنيفة وعند محمد لا يجوز الا ان يقطع
 العروق كلها او يقطع في كل واحد اكثره اذا سمي على الذبيحة ثم اشتغل
 بجدب فان كثر وطال ضار فاصلا بين التسمية والذبح وصار
 الذبيحة بغير تسمية وان كان قبله لم يفصل اذا وجد ثلثي القبل او اكثر

اذا صلى المكتوبة
 ثم اقيم لها

اذا وجد سكره بعضها
 في الماء

العروق اربعة
 في الذبح لا في العروق

في كل واحد وجبت الفسامة وان وجد قل من نصف البنية فلا فسامة
 فيه اذا شهد الشهود على داره وذكروا حديثين من حدود الدار لم
 يخرجوا ان كروا ثلث حدود جازت شهادتهم **الحكم في الجنازة**
الجنازة اذا صلى في المسجد وحده تطوعا فاحد شفر فوضوا
 ان شاء صلى بالي الصلوة في بيته وان شاء رجع الى المسجد اذا
 احث فهو امام فان نقل واستخلف فهو بالجنازة على ما ذكرنا
 اذا كان عنده ثوب نجس كله ولا يقدر على ما يقدر فهو بالجنازة
 عنه الى حنيفة والى يوسف ان شاء صلى في الثوب فاجبا
 وان شاء صلى فاعدا عريانا او افاضته جماعة في مسجد وهو يعلم
 انه يدركها في مسجد اخر فهو بالجنازة او دخل المسجد والمؤذن يقيم
 صلوة الفجر ولم يصل كعتى السنة فهو بالجنازة ان شاء اشتغل
 بالسنة وان شاء دخل مع الامام لاجل كبره لا فتاح البراءة اذا
 اصابتها الجنازة ثم ادركها الحيض فهي بالجنازة ان شاء غسلت
 وان شاء لم تغسل كجمع بين التيمم وسور الحمار وهو بالجنازة في
 البداية بها شاء بعد الاقام او اسلم في صلوة ليس بعد ما قلنا
 ولم يكن يجزئه احد يصل فهو بالجنازة ان شاء استند الى الحراب
 وان شاء الحرف واذا اجتمعت الجنازة رجالا كلها او نسائا
 شاة او وضعوا اصفا واحدا وان شاة او وضعوا احدا بعد واحد
 وقال ابو لبلب يوضع كالدراج اذا صلى فاعدا تطوعا فهو بالجنازة
 حاله القيام ان شاء تربع وان شاء قعد تحتها حتى يكون فضلا
 بين قعود الصلوة وبين القعود الذي هو للصلوة يعني للقيام
الحواة بالجنازة ان شاة او صلوا قعودا وان شاة او صلوا قياما
 الباجر بالجنازة ان قوم شاة بالدرهم وان شاء بالدينار المسافر

في كل واحد وجبت
 الفسامة

المسألة في منة
بالجنا

في شهر رمضان بالجنا راء شاء صام وان شاء افطر اذا كان عليه
قضاء رمضان فهو بالجنا راء شاء تابع وان شاء فرق هو في
كفارة البمين بالجنا راء شاء اعتق وان شاء اطعم وان شاء
كسى او اقال عليه الهدي فهو بالجنا راء شاء اهدى شاء راء شاء
بقرة وان شاء جزور الا يجوز الذبح الا بكثرة وقال عليه بنه فعليه
الاجزور والابقرة اذا اراد ان يجزبه فهو بالجنا راء شاء
نحر باقما وان شاء نحر با مضطجعا الحرم اذا قتل صيدا فافاء الحليم
عليه واعدل ثم القائل بالجنا راء شاء اشترى بغيره هدا ويبيع
بكره وان شاء اشترى بغيره طعاما وان شاء صام مكان كل
نصف صاع يوما وهذا على قول الى حنيفة والى يوسف وعند
محمد الجنا للمكمن او اخلق را اس او لبس معصرا خير من الكفارة
الثلاث الهدي او صوم ثلثة ايام او اطعام ستة مساكين الا ان
اداسى رجلا من اهل الحوب فهو بالجنا راء شاء فقدم راء شاء
فسموم بين الجنة واذا فتح لمة فهو بالجنا راء شاء جعلهم ذمة كما
جعل عمر بن الخطاب رضي الله عنه بارض السواد واء شاء فسموم
بين الجنة كما قسم رسول الله صلى الله عليه وسلم الجيرة او تقدم الحكماء
الى الله فهو بالجنا راء شاء سكك حتى يتحصن اليه وان شاء
قال ما كما ولا يجا طيب احدهما دون صاحبه اذا كان عليه دين
وكفره جل فرب الدين بالجنا راء شاء اخذ الكفيل وان شاء اخذ
الكفول عنه ولكن اذا اتبع احدهما لاي راء الا خر حتى يتوفى منه
او اذا اعتق المولى عبده وعليه دين فالغنا بالجنا راء شاء وان شاء
المولى وان شاء واتبعوا العبد واتباع احدهما لا يكون ابراء
الاخر في الحوالة لبس للمطالب ان يتبع الجليل لم يتبع الغنى

اذ انتة تم

اتباعه ما هو ابراء

عليه دين بين جلين قبض احدهما نصف الدين فشره بالجنا راء شاء
اتباع شره فها قبض وان اتبع الذي عليه الدين فان اتبع غيره الدين
سلم شره فها قبض لم يتو الذي على المطلوب العدل اذا باع الدين
وقبض الثمن ودفعه الى المهرتين ثم استحق الدين كان العدل
بالجنا راء شاء رجع على المهرتين وسلم للمهرتين ما اخذه وان شاء
رجع على المهرتين فان اخذ راء شاء اتبع احدهما فتوى ما عليه فاراد ان
يرجع على الاخر ليس له لان اتبع احدهما ابراء منه والاخر وكذا
غاصب الغاصب اذا اتبع المقصوب منه احدهما ليس له
ان يتبع الاخر لانه ابراء للاخر في الضمان وملك الذي ضمنه
او اذا استاجر الرجل رجلا ليحمل له شيا على ظهره او على دابة فامسره
في نصف الطريق في حال مشية فضا حبه بالجنا راء شاء ضمنه
فتمت في الموضع الذي استاجره فيه ولا اجر له واء شاء ضمنه
فتمت في الموضع الذي امسره فيه وعليه الاجر وقد ذكرك اذا
اليتقط لقطا فزعه الى الامام فالامام بالجنا راء شاء وقبل منه
وان شاء لم يقبل او اذا وجد لقطه فنسحق بها ثم جاء صاحبها هو
بالجنا راء شاء رضى بالاجر وان شاء ضمن الدافع وان شاء
ضمن المسكين واذا وجد لقطه وجاء رجل ووصف وعانها
ووكاها فاصاب ذلك فالملتقط بالجنا راء شاء صدقة
ووقية له وان شاء لم يصدقه لجواز ان يحل اخذ بغيره بنية المارة
او ان شاء وفي محضه فالامام بالجنا راء شاء حفر لها واء شاء
لم يحفر او اقل الرجل عدا وليس له الا السلطان فهو بالجنا راء شاء
شاء فذوان شاء اصالح على الدية وليس له العفو رجل ادع جلا
فضيلا فادخله المستودع بيته ثم عظم الفضيل فلم يقدر على اخراجه

استاجر رجلا
فامسره

قال محمد المستودع بالحنان ان شاء الله وسع باب وان شاء الله
 فنية الفضيل يوم صار في حد لا يخرج من الباب ولو استعار
 بيتا فادخل فيه فضيل وكبر الفضيل فليس لان يفتح الباب
 ويقال لرب الفضيل الحرة ونصته ولو كان بغدا وخمار الحسن
 اذا كان قلع الباب يبر ان يفتح ويغلق بعد ذلك
 كما كان غير الاب والجد اذا زوج صغيره فاوكت فلها الجارية
 والحولى اذا زوج امته ثم اعتقها فلها الجارية عبد كان الزوج
 او حر **احكام المرضي** اذا لم يستطع القعود ونبت ان
 يستغنى عن قضاءه ووجه الى القبلة ووجه في مرضه كما يوضع في
 اللحد ولكن العادة قد جرت بخلافه لان اذا اخف عليه
 المرض الذي يجوز ان يقطر هو ان يخاف على نفسه شدة
 المرض او يزداد غيبه وجعا او يمرض او يكون حاله يجرى ان يصلي
 فاعاد المرض لا يعلو في رجليه اذا اعلى عليه لا كمن مرض صلوات
 فليس عليه قضاء ما اذا ابست الرج حيث لا يقدر على الايام
 تسقط عنه الصلوة واذا لم يقدر على السجود على الارض ولو برا
 ولا يرفع اليه الوسادة وتسقط عنه الغيام ويوم المومي من هو
 في مثل حاله ولا يجوز اقتداء القاعد بالمومي اذا اتممت الصلوة وهو
 صحيح ثم مرض جاز له ان يقعد واذا اتممت الصلوة وهو مريض
 ثم برئ جاز له ان يصلي بقية صلوة فاما عند الى حنيفة والى ابو
 رضى لا يستطع الوضوء ولا يملوكه يجب عليها ان ترضيه وآيا
 زوجته فلا يجب عليها وهو كسائر المسلمين يجب عليها اعانة
 لقوله تعالى وتعاونوا على البر والتقوى لا تحب اذا منعته حديثه
 الكرم قال محمد بن الحسن يخفض راسه ولو كان له عبد مريض

اذا اعلى عليه لا يرضى
 فليس عليه قضاء بها

يجب على المولى ان يرضيه فذكره في النوازل اختلفوا في حد المرض
 الذي لا يجوز افراره فيه قال بعضهم هو الذي لا يقدر ان يقوم الا انه
 بقية انسان وقيل اذا كان صاحب فراش وان كان يقوم
 وقيل اذا كان لا يقدر على المشي الا بين اثنين وقيل اذا لم يقدر
 ان يصلي فاما على من شدة اذانه صلب في كونه فقال لو ارش
 احفظ هذا اراد ان يبين ان فيه قوة اذا اعلى عليه عند الميقات
 واهم عند اصحابه جاز عند الى حنيفة وعندهما لا يجوز ولو غرغروا فوف
 او غرغروا الطواف فطوافه جاز بلا خلاف المحصول اذا اطلق
 امرائه لا يكون فار الان الغالب عليه السلافة وكذلك اذا كان
 في صف القتال فان خرج مبارز احكم حكم المرضي المطلق والقعد
 اذا نطاول ذلك بهما حكمهما حكم الصحيح يجوز بينهما جميع المال
 وكذلك صاحب القدر اذا صارت عادة ولو ذهب في
 اول مرضه ثم مات في ايامه خرج من الثلث اليها ثم يقدر عادة بعد
 ما اذا افر على المرضي ثم يكبر راسه اي نعم لم يجز وكذا لو اعتقل سائرا
 بخلاف الاخرس ولا يجوز افره للمريض في اربعة اشياء بين اذا
 كان عليه دين للصحة ولو ارش الا افراره لامرأة بالجلد الا ان يفر
 بالكر من مهر مثلها وبالنود بعة والعارية وعليه دين الصحة
 المرضي اذا كان يبرج مكان اذا صلى فاما سال له ثم فان صلى
 فاعاد ابركوع وسجود النقط فانه يصلي جالسا ولو كان بسجل
 له لم اذا صلى ركوع وسجود لا بسجل اذا صلى باياد فانه يصلي
 باياد وكذا زعفراني **الاحكام التي لا تجتمع** الوضوء واليتم
 لا يجتمعان الا في سور الحمار والبقل ونبذة التمر والظفر والجمعة والمريض
 والحبل والنعاس في الاربعين عند الى حنيفة والنعاس والحبل

حد المرض

الضيق والمقعة
 كبرت هذا السائل الله
 لا غير نوح بواحد القيت
 في هذا الكتاب

الحكم اذا لم
 في اربعة اشياء

عند محمد والعشر والحاج والعشر والركوة والزكوة والحاج وصدة
 الفطر والركوة والقضاء والاطعام والشهادة واليمين والكحل
 وطك اليمين والمدة والمهر والقطع والعتان والاجر والعتان والاجر
 والشركة والوصية والبراث والورق **احكام الشبوع**
 البس في الشاع جازية واليمين في المشاع باطل واليمين في المشاع
 فيها يخل الغشمة باطله وفيها لا يخل جازية والوقوف في المشاع جازية
 عند ابي يوسف وعند محمد لا يجوز والاجارة في المشاع لا يجوز عند
 ابي حنيفة وعند محمد لا يجوز واذا اجراه شركيين برضاء جازية بخلاف
 والي ابرهين انفقوا لا يجوز سواء ابرهين من شركية او من غيره ولو
 اجروا من رجلين جاز فان نفق احد هما الا جارة في نصيب
 لا يبطل الاجارة في نصيب الاخر وكذا لو مات احد هما لان
 الشبوع ظهر بعد سعة العقد كما لو سب من رجل وارث ثم رجع فنصفها
 لا يبطل في اثنى واذا انفق بعد علي رجلين محاضرين جاز وان
 كانا غيبين لم يرد عند ابي حنيفة **احكام الناسي** كلام الناسي
 بعد الصلوة اذا اكل في صلوة ناسيا فسد صلوة واقصاها
 او اكل ناسيا لم يفسد صومه استحق الناسي في الاطعام والاكاف
 والعمارة سواء اذا اجتمع ناسيا فسد اطعامه واذا غلط راسه سبها
 فسد اطعامه وان تطيب ناسيا لم يفسد دم واذا فرغ من المسجد ناسيا
 فسد اعتماله والرتيب بسقط بالنسيان اذا نسي قراءة الفاتحة
 في الاوليين لا يعيد في الاخرين واذا نسي السورة اعادها
 واذا نسي الفاتحة حتى ركع سقط عنه اذا نسي ما في ركعه
 وتيمم وصلى ثم ذكر بعد ذلك جازت صلوة عند ابي حنيفة ومحمد
 وقال ابو يوسف لا يجوز ولو نسي غسل شئ من اعضائه وضوءه

السبع في الشاع
 در من كساع بال
 الهبة في الشاع
 اجارة مع ثمنه

اذا نسي قراءة الفاتحة
 في الاوليين لا يعيد
 اذا نسي الغص

لم يجز اذا نسي الطعام في بيته فنام عن اليمين لم يجز السلام
 ناسيا لم يجز من الصلوة واذا حلف لا يفعل كذا انقضت سبها
 حنث اذا نكر التسمية سبها على الذي لم يجرم **احكام الجنين**
 لا يجوز للجنين دخول المسجد ولا لمس المصحف ولا قراءة آية من
 القرآن سورة الجنين وعرقه ظاهر واذا اخذ المصحف بغلافه
 فلا بأس ولا يجوز للجنين ان يكتب القرآن وروى عن ابي
 يوسف انه قال لو وضع المصحف في بعية لم يقع به عليه
 جاز للجنين باخذ الصرة فيها وراهم عليها اسم الله تعالى لا بأس
 بذلك الجنين اذا قبل بغسل عند ابي حنيفة وعند محمد لا يغسل
 اذا كان شهيدا تام خطب يوم الجمعة جنبا ثم اغتسل وصلى بهم
 جاز وقد اساء في دخول المسجد والجمعة جنبا اذا احدث الامام
 بعد ما خطب فامر جنبا قد شهد الجمعة فالجنين لا يخرج اذا وقف
 بوفاة وهو جنب اجارده ولا شئ عليه اذا طاف بالبيت
 جنبا اعاد فان لم يعده حتى رجع كان عليه جزاء وجنب دخل قبر الطيب
 ولو انما نفس فيها قال ابو حنيفة كلاهما نجسان وقال ابو يوسف
 كلاهما نجسان الاول وقال محمد كلاهما طاهران **احكام بين اثنين**
 احد الوصيين ليس لان يتصرف بغير اذن صاحبه لاني اشباه
 مخصوصه عند ابي حنيفة ومحمد شررا وكفن وتصدق دين الميت
 من اليمين وروى بغيره باو القاذوصية بغيره باو شرا النقطة الكسوة
 للصبيان والخصومة وتبول الهبة للصغير اذا وصى لرجلين
 بالثلث ورواهما بعد موته فلا ينفذ الثلث وكذلك
 لو اوصى لرجلين بالثلث فماتوا او اقره كان لآخر النصف ولو اوصى
 بالثلث لهذا او بالثلث لهذا فماتوا او اقره كان لآخر الثلث كمال

الناسي
 لم يجز
 اذا نسي
 لم يجرم
 الحنث اذا نسي

والخطبة

احد الوصيين
 الا في اشياء

واذا اوصى لاحد من اهل بيته ولا من اهل بيته
 له او ببعضه الى اخرها وصيان في جميع المال والولد عند ابي حنيفة
 وابي يوسف وقال محمد كل واحد منهما وصى فيها اوصى لبيته خاصة
 اذا اهل كجدة عن ابويه فلو ان يجعلها عن احد هما ولو امره رجلان
 واحد منهما ان يجمع بينهما فاحرم عنهما جميعا واذا اوصى بجعل واحد
 لم يرد الا لو كلبين ان ينفرد دون صاحبه على ربة اشياء الطلاق
 والعتاق اذا كانا على رجل جعل والخصومة واذا وكلها بدين شئ
 يجب فلا حد بها ان يدين دون الاخر **الاحكام التي تتعلق بالبيع**
 الربيع اقل مقدار يمسح الرأس والمرادة اذا وصلت وربع مائة
 كمشوف لم يرد عند ابي حنيفة ومحمد والحرم اذا انتف شوه او كينه
 فغلبه منه حتى يبلغ ربع - اسه او لجة فيكون عليه دم واذا جلى الحرم
 اقل من ربع - اسه لم يرد النجاسة على ضربين مغلطة حكاه حنيفة والنفقة
 المغلطة قد رآه - ثم في المغلطة الكثيرة النجاسة وهو الربيع فضا عدا
 وكذلك العورات على ضربين مغلطة وحفظة فانفق في المغلطة
 قدر الدرهم وفي الحفظة الربيع وتصيب المرأة من مرات زوجها
 اذا لم يكن ولد الربيع وتصيب الزوج من مرات زوجته اذا كان
 لها ولد فهو الربيع لا يتعلق بالرضا ع الا حكم الحرمة بدليل جريان
 القصاص في الطرفين وجواز دفع الزكوة والشهادة ولو اشتراه
 لم يعتق عليه ولو كان احدهما معسر لا يجب على الاخر نفقته
 ولا يبرأ احد منهما الا بقطع كل واحد منهما بغيره قال الاخر
 وليس بينهما الا حرمة الزوج فمفسد فضا كما رجل مع الرجل
 والمرادة مع المرأة **احكام البغاة** يجوز قتال اهل البني ولكن
 لا على سبيل قتال بل الحرب لانهم لا يباع مدبرهم اذا لم يكن لهم

النجاسة على ضربين

حكم المرأة
 نفقة المرأة في ميراث
 زوجها
 ونفقة الزوج من
 ميراث زوجته
 لا تقبل الرضا ع الا
 حكم الزكوة

قتال اهل البني

المجون

المجنون الرها ولا تقبل سبهم اذا علم انه لا يدرب اليهم ولا يوثق
 على جرحهم بعين الذبح وصار بحيث لا يقدر على القتال بترك اشياء
 ان اشياء فده ماذا نابوا وانقطع ما كان منهم حتى سبهم
 ويرد ما اخذ من اموالهم وما كان من الاموال المستملكة فلهما
 لاحد الفريقين على الاخر فكلهم يثرون بالمدعيهم فيما بينهم وبين
 الله تعالى ولا يجوز شهادته البغاة وان غلبوا على بلد ونصبوا فيها
 فحكم على ما واد اموال ثم رفع ذلك الى قاض اهل العدل انقضوا في
 الحق وابطل ما لم يوافق ومن قتل من اهل العدل صنع به ما صنع
 بالشيء من قتلهم بانهم والصلوة وترك النفس واذا قتل
 اهل البني فلا يصل عليهم ولا يكفنون ولا يدفنون وبكره ان يبعث
 برؤس الكمل البغاة ليطاف بها في البلاد **احكام البيعة على الاثر**
 اولى الناس بالامانة الذكر البالغ الحرة العاقل او استجمع فيه حفظ
 القوان والفقه والعفة والسن فاذا استجمع فيه هذه الخصال
 الاربع كان احق بالامانة ممن فيه ثلث خصال منها واذا انفصل
 بعضهم على بعض فان المعقول فيه على الفقه اذا كان يحفظ في القوان
 قدر ما ينبغي له القواعد في الصلوة وكان في الصلح بحيث يجب
 المحرم وبقية الفرائض والذمي يواضب بالاذان على الصلوات
 كلها اولى بالاذان في غيره والذمي له مهارة وحفظ كل ما لا يعا
 ومودة اوقات الصلوات اولى ذكره الطحاوي وسدحان البلدة
 اولى بالصلوة على الجنابة فان لم يكن مستطاعا المحي وقال في كتاب
 الصلوة ام المحي احق بالصلوة فان لم يجز نام المحي فلكمولى ان تقدم
 ويجوز من الصلوة الى الاولياء الا قرب فالاقرب وان حضر
 السلطان او نائبه فينبغي للمولى ان يقدره روى انه لما مات حسن

يصدق في
 اهل البني
 الكذب

فانما نسخ

تقديم حسن ما رغبه
سيدنا صاحب صدر
احسن ما رغبه

اول الذي في تزويج الصغيرة

الاولى في الحضانة

الحديث في الشفيع

تفسير الحديث في الشفيع

الاولى في الشفيع
والثاني

ابن علي رضي الله عنهما قال الحسين رضي الله عنه سعيد بن العاص
وكان امير بالمدينة فقدم فقلوا لانه سنة ما قد منك واداهم ولبنا
ابوه وابنه روي عن ابي يوسف انه قال لابن ابي الصلوة
عليه وسلم يقوض الى باب الحبس حرة قد دخلت في المرأة من كان
محرما لها فان لم يكن لها محرم لم ينفذها وقل في اهل الصلاح من
جرائنها ولا يدخل احد من النساء البقر قال ابو الحسن الكرخي جميعا
ان اولياء الصغيرة في الكساح من العصبية فان لم يكن لالام
او الحاكم وقالوا الاقرب فالاقرب ثم العصبية ولا يكون الا بعد
وليها مع الاقرب وهو الاجنبى سواء مع من هو اقرب منه
واذا اجتمع لاب والابن في حق المجنونة قال محمد بن الحسن الابن
اولى وعن ابي يوسف روايتان في رواية الابن اولى وفي
رواية ابها زوج جاز وان اجتمعت لثلاث زوج والمجد والام
اذا اجتمعا فاما وليان على قول من يقول ذلك الام احق بالولد
عنه الفقه ما لم تترفع حتى باكل وحده وبشر وبعده وبشقي
وحده ان كان غلاما وان كان جارية فالي ان يخص ثم
حق الحضانة بعد الام لعشرته الاقرب فالاقرب اقرب النساء
الى الولد الام ثم الجدة ام الام ثم الاخت لاب وام وقال في
الجامع الصغير الجدة ثم الخالة فان كانت الجدة زوج غير الجدة
لها في الولد قال شيخ الحديث الحق من الشفيع والشفيع الحق من
الجار والجار الحق من غيره قال ابو يوسف غيره ان اشرك
الذي له ان يتكلم هو الحديث وهو الحق من الشفيع والشفيع
الشريك في الطريق والمنازل مقسومة والجار هو الذي لا شركة
له في منزل ولا طريق واذا مشى الشاب مع الشيخ تقدم الشيخ

الاولى في تزويج الصغيرة

الا ان يكون الشاب عاى ولا يفتح الكلام قبله ولا ياكل الطعام
قبله ويبدأ بغسل الايدي خيرا الطعام بلا صاغ في الاثداء وفي
الانتهاء بالاكابر جلال اسيران في ذرا الحرب احدهما عالم
والاخر غايب فارادنا جبر شرا منها فلم يبق اليها وبقي احدهما عالم
يشترى القاذى ويزرك العالم لانه اذا اشترى العالم ويزرك
القاذى فربما يدخل القاذى في ذمتهم **الحاكم** **الشفيع** **بسطا**
المجدة وصلوة العبد من واقاته الحمد والامام روي في الزوج واذا
حضرت الجارية فالامام اولى بالتقدم ولا يجوز الطلج يعرفات
والمرءة لا مع الامام عند ابي حنيفة واذا توجرت العبد
على ان في حق من الحقوق فاراد ان يخلعه عند الحاكم لم يجز
ولا يرجع في الهبة الا عند الحاكم ولا توجرت المرأة نفسها من غير
كفو فاراد الا وليا وان يغرقوا لم يقدر والا عند الحاكم والامام اذا
زوجت ثم عنقت كان لها ان تزكو الكساح ولا يجوز الا عند
الحاكم واذا اسلم احد الزوجين والى الاخر ان يسلم فانفقه لا يكون
الا عند الحاكم وكذلك فرق العتق لا يكون الا عند الحاكم والمودع
اذا انفق على المرأة المودع ضمن اذا كان بغراون الحاكم ومن
وجد رابته فانفق عليها بغراون الحاكم لم يرجع على صاحبها واذا انفق
شي من المشتري فرو على المسحق بغرضه **الحاكم** لا يرجع على البائع
سأله سبته على الفلطة او اربط الرجل اتانين في ربط واحد
فولدت احدي الاتانين بغلا والاخرى حثا وصاحب
كل واحدة منهما يدعي ان البغل له وان اتانته هي التي ولدت
فانه يقضى بالبغل بينهما نصفان لاسنواها في الدعوى وكفى
ببيت المال لانه مال ضائع كاللفظة وكذا في الاضحية او اسارعا

فيها جميعا ولا يتخفى عن المحبة ولهما اذا كانت شاة ولوان جلا
 وضع ولده الرضيع في المسجد ثم ندم فرجع لياخذ فاذ اقبل ولدان
 ولم يعرف فرفعهما جميعا ثم مات قبل ان يظهر ذلك لم يعرف له
 برائا لو احد منهما بل بوضع في بيت المال وينفق عليها الامام ولا
 يرث واحد منهما من صاحبه وكذا لو ان امرأة لها ولد وارث
 ولد اخر معه فماتت المرأة ولا يعلم ولد ما منه ولد غير ما لم يرث
 واحد منهما ولوان حرة وامة ولدت لكل واحد منهما من ولد
 فماتت لا يرثان ويسعى الولد ان جميعا في نصف ثمنه لمولى الجارية
 وما لها جميعا لبيت المال وان كان احد الولدين ذكرا والآخر
 انثى وكل واحد منهما يدعي الذكرا فانه يوزن لبن المرأتين جميعا
 فانيهما انقل كانت ام الذكر لان لبن الذكرا ثقل ولوان جليلين
 او عا عند رجل وولبعدهما جارية والا فخلا ما تم جاء
 وادعى كل واحد منهما الغلام لنفسه وقال الموع لا ادرى
 لا تكلم هو فانه يرفع الغلام اليها فيكون ثمنه منها العشرة ثم الاوقات
 جوارا وتخصها ادا يعني انها تجوز من سنة الى سنة ويكره ادوا
 في ثمنه ايام يوم عرفة الى وقت زوال وصلاة النطوع ثم

الاوقات جوارا وتخصها ادا يعني تجوز
 في جميع الاوقات ويكره ادوا
 في ثمنه اوقات وصوم النطوع
 لا يكره في جميع الايام الا في
 خمسة ايام
 والله اعلم
 بالقول

line 1000

1000

163

1000



المعبر بها فيها الحقائق

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي كل الآوة • وشمل نعمته • والصدوة والسلام
على سيدنا محمد الذي أتى به صفياءه وأنبياءه • وعلى آله
وصحبه الذين هم فيهم انقباه واوليائه • وبعد فلما مضت
اصطلاحات الفقهاء في الكتب • في مفاخر الابوية والكتب
واستختص نهاية البحر على الجدة • والثاني غاية المرح على الجدة
والجائت من فرة الموطأ الى خصون العلماء • واسترجعت
او بال القول من الفضلاء لما يحتاج في الظواهرنا وبلا •
فضلاء على الوطن بقبلا • وتخرجت من كورهم ذوق •
وشتمت من كورهم شوق • والتجلى من آثارهم كغرة دواء •
ذوي عيني غيرة أزبر فيها ما اليه أوقى حتى يكون بزار برة •
ومن استه الزناد في العجل • واليه انهل الاسفا •
في الاجل • وبه استعين وعليه الكلان • وهو حسي ونغم
المستعان **كتاب الظهار** • الكتاب لغة أما مصدر من كنه
كنا وكنا باوكينه وكناه بمعنى الطبع سمي به المفعول للمبالغة أو فاعل
بني للمفعول كاللباس للمبوس وعلى التقديرين يكون بمعنى الجمع •
واستلحاها مثل اعبرت مسندة شملت انواعها ولا كذا في در الحكام
في شرح غرر الاحكام • ختم لفظ كتاب على باب لان فيه معنى
الجمع • والباب بمعنى النوع وكان الغرض بيان انواع الظهار

لا

[illegible]

۱۰۰

26

لا نوعا **الطهارة** مصدرة من الشيء وظاهر خلافه **والتحريم** والظهور
 المحض والظهور **الافتقار** يقال طهرت اذا انقطع عنها الدم والظهور
 بالفتح مصدرة بمعنى التطهير ومنه مضاج الضوارة الظهور اسم لما
 ينظرونه كالتحريم والظهور والقطع وحذف في قوله تعالى وارثان من
 السماء ماء ظهورا كذا في المغرب وفيه ما حكى عن ثعلب ان الظهور ما كان
 طاهرا في نفسه مظنة في غيره وفي المحيط الطهارة نوعان خفيفة
 وتسمى ازالة النجاسة الحقيقية وحكمة وهي الوضوء والغسل وقلا
 الطهارة من يحصل بالماء المطلق وانما لم يجمع الطهارة لانه مصدر
 والاسم فيه ان لا يجمع ولا يجمع ومن جمعا فقد التبعج به وانما قدم
 الطهارة لانها شرط الضوارة والشرط مقدم على المشروط
 وخص الطهارة بالبدئية من من شرط الضوارة كونها اهم
 لانها لا تنقطع بعد **فثبت** وجوبها والضوارة بشرط الحدث وهي لغة
 النفاذ وتختلف فيها الاشرع شرعا النفاذ في المخصوصة المستوفية
 الى وضوء وغسل وتيمم غسل البدن ونحوه **التحسين** يقع الجرم عن الجرم
 ويكره ما لا يكون طاهرا كالنوب **التحسين** في اصطلاح الفقهاء
 وانما في اللغة **يجس** الشيء **يَجْسُ** فهو **جَسٌّ** و**جَسٌّ** بالفتح وهو
 الوضوء والفرض لغة النقطع والتقدير شرعا حكم لازم بدليل طلق
 وحكمه ان يستحي العباد نايكه بلا عذر وكفر جاحص كذا في الدرر **الوضوء**
 في اللغة من الوضوء وهو الحسن والنفاذ في الشريعة
 الغسل والمسح في اعضا مخصوصة وفيه المعنى اللغوي لانه **يجس**
 الاعضاء التي يقع فيها الغسل والغسل الاسالة والمسح هو الاصابة
 كذا في الاختبار **والوضوء** بالنظم المصدرة وبالفتح الماء الذي يوضأ به
 وقد وضوء وضوءا وتوضأ وضوءا وضوءا وضوءا طاهرا كذا في النسخ
 والمغرب ايضا السواك وهو يجرى بمعنى الشربة التي يستاك بها وفي
 المصنوع وهو المروحة كذا في الدرر **المضمضة** غروب الماء في الفم وبما

انجمن

نرخ

五

و ما يؤخذ من الخطاب

سور

10

ما مضى من يوم اي ناس وضمض في وضوءه كذا في الصحيح
 الاستسقاء او حال الماء في الالف وفي الصحيح استسقاء الماء وغيره
 اذا دخلته في الالف **باب التيمم المناسبة بين البابين ان الاول**
صدر واكثر في خلف ولما اخرج وهو في اللغة القصد على الالف
 وفي الشرح القصد الى الضعيد لازالة الخبث وشرعا استعمال
 الضعيد بقصد النظير وفي الصحيح وتيمم الضعيد للوضوء وهو
 التيمم والنوى من فوقك تيممك وناعتك قال ابن السكيت قوله
 نجا فتمموا صعيدا اي اقصدوا الضعيد ثم تيمموا لم يمتد
 الكلمة حتى صار التيمم مسح اليأس الوجه واليدين **باب**
المسح مناسبة هذا الكتاب الباب باب التيمم انه خلف عن اهل
 والكل خلف عن البعض ظاهرا ولذا قدم التيمم في رواية الربيعي
 وفي المغرب المسح امر الله على النبي وقبلة ان عليه السلام قال بيده
 في مقدم الخلف الى ان في اي ضرب بهما الى بقا بقية على المطاوعة
 اي ضرب بها **الاستسقاء** من التيمم وفي جعل اللغة التيمم يخرج من البطن
 والاستسقاء منه وهو طلب الفراغ عنه وعن اثره كذا في المغرب وقبلة في ذلك
 اذا حدث ثم قالوا استسقاء ما من موضع التيمم او غسله للحداء محمد والموت
 وخلا ايضا الحكيم الذي لا يشي بغيره كذا في الصحيح **باب ما يخص بالنساء**
 وفي ذلك جنس ونفاس واستسقاءه قال الشيخ الامام العلاء ابو نصر احمد
 حجر البغدادي رحمه الله الخ في اللغة عبارة عن كرم الذم يقال صفت
 الشجر اذا خرج منها الضمغ الاحمر وفي الشرح هو دم ينفضه رحم امرأة ساء
 عن داء الاستسقاء استفعال من الجرح وقالت فاطمة بنت فليس
 للنبي صلى الله عليه وسلم اني استسقي فلا اهر واما الشرح فانه خفف
 الاسم بدم دون دم ومن يخص دون تخص وسمي كل نوع منها باسم
 وفي المغرب النفاس مصدر نفست المرأة بغتم النون ونفعا اذا اولد
 فني نفاسا وفتح نفاس وكل هذا من النفس وهو الذم وفي الصحيح فني

استسقاء

استسقاء

جنس

استسقاء

نفاس

نفاس

نفاسا ووضوء نفاسا ليس في الكلام فعلا يجمع على فعال اعني نفاسا
 وعشرا وجمع ايضا على نفاسات وعشر اوقات واخر ان نفاسا
 ابد لو امن حمزة ان ثبت واو او قولهم النفاس هو الدم الخارج عقب الولد
 شبيه بالمصدر كما جاز في مبرحة الاسماء نفاسا وان جمع نفاس
 جمع نفاس شي وسمي وجان نفاس دم ودماء وفي المغرب والنفس
 بفتح نين واحد الانفاس وهو ما يخرج من الحي حال التنفس منه كل
 في هذا النفس اي سعة اي هذه النفس انه تركب اي فرجها وفي الاخبار
 قال الامام ابو بكر محمد بن الفضل البخاري رحمه الله الخ هو الدم الذي
 ينفضه رحم المرأة الشبهة عن الضعف والاء والاستسقاء وهو الدم الخارج
 من الفرج دون الرحم والنفاس وهو ما يخرج مع الولد وعقبه **كتاب**
الوضوء وهي فعلة من صلى كالركعة من ركي واشتقاقها من الضأ
 وقيل المعظم الذي عليه الايمان لان المصلي يحرك ضأه في الركوع والتجويد
 كذا في المغرب وهي لغة الدعاء وشرعا لا يكون المعبودة المقصودة
 والمصلي موضع الضأوة والدعاء في قوله تعالى واتخذوا من مقام الربيم
 مصنى وقال ابو بصير رحمه الله الضأوة من انه الركعة والضأوة وحرف
 الضأوات المتروكة وهي اسم بوضع موضع المصدر يقال صليت
 ضأوة ولا يقال نصليت ونصليت على النبي عليه السلام صليت الغضا
 بان راوا يشبهوا وتوهمها **اوقات الضأوات المفروضة** الظهر
 الشق والضحى يقال في المدا اذا فتحو والفرض هو الضحى لانه الضأوة
 ظلمة عن نور اي انشقاقها عنه ولهذا سمي به الضأوة وهو فجران كاد
 وهو المصطفى وهو المصطفى وهو المصطفى ثم سمي به الوقت
 وقولهم فجر كعتان على حذف المضاف قال النبي صلى الله عليه وسلم
 الفجران فجران مطلق على الطعام ويحرم فيه الضأوة وفجر مطلق اي
 منقشر يحرم به الطعام ويجز فيه الضأوة رواه ابن عباس رضي الله عنه
 وفي رواية ابى هريرة رضي الله عنه قال صلى الله عليه وسلم ان الضأوة

نفاس

ضأوة

في حديثه
 في حديثه
 في حديثه

اولاً واخراً اول وقت الفجر حين يطلع الفجر الثاني واخراً وقتها حين
 تطلع الشمس كذا في الحيط والاختيار وتبين الحقائق وتشرح في الفجر
 من شيخ الامام العلامة ابي نصر احمد بن محمد البغدادي وفيه ايضا وانما قدم
 وقت الفجر وان كان الوجوب تقديم وقت الظهر لانه اول وقت
 فرضت فيها الصلوة لعدم الخلاف في اوله ومن يجتنب غير الظاهر
 بعد الزوال ومنه صلوة الظهر كذا في الضحى والمغرب وفيه واذا
 او بر واما الظهر وصلى الظهر فعلى حذف المضاف العصر الذي فيه
 لغتان احياناً غفر وغفر مثل عشر وعشر والعصران العصر والظهر
 والعصران ايضا الغداة والغشى ومنه سميت صلوة العصر الغشى في الغينة
 من صلوة المغرب الى الغنة والغنى بالفقه والمذا الطعم بعينه وهو
 خلاف الغداة والغشى بالقصر مصدر والكلمة وقت صلوة الغداة
 فان قيل الغنة هو الثلث الاول من الليل يعني غيبة الشفق هكذا في
باب الاذان في آتية الامام مطلقاً قال الله تعالى واذا نزل من الله
 ورسوله اي الامام منها وفي الشرح هو الامام على الوجه المخصوص ولما كان
 الاذان موقوفاً على تحقق الوقت خرج عنه واما الاذان المتعارف
 فهو ان يبين كماله من التسمية وفي الدرر وشرا هو الامام وقت
 الصلوة بوجه مخصوص وتطلق على الاذان المخصوصة وفي الحيط والاختيار
 في ثبوت ما روي ان عبد الله بن زبير رضي الله عنه قال رسول الله صلى
 الله عليه وسلم ائتيت وكنيت بين التائب والبيضا نازل من السماء فاجم على جدم
 حائط واستقبل القبلة وقال انه كبر انك كبر وذاك الاذان الى اخوه ثم
 فعد على صبيته ثم قام وقال مشروك الا انه قد زاد فيه قد قامت الصلوة
 فزمن فقال عليه السلام علمه بلا فانه اندي صوتاً منك **شرط الصلوة**
 ان شرط ما يتوقف عليه الشيء وليس منه كالطهارة وفي الدرر والشرط
 ما يتوقف عليه وجود الشيء ولا يدخل فيه التسمية هي التسمية وهو الوصف
 بالكبرياء والتعظيم جعل الشيء محرماً والهاء لتحقيق الائمة وخضعت التسمية الاولى

انظر
 راجع
 وقت
 اذان

في قوله تعالى
 واذنوا له
 في قوله تعالى
 واذنوا له

او السكون والوقار

شرط
 شرط

بها لانها تحرم الاشياء المباحة قبل الشروع بحملها كبر الكبر
 كذا في الدرر التقيام مصدر قام الرجل قام ما والقنوة المرة الواحدة والامر
 فيه الواو ثم جعلت الواو باء لعل الكسرة والكفام بالفتح موضع القيام
 ومنه مقام اجهم وهو كجرحه فيه اثر قدمه واما المقام بالفتح موضع الاقامة
 كذا في المغرب والقنوم الرحيل ودون الشاء لا وحده من لفظ كذا في
 الضحى والعزاة مصدر قرأت الكتاب قراءة وهي الضحى قرأت
 الشيء قرأتاً جمعه وجعلته بعضه الى بعض قرأت الكتاب قراءة وقرأ
 ومنه سمي القرآن لانه يجمع السور فيصنفه وقوله تعالى ان علينا جمعه وقرآنه
 اي جمعه وقرآنه فاذا قرأنا فاتبع قرآنه قال ابن عباس رضي الله عنهما فاذا بيناه
 بالقرآن فاعمل بما بيناه لك وفلان قرأه عليك السلام واقرأك السلام
 واقرأه القرآن فهو مقرئ وجمع القرآن قرآنه مسك كقوله وكفرة واقرأه
 المنسك وقد قرأ اي تشكك وجمع القراءون وفي المغرب القرآن
 اسم لهذا المقروء والجمع بين القئين على هذا التاليف وهو مجزى بالان
 الا ان وجه الاعجاز هو المختلف فيه واكثر المحققين على ان الوجه
 هو اختصاصه برتبة من الفضة خارجة عن المعتاد وتقدر به في
 المغرب وفي المختلف ايها القرآن اسم لتنظيم العزالي والمعنى جيب
 وقال الله تعالى انا جعلناه قرآناً عربياً وقل عز وجل نكسان عزبي
 مبين فاتيان احدهما لا يكون قرآنه ان القرآن اسم للمعنى
 ودون التظيم دل عليه قوله تعالى وانه لفي زبر الاولين وقوله عز وجل ان
 هذا لفي الصحف الاولى والزر والصحف لم يكن بهذا التظيم وقوله تعالى
 انا جعلناه قرآناً عربياً قل ذلك لا يوجب اختصاص القرآن بالعز
 كما في قوله تعالى انا انزلناه حكماً عربياً والحكم بالعز في حكم بالفارسي
 سواء **فصل** هو المصدر تخمّل ان يكون بمعنى الفاعل كرجل عدل
 اي فاصل بين ما ذكر قبله وبين ما ذكر بعده وتخمّل ان يكون
 بمعنى المفعول والمعنى هذا المفعول على ما قبله فاذا ذكرت بعد

في قوله تعالى
 واذنوا له
 في قوله تعالى
 واذنوا له

تقرره
 قرآن

زبر

بيان

في ترفع وتثبون على انه خبر مستند مخذوف اي هذا فصل
وان لم تذكر تسكن آخره لانك اذا وقفت على كلمة سكنت
الامام من يؤتم به اي يقف بي به ذكر اكان او انش ومنه فان
الامام وسط من لقوله عليه السلام انما جعل الامام امانا ليؤمن
فلا تخافوا عليه وفي بعض النسخ الامامة وترك الهاء في قوله
لانه اسم لا وصف واما بالفتح بمعنى فدام وهو من الاسماء
اللازمة للاضافة كذا في المغرب الركوع الاغناء ومنه ركوع
الصلوة يقال انحنى اذا انعطف وعطف اي ملت
وعطف العود فانعطف كذا في الضحى والمغرب ايضا
وقبه يقال ركع اذا صلى ومنه واركعوا مع الركعين واما
قوله تعالى وخرركم وانا بفتح ففناه سا جذا شكرا وركعة القل
معروفة كذا في المغرب سجود الخضوع ومنه سجود الصلوة وهو وضع
الجبته على الارض والاسم السجدة واسجد الرجل اي طأ رأسه
وانحنى والطنطا من الارض وانهمط وصبط فبط اي نزل
يكذا في الضحى وفي المغرب والسجدة بيت الصلوة والسجدة ان
مسجد مكة والمدينة والجمع المساجد واما المجد في قوله ويجعل
الكا فور في من جده فهي موضع السجود من بدن الانسان جمع
مسجد بفتح الجيم لا غير والسجدة الحرة وازر السجود في الجبهة ايضا والجمرة
المسجدة وهي حصير صغير قد ركب عليه سميت بذلك لانها تشر
الارض على وجه المصلي وتربتها وان على معنى السجدة من المار وهو
ما يغلي به المرأة رأسها ذكره ابو بصير وهو قال ايضا المسجدة والمسجد
المساجد قال الفراء كل ما كان على فعل بفعل مثل دخل دخل
والمفعول منه بالفتح اسما كان او مصدرا ولا يقع فيه الفرق مثل
دخل مدخلا وهذا دخل الاخر من الاسماء الرموز كسر العين
من ذلك المسجد والمطعم والمغرب والمشرق والمسقط والمكفون

الامام
كلمات وانما في بعض النسخ
فلا تخافوا عليه

مسجد
الامام
سجدة
فخ
كبر

والجز

ومرأى الدار المتوضاء والمطبخ الواحد من في الميم ونحو الفاء ولا غير وفي مرفق الياء العكس في بعض الميم
وكسر الفاء وهو موصوف الفصح بالعد الفضة ان عدده من المرفق الى الكتف فيه اربع عشرة
غضة وعضة وعضة وعضة

والجز والمكس والمرفق والمثبت والمكس فجعلوا الكسر منه
للهم وبنها في بعض العرب في الاسم وقد روي بسكن وسكن
وقال سمن المسجد والمسجد والمطبخ وقال الفصح في كل جاز
وان لم يسجد ومصرحة الاسماء سجد بالتحريك ن سجد برش
وتجاء به بالثبدي بجاء نازا الى باب واحد الى رب قاتل الفراء
الحا رب صمد ورب الى لس ومنه سجد حجاب المسجد والمرب ايضا
الغرفة وقوله تعالى فخرج على قوم من الحراب كذا في الضحى الشبهة
قراءة الحثت نه كذا في الضحى الشبهة ومنه كذا في المغرب وفيه
ومعنى الحثت نه كذا في الحث والادعية نه لاحد تحته له وسجد
فان ذلك مني عن الله مسعود رضي عنه قال كذا اذا صلى خلف
رسول الله صلى الله عليه وسلم فلما استلم على الله من عباده فقال عليه
السلام لا تقولوا السلام على الله ولكن قولوا الحثت نه والصلوات
والطيبات الى آخر الحديث والفقدة المرة الواحدة والفقدة بالكسر
نوع منه ووذو الفقدة شهر ولجميع ذوات الفقدة كذا في الضحى السلام
والسلامة والسلام بالتحريك والسلام اي الغاء والسلام
الاسم من التسليم واتهم من اسمائه الله تعالى والكسب من بدل الرضى
بالحكم والتسليم والسلام وسمي امره الى الله تعالى اي سلم وسلم اي
دخل في السلم وهو الاسلام والتسليم بالكسر الاسلام والمسلمون
الضبط بفتح وضمير ويزكروا ثوبت والتسليم الضحى والمسلمة المسلمة
وسلم كذا بالقبلة او باليد كذا في الضحى وفي مصرحة الاسماء السلام
والامان من كذا في السلم والمؤمن والمؤمنون والمؤمنون
والخلفاء جمع الحديث والحادث ومنه اياك والحديث في السلام يعني
لا تحدث شيئا لم يعمد قبل كذا في المغرب وفي الضحى الحديث كذا في
لم يكن يقال حدث امر حدثا ولم يحدثت نفسي القديم وحدث امر
اي وقع والحديث والحديث والحديث والحديث والحديث والحديث

الاسم
الاسم
الاسم
الاسم

نقده
اسم
اسم
حدث

من الحديث ورجل حديث مثل فبن اي كثر الحديث وتحدث
 اخبر يأتي على القلب والكثير ويجمع على احاديث على غير القياس
 قال الفراء نرى ان واحدا الاحاديث احادته ثم جعلوه جمعاً للحديث
باب الوتر والنفل لما فرغ من بيان الفرائض شرع في بيان
 النوافل واخرها لانها شرعت بكليات ومبهمات لها وانما جمع بينها
 لان الوتر ينسب النفل من حيث انه زيادة على المفروض
 كالنفل ولانه نفل عن حواضن الشريعة وقيل هو صري الكون
 بالكون المفرد وفي الذر الوتر فرض على الاعتقاد وهو المراد
 بما روي انه واجب وفي الظاهرية انه فرضية على الاعمال ووجب
 على وهو سنة مؤكدة عن صاحبها فلا يكفر جاحده فخرج على كونه
 غير اعتقادي ويقضي بغيره على كونه فرضاً اذ لو كان سنة لم يفرض
 وفي المغرب الوجوب الزموم يقال وجب البيع ووجب
 الرجل اذا عمل ما يجب بالجنة او بالنار يقال للجنة موجبة للجنة
 موجبة كذا في الصحاح وفيه النفل والنافلة عينية النطق موجبة
 لا يجب وفيه العطية الشبه المعطى والجمع العطى باق في الاختصاص
 في اللغة مطلق الزيادة وفي الشرع الزيادة على الفرائض والنوافل
 وانه نافلة الصلوة والنافلة ايضا البراءة وهي جمع زوجه
 وصلى المصدر وعن ابن سعيد سميت الزوجه زوجه لاسم
 القوم بعد كل اربع ركعات كذا في المغرب وفي الحديث الزوجه كسنة
 لان النبي صلى الله عليه وسلم فداها في بعض الليالي وبين العذر
 في تركها لو طلبت غيرها وهو خشية ان يكتب عليها ثم وطلب
 غيرها خلفاً الرشدون رضوان الله تعالى عليهم جميعاً وجميع
 المسلمين من زمن عمر بن الخطاب رضي الله عنه الى يومنا هذا وقد
 قال عليه السلام عليكم بسنتي وسنة خلفاء الراشدين من بعدي
 وقال عليه السلام اصحابي كالنجوم بأيهم اقتديتم اهتديتم وقال عليه

تطوع
نفل

الزوجه

من خلف الراشدين خلاف النبي
والنبي الفجار

السلام

السلام ما زاد المؤمنون حسناً فهو عند الله حسن **باب قضاء**
النوايات ولم يقل قضاء الميزة كانت قلنا بالمؤمنين خير لان ظاهر
 السلام انه لا يترك الصلوة وانما فانه من غير قصد كاشتغال بامر لابد منه
 السفر في اللغة قطع المسافة والجمع الاسفار الا ان المراد في الشرع
 مسافة تغير الاحكام كذا في الزيمعي وفي الاشب روى المس في كل
 رابعة ركعتان حديث عائشة رضي الله عنها وعن ابنها قالت فرضت
 الصلوة في الاصل ركعتين فزبدت في السفر واقرت في السفر
 ولا يعلم ذلك الا توفيقاً وقال عمر رضي الله عنه صلاة السفر ركعتان
 وصلاة الجمعة ركعتان تمام غير قصر على لسان نبيكم عليه السلام في
 السفر اربعاً وفي السفر ركعتين ومنه عن علي رضي الله عنه انما الفجر
 والمغرب والوتر فلا قصر فيها بالاجماع ولو اتم الاربع فقد خالف
 السنة لان النبي صلى الله عليه وسلم لما صلى باهل مكة بعد الحج صلى
 ركعتين ثم قال لهم انتموا صلواتكم فانهم سقروا في النوازل عن ابن
 عباس رضي الله عنهما كان رجلاً احدهما يتم السفر والاخر يقصر
 فقال للذي يقصر انت اكلت وقال لا افرقت واما السن
 فلا رخصة في تركها في السفر وعند البعض يترك السن
 الجمعة اسم من الاجتماع كما يفرق من الافراق ضيف اليها اليوم
 والصلوة ثم كثر الاستعمال حتى خذف منها المضاف وجمعت فقبل
 جمعات وجمع كذا في المغرب وفي الصحاح يوم الجمعة يوم العروبة وهي
 من اسماء يوم القيمة وكذا كسب الجمعة بضم الميم والمسح الجامع ان شئت
 قلت مسح الجامع بالاضافة فتوكلت الخ البقيين وحق البقيين بمعنى
 مسح الجامع وحق الشئ البقيين لان اضافته الشئ الى نفسه لا يجوز
 الا على هذا التقدير كان الفراء يقول العرب يضيف الشئ الى
 نفسه واختلاف اللغتين وقال صاحب الدرر وهي فرض لقوله
 تلحقنا سعو الى ذكر الله والاه بالسعي الى الشئ خالياً عن التصبر

والصلاة في السفر ركعتان
والصلاة في السفر ركعتان
والصلاة في السفر ركعتان

جمعة
عروبة
مسح الجامع

اليوم

لا يكون الا لا يجاب في شرح الجامع الصغير من شرط الجمع
 ان تؤدى على سبيل الاستهارة حتى امير لو غلغ باب المصنوع
 وصنعت فيه جمعة مع هي لا يجوز كذا في المحيط وقوله وان فتح الوا
 قصه واذن من س بالداخل جاز وبكره لانه لم يقض حتى المسح
 الجامع الخطبة وفي مصدر خطبت على المنبر خطبة بالضم وخطبت
 المرأة خطبة بالكسر والخطيب الخطيب وخطبت القوم فلان اذا
 دعوه الى زواج كذا في الصريح وفي المحيط الخطبة مأخوذة من الخطبة
 بنحوق بالكلمة الصغيرة كما تخفون بالظوبة وفي الصريح نبرث الشيء
 انبره نبرارفعه ومنه سمي المنبر وفي درر الحكم في شرح غرر الاحكام ولو
 نوي بفرض الوقت جاز الا في جمعة الاختلاف في فرض الوقت
 فيها فقيها بنوي صلوته للجمعة والاحوط ان يصلي بعدها الظهر
 قبل سنها فابا نوبت آخر ظهر ادر كنت وقته ولم يصلي بعد لان
 بلغة التي صلاها ان لم يجز فعلية الظهر وان جازت اجزائه الاربع
 عن ظهر فانت عليه ثم يصلي اربعاً بنية السنة لانه احسن من
 مطلق النية وقوله اشكر ايضا لا يستخلف الامام للخطبة اسلا وتصلوا
 بدأ يعني ان الاستخفاف للخطبة لا يجوز اسلا ولا الصلوة ابتداء بل
 يجوز بعد ما احدث الامام وهذا معنى ما قل في الهداية في كتاب ادب
 القاضي بخلاف الماورا فانه بالجمعة حيث يستخلف لانه على شرف الخطبة
 لتوقفه فكان الامر به اذنا بالاسخاف العبد مشتق من عباد اجمع وهو
 اعباد والقياس ان يكون اعواذ الان الباء منقبة عن الواو وجمع
 برؤ الاشياء الى اصولها كالنصير الا انه جمع بالياء ليكون فرقاً بينه وبين
 جمع العود وهو اود الخشب وقيل للزوجه في الوعد ولكن سببه منيب
 ان الجمعة عيد لقوله عليه السلام كل مؤمن في كل شهر اربعة عباد وخمسة
 كذا في الزمعي الكسوف مصدر كسفت الشمس كسوف كسوف اذا ذهب
 ضوءها واسودت وقبل كسفت الشمس والشمس جوف قبل السوف

خطبت

وهذا

العباد

الكسوف

الكسوف

الحفل

الحفل والكسوف ذهاب البعض وكيف كان فنقول محمد كسوف القمر
 صحيح واما الكسوف فعاني في قوله في حديثه عليه السلام ان الشمس والقمر
 انما ينكحان الموت احد ولا طيرة الا سقفا هو طيرة النبي
 واما سببه بين البابين والباب الثاني ان صلوة الكسوف
 والاستسقاء تؤدى بالجمع العظيم كصلوة العبد والان لان جليلين
 حالة السور وحالة الحزن فلما فرغ من بيان العباد في حالة السور
 شرع في بيانها في حالة الحزن الجنا بجمع جنازة وفي المغرب قال
 ابن الاعراب بالكسر السور بفتح السين وفتح الميم وقبلها لغتان وعن
 الاصمعي لا يقال الا بالفتح وقال الجوهري الجنا زرة واحدة الجنا بفتح الجيم
 نقول بالفتح والمعنى اكبت على السر بفتح السين فاذ لم يكن عليه الميت فهو
 ونعش الموت فمعه الجبوة يقال مات يموت فهو ميت وقوم مويت
 واموات وميتون وميتون وهما ميت ميت موت على فعل
 ثم ادغم ثم خفف وحسبوا فيه المذكر والمؤنث قال الله تعالى للنجيب
 بلدة ميتا ولم يقل ميتة كذا في الصريح وقال الجليلي في مصرحه الاسماء موت
 مرت موتان بي جان موتان مرت جها راي موتان الفؤاد دل
 ميت مرده اموات جمع ميت جمع ميتة مرداء الشهيد وهو فاعل
 مفعول سمي به لانه مشهود له بالجنة بالنظر والان الملائكة يشهدون
 موته اكراما له او بمعنى فاعل لا تخرج عنه انه تعالى حاضر والشمس هيد بمعنى
 المستشهد المقتول كذا في المغرب وفي الصريح ان الشمس هيد القليل
 في سبيل الله ثم علم ان الاسر في هذا الباب شهيد اخذ فانهم
 كفيتوا او صلي عليهم ولم يغسلوا لانه عليه السلام قال في حقهم لم يسلّم
 لكانهم وديانهم ولا تغسلهم فانهم يبعثون يوم القيمة وادعاهم
 شح واما القبول لون الدم والريح ريح المسك الحديث وكل
 من يغتسل بماء لم ينجس في يوم القيامة ومن لم يغتسل بماء لم ينجس في يوم
 القيامة او مات حريقا او غرقا او مبطونا او مطعونا فقام ثوابه شهيداً

استسقاء

جنازة

نفس
موت

والكسوف والكسوف ذهاب البعض وكيف كان فنقول محمد كسوف القمر
 صحيح واما الكسوف فعاني في قوله في حديثه عليه السلام ان الشمس والقمر
 انما ينكحان الموت احد ولا طيرة الا سقفا هو طيرة النبي
 واما سببه بين البابين والباب الثاني ان صلوة الكسوف
 والاستسقاء تؤدى بالجمع العظيم كصلوة العبد والان لان جليلين
 حالة السور وحالة الحزن فلما فرغ من بيان العباد في حالة السور
 شرع في بيانها في حالة الحزن الجنا بجمع جنازة وفي المغرب قال
 ابن الاعراب بالكسر السور بفتح السين وفتح الميم وقبلها لغتان وعن
 الاصمعي لا يقال الا بالفتح وقال الجوهري الجنا زرة واحدة الجنا بفتح الجيم
 نقول بالفتح والمعنى اكبت على السر بفتح السين فاذ لم يكن عليه الميت فهو
 ونعش الموت فمعه الجبوة يقال مات يموت فهو ميت وقوم مويت
 واموات وميتون وميتون وهما ميت ميت موت على فعل
 ثم ادغم ثم خفف وحسبوا فيه المذكر والمؤنث قال الله تعالى للنجيب
 بلدة ميتا ولم يقل ميتة كذا في الصريح وقال الجليلي في مصرحه الاسماء موت
 مرت موتان بي جان موتان مرت جها راي موتان الفؤاد دل
 ميت مرده اموات جمع ميت جمع ميتة مرداء الشهيد وهو فاعل
 مفعول سمي به لانه مشهود له بالجنة بالنظر والان الملائكة يشهدون
 موته اكراما له او بمعنى فاعل لا تخرج عنه انه تعالى حاضر والشمس هيد بمعنى
 المستشهد المقتول كذا في المغرب وفي الصريح ان الشمس هيد القليل
 في سبيل الله ثم علم ان الاسر في هذا الباب شهيد اخذ فانهم
 كفيتوا او صلي عليهم ولم يغسلوا لانه عليه السلام قال في حقهم لم يسلّم
 لكانهم وديانهم ولا تغسلهم فانهم يبعثون يوم القيمة وادعاهم
 شح واما القبول لون الدم والريح ريح المسك الحديث وكل
 من يغتسل بماء لم ينجس في يوم القيامة ومن لم يغتسل بماء لم ينجس في يوم
 القيامة او مات حريقا او غرقا او مبطونا او مطعونا فقام ثوابه شهيداً

مع انهم يغفلون وهم شهداء على ان رسول الله صلى الله عليه وسلم
الا يرى ان عمر وعليا رضي الله عنهما حملوا اليه بها بعد القطع وعسلا
وكا ناسيد بن بقوله عليه السلام هكذا في الكافي القبر وجد القبر والمقبرة
بفتح الباء وضمها واحدة المقابر وقد جاء في الشعر المقبر كل اناس
مقبر بنفائهم فهم ينقصون والقبور ترزبه وقبرت الميت
اقبرة قبر ابي دفنة واقبرة ابي امرت بان يقبر قال فيم للحاج اقبرا
صالحا وكان قد قتل ابي اذن لنا في ان يقبره قال ابن التكت
اقبره ابي صبرت له قبر دفن فيه قوله تعالى ثم امانه فاقبره ابي جعد
ممن يقبر ولم يجعله من يقبر ولم يجعله من يقع للكلام وكان القبر
في اكرم به بنو آدم كذا في الصحيح الكف بالتكسين الشق في جانب القبر
والله بالضم لغة فيه يقال طدت القبر طدة والحدت له ايضا فهو طدة
والمتحد الملبى لان اللابي بمبس اليه كذا في الصحيح الجوهر رخره الله
الكعبة البيت الحرام يقال سمي بذلك لتربعه والربع جعل الشئ مرتقا
برؤ مكعب فيه وشئ مرتج وتوب مكعب اي مطوي شديد الاندراج
كذا في الصحيح وفي المغرب الحرام والحرم ايضا وتحقق موضع حرم
وتمنه حرم حرمة وذو حرم حرم بلز صفة الحرم بالرفع لذو والحرم اسم
من الاخرام وفي الصحيح والحرام حرام يقال ذو حرم منها اذا لم يحل لها
والحرام ضد الحلال وكذلك الحرام بالكسرة حرم الله تعالى مكة والمدينة
والحرم قد يكون الحرام ونظيره زمن وزمان وفي مبارك الارض
في شرح مشرق الانوار والحرم والحرام بمعنى وجه عجزها بالحرم كقول
الفضال والاصطلاح والدخول فيها بغير احرام مما وفيه ايضا وفي
افضل بقاع الارض لما روي انه عليه السلام قال مكة انك خير ارض
الله وجهت ارجل الله الى الله تعالى وتواني اخبر جنت منك لما خرجت
وقد ايضا مكة علم لعبد الحرام ومكة لغة فيها وقيل مكة البلد ومكة موضع
المسجد وقيل اشتقاقها من مكة اذا رحمت لادحام الناس فيها وقيل

القبر

كعب

كعب

مكة

حرم

مكة
مكة

تكت

تكت اعناق الجبابرة اي تدفنها فاجارته العداوة والتكثرت الاشياء
وشملت مكة القلة الماء وكثرت كل كانت تكت من ظلم فيها اي
تسكن وتنقصه كذا في الجبل والمدينة فعبله ويجمع على مدائن بالهمزة وجمع
ايضا مدائن ويقال مدائن بالمكان اقام به وتمنه سمي المدينة وتمنه قول
آخر انه مفعول من دفنت اي ملكت وتماثلت ابا علي عن حمزة مدائن
فقال فيه قولان من جعله فعبد من فوكك مدائن بالمكان اي
اقام حمزة وتمن جعله مفعول من فوكك مدائن اي ملك لم يتموه
كما يتم معاشل واذا نسبت الى مدينة الرسول عليه السلام قلت مدني
والى مدينة منصور مدني والى مدائن كسرى مدائن للفرق بين النسب
لشما بخلفه وتدين قرية شعيب هكذا في الصحيح **كتاب الزكوة**
عقب الصدقة بالزكوة فتد ويقوله تعالى اقبوا الصدقة وآتوا
الزكوة وقوله تعالى ويقبضون الصدقة وما رزقناهم ينفقون وبآ
بالسنة لقوله عليه السلام بني الاسلام على خمس حديث وقيل قدم
الصدقة لانها تحب على جميع البالغين العاقلين بخلاف الزكوة وهي
طهارة لغة والقد المخرج من النصب المولى الى الفقير شرعا وقيل
على الزيادة والثناء وهو الظاهر كذا في المغرب الزكاز وهو علم من المعادن
والكنز والمعدن ما خلق الله تعالى في الارض والكنز اسم لما دفنه بنو آدم
وفي الصحيح الزكاز المعدن او الكنز لان كلاهما موزن في الارض
جنات عدن جنات افاة لان الشمس يقبضون فيه وفي الحديث
عدن دار الله تعالى التي لم يرها عين ولا تخطر على قلب بشر لا يراها
غير ثلثة النبيين والصديقين والشهداء يقول الله تعالى طوبى لمن
دخلك عن نفسه الفاني في سورة التوبة في آية وعداة المؤمنين والمؤمنات
جنات الالبه الاغشى بالضم احد الاجزاء العشرة والعشر في معناه كذا في
المغرب وفي الصحيح وجمع العشر عشرة مثل نصيب وانصباء وفي
الحديث تسعة عشر الرزق في التجارة وجزء في النسيب ابي في الشراج قال

تكت

تكت

تكت

تكت

تكت

صاحب الذرر في الزمان ما يوجد في الجبال والبراري والكلاب
من العسل والفأكة ان لم يجد الا ان لم يجد فموا كالتصيد وان حمله فيه
العسل لانه مال مقصود وعن ابي يوسف رحمه الله لا يشتر فيه لانه
باق على الاباحه حتى لا يفطر من قبل اصابه الشيء الى الشرط وانما
قد منعت على الصوم مع انها تجب بعده لانها عبادة مالية كالزكاة
وجب خلاف ذلك في رجمه فان غلبه فرض وفي المغرب
وتصدق على المسكين اعطاهم الصدقة وهي العطية التي هي
تتبع المشورة من الله تعالى وقال ابو بصير رحمه الله يقال افطر الضائم والاکم
الفطر وجعل فطر وفوم فطراي مفطرون وهو مصدر في الاكل
وفي الخط قال عليه السلام نلت من خلاف الاغنياء نجعل الا فطر
وتماخر الشجر ووضع البهائم على الشمال في الضلوة تحت الشجرة
الصوم في اللغة ترك الانسان الاكل وما كان عنه ثم جعل عبارة
عن هذه العبادة التي خصوصية يقال صام صوما وصبا ثم فوضا ثم
وصم صوم وصبا كذا في المغرب وفي درر الحكم عقب الزكاة بالصوم
اقتداء بالحدث حيث قال عليه السلام بني الاسلام على خمس شهادة ان
لا اله الا الله وان محمدا عبده ورسوله واقام الصلوة وابتداء
الزكاة وصوم رمضان فحديث الاعتكاف افتعال من علف اذا
دام من باب طلب وعلف حبسه وسبى به هذا النوع من العبادة
لانه اقام في المسجد مع شرائطه كذا في المغرب ولما كان الصوم شرطا
في الاعتكاف اخره عنه **كتاب** العبادة على ثلاثة انواع بدنية
محضة كالصلوة وتاليت محضة كالزكاة ومركبة منها كالحج فلما بين الزعمين
الاولين شرع في بيان النوع الاخر والحق بفتح الحاء وكسرهما لغتان
معناها القصد الى الشيء المعظم كذا في الاعتكاف وفي الشرع عبارة عن
قصد مخصوص في زمان مخصوص كذا في الزعم وفي المغرب وقد غلب
الحج على قصد الكعبة للشك المعروف ولوجه بالكسر الزمة والقياس للفتح

موت

صدقة

صدقة

سوء

تعلق

الا انه لم يسمع من العرب على ما حكاه ثعلب في بدل على ذلك في قوله
لشهر الحج وفي الضحى الحرم بالضم الاسرام واحرم بالفتح والعمرة لانه
بحرم عليه ما كان لاحتلال الصيد والنساء والاهرام ايضا والحق بحرم معنى الحرم
كبسر الزمان والمكان والقرآن مصدر فرق بين الحج والعمرة اذا جمع بينهما
وتوافقا كذا في المغرب والعمرة اهم من الاعتمار وهما من المصدر
الى مكان عام ثم غلب كذا في المغرب وفي الضحى وعمرت الحراب
عمارة فهو عام اي معمور مثل دافق ومدفوق وعيشة راضية
اي مرضية ومنع المنع الترفيع وهو الانتفاع باداء التكبيرة للعمرة
والحج في سفر واحد كذا في البداية الجنابة بجنبه من شراي كحذره تسمية
بالمصدر من جني عليه شرا وهو عام الا انه خفض لما يحرم من الفعل
وهو من جني التمر اذا اخذه من الشجرة كذا في المغرب وقبل في مصدر
واربدها المحسن بالمصدر بدل جمعها والمصدر للاجمع
وفي درر الحكم والمراد بها فعل ما ليس للحرم ان يفعله ثم ان الواجب
قد يكون دما او يكون دينا قد يكون بضم دال او دونا وقد يكون
غير ذلك فليطلب التفصيل في محلها **الاحكام** لغة المنع مطلق يقال
حصرو العدو وحصرو المرض وفي الشرع منع الخوف او المرض من وصول
الحرم الى تمام حجة وعمرته وفي رواية المغرب للمنع من باب طلب يقال
احصر الحاج اذا منع خوف او مرض من الوصول لانهم حجة او عمره
واذا منع سلطان او مانع فاهرب في حبس او مدينة قبل خصر هذا
هو المشهور الهدي وهو اسم ما يهدي الى مكة للتقرب وفي
الضحى الهدي ما يهدي الى الحرم من النعم **كتاب** لا بد له من المال
كما ان الحج لا يجب الا على من له المال فثبتا وفي درر الحكم يختلف
في معناه لغة وقضا رخص المحظوظ به صعب الكافي وسائر
المحققين انه الضم والجمع وتسمى النكاح نكاحا حلالا فيه من ضم احد الزوجين
الى الآخر شرعا اما وطئ او عقد حتى صار فيه كصراحي باب وزوجي

موت

صدقة

صدقة

سوء

تعلق

ومعناه شرفا عقد موضوع بملك المتعة اي حل استمتاع الرجل
 من المرأة وهو اخرا عن البيع فانه عقد موضوع بملك المبيع
 وقية ايضا وجبت النكاح حال التمتع ال اي تمت الزمان
 بين الشوق القوي الى الجماع وبين الفتور عنه وتجب في التوبة
 وهو الشوق القوي وتكره طوف الجوارى عدم رعابة الزوجية
 وفي المغرب حمل النكاح الوطى ثم قيل للزوج نكاح جائز لانه
 سبب الوطى المباح **باب الولي والكفو** وفي المغرب والى النكاح
 او القبول والى البكر اي مالك امرها ومصدرها الولاية بالنكاح
 وبالفتح النصرة والجهة وفي النكاح الولي القرب والدنو يقال
 بعد في كذا وفي الرجل والى صفة الغزو وقال ابو عبيدة نفي
 الموالي اي بني النعم وقية ايضا الكفو النظر والمصدر الكفاة بالمد
 والفتح وتقول الكفاة له بالكسر وهو في الحمل مصدر اي لا نظيره
 والاكف جمع كفو ينجس الفاء وضمتها وهما الآخر وبن كين الفاء
 وآخروا بالواو وهو النظر والساوي وفي الكف وقري كفو
 بضم الكاف والفاء وبضم الكاف وكسرهما مع سكون الفاء وفي
 تبين الحفان الاوليا جمع ولي وهو من الولاية وفي تنقيب الحكم
 الى الغيرت او ابي المهر الضدان والصدان مهر المرأة كذا في النكاح
 الكفر صدان المرأة اذا وطئت بشبهة كذا في المغرب الرقبت هو
 المملوك كذا او بعضا والقرن هو المملوك كذا في الدرر وفي النكاح
 القرن العبد اذا ملك صوابه يسوي فيه الماشان والجمع المملوك
 وتزنا قالوا عبيد اقرن ثم جمع على اقنة القسم هو بفتح الفاء ومصدر
 قسم القاسم المال بين الشركاء فرقة بينهم وعين انصباء وهم ومنه القسم
 بين النساء وهو عطا حفر من في البتونة عند ما للفتوة والمواصلة
 لاني الحامعة لانها تجتني على النشاط فلا يقدر على الشبهة فيها كما في
 الحجة يكتفي في در النكاح الرضاع هو في اللغة مضى الثدي مطلقا وفي الشرع

حقون

ولا

الكفو

الصدان

القرن

القرن

القسم

الرضاع

مضى

مضى الضبي الرضيع من ثدي اودبنة كذا في الدرر وعن الزمعي جعل
 في الذبوان فنية الراو اسلاوا الكسر لغة وجعل الفعل من باب
 علم صلا وكونه من باب ضرب لغة **كتاب الطلاق** وفي الدرر وهو
 لغة رفع القيد مطلقا يقال طلق الفرس وفي الشريعة رفع القيد
 الثابت بالنكاح ولكن يستعمل في النكاح بالنكاح كاستلام والزوج
 بمعنى التليم والتسليم وفي غيره بالافعال كانه اذا قال لا طلاق لك انت
 مطلقه بشدة الام لا يجازي الى التوبة وتخفيفها يجازي ذكره الزمعي والكتاب
 بين الكتابين ان الطلاق محرم كالرضاع اولان الطلاق مقابل
 للنكاح وهو اسم بمعنى التطبيع كاستلام بمعنى التليم ومصدر من
 طلقت المرأة بالضم كالمال من حمل وبالفصح كالف ومن فسد
 وامرأة طلق وقد جاء في لغة التركيب يدل على الحل والاطلاق وقية
 اطلقت الاسير وطلقت الناقة من العقال وطلقت الفصح كذا في الدرر
 الكناية عن الاولين ما استمر المراء به حقيقة كان او محملا ذكره
 صاحب الدرر وفي النكاح الكناية ان يتكلم الشيء ويريد غيره النقص
 وفي المغرب التقويل التليم وترك المنفعة ومنه المفوضة وهي
 التي فوضت بضعها الى زوجها اي زوجته نفسها بلا مهر وقيل للزوج
 فوض اليه الامر اي رده اليه والتقويل في النكاح التزوج بلا مهر البتونة
 مصدر بان الشيء عن الشيء انقطع عنه وانفصل منبونه وبهونا
 وقولكم انت باين ما اول كذا يفسد طلاقا واما طلاقه بآينه وطلاق باين
 مجاز والهاء للفصل في الجوهري وتطبيقه بآينه وهي فاعلة بمعنى
 مفعولة وبين بمعنى وسط يقول جلست بين القوم كل يقول وسط
 القوم بالتحقيق وهو ظرف فان جعلته اسما لم ينفصل بقول القيد تطلق
 بينكم برفع النون ونصبها فالرفع على الفعل اي تطلق وصلى النصب
 على الحذف يريد ما بينكم والبتون الفصل والمرأة يقال بآينه بينه
 وبهونه وبينها بتون بعيد وبين بعبد والواو فصح الرجعة

نكاح

الكفاة

تقويل

البتونة

اسم من رجع رجوعا ورجعة وله على امرأته رجعة ورجعة بكسر الهمزة مفتوحة
افصح ومنها الطلاق الرجعي كذا في المغرب وفي الدرر الرجعة هي سبعة
القائم في العدة اي البقاء التام على ما كان مادامت في العدة
فان التام قائم فيها لقوله تعالى فامسكوهن ممن معروف الآية فان
الامسك عברה عن سبعة العدة القائم لاعن اعادة الزمان فبطل على
شريعة الرجعة وشروطه بقاء العدة الا ان الاستدانة انما تخفى
مادامت العدة باقية او الملك باق في العدة زائلا بعد انقضاء
باب الالباء المناسبة بين البابين ان الطلاق سبب للرجعة
والرجعة رفعه فكذلك الالباء سبب للرجعة والرفع لها وهو
في اللغة اليقين مطلق وهو الحلف بالله سبحانه وتعالى او غيره من
الطلاق او العتق او نحو ذلك وفي الشرح حلف على ترك
فربا بخلافه **المنع** والمانع بضم الميم وفيه لغة الالباء مطلقا وبضمها
شرعا الالباء المخصوصة كذا في الدرر وقال الزبيدي يقال خالعت
زوجها اذا فستدت منه بما لها والاسم المنع بالضم والمناسبة بينهما
ان الالباء يكون بناء على شئ الزوج والمانع بناء على شئ الزوجة
غالب وفي المغرب وانما قبيل ذلك لان كلا منهما لباس لصحة فلو
فعل ذلك كانها تزعل بالسماء وفي الضحى نشرت المرأة شئها اذا
استقصت على فعلها وانقضت ونشرت بعلمها عليها اذا ضربها وجعلها
الظن وهو لغة مقابلة الظن بالظن يقال ظن امر القوم اذا تدبروا
كانه وفي كل واحد منهم ظن الى حجة اذا كان بينهم عداوة وشرا
قول الرجل لامرأته انت على ظن ابي وهو ايضا بناء على الشئ مأخوذ
من **الظن** **اللعان** هو لغة من اللعن وهو الطرد والابعاد وهو مصدر
اللعن بفتح اللام ولعانا واما لعنة يكون بين اثنين وهما
في كلام الزوج وحده العنان من لا يقدر على الجماع او يبطل الى
التيب دون البكر او لا يبطل اليها امر او وحده بغيرها حسب

رجعة
العدة
الالباء
المنع
الظن
اللعان
بغيرها

فهو من عن اذا حبس في العنة وهي خطرة الابل والخطرة فعل
لا ابل من الشئ لبقها من البرد والريح المحبوب هو مقطوع الذكر
والخصبين المقتضى هو مقطوع الخصبين **نقطة** هي لغة الالباء
يقال عدت الشئ اي حصنته وشرفه ونقض اي انقضت وتوقف
بزم المرأة مدة معلومة كذا في الدرر **النقطة** هي زينة الولد وفي الدرر
هي من خصن الطائر ببيضه يحضنه اذا ضمه الى نفسه تحت جناحه
وكذلك المرأة اذا حضنت ولدها **النقطة** وهي مشتقة من
النقون الذي هو الحمار ويقال نقضت الدابة اذا ماتت وحملت
ومنه النقطة لان فيها حمارك المال وقال صاحب الدرر هي النعم
الانفاق قال هـ سألته عما اجدته عن النقطة فقال هي الطعام
والكسوة والسكنى كذا في الخطبة العناق وهو لغة القوة مطلقا
وشرفا قوة حكيمه يظهر في حق الادوي بانقطاع حق الاعب عنه
كذا في الدرر وفيه ايضا اثبات القوة الشرعية التي بها يصير العتق
ايها للشهادت والولايات فادعى النصف في الاعب روى
دفع نصف الاعب روى نفسه وفي الضحى العتق الحرة وكذلك
العتاق والعنقة وفي المغرب العتق المزوج من الملوكة يقال عتق
العبد عتقا وعتقا وعتاقه وهو عتق وصم عتقا وقد يفهم
العتق مقام الامان **الشبه** بالنظر الى عاقبة الامر قال الجوهري
والشبه بعتق العبد عن ذبر وهو ان يعق بعد موت صاحبه
فهو مدبر **المكاتب** وفي الدرر اوردوه معنا لان الكفاية من توابع
العتق كالشبه والاستيلاء وهي لغة الضم ومنه الكفاية للجمع العظيم
والكتب الجمع بحروف في الخط وشدها جمع حربة الرقبة فالامع حربة اليد
حالات **كتاب الابان** ذكر الابان عقب العتق لما سبها في عدم
تأثير النزل والاكراه فيها وفي الضحى البين القسم والجمع الايمن والابان
وفي المغرب وانما سمي القسم بمن لا يتم بما سحون بابانهم حالة الخلف

بعض
عتاق
القبيل
الابان

وقد سمي الخاف عليه بمينا لتبنيها في صدر الشريعة اليه
التي تراسم الله تعالى **الحدود** الحد للجزء من الموضعين نسبة بالمصداق
وتمنه حدود الحرم في المغرب الحد في الحسن المنع وقول العلماء طهفة
الشيء حد لانه جامع وما منع والحد والبواب المنع من الدخول
وتسميت عقوبة الخاف لانه لا يمنع من المعاودة لا في مقدار ولا
برمي ان التعزير وان كان عقوبة لا يسمي حدا لانه ليس بمقدور
اي ليس له قدر معين فان اكثره شدة وتكون سوطا واقله ثلثة
التعزير وفي المغرب هو التأديب دون الحد وهو سلك من التعزير
بمعنى الرذ والردع وفي الكشاف التعزير المنع وتمنه التعزير لانه يمنع من معاودة
الشيء **السرقة** هي لغة اخذ الشيء من الغير خفية التي شيء كان وشراها
مكلفت عاقل بالغ خفية قدر عشرة دراهم وعلم انه قد حذر الزنا
لان شرع لصيانة الانساب والعرض فيه حياة النفوس لان الولد
من الزنا حاله كذا معنى لحد يريته ثم حد الشرب لانه لصيانة العقول
التي بها قوام النفوس ثم حد القذف لانه لصيانة العرض ثم حد الفروج
لانه لصيانة الاموال والآمال وقاية النفس والعقل والعرض لما فرغ
عن بيان السرقة الضعفي شرع في بيان السرقة الكبرى وفي غاية
البيان يحتمل ان قطع الطريق يسمى سرقة كبرى اما كونه سرقة باعتبار
ان قاطع الطريق باخذ المال خفية عن عين الادمي الذي يحفظ الطريق
واما كونه كبرى فلان ضرره يعم عامة المسلمين حيث ينقطع عليهم الطريق
يزوال الامن بخلاف السرقة الضعفي فان ضررها خاص وان
موجب قطع الطريق غلط من قطع اليد والرجل لان موجب قطع
وفي الدرر سوا كان جماعة تمنع عن طاعة الام فقصده او دوا
بقدر على امتناع فقصده **البيها** مصدر جاهدت العدو اذا قاتلته
في تحمل الجهد وبذل كل منكم جهده اي طاقته في دفع حربه ثم غلب في الاسلام
على قتال الكفار كذا في المغرب وفي الضحاك الجهد والجهد بالفتح والضم الطاقه

الحدود
السرقة
من
منقطع
البيها

والبيها

والبيها بالفتح الارض الضلعة وجاهد في سبيل الله مجاهدة وجهاد
والاجتهاد والجاهد بالوسع والمجهود **الشير** جمع سيرة وهي اللان
من السير كالجلية والركبة للجوس والركوب ثم نقلت الى معنى
الطريق والمذهب ثم غلبت في لسان الشرع على امور المغازي فانما
سيمي بها الكتاب لانه بين فيه سير المسلمين في المعاملة مع الكافرين
من اهل الحرب ومع اهل العهد منهم من اهل الذمة والمسلم من بين
المرتدين هم حيث اكفرا بالاخار بعد الاقرار ومعهم من البغي الذين حكم
دون حال المشركين وان كانوا ابا حديد وفي المغرب قالوا السير
الكبير فوصفوها بصفة المذكور لبقا مقام المضاف الذي هو الكتاب
كقولهم صلى الله عليه وسلم سير الكبير خطا وكما مع الصغير وجامع **الكبير**
جمع جعله او جعله بالركبات الثلث بمعنى الجعل وهو ما يجعل للعامل
على عمله سمي به ما يعطى **البيها** لست تعين به على جهاده وجعلت
اعطيت له الجعل **المغرم والغنية** بمعنى كذا في الضحاك وفي المغرب
الغنية ما ينل من اصل الشئ عقوبة اي قهر او غلبة والحرب فاجبة
وتحكمها ان يجنس وسايرها للغنائم خاصة **الغني** ما ينل منهم بعد
نقض الحرب او زارها وبصير الذار وادارها واراسلها وحكمه ان يكون
كافة المسلمين ولا يجنس **النفل** ما ينفل الغاري اي يعطاه زائدا على
سهمه وهو ان يقول الامام او الامير من قس قسدا فله سلبه وقال
لا سيرة ما اصبتكم فهو لكم او ربعه او نصفه ولا يجنس وعلى الامام الوفاق
وعن عني بن عيسى الغنية اعم من الغنية لانه اعم لكل ما صار للمسلمين
من اموال اصل الشئ قال ابو بكر الرازي والغنية في الحرب في اموال
اهل الضيق في الخراج في لان ذلك فما آفاه الله على المسلمين وعند
الفقهاء كل ما ينجي اخذه من اموالهم فهو في كذا في المغرب وفي الدرر
الجزية نوعان جزية وضعت بالضيق والراضى فيقذف بحسب ما يقع عليه
الاتفاق وجزية بضعت الامام اذا غلب عليهم وفي المغرب الخراج ما

البيها
نفس
بجاء
نفسه والغنية
نفس
نفس
من النفل والغني اعم
كله
جزية
خراج

من النفل والغني اعم

يخرج من غلة الارض ثم ما يأخذ السلطان خراجا فيقال اذى فلان
خراج ارضه واذى اهل الذمة خراج رؤسهم يعني الجزية وتجرى بمخ
وقضى فهو بغير شئ ومنه لا تجزى عن احد بعدك اى لا يؤدى
عنه ولا يقضى ومنه الجزية لانها تجزى عن الذمة وفي الصحاح الجزية
ما يؤخذ من اهل الذمة والجمع الجزية مثل لجة وطمى **المشت**
من الاستمان وهو طلب الامان من العدو وحربا كان
او مسلما **الشرك** جمع زكى الروم جمع روى والتقييد بهما انهما
لان المراد بهما الكفار من البلدان **الوطى** جمع وطينة وطين
ما بقدره في كل يوم من طعام او رزق والمراد ههنا العشرة والراح
فيكون مجازا من قبيل تسمية الشئ باعتبار ما يؤول اليه **المر** من
الارتداد وهو اسم فاعل قال الجوهري الارتداد والعياذ بالله تعالى
الرجوع ومنه **المر** **البغا** جمع باع من البغى وفي الصحاح البغى الشقاق
وفي غاية البيان والمراد من البغا الجوارح ولهذا سمي بهذا
الباب بباب الجوارح والبغى الظلم وهذا الجمع في اسم الفاعل من الفعل
اللام فباس مطرد كالغارة من الغاري والقصة من القاصي والرواة
من الراوي **النقطة** بمعنى مفعول لفظه ما يلفظ اى يرفع من الارض وقد
غلب على الضمى المنبوء وفي الصحاح المنبوء الضمى الذي يليه انه في
الظرف **وشر** عا مولى وطره حبل خوفا من العبد او فرارا من
الشدة **النقطة** الشئ الذي تجده ملقى فتأخذه كذا في المغرب وفي الزمخ
النقطة بضم الهم وفي الف الف اسم الفاعل للمبالغة وسكون الف
اسم مفعول كضربة وضربة وتسمى هذا المال الملقب باسم الفاعل منه لرباؤه
معنى تخفض به وهو ان كل من رآه يميل الى رفعها فكأنها بار
بالرفع لانها حاملة اليه فاستند اليها فاجعلت كأنها على التثنية
نفسها ونظيره قولهم نأق حلوب ودابة ركوب وهو اسم فاعل
سميت بذلك لان من رآها يرغب في الركوب والطلب فثبت كذا

المشت
شرك
وطى
عشرة
المر
بغا

المراد من البغا الجوارح ولهذا سمي بهذا
الباب بباب الجوارح والبغى الظلم وهذا الجمع في اسم الفاعل من الفعل
اللام فباس مطرد كالغارة من الغاري والقصة من القاصي والرواة
من الراوي النقطة بمعنى مفعول لفظه ما يلفظ اى يرفع من الارض وقد
غلب على الضمى المنبوء وفي الصحاح المنبوء الضمى الذي يليه انه في
الظرف وشر عا مولى وطره حبل خوفا من العبد او فرارا من
الشدة النقطة الشئ الذي تجده ملقى فتأخذه كذا في المغرب وفي الزمخ
النقطة بضم الهم وفي الف الف اسم الفاعل للمبالغة وسكون الف
اسم مفعول كضربة وضربة وتسمى هذا المال الملقب باسم الفاعل منه لرباؤه
معنى تخفض به وهو ان كل من رآه يميل الى رفعها فكأنها بار
بالرفع لانها حاملة اليه فاستند اليها فاجعلت كأنها على التثنية
نفسها ونظيره قولهم نأق حلوب ودابة ركوب وهو اسم فاعل
سميت بذلك لان من رآها يرغب في الركوب والطلب فثبت كذا

خلبت

خلبت نفسها وركبت نفسها وفي الدرر وهي اسم النقطة في المعنى كمن
استعمل النقطة في الادنى والنقطة في غيره وهذه النقطة والنقطة
لاحياء النفس والمال قال الله تعالى من احبها ما احبها اجمعها
الا ان الاول فرض وخلاصة وب في بعض الصور وقد تم النقطة
على النقطة ككون النفس اخر من المال **الابن** وهو مملوك قومن بالكد
قصبة المعينة وفي المغرب ابن العبد ضرب من بابي ضرب وطلب
ابا في قوا ابن وقسم ابان وفي غاية البيان قال في المبسوط الابن تزد
في الانطلاق وهو سوء الاخلاق **المفقود** وناسب الكنا بان من حيث
ان كذا منها غائب لم يدر اثره وفي المغرب فقدت الشيء غاب عنى
ذاتا وانما فاد والشيء مفقود **الشركة** وهي عبارة عن اشتراك النصبين
النصبين فصاعدا بحيث لا يفرق احد النصبين عن الآخر ثم يطلق
هذا الاسم على العقداى عقد الشركة وان لم يوجد اختلاط النصبين
اذا العقد سبب له وفي الدرر اختلاط شئ بشئ ومنه الشرك بالجوهر
جباله الصائبة لان فيه اختلاط بعض جباله ببعض ثم أطلقت
على العقد مجازا لكونه سببا له ثم صار ت حقيقة وفي المغرب شرك في كذا
شركا وشركة واسم الفاعل منه شرك وشركه فيه واشتركا واشتركا
وطريق مشترك ومنه الاجير المشترك وهو الذي يعمل لمن شاء واما جبر
المشرك على الاضافة فلان على تاول المصدر واما قوله تعالى ان
الشرك لظلم عظيم فاسم من اشرك بالله اذا جعل له شركا وتعبه وفسر
الشرك بالزنا في قوله عليه السلام ان اخوف ما اخاف على امتي الشرك و
والشهوة الحقة وتسمى ان تعرض للضام شهوة فتوافقه **المفاد** وضمة
مصدر فافاضه في كذا اذا جازاه وفعل مثل فعله والآن في ضمي
في هذا الامر اى سوا لا تباين بينهم كذا في المغرب **شركة العنان** ان
يشرك في شئ خاص دون سائر اموالها وهو ما خذ من قوطم عن لها
شئ فاشترابه مشتركين فيه اى عرض كذا في الضمى سمي هذا العقد

ابن
مفقود
شركة

شركة
شركة العنان

لما قال ابن السكيت كان من عندهما شئ فاشترى كاهنه او من عندهما
 الفرس كما ذهب اليه الكافي والاصح لان كلا منهما جعل عن
 النضر في بعض المال الى جهة **كتاب الوقف** يناسب الكتابين
 من حيث ان المقصود من كل منهما الانتفاع لكن الانتفاع الاول
 في الدنيا والانتفاع الثاني في الآخرة وكذا ذكره بعد شريكه وهو في الاول
 مصدر وقف اذ جسد وقف ووقف بنفسه ينفذ لا بعد
 وقيل للموقوف وقف شبيه بالمصدر وفي الذرفان وقف
 الذي مصدره الوقف منقذ مقناه ما ذكره وقف الذي مصدره
 الوقف لازم وفي الكافي ان عمر بن الخطاب قال يا رسول الله اني استفت
 ما لا يصح عندي في نفس امارتي فقال عليه السلام تصدق بملك
 لا يبيع ولا يورث ولا يورث لكن يستفحق ثمرة الميراث **البيع** جميع
 بمعنى مبيع كضرب الامير والميراث ههنا مختلفان وحيث متفاوتة
 او جمع المصدر لاختلاف انواعه وهذا الكتاب باب انواعه لا الحقيقة
 ولما فرغ من العبادات شرع في المعاملات وقدم البيع لانه اكثر وقوعا
 ومتابعة للوقف من حيث ان كلا منهما يربط الملك في الوقف يزول
 عن ملك الواقف بعد حكم الحاكم من غير ان يدخل في ملك الموقوف عليه
 وفي البيع يزول عن ملك البائع ويدخل في ملك المشتري وانما قدم الوقف
 ولم يكتسب لانه كالملك والبيع كالملك من حيث ان الوقف فيه
 زوال بلا دخول والبيع فيه زوال ودخول والمفرد سابق على المركب
 كما في غاية البيان وفي المذهب البيع من **الاشياء** او يقال في الشيء اذا اشترى
 او اشتراه وينفذ الى المفعول **قال** في بلاغ وفها تقول باعه الشيء
 وباعه منه وفي الاختصاص في الفقه مطلق المبادلة وكذلك الشراء
 سواء كانت في مال او غيره فقال الله تعالى ان الله يشتري من المؤمنين نفوسهم
 واموالهم بان لهم الجنة وقال عز وجل اولئك الذين اشتروا الضلالة
 بالهدى والغضب بالمغفرة وفي الشرح مبادلة المتقوم بالمال المتقوم

وقف

بيع

عليها

عليها وتملكها فان وجد عليك المال بالمانع فهو اجارة ونكاح وان
 وجد حائنا فهو حبة وهو عقد مشروع ثبتت شرعية بالكتاب والسنة
 والمعقول واما الكتاب فوجه تعالى وحمل الله البيع وحرم الزنا وقال
 عز وجل الا ان يكون تجارة عن تراض منك واما السنة فلا ريب في
 فديع وبشرى مباشرة وتوكيد وعلى شرعية الاجماع والمعقول
 وهو ان الحاجة تامة الى شرعية فان الناس يحتاجون الى الاطعمة
 والبيع والطعام والشراب الذي في ايدي بعضهم ولا طريق لهم الى البيع
 والشراء فان ما جعلت عليه الطباع من الشئ والفتنة وحب المال
 يمنعهم من حشر اجرة بغير عوض فاحتاجوا الى المعاوضة فوجب البيع
 دفعا لهذه الحاجة وتزكيتها بالاجاب والقبول لانها بدلان على الرضا
 وشروط ههنا المتعاقدين وتحملة المال وحكم ثبوت الملك للمشتري
 في المبيع ولقباع في الثمن اذا كان بائنا وعند الاجارة اذا كان
 موقوف وفي النهاية البيع يعقد بالايجاب والقبول لا انعفا
 عبارة عن انفقهم احد العاقدين الى الآخر على وجه يظهر اثره في المحل
 شرعا والآيجاب ما ذكره اول من لفظ بعث وبشرى والقبول
 ما ذكرنا في وهو المتعاقدان وفيه ايضا الايجاب ففعل والفعل خروج
 الممكن من الامكان الى الوجوب اي الى التحقيق والاثبات وفي
 الكفاية وقيل انواع البيع تنفي الى عشر من نوعا واكثر واكمل
 مذکور في النهاية وفيه ايضا والمدا من النفس ما يكثر منه كالعبد
 والامانة ومن الخمس ما يقل منه كالقبول والزمانة والجم والجزئية
 ايضا والشرط في بيع النكاحي الاطباء من الجاهلين عند خمس
 الاثمة الخواني وقيل الاعطاء من احد الجاهلين يكفي **باب خبايا الشر**
 البيع نوعان لازم وغير لازم فلما بينت اللازم وقدم شرع في بيان غير
 اللازم وهو ما فيه خبايا بشرط او رتبة او عيب واذن في الكتاب اليه
 اضافة الحكم الى سببه كصلوة الظهر وقدم خبايا الشرط على البواقي ككونه

كلام

شأنه

اعم وجودا حتى شرع للعاقدين ولا حد من ولا غيرهما باذنها وفي المذهب
 الحنفي اسم من الاختيار ومنه خبر الرزونة وفي درر الحكم وخبر
 انواع فاسد وفاقا اذا قال اشترى علي ابي بطلان راو على ابي بطلان
 ايا ما او على ابي بطلان راو جاز وفاقا وقول علي ابي بطلان
 ثلثة ايام فادونها وتختلف فيه وهو ان يقول علي ابي بطلان
 شهر او شهرين فانه فاسد عند ابي حنيفة وزفر والشافعي
 جاز عند ابي يوسف وعنده **باب خيب العيب** وتكون نقص خيب
 من الفطرة السليمة لان مطلق العقد يقتضي وصف الشيء لان
 الغالب في الاشياء هو النقص فيصح العقد على ذلك الوصف لان
 كل واحد من العاقدين صاحب عقل ويميز فيما في ان يقبل او يقبل
 كذا في الكفاية وهو نوعان ظاهر في كالمع والما في العيب وباطني
 كالشغل وانقطع الجبض شهرين فصاعدا والاباح او نحوها ولم
 ان المراد بالعيب عيب كان عند البائع ولم يره المشتري عند البيع
 ولا عند القبض **باب البيع الفاسد** كذا في مشروعا جاز
 ووصفه والفاسد مشروع باسده لا وصفه وبقيده الملك عيب
 اتصال القبض حتى لو اشترى عيب الخمر وقبضه فاعتقه بعينه ثم
 هذا الباب مبني على اربعة انواع باطل وفاسد ومكروه وموقوف
 فالباطل لا يكون مشروعا باسده ووصفه ولا يقبض الملك
 حتى لو اشترى عيبا منته وقبضه وعنه لا يعتق والفاسد اذا كان
 اتقا والمكروه مشروع باسده ووصفه لكن جاوره شيء منته عنه
 كالبيع عند اذان الجمعة والموقوف مشروع باسده ووصفه
 وبقيده الملك على سبيل التوقف ولا يقيد تمامه لتعلق حق الغير بالطل
 والفاسد بهذا التفسير مبنيان اذ في تعريف كل واحد منهما قيد
 بناء في تعريف الاخر ثم لقب الباب بالفاسد وان كان فيه البطلان
 والموقوف والمكروه ايضا كثره وقوة بغيره وسببا به وقال الرزوني لان

خيب

بيع

الفاسد

الفاسد وصف شامل كالموقوف العام لما قلنا ان البطلان ثابت
 والوصف والفاسد ثابت الوصف لا الكمال والمكروه
 ثابت وصف الكمال فمقتضى ان الوصف الكلي كالمكروه بالنسبة الى
 الحيوان والنبات ثم انما يثبت في تمييز الفاسد من البطلان ان احد
 العوضين اذا لم يكن مالا في دين سماوي فالبيع باطل سواء كان بيعا
 او تمنا فيجب المنة او الحزاو به باطل وان كان في بعض الاديان
 مالا دون البعض ان امكن اعتباره ثم فالباع فاسد فيجب العيب
 بالطل او يلزم بالعيب فاسد وان يقبل كونه مبيعا فالبيع باطل فيجب
 الخمر بالذراع او الذراع بالخمر باطل وقال صاحب الكفاية اذا كان احد
 العوضين او كلاهما محرما فالبيع فاسد فالفاسد غم من البطلان
 لان كل باطل فاسد ولا يعكس وفي النهاية البيعات انواع اربعة
 المكروه وهي التي لا يلتفت الي الثمن الثاني والوصف وهي التي
 ينقصان من الثمن الاول والتولية وهي التي بالثمن الاول والتمتع
 نقل ملكه بالعقد الاول بالثمن الاول مع زيادة ربح **الافالة**
 وهي في اللغة رفع واسقاط وفي الشرح عبارة عن رفع العقد
 وقيل انه مشتق من القول وهو لغة للتسليم اي ازال القول السابق
 كما في فسط وحسب اي ازال الجور وهو غلط لانهم قالوا قلته البيع واقلته
 وقال الجورني هو واقلته البيع اقله وهو فسخه ورتما قالوا قلته البيع
 وهو لغة فليقله قل فقلته البيع على ان العيب يار والوجه الثاني على
 البطلان ان في الضحاح او رد اقلته البيع في ذكر القاف مع الباء
 لا في ذكر القاف مع الواو كذا في النهاية **باب التولية** المكسبة
 بين البائعين ان الافالة نقل البيع بمثل الثمن الاول والتولية
 كذلك نقل ثمن الى غير البائع وكل ذلك يقتضي ساقية العقد
 وانما سمي تولية لان البائع كانه يجعل المشتري والبايع لما اشتراه
 بما اشتراه **المرجحة** هي نقل ملكه بالعقد الاول بالثمن الاول مع

ساقية
 رتبة
 رتبة

او رتبة

تولية

مرجحة

زيادة ربح والديس على جوارها ان كل واحد من الثمن والمبيع معلوم
 ويجوز العقد عليه ذكره ابو نصر البغدادي في شرحه لمحمد بن عبد الوهاب
باب الربو انما سبب البابين من حيث ان فيها زيادة ولكن
 في المراجعة زيادة في حصول وفي الربو زيادة في حرام والآخرة
 عن الشبهة وجب في كل باب ثم اقول في القصة الفضل والربو
 يقال ربوا الشيء ربوا اي زاد وفي الشريعة هو فضل احد
 المتحابين على الآخر من مال لا عوض **باب الحقوق** لما فرغ من بيان
 ما هو محل في البيع وهو المبيع والثمن ذكر في هذا الباب ما يتبعها
 من الحقوق قوله مناسبتة خاصة بالربو لان في باب بيان فضل هو
 حرام وتعلقها بفضله على المبيع هو محل وفي الكفاية المنزل انما هو
 على بيوت وصحن مسقف ومطبخ يسكنه الرجل بعبادة والبيت اسم
 لمسقف واحد له دھليز والاراس ما يشتمل على بيوت ومنازل
 وصحن غير مسقف وكانت اعم من غيرها لاسمائها عليها **الحقوق**
 الحقوق يكون بعدها الاحكام ولهذا اخبر عنها **السم** هو لغة
 بمعنى السلف فانه يخذل على ما جعل سمي به هذا العقد كونه مخلا على
 وقته فان وقت البيع بعد وجود المبيع في ملك البائع وان لم عادة
 يكون بالمس بوجوه في ملكه فيكون العقد مخلا كذا في الدرر
 وفي المغرب يقال اسم الرجل في البرأي سلف من السم وسلف
 في كذا وسلف واسم اذا قدم الثمن فيه وفي الصحاح والسلف نوع
 من البيوع يجزئ فيه الثمن ويضبط السلف بالوصف الى اجل معلوم
 وهو مشروع بالكتاب وهو قوله تعالى اذ تدانتم بدين الى اجل الاية
 فانها بشرى السلم والبيع بثمن مؤجل وتأجيله بعد الحول والسنه
 وهي قوله عليه السلام من سلم منكم فليسلم في كل معلوم ووزع حرام
 الى اجل معلوم والاجماع وبابا الفاكس لانه بيع المعذور وبيع
 موجود وغير مملوك او مملوك غير مقدور التسليم لا يبيع لكنه ترك

رب
 منها
 تعريف
 الحقوق
 سم

لما ذكر

لما ذكر ولم يستدل بما روي انه عليه السلام نهي عن بيع لباس
 عن الانسان وخص في اسم قال البغدادي في شرحه
 لمحمد بن عبد الوهاب اسم جاز في المكملات والموزونات
 والمعدودات التي لا يتفاوت كالجوز والبيض وفي الدرر
 والاسبل في ذلك قوله عليه السلام من سلم منكم فليسلم في كل
 معلوم كحديث وهذا يدل على جواز اسم في المكمل والموزون
 قاما للمعدود الذي لا يتفاوت فيجوز اسم وقال ابن قتيبة
 يجوز في الجوز كيدا ولا يجوز عدد او جوز في البيض وزنا وقال الربيعي
 اعلم ان بيع العبد بالدين غير مسموع وبيع الدين بالعين رخصة
 فلما فرغ من بيان الاول شرع في الثاني وهو اسم وقال
 ثم اسم لغة الاستعمال وشرعا بيع الشيء على ان يكون ديناً
 على البائع بالشرائط المعينة ويختص هذا النوع من البيع
 بهذا الاسم لاختصاصه بحكم بدل عليه وهو يوجب احد البدلين
 قبل حصول المبيع فالبيع يسمى سلفا فيقال اسم المالك والبيع
 يسمى اليه والكشري رتب اسم ومعنى قولنا اسم في كذا
 اي اسم الثمن فيه وتقرنه لئلا يترك اي ازال سلامة الله ربحه تسليمه
 الى المفسد **الضرف** هو لغة بمعنى الفضل والنقل وانما سمي بيع
 الاثنان صرفا لان الغالب على عاقده طلب الفضل والزيادة
 او لاختصاص هذا العقد بنقل كلا البدلين من يد الى يد في مجلس
 العقد والمناسبة بين البابين ان رأس المال اذا كان درهم
 او دنانير يكون بيع دين بدين فتساوى اسم البيع بالنظر الى المبيع
 اربعة انواع بيع العبد بالعين كبيع ببيع بمثلها نحو بيع الثوب
 بالعبدة وهي بيع المقايضة وقايضة كذا اي عاوضه وبمنه بيع المقايضة
 وهو بيع غرض بغيره كذا في المغرب والعين بالدين نحو بيع العبد
 بالاثان المطلقه وهو أشهر الانواع ولما سمي بغيرا بالدين والعين

نقد
 بيع المقايضة

وهو السهم والذين بالذين وهو سبعة الاثمان المطلقة كسبع الذراع
والذراع ثمانية وهو القرف كذا في النهاية فلما بين الثلثة الاول شرع في
بيان الرابعة وانما اخبرنا لان الذين بالذين ضعف لبيان
حتى شرط قبض البدين في المجلس والاموال انواع اربعة نوع من
بكل حال كالنقد بوجه الباء او لا قول بوجه او بغيره ونوع مبيع
بكل حال وهو ما ليس من ذوات الامثال كالشباب والذوات
والماليك ونوع من بوجه مبيع بوجه كالكيل والموزون فاذا كان
مقبضا في العقد كان مبيعا وان لم يكن مقبضا وصحبه الباء وقيل مبيع
فهو من نوع من بالمطالع وهو سبعة في الاسراف فان كان رجا
كان مبيعا وان كان كاسا كان سبعة كذا في الكفاية **الكفاية**
وتحى في النقة الضم قال انه تعالى وكلفها زكرايا ضمها الى نفسها
عليه السلام انا وكافل النبي كمن اي ضام النبي الى نفسه كذا في الكفاية
وفي المغرب الكفيل الضامن والكفاية ضم ذمة الى ذمة في حق المطالبة
وقيل للمراة كفيل ايضا والمناسبة بين البابين ان البيع يوجب
دينا في الذمة والكفاية شرعت وثيقة لاستيفاء الذين غالبا فاما
مناسبة خاصة بالعرف لانه ضم ذمة الى ذمة في المطالبة كذا في الهداية
والكفاية في النهاية اوردا لكفاية عقيب السبع لان الكفاية انما يحتاج
اليها غالبا في البيعات لعدم انما واحد المتبايعين الى الاخر فيستغنى
من له الذين بالكفول له ومن عليه الذين بالكفول عنه والكمال بالكفول
ومن قبيل الكفاية بالكفيل كذا في التوفيق **المقالة** هي اسم من الالة
والمناسبة بين المارة والكفاية ظاهر من حيث ان كل واحد منهما
الزنا على الكسب كذا في النهاية وفي تبين الخفايا في شرح كثر الذماني
وهلت زيدا بما كان له على وهو ما زعم على رجل فاحتال زيدا على الرجل
فانما تجل زيدا محال والكمال محال به واكره على محال عليه ومحال قول
الافقار والحق المحال له لغو لانه لا حاجة الى هذه القضية وقيل للمحال

كفاية

حوالة

حويل

حويل قياس على قبيل وضمين كذا في الكفاية وتيسل التركيب الى
على الزوال والنقل منه **الخبر** وهو نفس شئ من محل الى آخر
وانما سمي بهذا العقد حوالا لان فيه نقل المطالبة او نقل الدين
من ذمة الى ذمة بخلاف الكفاية فان فيها ضم ذمة الى ذمة
وفي المغرب وقوله في المراجعة الحوالا شرط على الدائن يعنون بها
التحويل المعاد في بعض النيات كالارز مثله **كتاب ادب النحوي**
لما كان اكثر المنازعات يقع في البيات والديون وذكر ما هو
القطع لها بعد ذكرها وهو قضاة القاضي واقتضى محتاج الى
جملة حتى يصح بها للقضاة ثم اعلم ان القضاة الشرعي هذا الحاشي
ومجدها ومشعب الحكم ومنك اوصا لما ان المراد منه نيابة
لما ونيابة رسول الله صلى الله عليه وسلم فان القضاة بالحق من اقوى القضاة
بعد الايمان وهو اشرف العبادات لما ثبت الله تعالى
لا ادم عليه السلام اسم الحقة فقال اني جعل في الارض خليفة واثبت
ذلك لادو عليه السلام فقال يا اداو انا جعلتك خليفة في
الارض فاحكم بين الناس بالحق وتبهر كل نبي مرسل صلوات الله عليهم
اجمعين وسلامه لما ان المقصود منه اطلب العدل وودع الظلم
من الظالم واتباع الحق الى المستحق والآله بالمعروف والنهي عن المنكر
وفي المغرب الادب ادب النفس والدرس وقد ادب فهو
اديب وادبه غيره وتركيبه بدل على الجمع والارعاء منه الادب يسكن
الذال وهو ان يجمع الناس الى طاعتك فله عوهم ومنه الادب
بالتحريك لانه باؤدب الناس الى طاعتك اي يدعوهم اليها وعين اليه
الادب هم يقع على كل رباطة مخمودة يخرج بها الانسان في فضله
من الفضائل وفي النهاية والمراد من ادب القضاة ضابطا للخصال
المندوبة والكد عوا اليها وفي الدرر القضاة هو لغة الاحكام وشرعا
الزام على الغير بنية او اقرار كذا في الكفاية وفي النهاية ومعناه شرعا

رباوة صح
رباوة صح

بنفحة

بيان القضا

فصل الخصومة وقطع المنازعات وفي الفحاح القضاء والحكم
 وحسد قضائي لانه من قضيت الا ان الباء محذوف والجمع
 الا قضيت والقضية مشددة وللمع القضاء بافخر واصف القضاء
 باوصاف الشهادة لان ههنا الولاية تثبت باهلية الشاهد
 وكما الولاية بالقضاء وكما الشئ لا يكون بدون ههنا
 فيصير ان يكون الاهلية للشهادة ههنا الاهلية القضاء
 بهذا الطريق لان الشهادة توجد بدون وصف القضاء
 ولا يوجد وصف القضاء بدون وصف الشهادة فكانت
 ولاية القضاء فرعاً للشهادة من هذا الوجه فيجوز هذا الكلام
 لان كل واحد من باب الولاية ونفسها يتوقف القول
 على الغير فالشهادة والقضاء كذلك ولهذا ينبغي ان يكون
 القاضي من أهل الشهادة والامانة والكفاية لا يؤمن في امر
 الدين لقلة مبالاة فيه ففسق باخذ الرشوة او غيره مثل الزنا
 وشرب الخمر **علم** ان الرشوة بكسر الزا وضمتها الغتان وهي
 مأخوذة من الرث او في المغرب الرشاء جعل الدلو والجمع الرشية
 وسمي الرشوة وقد رشه اي اعطاه الرشوة وارشى منه اخذ
 فان نازع المال من البئر لا يتوصل اليه اشتقا والمالك من البئر الالة
 فكذا الانسان لا يتوصل اليه المقصود من الحرام الا بهاتين الرشوة
 على وجه اربعة منها ما هو حرام من الجانبين وهو ما اذا
 تقدر القضاء به فلا يصير قاضياً ويكون الرشوة حراماً على القاض
 وعلى الآخذ سواء كان القضاء بحق او بغير حق ومنها اذا دفع
 الرشوة الى القاضي ليقتضي له هذه الرشوة حرام من الجانبين ايضا
 ومنها اذا دفع رشوة لغيره على نفسه او ماله فهذه الرشوة حرام
 على الآخذ وليس حرام على الدافع وكذا اذا اطلع في ماله رشوة بعض
 المال ومنها اذا دفع الرشوة لبسبوي امره عند السطح حل لان دفع

تفسير رشوة

ولا يحل

ولا يحل للآخذ فانه اراد ان يحل الآخذ بسبب الآخذ بوجوب
 الى القبل بما يريد ان يدفع اليه فانه يجوز هذه الاجازة ثم
 المستأجر ان شاء استعمله في هذا العمل وان شاء استعمله في
 غيره كذا في فتاوى قاضين وادب الفقه لمصداق الشهادة
 وتبين الغرض من نيكوبه ودغل في الكفاية بود وكذا
 حكم عن العدالة ثم الذين الكور في نفسه وقول الشافعي
 لا يجوز قضاءه قبل هذا بناء على ان الايمان يزيد وينقص
 فان الايمان من الايمان عنه فاذا فسق انتقض ايمانه وكذا
 قوله في رجل قتل من ترك الضلوة متعمداً وقال بعض المتأخرين
 اذا قلنا القاضى ابتداءً يصح ولو قلنا وهو عدل يغزل بالفسق
 كذا في النهاية وفي الكفاية قوله حتى يجمع في الموالي على لفظ المفعول
 ليكون فيه دلالة على تولية غيره اياه بدون طلبه وهو اولى للقضاء
 الحكم مصداق قوله حكم بينهم بحكم اي قضى وحكم له وحكم عليه
 والحكم ايضا الحكم من العلم والحكيم العالم صاحب الحكمة والحكيم
 المنطق للمهور وقد حكم بضم الكاف اي صار حكماً والحكم بالفتح
 الحاكم والتحكيم مصداق حكمت حكماً اذا منعت مما اراد والحاكمة
 الحاضنة الى الحاكم كذا في الفحاح **الشهادة** اوردها عقب القضاء
 لان كل واحد منها قول ينفع به احد الخصمين وينضر به الآخر
 وهي اما الفصل في مجلس القاض ولا يكون ملزمة بدون القضاء فذلك
 عقبه بها وفي النهاية اوردها تحت الشهادة بعد ادب الفقه
 للمناسبة بينهما اذ القاضى في قضائه يحتاج اولاً الى شهادة الشهود
 عند انكار الخصم وفيه ايضا الشهادة صفة من صفات الله تعالى الزائدة
 قال الله تعالى انه شهيد على ما يفعلون وقال عز وجل والله على كل
 شئ شهيد ومبنى الشهادة على الصدق وفيها حياة للظوف والجنة
 وابداع الدعاوى الناصية وهو المقصود قال عليه السلام اكرموا الشهود

شهادة

فان الله تعالى يحبهم المحبوب وفي الكفاية الشهادة في اللغة
 الاخبار ربيعة الشيء عن شاهدة وعيب فحق هذا
 قالوا انما مشتقة من المثل شاهدة التي تبنى عن المعاني
 وقيل مشتقة من الشهادة بمعنى الحضور لان الشاهد حضر
 مجلس القضاء والاداء فسمي الحاضر شاهدة واذا شاهدة وهي في
 الشرع عبارة عن اخبار يقصدون مشروطا فيه مجلس القضاء و
 لفظ الشهادة **الوكالة** اسم للتوكيل والتوكيل انما هو الجواز او الامانة
 على الغير والاسم التوكيل كذا في النهاية وفيه انا المناسبة فلان كل
 واحد من الشهادة والوكالة صفة من صفات الله تعالى لقوله
 ثم انه شهد على ما يفعلون وقولوا حسب الله ونعم الوكيل واما لان
 كلا منهما يصل الى النفع الى الغير بالاعانة في حيا حفظه واما لان كلا
 منهما يصلح سببا لاكتساب الثواب والقضايه عن العقاب
 في المعاملات وقال الزيلعي المناسبة بينهما وبين الشهادة ان
 كلاهما من باب الولاية على الغير على سبيل الاعانة في المعاملات
 ثم في لغة الواو وكسرهما اسم للتوكيل وهو الحفظ وهو الوكيل في
 اسمائه تعالى بمعنى الحفظ ولهذا قالوا اذا قال وكلفت بك الى ان يملك
 الحفظ فيكون فاعلا بمعنى فاعل وقيل التركيب بدل على معنى الاتهام
 والتفويض ومنه التوكيل يقال على انه توكلف اي فوضت امورنا
 اليه فالتوكيل تفويض التصرف الى الغير وسمي الوكيل لان الموكل
 وكل اليه القيام بامر اي فوض اليه اعماده عليه الوكيل القيام بما
 فوض اليه فيكون فاعلا بمعنى مفعول لانه موكل اليه الامر وفي الكلام
 وهي مشروعة بالكتاب قال الله تعالى فابغوا احداكم بوزن حق هذه الى
 المدينة اخبر الله تعالى عن اصل الكهف وكذا واحد منهم بشرا يطعم
 وما فوض الله تعالى عن الامام المصطفى بلا انكار يكون شريفة ان ما لم
 ناسخه **الشهادة** وكل رسول الله صلى الله عليه وسلم حكيم بن خرام

دعوى

بشر

بشره ونحوه واجماع الامة والمعقول فقد نجز الانسان عن حفظ ماله
 عند خروجه الى الشرف وقد يجوز عن التصرف في ماله لقلته بدينه
 او كثرة ماله او كثرة اشتغاله فيخرج الى تفويض التصرف الى الغير
الوكالة **كتاب الدعوى** او ردوها عقب المعاملة لانها تبرز
 عليها في الوجود وهي لغة قول يقصد به الانسان ايجاب حق على غيره
 كذا في الدرر واذا في زيد على عمرو مالا فزيد المدعي وعمرو المدعى عليه والمال
 المدعى والمدعى به لغو والمصدر الادعاء والاسم الدعوى والادعاء
 للتأنيث فلا يثبت يقال دعوى باطله او صحيحة وجمعها دعاوي
 بالفتح كقنوى وقناوى والتداعي ان يدعو بعضهم بعضا ودعوى
 فلا تسمى دعوى وتودع وتعم دعاء وقول عمر رضي الله عنه انا بغشاك وها
 لا داعيا اي لا اذان وعلام التمس لا خافضا الاحوال كذا في المعرب
 وقال ابو نصر في الدعوة الى الطعام بالفتح يقال كذا في دعوة فلان فتو
 مصدر يريدون به الدعاء الى الطعام والدعوة بالكسر في
 التمس يقال فلان دعى اي بين الدعوة والآداء في الحرب والاعراض
 وهو ان يقول انا فلان بن فلان والآداء مثل الاجبة والمدا
 الحاجات وحاجته محمودة اذا دعيت فغلبته والآداء احد الادعية
 وجمعه دعا ولائ من دعوت الا ان الواو لما جاءت بعد الالف
 هزئت وفي النهاية وذكر شيخ الاسلام والامام المجهول ان الدعوى
 في اللغة عبارة عن اضافة الشيء الى نفسه حالة المسألة و
 المنازعة جميعا مأخوذة من قولهم ادعى فلان شيئا اذا اضافة الى
 نفسه بان قال لي واما شرعا فيراد به اضافة الشيء الى نفسه
 في حالة واحدة مخصوصة وهي حالة المنازعة **كتاب الاقرار** او رده
 بعد الدعوى لان الدعوى تنقطع به فلا يحتاج بعده الى شيء اخر حتى
 اذا لم يوجد يحتاج الى الشهادة ولهذا عقبها به وهو مشتق من القدر
 وهو لغة اثبات ما كان متزلا كذا في الدرر وقال الزيلعي وهو من قرن

دعوى

قوله

الشئ اذا ثبت والافراد الثابت لما كان قراولا لا قبل الافراد
 الجود وفي الكفاية الافراد احب عن ثبوت حق الغير على نفسه وليس
 بالثابت وحكمه ظهور المقربة لا بثبوتها ابتداء الا ترى انه لا يصح الافراد
 بالطلاق والعتق مع الاكراه والاثبات يصح مع الاكراه وهذا
 قالوا لو اقر بغيره بما لا يملكه بغيره انما كان في اقراره لا يملك له اذا
 اخذ من غير كره منه فيما بينه وبين الله تعالى ان يملكه عن طلب
 نفسه فيكون ملكا مبدءا منه على سبيل الهبة والملك ثبت للمقر
 بلا تصديق وقبول ولكن بطلان رده والمقر له اذا صدق ثم رده لا يصح
 رده وانه لم يملك على المقر ما اقر به لو فقهه وليس على صدق المقر **الامانة**
 يتو في اصطلاح النجاشي اخراج الشئ عما دخل فيه غيره لان فيه كفا ورذا
 عن الدخول في الهبة ان يقول مخالف ان شاء الله لان فيه رذما
 قاله بمسئبة الله تعالى في المغرب **الضمان** هو لغة اسم بمعنى المصالحه التي
 حتى المسألة وهي خلاف الضمان وتشرع عابرة عن عقد وضع لرفع المنازعة
 بالتراضي كذا في النهاية وفي الدرر وهو من الصلاح بمعنى استقامة الحال
 وفي الصلاح الضمان الف وتقول صلح الشئ بصلح
 مثل دخل يدخل وحولا قال الفراء وحكي اصحابنا صلح بالضم والضم
 مصدرا للمصالحه والاسم الضمان بذكر وبؤنث وصلاح مثل فقام
 اسم مكنة والاصلاح نقيض الف والمصلحة وهمة المصلحة
المضاربة وهي كالمصاحبة من حيث انها تقضي دخول البدل من
 جانب واحد ثم هي مفاعلة من ضرب في الارض سار فيها وتمنه وهو
 يضره في الارض يعني الذين يسافرون في الارض غالبا طلب
 للربح كذا في المغرب وفي الصلاح وضار به في المال من المضاربة وهي
 القراض والكفارة المضاربة وقد فاضلت فلانا قراضا اي دفعت
 اليه مالا ليعتق فيه ويكون الربح بينهما على ما شرط **الوديعه** هي امانة
 تركت للحفظ والمضاربة لا تسريح ككانت اكثر وجودا من الوديعه

الامانة

الضمان

ضمان على الضمان حفظ

الوديعه

فلهذا

فلهذا اخذها عنها والآداب في اللغة سبيل الغير على الحفظ وكرهها
 الايجاب والقبول شرطها كون المال قابلا لاثبات اليد
 ليتمكن من حفظه حتى لو اودعه الابق او المال السقط في البحر لا يصح
 وكون المودع مكلفا بشرط وجوب الحفظ عليه وفي النهاية وفيه
 الوديعه امانة في المودع فان قبل الوديعه والامانة كلاما عابرا
 عن معنى واحد فكيف يجوز منها المبدء والخبر ولا يجوز ايقاع اللفظين
 المراد فين مبدءا وخبر الا على طريق النفس كقولك القيد
 اسد واللبس مبدءا وقراد المصنوع ليس نفس الوديعه بالامانة
 قلنا جواز ذلك معناه بطريق العموم والخصوص فان الوديعه خاصة
 والامانة عامة وتعمل العام على الخاص صحيح دون عكس فلو دعي به
 الاستحسان قصد والامانة هي الشئ الذي دفع في يده سواء كان قصد
 او من غير قصد وفيه ايضا قوله صلى الله عليه وسلم الامانة بغير البعني
 والحيانة بغير الطرث قبل ما ابلت زيجها باللفظ فابقت عن
 من قرأ يوسف عليه السلام حتى جلست على فارعة الطريق في زبي
 الفقرة فخر بها يوسف عليه السلام فقامت وناوت ابنها الملك
 اسمع كلامي فوقف يوسف عليه السلام فقالت الامانة انك
 المملوك مقام المملوك ولكن ان اقامت المملوك مقام المملوك
 قبل فرفوتها ترخا من بخابة في شرح الهداية في اول باب الوديعه
كتاب العارية المناسبة بين البابين ظاهر لان الاول امانة
 تركت للحفظ والانتفاع كما ان في العارية فائدة للمتعرف وفي الصلاح
 والعارية بالتشديد كأنها منسوبة الى العار لان طلبها عار عيب
 والعارية مثل العارية وفي المغرب والعارية فعلية منسوبة
 الى العارة اسم من الاعارة وفي الهداية هي من العربية وهي العطية وهي
 الكفا في اي من النفاور وهو الشاوب فكانه يجعل للغير نوبة في الشئ
 بملكه الى ان يعود اليه كذا في الدرر وفي النهاية واما في حسن العارية

الضمان

الامانة

العارية

ففي الثانية عن الله تعالى فان المعبر نائب عن الله تعالى باذنه في اجابة
المضطر فكذلك من تخلف حاجته وقصرت قدرته للصفر يد عن
ملك العين ببدل وهو الشري وعن تلك المنفعة بعوض بالاجابة
وهو يحتاج الى الانتفاع وكل من اجاب مضطرا في ازالة اضطرابه
ببدل وهو الشري وعن تلك المنفعة بعوض بالاجابة وهو يحتاج
الى الانتفاع وكل من اجاب كان نائباً عن الله تعالى وقفي به شرفا
ان يكون العبد نائباً عن الله تعالى فشرف الخليفة والفاضل على
سائر الناس لما اهل النبي صلى الله عليه وسلم استدان ظل الله في الارض
الحديث من حيث ان الناس يتفقون في حمايته ويسرعون برعايته
فلذلك المستعبر ينتفع بالمنعارة والعارية لا يكون الا عند محتاج
كالقرض ولذلك زيد ثواب القرض على ثواب الصدقة قال النبي عليه
السلام الصدقة بعشرة واقرض بثمانية عشر لان القرض لا يقع الا عند
محتاج والصدقة قد تصادف غير محتاج وقد ذم الله تعالى اقواما لا
ولا يعبرون بقوله عز وجل ولا يحض على طعام المسكين الى ان قال
ويعنون المعاون فالتعاون ما هو عون لا فيه في حوائج كالفاس
والقدر وغير ذلك فاذا منع هذه الاشياء كان هو غايته التي غصبت
تلك عن سفساف الامور ونحو الصدقة وفيه ايضا ان النبي صلى
عليه وسلم باشر الاستعارة فلو كان العار في طلب العارية لم يكن
باشرها فان النبي صلى الله عليه وسلم موصوف بالخلق المهدية ولكن
والنفوس المظلمة **كتاب العينة** المنسبة بين الكتابين ان كلا منهما
تملك بغير عوض وقفي في اللغة ايصال النفع الى الغير وفي المغرب الحجة
حتى التبرع والتفضل بما ينفع الموهوب له يقال وجبت مالاً ونهبتا ونهبتا
بالخرين وجهته وكذا في الكفاية وفيه يسمي الموصوب حبة وموجبة وتجمع
حباب وموهب وانصب منه فبذره واستوصبه سألوا قهلهما اهل التبرع
وهو **كل** وهو قد لبست **انوار** بان حتى اكتسى الرأس فن عا شيب **د**

قصة عن افعال خذ حرام
الانوار جامع لما يقع كالقاس
والانوار في غير حرام
والانوار في غير حرام
والانوار في غير حرام
والانوار في غير حرام

وهو المكلّف تركها الايجاب والقبول لانها عقد وفيه العبد
بالاجاب والقبول **كتاب الاجارة** تنسب الكتابين من حيث
ان كل واحد منهما تملك المنفعة لكن الاجارة بعوض وفي المغرب
الاجارة تملك المنافع بعوض وفي اللغة اسم للرجل وتجي كرا والاجر
وقد اجره اذا اعطاه اجرته من بالي طلب وضرب فهو اجره وذاك
ما جوف في كتاب العين اجرت مملوكي او جره ايجار فهو موهوب وفي
الاساس اجرة داره فاستاجر بها فهو مؤجر ولم يقبل موهوب فخطأ
فيه وفي باب اغسل من جامع الغوري اجرة الله لغة في اجرة من
الاجارة وفي باب فاعل اجرة الدار وحكها في دياره ان الاول للمصا
قبيل وفيه نظر انما التصوب ما اثبت في العين والتميز والاساس
على ان ما كان من فاعل في معنى المعاملة كما امر اربعة والمث ثمة لا يتعدى
الا الى مفعول واحد ومؤخر الاجر من ذلك فكان حكمها حكمه وما
تعاون فيه القياس والسماع اقوى من غيره فالحاصل انك اذا
اجره الار والمملوك فهو من افعلا لا غير واذا قلت اجر الاجر كان
موجهاً واما قولهم اجرت منك هذا الطائفة شهر فزيادة من فيه غايته
واسم الفاعل من نحو اجره الدار فهو مؤجر والاجر في معناه غلط
الا اذا صححت الرواية عن السلف فحينئذ يكون نظيره قولهم كان غاب
وبلد ما حل في معنى تعشيب ومجي واسم المفعول منه مؤجر لا مؤجر
ومن الثاني مؤجر وموخر ومن قال وجر فعدته انه بناء على بواجر
وهو ضعيف واما الاجر مثل جليس والتدبير في انه فاعل بمعنى الفاعل
وفي درر الحكم في لغة فعالة من اجر باجر من بالي طلب وضرب هم الاجر
وقفي ما يعطى لاجر فاقصص النهاية وكان ينبغي كثيراً ما يقول من كان
الشرايع ان الفقير ينتفع بفلسه من الاستحمام مثل انتفاع غني
باللوف لاستحمامه في بناء الحمام فالبساق شربت على حظ الانبياء
والاجارات شربت على حظ الفقراء **الاول** وهو من آثار الغنى

اج
واجره

ما خذ من الولي معنى القرب ويقال بينهما ولا اي قرابة حكيمه حسنة
من العنق او المولات وتمنه قوله عليه السلام الولاء لغة كناية النسيب اي
وصلة كوصلة النسيب قبل الولاء والولاء بالفتح النصرة ثم قيل ان
الولاء نوعان ولأولاه عتق وتبني ولأولاه نعمة وسبب هذا الولاء الايمان
عن الجمهور وولاء المولاة وسبب العقد الذي يجري بين اثنين
وفي المغرب المولى على وجه ابراهيم والعصبة كلها والرب والملك
والناس في قوله تعالى ذلك بان الله مولى الذين آمنوا وان الكافرين
لا مولى لهم والخليف وهو الذي يقال له مولى المولاة والمعتق هو مولى
العتق والمعتق في قوله عليه السلام مولى القوم من انفسهم يعني مولى
بنى حاشم في حرة الضد عليهم وهو مفعول من الولي معنى القرب
وقال النبي او القليل وقال البدي مأكك احصا وتصبر رجا الولاء
بالنكر والولاء بالفتح النصرة والحق وكذا الولاء الا انه يخص بولاء
العتق وولاء المولاة والولاء ان يجعله واليا ومنها بيع التولية
والمولاة الحياية والحياية المناجعة ايضا الولاء بالكسر في معناها
وفي النسخ الحياية والمواودة والطلب بالضم الحب والمولاة ضد
المعاودة والمعاودة والعداوة بمعنى **الاكراه** هو لغة عبارة عن حمل
الانسان على شئ بكرهه وتشدق فقد ذكر في المبسوط الاكراه اسم
لفعل بفعل الامر لغيره فينتفي به رضاه او يفسد به اختياره وذكر في الوافي
الاكراه عبارة عن تهديد القادر بغيره على ما يهتده بكرهه على ان يثبت
ينقضي به الرضا وفي المغرب يقال اكراهت فلانا اكراهة حملته على امر
بكرهه ولم ينهه واكراهه بالفتح الاكراه وتمنه القديرة واكراهه بالضم الكراهة
وتعني الرجاء كل ما في القلوب من الكراهة فتفتح فيه جائز الا في قوله تعالى
وهو كره لكم في سورة البقرة وكرهت كراهة وكراهية فهو كرهه اذا لم يكره
اي في اللغة المنع وبه سمي الخطم جزا لانه يمنع عن الكعبة ويسمى العقيل
لانه يمنع من الضباب ويقال فلان في جوف فلان اي في بطنه المانعة للغير

تفسير مول

الاكراه

رضاه

حج

ثم الكسبة

ثم الكسبة بين الكتابين ان كلا منهما من العوارض التي يزيل سببها
الرضا **كتاب المأذون** الكسبة بين الكتابين ظاهره اذا المأذون
ينقضي سببها في غير ثبوت عليه المأذون والآذون الالمام لغة وفي النسخ
فكف الجرم مطلقا كذا في المغرب **كتاب الغصب** الكسبة بين الكتابين
ان الغصب من انواع النجاسة حتى ان اقر المأذون به صرح كما يصح بين
النجاسة ولم يصح بين المهر لانه ليس من النجاسة والعين المخصوصة لا يملكها
الغاصب كما لعبد المأذون لا يملك ما اكرتبه والغصب كما
كان مجورا عن التصرف فيما لمولاه بدون اذنه فكذا لك الغاصب
لا يملك ذلك شرعا وفي اللغة اخذ الشيء ظلم وقهر ويقال للغصب
غصبه شعبة المصدر كذا في المغرب وفي رواية الزبلي في الشئ اخذ
مال متقوم محرم بغير اذن المالك على وجه يزيل به ان كان في يد
فاغصب شرعا لا يخفق في الكسبة ولا لانهما ليسا بمال ولا في خبر السلم
لانها ليست بمنقوضة ولا في مال الجزية لانه ليس محرم ولا في اذن المالك
باخذه كالوديعه ولا فيما لا يزيل به المالك عنه كزوايد الغصب **كتاب**
الشفعة ناسب الكتابين من حيث ان كل واحد منهما ينفي الى ملك
مال الانسان بغير رضاه وتسمى اسم الملك المشفوع بملك من قولهم
كان وراشفعة باخرى جعلته زوجه له وتمنه تكرة الصلوة بين
الاشفعا يعني الشرايح كانه جمع الشفع وهو خلاف الوزون في الذرفعة
من الشفع وهو الضم سميت بها لما فيها من ضم المشرة الى ملك
الشفيع **القسم** هي لغة اسم للام كالفدوة لاقتداء وشرعا
يميز بين الحقوق التي يقع بين المتقاسمين كذا في الدرر وجه الكسبة
بين الكتابين ان الشفعة شرعت لدفع ضرر الجار وتكميل منفعة الملك
جبر افكدة النفس شرعت للملك منفعة الملك فيجري فيها الجبر الا
ان الشفعة كملت معنى بالمبادلة فقد تمت وفي المغرب ايضا وفي
اسم من القام ويقال نقاسمو المال بينهم ونقاسموه **القسم**

ما ذون

غصب

شفعة

ملكك

بقتة

تس

مصدر قسم القسام المال بين الشركاء، فترقب بينهم وبين النصب لهم
 ومنه القسم بين النساء **كتاب المزارعة** المكنية بين الكتاب بين
 ان المزارعة تسمى لتخصيص منفعة الملك وتسمى المزارعة ان القسمة
 لذلك الا ان القسمة اسم لا تخص في العقار وغيره والزرعة تخص
 بالارض فلهذا اخرجها عن القسمة فمفعول من زرع وهو الارض
 لغة والمزارعة تجري بين اثنين كالمضاربة وزرع الله الحراثنة
 وانما والزرع ما استنبت بالبذر مسمى بالمصدر وتجمع زرع كذا في المزارعة
المباقة مفعول من السقي وتزعم دفع الشيء مصلحاً بغيره
 من غيره وتسمى كالمزارعة في انها باطلة عند ابن حنيفة رحمه الله تعالى وان
 الفتوى على صحتها كذا في الدرر وفي الفتح المفاة ان يستعمل
 رجلاً في غيب او كروم ليقوم باصلها على ان يكون له سهم معلوم مما
 يثمره وقيل مع المعاملة فيها يحتاج اليه في الاجار ببعض الخارج والمأكل
كتاب المزارعة المكنية بين الكتاب بين ان المزارعة ثلاث موجود
 في حال وهو بذر البذر ليحصل النفع في المال الا ان الاول سبب
 لحصول اوقات الناس والديار في هذه سبب لمصلحة بعض المزارعين
 وكذا المقاتل لتخصيص الثمرات كما ان الذبح لتخصيص اللحم ثم الذبايح جمع
 ذبيحة وتسمى اسم ما يذبح كالذبح وقوله اذا ذبحتم فاحسنوا الذبح خطأ
 وانما الضوايح الذبحة لان المراد طحاله والكبد والذبح قطع الاوداج
 وقيل قطع اللحم من بطن وهو ظاهر واسم هكذا في المغرب وفي الفتح
 والذبح مصدر ذبحت ان ذبح والذبح بالكسر ما يذبح قال الله تعالى
 وقد بناه بذي عظيم والذبح المذبح والابن ذبيحة وانما جاءت بالياء
 لغلبة الالف عليها **الاصح** وتسمى اسم لما يذبح اي يذبح وجمعها الاصحاب
 ويقال ضحية وضحي با كمنذبه وحدايا وضحية وضحي بوم الضحي
 المكنية بين الكتاب بين ان الاصحية من جنس الذبايح الا ان الاول
 اعم واكثر في اخض قائما افروها بكتاب على حدة لا على وجه ثبت

مزارعة

مباقة

ذبايح

ضحية

بشرائط

بشرائط وحكام واسباب خاصة بحكم ابن حنيفة ومحمد بن
 وحسن بن زياد رحمهم الله وفي احدى الروايتين عن ابي يوسف
 وعندنا انها سنة وهو قول الشافعي رحمه الله تعالى وفيها اربع لغات اصحها واصحها
 والجمع اضاحي وضميمة وفي الدرر وتسمى اسم لما يذبح ويجمع على اضاحي على
 افعيل من اضحي يضحي اذا دخل في الضحية وتسمى ما يذبح باليوم النحر بذكر كذا لا يذبح
 وقت الضحية تسمى له باسم وفنه وفي الشرح اسم الحيوان مخصوص بسن
 مخصوص يذبح بيده الفرية في يوم مخصوص من وجود شرائط وسببها
 وشرائط الاسلام الاقامة واليسار الذي يتفق به وجوب صدقة الفطر
 وتسمى الوقت فهو ايام النحر **المكر** به ضد الطوعية مفعول من كره
 كراهة وكراهية فهو كرهه اذا لم يردده ولم يرضه كذا في الفتح والمغرب
 ايضا والمكنية بين الكتاب بين ان الاصحية يشتمل على الواجب السنة
 وكذا الكراهية يتحقق في الانواع المختلفة المشتملة على الواجب والظاهر
 والاباحة ولهذا القبهما في بعض الكتب بكتاب الخطر والاباحة **كتاب اصحاب**
الموات المكنية بين الكتاب بين من حيث ان في كل منها العمل بالاس
 ففي الكراهية فظاير وفي احياء الموات انبات ارض جادة واجزاءها
 تحت الخيل والاشجار وهذه امر مستحسن فان النعم العاجلة نموذج النعم الاجلة
 والمراد بالاحياء فيها احياءها بالحيوة التي مينة قال الله تعالى فاحسب
 الارض بعد موتها وانما سمي مواتا لبطوان الانتفاع بها كما لميت في
 وفي المغرب الموات الارض الخراب وخلافة العمر ومن الظاهر ان في
 ما ليس ملك لا احد ولا من مرفق البلدة وكانت خارجة البلدة سواء قربت
 منه او بعدت في ظاهر الرواية وعن ابي يوسف رحمه الله الموات على الحقيقة
 التي لو وقف رجل على اذنه من العمر ونادى يا بني صوته لم يسمع اقرب من
 في العمر **الشرب** بالكسر هو نصيب الماء عظم ان الماء نوعان احدهما الشرب
 واكثر في الشفة ثم الشرب نصيب الماء الذي يشترك فيه الكل كالماء او دية غير

المواشي

جاءوا

شرب

باب غنای

فہرست صحیفہ

11

حسن مصمود

الطبيب خذ طب الانسان
شريف بن اوسوز



فصل

باعتبار انواعها رعاية لتناسب بين القلب والمقلب ثم الكناية
بين الكنايين ان الرضن شرع لاحياء الدين وصيانة عن الهلاك
فكناية الجنابة حكمها شرع لصيانة النفوس وحياتها كما قال الله تعالى
وكرم في الفضل حياة الآية الا ان الرضن وسببه مشروعان والجنابة
حكمها مشروع فقدم الرضن عليه قبل على جنابة اوجه عمد وشبه
عمد وخطا وما اجرى مجرى الخط والفضل بسبب الفؤد وبالتربات
القصاص كذا في المغرب وفي الضحاح القصاص الفؤد وقد افق الامير
فلان من فلان اذا افق من فخره مثل جرحه او قتله **الذنية** مصدر
وذي الفاعل المقتول اذا عطي ولية المال الذي يتوكل النفس ثم قبل
لذلك المال الذنية تسمية بالمصدر ولذا جمعت وتسمى مثل حدة
في خذف الفاء كذا في المغرب قبل والذنية في آخرها عوض عن الواو
في اولها كما في العدة **الارش** اسم للوجوب على ما دون النفس وفي
المغرب الارش ذية الجراح والجمع اروش وارش بوزن فرائش **النجاح**
يخض بالوجه والرأس وفي غيرها يسمى جراحه وفي الضحاح يقال نجحت جلده
اي قشرته وقد قشرت الفؤد اقشره قشرته زفت عنه قشره والقشرة
اول النجاح لانها تقشر الجلد وتلبس بالرجل قشره **الف** تسمى اسم
يكون بمعنى الفم ثم قبل تسمى ايمان تقسم على اهل الخلة كذا في
المغرب وفي الضحاح وانتم خلفت فحصل من الف تسمى الایمان
تقسم على اهل الاولياء في الذم **كتاب الوصايا** وجه ايراد هذا الكتاب
في آخر الكتاب ظاهر لان آخر احوال المادي في الدنيا الموت والوصية
معاملة وقت الموت والوصية اسم بمعنى المصدر ثم تسمى الموحي
ذكره صاحب الدرر وقال صاحب الاخبار وتسمى جمع وصية والوصية
طلب فعل بفعل الموحي اليه بعد غيبة الموحي او بعد موته فيما يرجع الى
مصالحه كقضاء ديونه والقيام بحوائجه ومصالح ورثته من بعده وتبين
وصاياه وغير ذلك وقال في الدرر والابصار لغة طلب شيء من غير

٦
عن

١٠ القنطرة



شش

شجاعت

44

پ

ليفعل في غيبته حال حيوته وبعد وفاته وتشرع يستعمل اخرى بال
 يقال اوصي فلان الى فلان بمعنى جعله وصيا يتصرف من ماله
 وطلوه بعد موته والقوم لم يتفرضوا الفرق بينهما وبين كل منهما
 بالاستقلال بل ذكرهما في اثنا، فترى ان اللفظ قد بين صحتها
 كل ما نقرأه وفي الصحيح اوصيت له بشي واوصيت اليه اذا
 جعلته وصيتك والاسم الوصاية والوصاية واوصيته ووصيته
 ايضا بمعنى والاسم الوصاية وتوصي القوم اي اوصي بعضهم بعضا
 وفي الاخبار الاستنباط بقول الوصية يقال فلان استوصي
 من فلان اذ قيل وصيته قال رسول الله صلى الله عليه وسلم
 استوصوا بالثلاث خيرا فانهم عندكم عنوان اي استوصوا
 وصيتي فبين فانهم استوصوا بكم وفي فضيلة مشروعة
 وقربة مستدوية دل على ذلك الكتاب والسنة والاجماع اما
 الكتاب قوله تعالى من بعد وصية يوصي بها او دين والسنة
 ان سفيان ابن ابراهيم قال رضى الله عنه في رواية رسول الله
 صلى الله عليه وسلم بعد ذلك فقال يا رسول الله اني لا اخلف الا
 بنت ابي وصي جميع ما لي قال لا قال اوصي بشي ما لي قال لا قال فتنصفه
 قال لا قال فثلاثة قال الثلث والثلث كثير لان تدعى ورثتك اغنيا
 خير من ان تدعهم غالة يتكفون الناس اي يسكنون الناس
 كفايتهم وقال عليه السلام ان الله تصدق عليكم بثلث اموالكم في آخر
 اعماركم زيادة في اموالكم تضعون حيث وفي رواية حيث حببتهم واما
 الاجماع فان الائمة المهديين والتكليف المصالح اوصوا وعليه الآية
 الى يومنا هذا لان الان لا يجدون حقوق له وعليه وانما هو
 بذلك فاذا عجز بنفسه فعليه ان يستنصب في ذلك غيره والوصي
 نائب عنه في ذلك وفي الصحيح والوصي الذي يوصي به والذي يوصى له
 ويؤمن الامانة واثمة اسم بالرشاد والبلد المرجع والمآب المعاد

وايضا المنة على انما الامانة والامانة والامانة والامانة
 بالمعادل والفوائد ما دار البياض والسواد
 وعلى صي ثبوت الفطاس بالمداد
 ثم الاولان بمجموعة ظاهري

كتاب الطهارة كلام اضافي فيه وجوه من الاعراب الاول الرفع
 على انه خبر مبتدأ محذوف اي هذا كتاب الطهارة والثاني الرفع على انه
 مبتدأ محذوف الخبر اي كتاب الطهارة هذا الذي ذكر بعد اذ ذكر في الكتاب
 النصب على تقدير حذف كتاب الطهارة او اذكر والآضافة فيه
 بحسب الوجوه الثلاثة الاول بيان على المتبذ من امثال هذا المقام
 كانه فقرة اي هذه مجموعة من بيان مبطل الطهارة فيكون
 المضاف اليه بمعنى من محمول على المضاف اي هذه طائفة ففرقة
 من مبطل الطهارة فيندفع ما يوشك من ان شرطها صحة حمل المضاف
 على المضاف ولا محذور هنا لان المراد بالمضاف المبطل والمضاف اليه
 النطفة المحذورة فلا اتحاد ولا حمل والثاني لامية اي هذا كتاب
 لبيان مسائل الطهارة الشرعية لانهم جعلوا اضافة العلم الى الحاشية
 بمعنى اللام ولا يخفى ان صحتها اضافة العلم الى الحاشية لان الكتاب
 اعلم من الطهارة بل لا صوب هو كون الاضافة صحتها بمعنى اللام
 اي هذا مجموع لبيان الطهارة كما لا يخفى على ذي سكة والثالث
 ان يكون بمعنى في اي هذه مبطل ففرقة في بيان احكام
 الطهارة

لله صل العيني على الهداية

المسائل المطالب التي يبرهن عليها في العلم ويكون الغرض من ذلك العلم معرفتها

كتاب الطهارة المذكور في السراج ان الكتاب والكتاب
في اللغة بمعنى الجمع والمراد بهذا الكتاب طائفة من المسائل
الفقهية تعتبر مسئلة من مسائل انواعها اولها
واضافته من قبل اضافته فانه فضة ويجوز ان يكون بمعنى اللام
كما لا يخفى وقال في النسخ ان الكتاب في اللغة اسم للمكتوب
يعني هو اسم من أسماء الصفات المشبهة كالامام والاله
وليس بصفة واصله الكتاب بفتح وجها الى هذا
كتاب من مسائل الطهارة او كتاب بيان مسائل الطهارة
او كتاب في بيان مسائل الطهارة وهو ما يشاهد
والاصح من قبل فانه فضة ويجوز ان يكون بمعنى اللام قبل لا يصح
حل الطهارة على الكتاب مع ان الحمل شرط في الالفة بمعنى
من اجيب بان المضاف مقدر تقديره مسائل الطهارة
قلت يلزم على هذا الجواب ان يكون الحمل مقبولا لان الكتاب
عبارة في عرف المصنفين من المسائل والجواب ان
مقدريه بيان فتأمل حتى يظهر لك القبول ان
كما لا يشاهده الاضافة في كتب الطهارة بمعنى اللام على
الكتاب هو الالفاظ المكتوبة والطهارة هو لولها او بمعنى
كذلك على تقدير مضاف وفيه تنبيه على ان المعاني الظاهرة
كانها محيطة بالفاظها فليعلم ومن ذهب الى ان الكتاب
عبارة عن الالفاظ والمعاني فهذا تركب امر اشتباها
فلا يتجلى والطهارة اريد بها المعنى لا غير واعلم من هذا ما
وجب اليه بعض من تصدي شرح الكتاب فمن ان الالفة
في كتاب الطهارة كالالفة في فاه فضة وفسر الكتاب
بالمكتوب والمكتوب بطل فانه من مسائل الفقه ولا
يجوز ان المكتوب هو الالفاظ لا المعاني وان الطهارة هي

من مسائل الفقهية
التي تعتبر مسائل
انواعها اولها
واضافته من قبل
فانه فضة ويجوز
ان يكون بمعنى
اللام كما لا يخفى
وقال في النسخ
ان الكتاب في
اللغة اسم للمكتوب
يعني هو اسم من
اسماء الصفات
المشبهة كالامام
والاله وليس بصفة
واصله الكتاب
بفتح وجها الى
هذا كتاب من
مسائل الطهارة
او كتاب بيان
مسائل الطهارة
او كتاب في بيان
مسائل الطهارة
وهو ما يشاهد

هي المعاني لا الالفاظ فليتأمل مصنفات في القاموس
الكتاب ما يكتب فيه ومصدر كتب بمعنى خطها
ووجه اطلاق على طائفة من الالفاظ المكتوبة في الصحايف
المعينة على كل من المعينين لا يحتاج الى بيان عصم الدين
الكتاب في اللغة جمع والكتب والكتابة مصدر كتب
بمعنى جمع سمي بالمفعول للميزة او فاعل ان ينفذوا كالكتاب
المعبر عن واطلاقه على المنظوم قبل ان يكتب لانه مما يكتب
كما يظن بل لانه مجموع بالفعل كالنقوش لان يقال مجي هذا
المعنى في العرف العاشر في تصوير الالفاظ بحروف
الاجابة حاشية طبع الحسن على

اختلف العلماء في معنى الكتاب والباب والفصل
المذكورة في كتب الفقه واعلم بانها اختلفت
كثيرا فمنهم من جوز في معانيها سبعة احتمالات بان كل منها
انما يكون عبارة عن الالفاظ المعينة الدالة على المعنى
المختصة وهذا هو الظاهر واما عن النقوش الدالة عليها
بتوسط تلك الالفاظ واما عن المعاني المختصة من حيث
انها لولة تلك العبارات والنقوش واما عن المركبات
الثلاثة او اثنين منها كما في حاشية المطول للسيد الشريف
ومنهم من جوز في اعابها ثمة اوجه كما اذا قلت كتاب
الطهارة مثلا يجوز فيه الرفع على ان يكون خبر مبتداء محذوف
او مبتدأ محذوف اي هذا كتاب الطهارة او كتاب
الطهارة هذا والنصب على ان يكون مفعولا بالفعل محذوف
اي اقر كتاب الطهارة واجز على ان يكون مضافا اليه
بتقدير المضاف اي هذا ذكر كتاب الطهارة ومنهم من جوز

باللغة المعنى والمعاني
او المعنى والمعاني
او الالفاظ والمعاني
او الالفاظ والمعاني

في اضافتها الى ما بعد تلكا فاجتخت خلاصة ما ذكره
 شرح المصداية واختاروه واخذت زبدة ما افادوه وشاره
 وبينت بالعبارة الواضحة السهلة بحيث لا يخفى على احد من
 طلبه هذه الطبعة فاعلم اننا اذا قلنا **كتاب الطهارة**
 مثلا فمفني الكتاب في اللغة جمع الحروف وفي الاصطلاح ط
 من باب مثل الفقهية اعترت مستقنة شملت انواعا ولم
 تشمل واعا به انه خبر مبتدأ محذوف وهو هذه والمشار
 اليه المسائل التي تأتي او هذا على ان يكون لكثرة المطب
 المسائل التي تأتي ايضا والتذكير باعتبار الجراوتنا ونسب المذكور
 واصله في معنى في وتقدير الكلام هذه المسائل التي تأتي او هذا
 مسائل في بيان الطهارة بتقدير المضاف لان الكتاب
 ليس في نفس الطهارة بل في بيانها واذا قلنا **السم** مثلا
 فمفني السب في اللغة النوع وفي الاصطلاح طائفة من المسائل
 الفقهية اشتمل عليها كتاب ولقب باب كذا واعا به
 واصله كما مر في الكتاب وتقدير الكلام هذه او هذا مسائل
 في بيان النظم بتقدير المضاف ايضا كما مر واذا قلنا **فصل**
 الفصل مثلا او **فصل** ويسحب الاسفار بالجمع مثلا فمفني
 الفصل في اللغة القطع وفي الاصطلاح طائفة من المسائل الفقهية
 تغيرت احكامها بالنسبة الى ما قبلها خبر منزهة بالكتاب
 والباب واما اعا به ففقيه تقصيص وهم انهم قالوا الفصل
 ان وصل الى ما بعده فون والافلا وتوضيح ان الفصل ان
 وصل الى ما بعده بان استعمل بكثرة في كما في المثال الاول فانه
 ينون ويكون خبر مبتدأ محذوف وهو هذه او هذا كما مر في
 صفته وتقدير الكلام هذه او هذا مسائل كما تنة في بيان الغسل
 بتقدير المضاف ايضا كما مر ولا يجوز ان يكون فصل مبتدأ

فمن قد سمع ان سارة بانثابت حجاب
 الغناية في كتاب الامان فيمن
 شتى والمعلم سعي في خاتمة
 والغباء في كتاب البيوع والمجنى
 عوض في رتبة المنة بوزة في المجنى
 ومن قد سمع ان سارة بانثابت حجاب
 العيني في رتبة المنة بوزة في المجنى
 في اول التوضيح والذكر في اول التوضيح
 في اول التوضيح والذكر في اول التوضيح
 في اول التوضيح والذكر في اول التوضيح
 في اول التوضيح والذكر في اول التوضيح

والظرف

والظرف خبره لانه مكررة وحسب المبتدأ ان يكون معرفة الا ان
 نقول يجوز ان يكون المبتدأ مكررة اذا حصلت الفائدة بالاجبار
 عنها نحو كوكب القميص ان كما ذكره بعض المحققين وهو مبتدأ
 وتقدير الكلام مسائل كما تنة في بيان الغسل فمفني كمال التقديرين
 الفصل ينون لكونه خبر مبتدأ محذوف او مبتدأ والظرف خبره
 وانه لم يصل الفصل الى ما بعده بان استعمل بدون كونه في الفصل
 لا ينون في انما انما يضاف الى ما بعده فيما يجوز فيه الاضافة ويكون
 خبر مبتدأ محذوف واما ان يقرأ على الوقف كما في المثال الثاني
 ولا محذور من الاعراب لانه لا يكون لانه لا يتركيب فالحاصل
 انه اذا استعمل يعني فهو اما خبر محذوف وبعده صفته او مبتدأ و
 ما بعده خبره واما اذا استعمل بدونها فهو اما مضاف الى ما بعده وقع
 خبر مبتدأ محذوف او مقروء على الوقف بلام اعراب وفي هذا
 التقدير غنية المستند في الاصل مصدر بمعنى السؤال وفي العرف
 مسائل العلوم هي المطالب التي يهرص عليها فيها ستمتبتة
 لوقوف السؤال عنها ستمتبتة للمفعول بالمصدر والمراو بالمسائل الاط
 والمعاني لا النقوس فان قيل ان وضع اسم لكثرة للمبصر
 الطاهر واللائق والمعاني ليست المصطرات فكيف يصح الاشارة
 بهذه الى المسائل المراد بها الالفاظ والمعاني **فان** الاشارة
 اليها بهذه مجاز لتتري بها منزلة المبصرة الحاضرة والكنة فيه
 انما لما كاناها المعبرتين باعتبار انما ما دون النقوس فكانها
 تعينتا كمال تعين وتميزتا تمام تميز فتميزت منزلة الاشياء
 المبصرة فاشير بهم الاشارة اعتناء بشتا منها ومبا لغته في
 اهتمام لزومها
 تمام

الاعا به لا يخفى ان
 بعد القصد والتركيب
 مع

والمعاني هي الصور الحاضرة في العقل
 مقصودة بالالفاظ مستفادة منها
 مستفاد

وكتبنا في هذا الموضع
مقصوداً بالمال في المصنف
٢٤

قوله باب يجوز فيه وفي نظائره ثمة اوجه اربعة رفع مع التوبين والثاني رفع بلا توبين على الاضافة وعلى التقديرين
 خبرية اخذت في باب واخذت على سبيل التفاد للابواب بصورة الوقف بلا احزاب له شرح كبار
 فكراني

والعاني قلنا انما المشارة اليها بهذه مجاز تشريها منه لانه المصرة
 ايجازة والكثرة في انهما لما كانا معا المعتبرتين اعتبارا تاما دون
 التفويض فكانا نعتين كمال تعين وتميز تاما ثم تميزت من غير
 الاستبعاد المصرة المحاضرة فاشبه بهما المشارة اعتناء بربها
 ومبالغة في انهما لادحهما تمام

فصل في حكم المرأة كل مسلم ارثه فانه يقبل ان لم يتب الا المرأة ومن
 كان اسلامه بتعا والقبول اذ اسلامه والكفر على الاسلام ومن تب
 اسلامه بشهادة رجلين او امرأتين ومن تب اسلامه برجلين ثم رجعا
 كان في شهادته القسمة من الاشياء والظهار لا يقبل من ارث
 من يجبر على الاسلام بالقبول المؤبد في موضع سنة في ما ذكره ابن ابي برة
 بعد بلوغ من حكم بحد اسلامه صديقا بغير اربعة مسلمين ان من القبط
 في دار الاسلام محكوم باسلامه لو بلغ كافرا اجبر على الاسلام التاسع لمولود
 بين المسلمين او بلغ كافرا الكعبة ان كان اذ اسلامه ثم ارثه لا يقبل
 مما دى عنه اذا اتى بما يكون اسلاما فاصدا بذلك اظهر ان في عشرة اذ اسلام
 المعتوه ارثه والعياذ بالله بعد ما زال عنه اثنا عشر اذ اسلام المعتوه
 ثم ابي عن الاسلام يكون كالعضي العاني الرابع عشر اذ كان اسلام المعتوه
 بتعلا بوبه ثم ارثه بعد ما بلغ وزال عنه الخامس عشر اذ كان اسلام المجنون
 بتعلا بوبه ثم ارثه بعد ما بلغ وزال عنه السادس عشر اذ كان المرأة
 بعد ردة مطلقا بل بعد حكم ايقا يقبل فانه لا يقبل كما لو وجب عليه القصاص
 اذ لا يثبت حيث يجب عليه ان يترك ما له ان من عشرة اذ انبت اسلامه
 بالاشهاد على الشهادة لتكثير الشبهة التاسع عشر اذ انبت اسلامه بكتاب
 القاضي الى القاضي العشرة واذ احكم المرأة الفاضية على اسلامه رجل محاور
 والعشرة واذ في اربعة ارضي قال واحد راية بعضي في المسجد الاعظم
 وشهد اخر انه من في مسجد لا يقبل مكن يجبر على الاسلام اثنا عشر



في خزانة الاكل شمس نغرايا على نغرايا انه اسلم بجبر على الاسلام ولا يقبل انما
 والعشرة واذ في اربعة ارضي قال واحد راية بعضي في المسجد الاعظم
 امراته في دار الحرب وولدت ولدا ثم ظهر المسلمون على ولد افا فانه يجبر على
 الاسلام ولا يقبل ان يكون قباي مال غنيمته وان مات هذا الولد وللولد ولد
 ظهر المسلمون على ولد ولد افا فانه يكون قباي ولا يجبر على الاسلام

جميعها مولانا جوي زادم



سج

Süleymaniye U. Kütüphanesi	
Kat. No	Heran Heran 13
Yazma No	
Eski No	313